الترجمة العربية للطبعة الإنكليزية الخامسة

دليـــل
للأعمال المتعلقة بالألغام

GICHD

يعتبر «مركز جنيف الدولي لأنشـطة إزالة الألغام للأغراض الإنسـانية» (GICHD) منظمة خبراء دوليـة مقرّها سويسـرا، تعمل على إزالـة الألغام والمواد المتفجرة من مخلفـات الحرب وغيرها من الأخطـار التي تسـببها هـذه المتفجرات. ومن خلال ما يقوم به المركز من دراسـات وما يضـعه من معايير وما ينشره من معرفة، يعمل المركز على دعم القدرات التنموية للبلدان المتضررة من الألغام. ويتعاون هذا المركز مع السـلطات الوطنية والمحلية لوضـع خطط، ولتنسيق الأعمال المتعلقة بالألغام وتنفيذها ورصدها وتقييم برامجها. ويساهم «مركز جنيف الدولي لأنشطة إزالة الألغام للأغراض الإنسـانية» في تنفيـذ معاهدة حظر الألغام المضـادة للأفراد، واتفاقية الذخائـر العنقودية وغيرها من مواد القانون الدولي ذات الصـلة. يتبع المركز المبادئ الإنسـانية للبشرية وعدم التحيّز والحياد والاستقلال.

دليل الأعمال المتعلقة بالألغام، الطبعة الخامسة، مركز جنيف الدولي لأنشطة إزالة الألغام للأغراض الإنسانية (GICHD)، آذار "مارس" ٢٠١٤.
ISPN 987-2940369-48-5

دليـــل
للأعمال المتعلقة بالألغام

الطبعــة الخــامسة

المحتويات

قائمة المختصرات ٨

لمحة عامة ١٠

الكلمة الأولى ١١

القسم الأول: **ما هي الأعمال المتعلقة بالألغام؟**

الفصل الأول

مقدمة عن الأعمال المتعلقة بالألغام ونبذة تاريخية عنها ١٣

الرسائل الرئيسة ١٤

مقدمة ١٤

حجم التلوث العالمي ٢١

تحديد الأعمال المتعلقة بالألغام ٢٦

البرامج الأولى للأعمال المتعلقة بالألغام ٢٧

تعليقات ختامية ٣١

الفصل الثاني
دورة حياة الأعمال المتعلقة بالألغام وتطورها المؤسسي ٣٣
الرسائل الرئيسة ٣٤
دورة حياة برامج الأعمال المتعلقة بالألغام ٣٤
التطور المؤسسي للتنظيمات التنسيقية للأعمال المتعلقة بالألغام ٤٢
القدرات المتبقية والإنجاز ٥٢
تعليقات ختامية ٥٤

الفصل الثالث
القوانين والمعايير الخاصة بالأعمال المتعلقة بالألغام ٥٥
الرسائل الرئيسة ٥٦
مقدمة ٥٦
القوانين الدولية التي تنظم أو تمنع استخدام الأسلحة التقليدية ٥٧
المعايير الدولية ٦٧
التشريعات الوطنية والمعايير الوطنية للأعمال المتعلقة بالألغام ٧٢
أهمية القوانين والمعايير الدولية لركائز الأعمال المتعلقة بالألغام ٧٥
إدارة التقارير والمعلومات ٨٣
الخاتمة ٨٧
تعليقات ختامية ٨٨

القسم الثاني: **الأعمال المتعلقة بالألغام الموضوعة قيد الممارسة**

الفصل الرابع
إدارة برامج الأعمال المتعلقة بالألغام ٩١
الرسائل الرئيسة ٩٢
ملخّص ٩٢
الإدارة الاستراتيجية ٩٣
إدارة النوعية وأنظمة الإدارة القائمة على النتائج ٩٩
إدارة المعلومات ١٠٤
الجندر والتنوع ١٠٨
الأعمال المتعلقة بالألغام والبيئة ١١٥
تعليقات ختامية ١١٦

الفصل الخامس
تسليم الأرض ١١٩
الرسائل الرئيسة ١٢٠
مقدمة ١٢٠
طبيعة التلوث ١٢٢
عملية تسليم الأرض والتقارير حولها ١٢٧
عمليات المسح ١٣٠
التطهير ١٣٤
الجوانب القانونية لعملية تسليم الأرض ١٤٥
تعليقات ختامية ١٤٩

الفصل السادس
تدمير المخزون الاحتياطي وإدارة سلامة الذخائر ١٥١
الرسائل الرئيسة ١٥٢
المعلومات الأساسية ١٥٢
تدمير المخزون الاحتياطي ١٥٣
الاعتبارات البيئية ١٥٩
تحديد المنهجية والتقنية المناسبة لتدمير المخزون الاحتياطي ١٦٠
تدمير المخزون الاحتياطي للألغام المضادة للأفراد ١٦٠
تدمير المخزون الاحتياطي للذخائر العنقودية ١٦١
الجهود الدولية المستقبلية ١٦٣
إدارة سلامة الذخائر ١٦٤
تعليقات ختامية ١٧٠

الفصل السابع
التوعية بمخاطر الألغام ١٧١
الرسائل الرئيسة ١٧٢
ما هي التوعية بمخاطر الألغام ١٧٢
تعليقات ختامية ١٨٣

الفصل الثامن

مساعدة الضحايا ١٨٥

الرسائل الرئيسة ١٨٦

مقدمة ١٨٦

من الضحية؟ ١٨٧

ما هي مساعدة الضحية؟ ١٨٨

مكان مساعدة الضحية في سياقات أوسع ١٩٠

مسؤوليات خاصة بمساعدة الضحية ١٩٣

تعليقات ختامية ١٩٦

الفصل التاسع

الأعمال المتعلقة بالألغام، الأمن والتطور ١٩٧

الرسائل الرئيسة ١٩٨

تغيير السياق وتغيير الأولويات ١٩٨

التأكد من أن الأعمال المتعلقة بالألغام تعزز التطور ٢٠١

القيمة المضافة لاستخدام مناهج تراعي الفوارق بين الجنسين ٢٠٥

الأرض، النزاع والأعمال المتعلقة بالألغام: أهمية سياسة «لا للأذى» ٢٠٧

استخدام خبرة الأعمال المتعلقة بالألغام لتعزيز السلامة والحد من العنف ٢١١

مجموعة المراجع المختارة ٢١٥

قائمة المختصرات

APM
الألغام المضادة للأفراد

CMC
الائتلاف المناهض للقنابل العنقودية

HI
المنظمة الدولية للمعوقين

APMBC
معاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد

DHA
إدارة الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية (ما يعرف بمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية)

IACG-MA
فريق الأمم المتحدة المشترك بين الوكالات المعني بتنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام

ASA
منطقة تخزين الذخائر

DPKO
إدارة الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام

IATG
المبادئ التوجيهية التقنية الدولية بشأن الذخيرة

ATM
الألغام المضادة للدبابات

EIA
تقييم الأثر البيئي

ICBL
الحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية

AXO
الذخائر المتفجرة المتروكة

EOD
التخلص من الذخائر/ المواد المتفجرة

ICRC
اللجنة الدولية للصليب الأحمر

BAC
تطهير ساحة المعركة

ERW
مخلفات الحرب القابلة للانفجار

IED
جهاز تفجيري ارتجالي

CASA
آلية تنسيق الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالأسلحة الصغيرة

GICHD
«مركز جنيف الدولي لأنشطة إزالة الألغام للأغراض الإنسانية»

IMAS
المعايير الدولية للإجراءات المتعلقة بالألغام

CCM
اتفاقية الذخائر العنقودية

GIS
نظم المعلومات الجغرافية

IMSMA
نظام إدارة المعلومات لمكافحة الألغام

CCW
اتفاقية الأسلحة التقليدية

GMAP
الجنسين وبرنامج الأعمال المتعلقة بالألغام

ISACS
المعايير الدولية لتحديد الأسلحة الصغيرة

CHA
المنطقة المؤكد خطورتها

GPR
رادار استكشاف باطن الأرض

KAPB
المعارف والمواقف والممارسات والمعتقدات (أو السلوكيات)

CMAA
الهيئة الكمبودية لمكافحة الألغام

HAC
قطع بالماء المضغوط

LIS
دراسة استقصائية عن تأثير الألغام الأرضية

CMAC
المركز الكمبودي للإجراءات المتعلقة بالألغام

HALO TRUST
منظمة هالو ترست

M&E
الرصد والتقييم

MAC
مركز الأعمال المتعلقة بالألغام

OCHA
مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

SOP
إجراءات تشغيل موحدة

MACC
مركز تنسيق الأعمال المتعلقة بالألغام

OECD
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

STANAG
اتفاق حلف شمال الأطلسي بشأن توحيد المقاييس

MAG
الفريق الاستشاري المعني بالألغام

OHCHR
مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

TS
مسح فني/تقني

MDD
كلب (كلاب) كشف الألغام

OSCE
منظمة الأمن والتعاون في أوروبا

UN
الأمم المتحدة

MOTAPM
الألغام غير الألغام المضادة للأفراد

PPE
معدات وقاية شخصية

UNAMIC
بعثة الأمم المتحدة المتقدمة في كمبوديا

MRE
التوعية بمخاطر الألغام

PCA
دراسة تقييمية لما بعد التطهير

UNDP
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

NATO
منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)

QA
ضمان الجودة

UNHCR
المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

NGO
المنظمات غير الحكومية

QC
مراقبة الجودة

UNMAS
دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام

NMAA
الهيئة الوطنية لمكافحة الألغام

QM
إدارة الجودة

UNODA
مكتب شؤون نزع السلاح

NMAS
المعايير الوطنية للأعمال المتعلقة بالألغام

REST
اقتفاء أثر روائح المتفجرات من بُعد

UXO
ذخائر غير منفجرة

NPA
المنظمة النرويجية للمساعدة الشعبية

SALW
الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة

VVAF
مؤسسة قدماء المحاربين الأمريكيين في فيتنام

NSA
جهة فاعلة من غير الدول

SAS
الدراسة الاستقصائية للأسلحة الصغيرة

VA
مساعدة الضحايا

NTS
المسح غير التقني/الفني

SHA
منطقة الخطر المشتبه بها

OBOD
حرق وتفجير في العراء

لمحة عامة

الفصل الأول
مقدمة عامة عن الألغام الأرضية المضادة للأفراد والذخائر العنقودية ومخلفات الحرب القابلة للانفجار، وعن استخدامها ونتائجها. إضافة إلى مقدمة عن الأعمال المتعلقة بالألغام والدور الذي تؤديه المعاهدات الدولية، والبرامج الوطنية الأولى للأعمال المتعلقة بالألغام.

الفصل الثاني
برامج الأعمال المتعلقة بالألغام: مسارها بما في ذلك من مراحل للانتقال إلى الملكية الوطنية.

الفصل الثالث
القوانين والمعايير الخاصة بالأعمال المتعلقة بالألغام: المواد الأساسية للقانون الدولي (اتفاقية الأسلحة التقليدية، معاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد واتفاقية الذخائر العنقودية). إضافة إلى المعايير الدولية والوطنية الخاصة بالأعمال المتعلقة بالألغام وكيفية تطبيقها على مختلف مكونات هذه الأعمال.

الفصل الرابع
إدارة برامج الأعمال المتعلقة بالألغام: الاعتبارات الاستراتيجية وأهمية إدارة الجودة والإدارة المستندة إلى النتائج لقياس الأداء والدور الأساسي لإدارة المعلومات. إضافة إلى المسائل البيئية والجندر والتنوع وكيفية الحفاظ عليهما في إدارة برامج الأعمال المتعلقة بالألغام.

الفصل الخامس
مختلف مراحل تسليم الأرض (بما في ذلك أنشطة المسح والتطهير) وكيفية تحقيقها، وأبرز التطورات التي أنجزت في هذا المجال. مسألة التلوث المتبقي من الألغام والمواد المتفجرة من مخلفات الحرب. إضافة إلى الأنظمة اليدوية والميكانيكية والحيوانات المستخدمة للتطهير، والنواحي القانونية لعملية تسليم الأرض (العقود والتأمين).

الفصل السادس
إدارة سلامة الذخائر والقلق المتزايد حول التفجيرات العشوائية لمخزون الذخائر، لاسيما طرق تدمير هذا المخزون وتقنياته. والأعمال المتعلقة بالألغام وذخائر عنقودية والجهود الدولية.

الفصل السابع
التوعية بمخاطر الألغام بصفتها جزءاً أساسياً من التخطيط والتنفيذ والمراقبة والتقييم لعمليات الأعمال المتعلقة بالألغام. إضافة إلى تعزيز السلوك الآمن، ومراحل إدارة التوعية بمخاطر الألغام، والتواصل المجتمعي.

الفصل الثامن
التحديد الذي أملاه القانون الإنساني الدولي على الضحية ومساعدتها، ودمجها في نطاقات وسياسات أوسع. إضافة إلى دور المنظمات الخاصة بالأعمال المتعلقة بالألغام، وذلك من خلال جمع البيانات ونشرها والمناصرة والتنسيق.

الفصل التاسع
قضايا الأمن والتنمية على نطاق أوسع، والأعمال المتعلقة بالألغام والسياق الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للبلاد. إضافة إلى سياسة «لا للأذى».

الكلمة الأولى

شهدت الأعمال المتعلقة بالألغام وهذا القطاع تطوراً سريعاً وملحوظاً في السنوات الأخيرة، وذلك بفضل التحسين المستمر للمنهجيات المستخدمة، وبفضل اعتماد أساليب جديدة والعمل على نطاقات أوسع.

وجاءت الطبعة الخامسة من «*دليل الأعمال المتعلقة بالألغام*» ردّاً من «مركز جنيف الدولي لأنشطة إزالة الألغام للأغراض الإنسانية» على هذه التغيرات. وقد أحاط هذا *الدليل* بآخر التطورات، كما أنه قد شمل الأعمال المتعلقة بالألغام من كل النواحي. وقد بدت هذه الطبعة موجزة نسبةً إلى سابقاتها، بحيث أنها شملت عدداً من المراجع والروابط التي تمكّن القارئ من التمعّن في مسائل محددة.

ويقسم الدليل إلى قسمين، أولهما يفسّر ماهية الأعمال المتعلقة بالألغام، وثانيهما يعالج كيفية التعامل مع هذه المسألة. ويتضمن الدليل فصولاً حول إدارة برامج الأعمال المتعلقة بالألغام، وعمليات المسح والتطهير، وتدمير المخزون الاحتياطي، وإدارة سلامة الذخائر، والتوعية بمخاطر الألغام، ومساعدة الضحايا، والأمن، ومسائل التنمية.

ويعتبر هذا الدليل وثيقة حيّة لا بد من أن يتفاعل معها المجتمع فيشعر بحسّ الملكية. ولا بد من الإشارة إلى وجود بعض المراجع على موقعنا (www.gichd.org) حيث يمكن نشر أي مقال أو الإدلاء بأي رأي. لذا يرجى من كل قارئ التواصل والتفاعل معنا حول المواضيع التي نعرضها- فنحن نرحب بآرائكم.

ويبقى الشكر والامتنان الأكبر للحكومة السويسرية، لدعمها جعل هذا الدليل وثيقة حيّة في متناول الجميع.

السفير ستيفانو توسكانو
مدير «مركز جنيف الدولي لأنشطة إزالة الألغام للأغراض الإنسانية»

الفصل الأول

القسم الأول: ما هي الأعمال المتعلقة بالألغام؟

مقدمة عن الأعمال المتعلقة بالألغام ونبذة تاريخية عنها

الرسائل الرئيسة

- تحدد كل من الألغام الأرضية المضادة للأفراد، الذخائر العنقودية ومخلفات الحرب القابلة للانفجار في المعاهدات والاتفاقيات الدولية.
- استخدمت الألغام الأرضية والذخائر العنقودية بكثرة في كل العالم منذ الحرب العالمية الثانية.
- شكّل تحديد مستوى التلوث وعدد ضحايا الألغام أمراً صعباً للغاية، غير أنه بات أسهل الآن بفضل تعزيز عمليات المسح والإبلاغ.
- أدّت كل من معاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد واتفاقية الذخائر العنقودية دوراً أساسياً في قطاع التنمية.
- شهدت برامج الأعمال المتعلقة بالألغام نجاحاً كبيراً على المستوى الوطني في السنوات الأخيرة، واعتبرت كل من الألغام الأرضية ومخلفات الحرب القابلة للانفجار مسألتي تنمية.

مقدمة

تعتبر الأعمال المتعلقة بالألغام مجموعة من الأنشطة تهدف إلى:

- الحد من المخاطر الحقيقية والمتوقعة التي قد تطول السكان المتضررين من الألغام الأرضية والذخائر العنقودية ومخزون الذخائر ومخلفات الحرب القابلة للانفجار؛
- معالجة عواقب الحوادث على الضحايا؛
- الحد من تداعيات التلوث الاقتصادية والاجتماعية والتنموية؛
- مناصرة إعداد المواد المناسبة من القانون الإنساني الدولي واعتمادها والالتزام بها.

عولج كل من هذه العناصر الخاصة بالأعمال المتعلقة بالألغام في هذا الدليل. إلاّ أنه من الضروري أن نعي أن تلك الأعمال تكون أكثر فعالية عندما تجمع كل أنشطتها معاً في برنامج واحد منسق ومعزز. غير أن جمع كل هذه المكونات أمرٌ صعب ويتطلب اهتماماً وجهداً من الوكالات الحكومية الدولية والوطنية، والمؤسسات الدولية والعسكرية، والمنظمات غير الحكومية، والشركات التجارية، والممثلين عن النساء والفتيات والفتيان والرجال من السكان المتضررين.

لا تعتبر الأعمال المتعلقة بالألغام عمليةً ثابتة تم تحديدها وإكمال عناصرها مسبقاً، إنما هي تتطور مع الوقت وتتبدل وفقاً للتغيّرات في الظروف والشروط المحلية، وحسب الخبرة المكتسبة والسياسات والعمليات والتقنيات المجرّبة والمختبرة والمقبولة والمحسنة والمنبوذة.

تغطي الأعمال المتعلقة بالألغام نطاقات مختلفة عن تلك التي كانت تركز عليها سابقاً، بحيث لم تعد تتمحور حول الألغام الأرضية فقط إنما أصبحت تطول أيضاً بعض أنواع الذخائر غير المنفجرة، وتوعية الأشخاص المتضررين بمخاطر الألغام، والضحايا الذين يحتاجون إلى المساعدة. إضافة إلى أن التنبه إلى ضرورة وضع قوانين ومعاهدات للحد من المشكلة بدا خطوة تعزيزية هامة. وتركزّت هذه الأعمال فيما بعد على نطاق مختلف ألا وهو الذخائر العنقودية التي اعتبرت خطراً كبيراً. أما اليوم وبما أن المخزون الاحتياطي والأسلحة الأخرى والمتفجرات هي إحدى أبرز المخاطر التي تهدد السكان المتضررين، فإن المجال الذي تغطيه هذه الأعمال لا يزال يتطور.

وبالتالي فلا بد للأعمال المتعلقة بالألغام أن تتغيّر وتتطور عبر الوقت. ولابد للذين يؤدونها من التفكير حول السياق الذي يحيط بتلك الأعمال، ومن تساؤل حول أمورٍ حاسمة، ومن الاستعداد لتقبل الردود الصعبة بحيث تكون كل تلك الخطوات بمثابة بصمات لمنهجية عملٍ مهنية وأكيدة للقيام بالعمل الصائب بشكل مناسب.

على الرغم من أن الأعمال المتعلقة بالألغام هي مجموعة أنشطة معقدة وصعبة ومحبطة، إلاّ أنها أيضاً مثيرة ومجزية وقادرة على إحداث تغيير محتمل في حياة الأشخاص الذين يعيشون في البلدان المتضررة. لذا يعتبر هذا الكتيّب بمثابة مقدمة لأغراض وممارسات الأعمال المتعلقة بالألغام. كما أنه من الممكن الحصول على معلومات إضافية عبر موقع مركز جنيف الدولي[1] لأنشطة إزالة الألغام للأغراض الإنسانية حول مختلف الأنشطة التي تشكل هذه الأعمال؛ إضافة إلى قائمة مراجع مختارة ملحوظة في نهاية هذا المنشور.

قنبلة عنقودية، الحرب العالمية الثانية

ما هي الألغام الأرضية؟

الألغام الأرضية[٢]، بأبسط أشكالها، هي الأشراك المتفجرة بمرور الضحية أكانت شخصاً أو مركبةً. يحتوي اللغم على كمية من المتفجرات موضوعة في علبة (حديدية، أو بلاستيكية أو خشبية) ويكون مجهزاً بآلة لتفجير العبوة الناسفة الرئيسة.

قنبلة عنقودية، الحرب العالمية الثانية
V69 مضاد للأفراد – وثاب

تدفن بعض الألغام تحت الأرض ويوضع بعضها على دعامة أو تثبت على أي شيء على سطح الأرض. ويمكن تشغيل هذه الألغام عبر آليات منها: الضغط، سلك التفجير، الإشعال الكهربائي والتأثير المغناطيسي. وقد تفجر بعض الألغام الحديثة باستخدام أنواع أخرى من أجهزة الاستشعار الإلكترونية.

تقسم الألغام الأرضية إلى فئتين: مضادة للدبابات (أو مضادة للمركبات) ومضادة للأفراد. وتقسم الألغام المضادة للأفراد إلى أربع فئات وفقاً لأسلوبها الأساسي لإلحاق الضرر: عصفي، شظوي، وثاب، لغم اتجاهي.

يحدد كل من المصطلحين «لغم» و«لغم مضاد للأفراد» في مواد مختلفة من القانون الدولي ألا وهي معاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد واتفاقية الأسلحة التقليدية. الأولى تحدد الألغام المضادة للأفراد على أنها «لغم معد للانفجار بوجود، بقرب أو عند الاحتكاك بالفرد، بالتالي يؤدي إلى إعاقة، جرح أو قتل شخص أو أكثر.» ويشار إلى الألغام المضاد للدبابات (أو مضادة للمركبات) في المفاوضات الدولية على أنها « الألغام غير الألغام المضادة للأفراد».

ما هي الذخائر العنقودية؟

الذخائر العنقودية هي ذخائر تقليدية معدّة لإطلاق عدة ذخائر صغيرة (تسمى أحياناً «قنابل صغيرة») على مساحة واسعة. ويشير التعريف العام إلى كل من الحاوية (التي تسمى أيضاً موزع أو الذخيرة الأم) والذخائر الصغيرة التي تحتويها. وفي تعريف أوسع قد تحتوي الذخائر الصغيرة على متفجرات، دخان، غاز مسيل للدموع، مشاعل التشويش، الشهب، منشورات أو مواد أخرى؛

ويتراوح عددها من ذخيرتين إلى مئات الذخائر، ويختلف حجم الواحدة منها بشكل ملحوظ. من الممكن تفريقها أو إطلاقها من الطائرات، الطائرات من دون طيار، الصواريخ والمدفعيات.

أعدّت اتفاقية الذخائر العنقودية[٢] لمعالجة مسألة الأسلحة التي تسبب «أضراراً غير مقبولة»، وجاءت بتعريف على وجه الحصر للذخائر العنقودية بحيث تحدد أنها تحوي فقط على ذخائر صغيرة متفجرة يقل وزن كل واحدة منها عن ٢٠ كيلوغراماً. ولا يراد بها ما يلي:

- الذخيرة أو الذخيرة الصغيرة المصممة لنثر القنابل المضيئة أو الدخان أو الشهب أو مشاعل التشويش؛ أو الذخيرة المصممة حصراً لأغراض الدفاع الجوي؛
- الذخيرة أو الذخيرة الصغيرة المصممة لإحداث آثار كهربائية أو إلكترونية؛
- الذخيرة التي تتسم بجميع الخصائص التالية، تفادياً للآثار العشوائية التي يمكن أن تتعرض لها مناطق واسعة، وللمخاطر الناشئة عن الذخائر الصغيرة غير المنفجرة:
  - تحتوي كل قطعة ذخيرة على ما يقل عن عشر ذخائر صغيرة متفجرة؛
  - تزن كل قطعة ذخيرة صغيرة متفجرة ما يزيد على أربعة كيلوغرامات؛
  - تكون كل قطعة ذخيرة صغيرة متفجرة مصممة لكشف ومهاجمة غرض مستهدف واحد؛
  - تكون كل قطعة ذخيرة صغيرة متفجرة مجهزة بآلية إلكترونية للتدمير الذاتي؛

الذخائر العنقودية (فيتنام)

ما هي مخلّفات الحرب القابلة للانفجار؟

يبين البروتوكول الخامس لاتفاقية الأسلحة التقليدية[٤] المعتمدة في عام ٢٠٠٣، أن المصطلح « مخلفات الحرب القابلة للانفجار» يشير إلى الذخائر غير المنفجرة والذخائر المتفجرة المتروكة. والذخيرة هي مصطلح يشمل الأسلحة العسكرية والذخائر (بحيث لا يلتبس هذا المصطلح بكلمة مرسوم التي تعني قانون أو نظام).

تشير الذخائر غير المنفجرة إلى ذخائر (كالقنابل، الصواريخ، قذائف مدفعية، الهاون، القنابل اليدوية، وما شابه ذلك) استخدمت ولم تنفجر على النحو المرغوب. تكون نسبة الإخفاق أقل من ١ أو ٢ ٪ أقله، أو أكثر من ٣٠ إلى ٤٠ ٪ وفقاً لعدة عوامل، منها جودة الصناعة الأصلية، عمر السلاح، ظروف التخزين، طرق الاستعمال والظروف البيئية.

تشير الذخائر المتفجرة المتروكة إلى الذخائر القابلة للانفجار التي لم تستخدم خلال النزاعات المسلحة إنما تركتها أو ألقاها فريق ما في النزاع المسلح ولم تعد تحت سلطته. وقد تكون الذخائر المتفجرة المتروكة تم تحضيرها، وتزويدها بالفتيل وتعبئتها، أو بشكل آخر تم إعدادها للاستخدام.

مخلفات الحرب القابلة للانفجار (لاو)

نبذة عن الألغام الأرضية

استخدمت الألغام الأرضية الحديثة القابلة للانفجار في الحرب الأهلية الأمريكية عندما أمر أحد الضباط الكونفدراليين قواته بتجهيز القذائف المدفعية كي يتمكنوا من تفجيرها بسحب أسلاك التفجير أو الدوس عليها[٥]. ولكن بالرغم من كل مخاوف طرفي الحرب الأهلية، بقي استخدام الأسلحة متاحاً.

تم تطوير الألغام المضـادة للدبابات، عند الجبهة الغربية في خلال الحرب العالمية الأولى، كمضاد دفاعي للدبابات المسـتحدثة- لا يزال حتى اليوم يسـتخرج بعض الألغام المتبقية منذ ذلك النزاع. أما الألغام المضادة للأفراد، فكانت منتشرة بكثرة في ساحة المعركة في خلال الحرب، بحيث كان بعضها يوضع على أسلاك شائكة متشابكة فيشكل خطراً على الجهة التي تضعها كما على العدو[٦]. كما كانت توضـع بعض الألغام المضـادة للأفراد والأشـراك الخداعية في الخنادق تحسـباً لتقدم العدو.

إلا أنـه في الحـرب العالميـة الثانية، تم اسـتخدام كل من الألغام المضـادة للأفراد وتلك المضـادة للدبابـات بشـكل كبير كبـير. ووفقاً لجهاز المخابرات العسـكري الأمريكي فإنه تم اسـتعمال أكثر من ٣٠٠ مليون لغم مضـاد للدبابات في خلال الحرب بما فيها ٢٠٠ مليون لغم اسـتخدمه الاتحاد السوفياتي[٧]. ويقال إنه في نهاية الحرب، قامت ألمانيا بتصنيع ١٦ نوعاً مختلفاً من الألغام المضادة للدبابات وعشـرة أنواع مختلفة من الألغام المضـادة للأفراد، كما اسـتخدمت العديد من العبوات الناسـفة المبتكرة والألغام المضبوطة. إضافة إلى ذلك، جرى تطوير جهاز ضد التحريك ودمجه[٨]، والاستخدام الأول للغم مضاد للأفراد محرر جوياً وقابل للتناثر.

منـذ عام ١٩٤٥، ركزّت تصـاميم الألغام على معايير خمسـة أساسـية وهـي: الفعالية، الحجم، إمكانية الكشف، الجهد اللوجستي وسرعة زرع الألغام.

وقـد آلت التطورات التكنولوجية السـريعة إلى تقادم سـريع بحيث تم تصـنيع أكـثر من ٦٠٠ نوع مختلف من الألغام في التسعينات[٩].

اسـتخدمت الألغام المضـادة للأفراد بكثرة في الحروب في كوريا (حيث أدى ذلك إلى وفاة حوالي ٥٪ مـن القوات الأمريكية) والفيتنام[١٠]. وبعد ما تم اختبـاره في حرب كوريا وبالأخص بعد النقمة علـى موظفي الأمم المتحـدة، قامت الولايات المتحـدة بتطوير اللغم الشـظوي الإتجاهي كلايمور M18. عندمـا تفجر هذه الألغام، بسـحب سـلك التفجير أو بالإشـعال الكهربائـي، تقذف مئات الكرات الفولاذية بقوة من غلاف اللغم في قوس من ٦٠ درجة وفي نصف قطر قاتل من ٥٠ متراً.

بدأ أول انتشـار ضـخم لاسـتخدام الألغام «المبعوثة عن بعد» أو «المنثورة» في حرب الفيتنام حيث حاولـت القوات الأمريكية وقف تدفق الرجال والمواد من شـمال إلى جنـوب الفيتنام عبر كمبوديا ولاوس. أما الألغام المضادة للأفراد المحررة جوياً فتختلف عن تلك المزروعة يدوياً بعدد من المزايا العسـكرية- فهي تنشر بسرعة، لا تتطلب مجهوداً لوجيستياً كبيراً، وتزرع في عمق أرض العدو من دون أن تشـكل خطـراً كبيراً علـى الأطقم الجويـة. إلاّ أن هذه الألغام قد تشـكل تهديداً لتطورات بواسـطة قوات صديقة، مما أدى إلى تطوير ألغام مضـادة للأفراد مجهزة بآليات تدمير وإبطال مفعول ذاتي.

في وقت تطورت فيه تكنولوجيا الألغام بسرعة في العقود القليلة الماضية، شمل استخدام الألغام الأرضية الأكثر انتشاراً واعتماداً زرعاً يدوياً للتكنولوجيا البسيطة من الألغام المضادة للأفراد والدبابات في النزاعات المسلحة، وذلك من قبل القوات الحكومية والفرق المسلحة المعارضة.

في أفغانستان وأنغولا والبوسنة والهرسك وكمبوديا وإثيوبيا والعراق وموزامبيق ونيكاراغوا والصومال والسودان وغيرها من الدول المدمرة بفعل الحرب، كثر استخدام الألغام المضادة للأفراد كجزء من الاستراتيجية العسكرية المعتمدة لترهيب المدنيين وترعيبهم والتحكم بتحركاتهم. فازداد انتشار هذه الألغام نظراً إلى إمكانية الحصول عليها بسهولة، بكلفة زهيدة وبأسعار نموذجية تتراوح بين ٣ دولارات إلى ١٥ دولاراً أمريكياً للغم الواحد.

أمّا مؤخراً فتزايد استخدام العبوات الناسفة المبتكرة تزايداً كبيراً، وبخاصة في خلال النزاعات في العراق وأفغانستان، وعلى الرغم من ادراج القانون الدولي هذه الأجهزة في خانة «الأشراك الخداعية»، حمل بعضها خصائص الألغام المضادة للأفراد. تفجر العديد من هذه الألغام عن بعد بواسطة إشارة لاسلكية، في حين تفجر أخرى بمجرد الدوس على لوحة الضغط أو المركبة المعدّة لتفجيرها.

(تطهير الموقع من الألغام في الحرب العالمية الثانية)

نبذة عن الذخائر العنقودية

بعد وقت طويل على تطوير الألغام الأرضية، برزت الذخائر العنقودية التي تعتمد بطبيعتها على نظام معقد لإطلاقها الذي يتم من الطائرات، والصواريخ والمدفعيات. وجاءت عملية التطوير هذه نتيجة إطلاق غير دقيق لقنابل جوية غير موجهة. فكان لا بد من القنابل الصغيرة الموجودة داخل

القنابل العنقودية أن تعدّ لتغطية مساحة كبيرة ولإصابة أهداف تعجز قنبلة واحدة عن إصابتها بدقة، كحشد القوات في مساحات مفتوحة، طوابير المركبات المسلحة، المدرجات، المباني والجسور.

استخدمت ألمانيا والاتحاد السوفياتي القنابل العنقودية لأول مرة في الحرب العالمية الثانية. في عام ١٩٤٣، استعملت القوات السوفياتية ذخائر عنقودية ألقتها من الجو ضد القوات المسلحة الألمانية، كما أطلقت ألمانيا قنابل مجنحة من نوع SD1 وSD2 على المدفعيات في معركة كورسك. في تلك السنة رمت الطائرات الألمانية أكثر من ١٠٠٠ قنبلة مجنحة من نوع SD1 على ميناء غريمسبي في المملكة المتحدة.

في الستينات وأوائل السبعينات وفي حرب الفيتنام، استخدمت القوات الأمريكية الذخائر العنقودية بشكل مكثف لتقصف فيتنام ولاوس وكامبوديا. قدرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر أن في لاوس وحدها الملايين من الذخائر الصغيرة التي لم تفجر والتي تسببت بقتل أو إصابة حوالي ١١٠٠٠ شخص، أكثر من ٣٠٪ منهم أطفال، واستناداً إلى تحليل لقواعد البيانات العسكرية الأمريكية، قدر أنه في ٩٥٠٠ طلعة جوية في كمبوديا تم إلقاء نحو ٨٧٠٠٠ ذخيرة عنقودية جواً.

منذ السبعينات حتى نهاية التسعينات استخدمت الذخائر العنقودية في العديد من النزاعات كتلك في أفغانستان وأنغولا والبوسنة والهرسك وتشاد والشيشان، وإثيوبيا، وإريتريا، جزر فوكلاند / مالفيناس، كوسوفو، صربيا والصحراء الغربية. بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٦، استخدمت القوات الأمريكية والبريطانية في العراق حوالي ١٣٠٠٠ ذخيرة عنقودية تحتوي على ما يقدر بمليوني ذخيرة صغيرة. أما في لبنان في عام ٢٠٠٦ فاستخدمت القوات الإسرائيلية ضد حزب الله ذخائر عنقودية أطلقت من سطح الأرض وأخرى ألقيت من الجو. أمّا حزب الله فقذف على شمالي إسرائيل أكثر من ١٠٠ صاروخ مصنّع في الصين من نوع ٨١ حجمه ١٢٢مم مليء بالقنابل العنقودية. ومؤخراً تم استخدام الذخائر العنقودية في النزاعات التي وقعت في ليبيا وسورية[١١].

حجم التلوث العالمي

التقديرات الأولية

من غير الممكن تقدير العدد الإجمالي للألغام الأرضية غير المزالة، والذخائر الصغيرة غير المفجرة وغيرها من مخلفات الحرب القابلة للانفجار في العالم. في أوائل التسعينات، تمحور القلق الدولي حول الأثر الإنساني للألغام الأرضية وبخاصة الألغام المضادة للأفراد. وقد أفادت تقديرات الأمم المتحدة الأولية عن احتمال وجود ١٠٠ مليون لغم مضاد للأفراد مدفونة في باطن الأرض حول العالم؛ إلاّ أن هذا الرقم لم يسند بأي دراسة أو دليل كمّي، لذا لم يؤخذ به باعتباره مبالغة فادحة.

في عام ١٩٩٤، تولت مؤسسة قدماء المحاربين الأمريكيين في فيتنام المحاولة الأولى لتقدير حجم المشكلة العالمية المتعلقة بالألغام المضادة للأفراد، فقامت بمجموعة دراسات في عدد من الدول المعروفة المتضررة من الألغام، ثم نشرت النتائج التي آلت إليها في كتاب عنوانه «بعد أن صمتت البنادق- الألغام الأرضية إرثٌ دائم»[١٢]. وقد أفاد التقرير الخاص بهذه الدراسات عن وجود ٨٣ دولة بُلّغ فيها عن حوادث متعلقة بالألغام الأرضية في السابق. كما قامت مؤسسة قدماء المحاربين الأمريكيين في فيتنام بمسح أسري مفصّل في كل من الدول التالية: أفغانستان، أنغولا، كمبوديا، كرواتيا، البوسنة والهرسك وموزامبيق.

وتكلم التقرير عن الألغام الأرضية، القانون الإنساني، التاكليف الاجتماعية والاقتصادية لتلك الألغام، والعمليات الإنسانية الناشئة لإزالة الألغام في البلدان السابق ذكرها. ورغم اعتبار المحاولة الأولى لتقدير حجم مشكلة الألغام الأرضية وتنظيمه وإدارته محاولةً جيدة، إلاّ أنه بقي من المستحيل تحديد أي رقم حقيقي لمجموع الألغام أو المناطق المتضررة. لذا فإن مختلف أنواع البيانات التي جمعت من عدة دول جعلت من المقارنة والوصول إلى خلاصات مجدية أمراً صعباً للغاية.

إضافة إلى ذلك، كان من الصعب تحديد العدد الدقيق لضحايا الألغام الأرضية، وذلك بسبب النقص في البيانات. وأتت التقديرات الأولية بما يعادل عشرات آلاف الضحايا الجدد سنوياً.

تقييم الدول المتضررة

أجبرت السلطات المسؤولة عن برامج إزالة الألغام على القيام بدراسات خاصة بها، لأنه، على المستوى الميداني، قليلاً ما وجدت خرائط للمناطق المزروعة بالألغام. واعتمدت مختلف المصطلحات في هذه الدراسات، إلاّ أن السلطات المعنية ركّزت على ثلاثة أنواع أساسية من المسوحات، وهي:

١- المسح غير التقني (مسح من المستوى الأول): تجمع البيانات من خلال أبحاث في الوثائق، واستفتاءات ومقابلات مع سكان محليين لتحديد ما إذا كانوا على علم بوجود ألغام أرضية في المنطقة، أو إصابات وغيرها من الأمور.

٢- المسح التقني (مسح من المستوى الثاني): يقوم طاقم مدرب ومجهز بالدخول إلى مناطقٍ مشتبه بها للتأكد من وجود ألغامٍ وبالتالي من نوعها، ومن حجم المنطقة الملوثة.

٣- مسح الإنجاز (مسح من المستوى الثالث): يقوم طاقم مدرب بالتحقق من المنطقة للتأكد من إزالة كل الألغام.

في وقت نجحت تلك المنهجية بتقديم معلومات كافية لبرامج إزالة الألغام للتخطيط والبدء بعملية التطهير في البلاد، لم تؤدّ المعلومات التي غالباً ما كانت تجمع وتخزّن سابقاً وبمختلف الطرق إلى تحديد الأولويات الوطنية أو المشكلة العالمية. ولطالما عرفت هذه المنهجية بما يسمى «مطاردة حقول الألغام».

دراسات استقصائية عن تأثير الألغام الأرضية

في عام ٢٠٠٣، أنشأ اتحاد المنظمات غير الحكومية المعروف بمركز أعمال المسح (وهو أصلاً أحد مشاريع مؤسسة قدماء المحاربين الأمريكيين في فيتنام) نمطاً جديداً للمسوحات الوطنية عرف بالدراسات الاستقصائية عن تأثير الألغام الأرضية. هدفت هذه الدراسات إلى الانتقال من مطاردة حقول الألغام بهدف الإضاءة على تأثير الألغام الأرضية على المجتمعات، وبالتالي استعمال هذه المعلومة لتحديد الأولويات. وبذلك تعزز هذه الخطوة المعرفة العالمية حول التلوث بالألغام وبخاصة أن دخول معاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد حيّز التنفيذ مؤخراً يتطلب من كل الدول الأطراف «تطهير كل المناطق المعروفة من الألغام».

أفاد مقال عن الدراسات الاستقصائية عن تأثير الألغام الأرضية أن « المبرر الرئيسي للمسح يكمن في الحاجة إلى ترسيخ قرارات الأولوية الخاصة بالأعمال المتعلقة بالألغام من خلال فهم تأثير الألغام الأرضية على المجتمعات. وتشير البيانات التي جمعت من أربعة بلدان تمت فيها هذه المسوحات إلى أنه من الممكن تصنيف فئة صغيرة من المجتمعات فقط- أي ربما أقل من ١٠٪- ذات تأثير عال، و٢٥٪ منها ذات تأثير متوسط، ٦٥٪ ذات تأثير منخفض. وذلك يؤثر على تحديد أولويات الموادً النادرة للأعمال المتعلقة بالألغام، ويمكّن من القضاء على أقصى وجه من آثار الألغام الأرضية في المواعيد التي حددتها الاتفاقية المتعلقة بالألغام الأرضية أكثر واقعية، حتى ولو أن عملية تطهير المواقع الملغومة بشكل كامل أمرٌ شبه خيالي»١٣.

وقد اعتبر هذا المقال مبادرة القيام بهذه المسوحات رداً إنسانياً متقدماً في ما يخص الألغام الأرضية، وذلك منذ أن بدأ إدارك مدى خطورة الوضع في السبعينات والثمانينات حتى الرد الحالي حيال الألغام الأرضية الذي يعمل ومبادارت أخرى لإعادة الإعمار والتنمية. «فنجاح هذا القطاع يقوم على توافر بيانات موثوقة ومنظمة حول تأثير الألغام الأرضية»[١٤].

أقيمت الدراسات في ١٤ دولة متضررة من الألغام[١٥]، فجاءت هذه المسوحات الأولية بمعلومات إضافية وفهم أكبر لمشكلة الألغام الأرضية في هذه الدول، كما ساعدت في تحديد المناطق ذات الأولوية. إلاّ أنّ الدراسات الاستقصائية عن تأثير الألغام الأرضية توسعت وأصبحت أكثر كلفةً فيما بعد، كما وبات الاستناد إلى بياناتها يؤدي إلى سوء فهم.

في الواقع، إن بيانات الدراسات الاستقصائية عن تأثير الألغام الأرضية التي تحدد المناطق حيث تؤثر هذه الألغام على المجتمعات، استخدمت في وقت لاحق لإعطاء معلومات عن مكان وجود الألغام: وهما أمران مختلفان للغاية. والنتيجة هي أنه في بعض الأحيان تستهدف عملية تطهير الأصول البطيئة، المكلفة والثمينة المناطق الخالية من الألغام الأرضية.

وقد أشار بعض المعلقين أن مثل هذا الارتباك وعدم الفعالية هما أحد أوجه قصور الدراسات الاستقصائية عن تأثير الألغام الأرضية. ولا بد من النظر في مشاكل التقصير على أنها تلك الناجمة من سوء فهم للغرض الأساسي لبيانات الدراسات وتطبيقها فيما بعد بطرق غير مناسبة

ولأغراض مغايرة. تسعى الدراسات الاستقصائية عن تأثير الألغام الأرضية إلى جمع البيانات للإجابة عن سؤال واحد، إلاّ أنه عندما تم استخدام هذه البيانات فيما بعد للإجابة عن سؤال مختلف، نشأت صعوبات كبيرة.

وبالتالي فإن ما تم التوصل إليه بعد هذه المسوحات، والصعوبات التي بانت نتيجة استخدام البيانات فيما بعد، شكلت عنصراً هاماً في تطوير مبادئ تسليم الأرض التي يتم تطبيقها بشكل كبير اليوم.

الألغام الأرضية ومعاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد

لا شك أن الحادث الوحيد الذي أدى إلى تحديد مدى توسع التلوث العالمي وتأثيره على الدول المتضررة هو دخول معاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد قيد التنفيذ في عام ١٩٩٧. وتنص المادة ٢, ٥ من هذه المعاهدة على أنه « على كل من الدول الأطراف أن تقوم بجهد لتحديد كل المناطق الخاضعة لولايتها أو سيطرتها والتي زرع أو يشتبه بإمكانية زراعة ألغام مضادة للأفراد فيها. وعلى تلك الدول التأكد من أن كل الألغام الموجودة في المناطق الملغومة الخاضعة لولايتها أو سيطرتها تحدّد بعلامات، تراقب وتحمى بسياج أو غيرها من الطرق. وعلى هذه الدول التأكد من إخلاء هذه المناطق من المدنيين حتى تدمير كل الألغام المضادة للأفراد الموجودة في المناطق الملغومة.»[١٦]

وعلى الرغم من أن الأمر استغرق العديد من السنوات للكثير من الدول الأطراف المتضررة من الألغام لمعالجة هذا الالتزام بشكل مناسب، إلاّ أنه تم إحراز تقدم ملحوظ. غير أنه يشترط على الدول الأطراف في الاجتماعات السنوية أن تقدم تقارير الشفافية السنوية إضافة إلى طلبات التمديد التي تقدمها الدول التي أوفت فترة العشر سنوات لتطهير كل مناطقها الملغومة.

مرصد الألغام الأرضية

بدأ إنشاء التقارير السنوية لمرصد الألغام الأرضية الصادرة عن الحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية١٧ عند دخول معاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد حيّز التنفيذ. وقد نشرت هذه التقارير الشاملة سنوياً بدءاً من عام ١٩٩٩، وهي بمثابة شبكة تقارير عالمية تعطي معلومات مفصلة عن كل دولة حول العالم (إضافة إلى ثماني مناطق غير معترف بها دولياً على أنها دول).

بينما يبقى عدد الألغام الأرضية المدفونة تحت الأرض مجهولاً، ساهم مرصد الألغام برصد عدد الدول المتضررة وتحديدها، وبيان تأثير الألغام الأرضية على المجتمعات، وعدد آخر ضحايا هذه الألغام سنوياً والخطوات التي يجب اتباعها لمعالجة هذه المشكلة.

الذخائر العنقودية

اعتـبرت محاولة تقدير نسـبة التلوث العالمي من خلال الذخائر العنقودية إحدى أحدث المسـاعي التي جاءت بعد دخول اتفاقية الذخائر العنقودية حيّز التنفيذ في عام ٢٠١٠. وبينما كانت الجهود الدولية مركّزة على الألغام المضـادة للأفراد، عملت المنظمات الخاصـة بإزالة الألغام على تطهير المناطق الملغومة من كل ما عثرت عليه من ألغام مضادة للأفراد وتلك المضادة للدبابات، ومخلفات الذخائر العنقودية، وأي نوع آخر من مخلفات الحرب القابلة للانفجار.

تنصـ المادة ٤ مـن الفقرة ٢ (أ) من اتفاقية الذخائر العنقودية الخاصـة بالـدول الأطراف على أن تقوم هذه الأخيرة «بمسـح وتقييم وتسـجيل الأخطار التي سببتها مخلفات الذخائر العنقودية، وبـذل كل الجهـود لتحديد المناطـق الملوثة بالذخائر العنقودية الخاضـعة لولايتها أو سـيطرتها». وبذلـك تظهر متطلبات هـذه المادة الحاجة إلى تقدير مدى التلوث التي تسـببه مخلفات الذخائر العنقودية على المستوى العالمي.

ومن حسن الحظ أن الحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية- الائتلاف المناهض للقنابل العنقودية وسّـعت نطاق ميثاقها ليضـمّ الذخائر العنقودية، وأنشـات على حدة «مرصد الذخائر العنقودية» منذ عام ٢٠١٠. كما في مرصد الألغام الأرضية، يتضمن التقرير ما يلي:

- تحديد الدول والمناطق المتضررة من مخلفات الذخائر العنقودية؛
- قياس نسبة التلوث؛
- وصف تأثير المخلفات على المجتمعات.

الذخائر غير المنفجرة

لا يمكن إعطاء تقدير دقيق لعدد الذخائر غير المنفجرة التي لم يتم إزالتها وتلك المتروكة من دون تدمـير. وما زال الكشـف قائماً على عدد كبير من الذخائر غير المتفجرة في سـاحات المعركة بعد مـرور عدة عقود على نهاية النزاعـات. من الجدير بالذكر أن بعض ذخائر الحرب العالمية الأولى تحتـوي علـى الإيبريت وغيرها من المـواد الكميائية التي تعرض الفرق العاملـة على التخلص من الذخائـر غير المتفجرة للمزيد من المخاطر. أما في بيلاروسـيا فتقع مثل هـذه الفرق على ذخائر متبقية من حروب نابوليونية في أوائل القرن التاسع عشر[١٨].

ونتيجة للجهود الدولية التي تبذل لمعالجة المشـاكل التي تسـببها الألغام والذخائر العنقودية، يلقى التهديد الذي تشكله الذخائر غير المتفجرة على الناس اهتماماً أكبر. في بعض اقتصادات الكفاف يقـوم المدنيون بتجميع قطع ذخائر لما لها من قيمة كخردة معدنية ولما فيها من مواد متفجرة، كما يتعرض الأطفـال في حياتهم اليومية للوفـاة أو الجروح وهم يلعبون بالذخائـر غير المتفجرة التي يجدونها. وبالتالي لطالما كان عدم التخلص بشكل آمن من الذخائر غير المتفجرة أمراً مميتاً.

التقييمات الجارية

استمرت بعض البرامج الوطنية لأكثر من عشرين سنة وأصبح من الممكن مقارنة ما وجد فعلياً من تقديرات مع بعض التقديرات الأولية.

أفادت التقديرات الأساسية لأفغانستان عن إمكانية وجود ما يعادل ٢٠ مليون لغم. وحتى الآن ومع معالجة الأغلبية الكبرى من المناطق المتضررة من الألغام، تم العثور على حوالي ٦١٠,٠٠٠ لغماً (إضافة إلى أكثر من ١٣ مليون قطعة من الذخائر غير المتفجرة). أما في موزامبيق فأزيل حوالي ١٤٠,٠٠٠ لغم، مقابل ما أفاده التقديرات الأولية عن وجود الملايين من الألغام.

الوضع مماثل في مغظم الدول المتضررة حيث تشير التقديرات الأقرب لمستويات التلوث العالمي إلى وجود الملايين من الألغام بدلاً من عشرات الملايين.

وهذا لا يعني أنه لا تزال هناك مناطق تحتوي على عدد كبير من الألغام اليوم، بما في ذلك الحدود التركية السورية أو داخل المنطقة المنزوعة السلاح بين كوريا الشمالية والجنوبية. وفي الحالتين تحتجز الألغام في مناطق مراقبة ومحصنة ومحظورة ذات تأثيرٍ إنسانيٍ مباشر ضئيل نسبياً.

تحديد الأعمال المتعلقة بالألغام

الأعمال المتعلقة بالألغام هي عبارة عن مجموعة كبيرة من الجهود التي تهدف إلى تجنب المشاكل التي سببتها الألغام والذخائر العنقودية ومخلفات الحرب القابلة للانفجار، ومعالجتها. وقد تم تحديد مصطلح الأعمال المتعلقة بالألغام من قبل عدة جهات فاعلة منها الأمم المتحدة التي وضعت تحديداً في وثيقة السياسة الصادرة في عام ١٩٩٨[١٩]، على أنه تم استعمال هذا المصطلح في الدراسة الرائدة حول القدرات المحلية على إزالة الألغام الصادرة في عام ١٩٩٧[٢٠].

استخدم المصطلح لأول مرة في كمبوديا في أوائل التسعينات يوم اقترح مهندسو الجيش الكندي أن تسمى الجهة التي ستدير وتنسق الأنشطة المتعلقة بالألغام في الدولة: المركز الكمبودي للإجراءات المتعلقة بالألغام، وذلك بهدف التأكد من الطبيعة الديناميكية لهذه المؤسسة. بات هذا المصطلح يستخدم بشكل عام، إلاّ أن مصطلح «أنشطة إزالة الألغام للأغراض الإنسانية» لا يزال يستخدم عند الإشارة إلى أنشطة فرعية من الأعمال المتعلقة بالألغام تعني مسح المناطق الملغومة وتطهيرها.

تعرّف المعايير الدولية للأمم المتحدة الخاصة بالإجراءات المتعلقة بالألغام[٢١] الأعمال المتعلقة بالألغام على أنها « أنشطة تهدف إلى تخفيف التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للألغام و(غيرها) من مخلفات الحرب القابلة للانفجار بما فيها الذخائر العنقودية». وأشار أحد المعايير ذات الصلة على أن الأعمال المتعلقة بالألغام «لا تقتصر على إزالة الألغام»، إنما هي تعني الناس والمجتمعات وكيفية تأثرهم بالألغام الأرضية، والتلوث الناتج عن مخلفات الحرب القابلة للانفجار

(وغيرها). تهدف الأعمال المتعلقة بالألغام إلى الحد من المخاطر التي تسببها الألغام الأرضية و(غيرها) من مخلفات الحرب القابلة للانفجار حتى تؤمن مستوى عيش آمن للناس حيث نشهد تنمية اقتصادية واجتماعية وصحية متحررة من كل القيود التي تفرضها الألغام الأرضية والتلوث الناتج عن مخلفات الحرب القابلة للانفجار (وغيرها)، وحيث يتم معالجة حاجات الضحايا[٢٢].

ووفقاً للأمم المتحدة، تتضمن الأعمال المتعلقة بالألغام خمس مجموعات متكاملة من الأنشطة أو «الأعمدة»:

١- الألغام/التوعية بمخاطر مخلفات الحرب القابلة للانفجار
٢- إزالة الألغام مثلاً اللغم/ مسح مخلفات الحرب القابلة للانفجار، وضع الخرائط، وضع العلامات، والتطهير
٣- مساعدة الضحايا، وإعادة تأهليهم وإدماجهم
٤- تدمير المخزون
٥- المناصرة ضد استخدام الألغام المضادة للأفراد والذخائر العنقودية

ويشير التحديد فيما بعد إلى أن الحاجة إلى عددٍ من الأنشطة التمكينية لدعم المكونات الخمسة الخاصة بالأعمال المتعلقة بالألغام، بما فيها:

١- التقييم والتخطيط
٢- التعبئة وتحديد الأوليات
٣- إدارة المعلومات
٤- تنمية المهارات البشرية والتدريب الإداري
٥- إدارة الجودة
٦- استخدام المعدات الفعالة والملائمة والآمنة

البرامج الأولى للأعمال المتعلقة بالألغام

أفغانستان

تعود الخطوات الأولى للأعمال الحديثة المتعلقة بالألغام إلى تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٨٨ عندما ناشدت الأمم المتحدة لأول مرّة نيابةً عن أفغانستان المجتمع الدولي لمساعدة أفغانستان ومدّها بموارد مالية كردّ إنساني للمشاكل التي سببتها الألغام الأرضية فيها. وقبل هذه الفترة من الزمن، تولت القوات العسكرية الوطنية الأنشطة الهادفة إلى الحد من تأثير الألغام، لا سيّما إزالتها كما حصل في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية. أما بالنسبة لوضع أفغانستان فكان الأمر مختلفاً، بالرغم من عدم عمل الجيوش الأفغانية وعدم رغبة أو قدرة القوات السوفياتية على إزالة الألغام قبل انسحابها من البلاد.

أشـادت الأمم المتحدة بالبرامج التمويلية «لأنشـطة إزالة الألغام للأغراض الإنسانية» وهي عبارة جديدة عنت إزالة الألغام المزروعة، واسـتحدثت معلومات وأنشطة التوعية لتفادي وقوع إصابات. أمـا مصـطلح «إزالـة الألغام» فكان قد اسـتخدم للدلالـة على تطهـير المواقع الملغومـة لأغراض إنسـانية، ولتمييز هذه الخطوة عما تقوم به القوات العسـكرية من «اقتحام» أي تطهير ممرات في ساحة المعركة بغية تحقيق أهداف المهمة العسكرية في خلال عمليات القتال.

بعد انتداب عناصر الأمم المتحدة لتلك المناطق، بمساعدة وحدات عسكرية من الدول المانحة، قام هؤلاء العناصـر بتدريب أكثر من ١٠,٠٠٠ لاجئ أفغاني لفترة أسـبوعين حول أسس إزالة الألغام، وعليه، قررت الأمم المتحدة دعم إنشـاء عدد من المنظمات غير الحكومية الأفغانية لتقوم بأعمال المسـح ووضـع الخرائط والعلامات وإزالة الألغام الأرضـية والذخائر غير المنفجرة وإجراء توعية للمدنيين حول مخاطر الألغام.

وبعـد أكـثر من عقديـن، لا تزال هذه المنظمات تعمل، وقد قام بعضـها بمهمـات وعمليات في دول أخرى مستخدمةً خبرتها في المسح والاستعانة بكلاب بوليسية لكشف الألغام وإدارة الجودة.

وفي خضـم الدعم الإنسـاني الذي أمدّته الأمم المتحدة لمعالجة مشكلة الألغام الأرضية، اقتصرت عملية مساعدة الضحايا على إجلاء المصابين من نازعي الألغام على الرغم من أن اللجنة الدولية للصـليب الأحمر كانـت قد أنشـأت عدداً من العيادات الاصـطناعية لوضـع أطراف اصـطناعية لمبتوري الأعضـاء المصـابين في الحرب. وقامت مستشـفيات اللجنة الدولية للصـليب الأحمر في بيشـاور وكويتا بمعالجة الجرحى القادمين إلى باكسـتان من داخل أفغانسـتان. كما كان للمنظمة مستشـفى مسـتقل في كابول من عام ١٩٨٨ حتى عام ١٩٩٢. ويقال إن ٤٤٪ أي (١٥٣٠) شخصـاً من إجمالي عدد الجرحى هم ضحايا ألغام أرضية[٢٣]، مما شكل أول دليل حسّي على وجود مشكلة إنسانية شديدة النمو.

نشأة المنظمات غير الحكومية الخاصة بالأعمال الدولية المتعلقة بالألغام

أنشـئت المنظمة غـير الحكومية الدوليـة الأولى للتطهير من الألغـام لأغراض إنسـانية- منظمة هالو ترسـت- في عام ١٩٨٨. كما أنشـئت منظمة بريطانية أخرى في السنة التالية ١٩٨٩- الفريق الاستشاري المعني بالألغام الذي تولى إجراء أول دراسة استقصائية عن تأثير الألغام الأرضية في أفغانستان[٢٤].

في عـام ١٩٩٢، تعاونت المنظمة الدولية للمعوقين[٢٥] مع الفريق الاستشـاري المعني بالألغام لإنشـاء أول برنامجين لإزالة الألغام في كمبوديا وشمالي العراق، وساهمتا في إنشاء الحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية، علماً أن المنظمة الدولية للمعوقين كانت قد بدأت عملها منذ عشر سنوات كمنظمة غير حكومية إنسـانية تنفذ مشاريع لمصلحة الأشخاص المعوقين بمن فيهم مبتورو الأعضاء بسبب الألغام وغيرهم من الضحايا.

ومنذ عام ١٩٩٢، شاركت المنظمة النرويجية للمساعدة الشعبية[٢٦] بالأعمال المتعلقة بالألغام، فساهمت أولاً في مثل هذه الأعمال في كومبوديا ومن ثم أصبحت تعمل في أكثر من اثنتي عشرة دولة في ثلاث قارات، وبات من الممكن الاطّلاع على قائمة كاملة لأكثر من ٣٥٠ منظمة حالية مخصصة بالأعمال المتعلقة بالألغام على موقع «مركز جنيف الدولي لأنشطة إزالة الألغام للأغراض الإنسانية»[٢٧].

المنظمات التجارية لإزالة الألغام

بعد حرب الخليج في عام ١٩٩١، قام عدد من الشركات التجارية بتطهير الأراضي من الألغام والذخائر غير المنفجرة في دولة الكويت (حيث تم إزالة مليون لغم مضاد للأفراد ومضاد للدبابات في خلال العقدين التاليين)[٢٨]. تضمن برنامج تطهير الأراض الملغومة ١٩٩١-١٩٩٣ استخداماً كبيراً لمعدات ميكانيكية، وحفّز تطويرها.

وبالتالي نشأ عدد من الشركات التجارية بما فيها رويال أوردنانس (Royal Ordnance)، د.س.ل. (DSL)، إ.ل.س. (ELS)، باك تاك (BACTEC)، ماين تاك (Mine-Tech) ومشيم (Mechem) فتطورت من خلال عمليات الدمج والتوسع في ميدان الصناعة التجارية الفعالة. واليوم تتنافس لشركات دولية ووطنية عدّة حول إبرام عقود خاصة «بالأعمال المتعلقة بالألغام» مع مجموعة عملاء يعملون للمصلحة الإنسانية، التنموية والتجارية.

كمبوديا، موزامبيق وأنغولا

بعد أفغانستان والكويت، كان التحدي التالي الأكبر للمجتمع الدولي فيما يتعلق بالألغام الأرضية في كمبوديا. في كانون الثاني (يناير) من عام ١٩٩٢، مدد مجلس الأمن في الأمم المتحدة ولاية بعثة الأمم المتحدة المتقدمة في كمبوديا لتشمل مهامها تطهير المواقع الملغومة وتقديم التدريبات[٢٩]. في آذار (مارس)، باشرت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إعادة توطين حوالي ٣٦٠,٠٠٠ لاجئ ونازح من تايلاند.

في حزيران من عام ١٩٩٢، أنشئ المركز الكمبودي للإجراءات المتعلقة بالألغام أساساً لبرنامج وطني. في عام ٢٠٠٠، تم تأسيس الهيئة الكمبودية لمكافحة الألغام بغية تفريق الجوانب التنظيمية للأعمال المتعلقة بالألغام عن الأعمال التنفيذية للمركز الكمبودي للإجراءات المتعلقة بالألغام.

بدأ التخطيط للقيام بأعمال متعلقة بالألغام في الموزامبيق في عام ١٩٩٢ بعد أن عينت الأمم المتحدة خبيراً في نيويورك لإدارة عمليات حفظ السلام حيث بدأ يركز عمله على الألغام الأرضية وينشئ مكتب الأمم المتحدة لإزالة الألغام. شكلت الخبرات المكتسبة في موزامبيق نقطة تحول للأنشطة المتعلقة بالألغام المدعومة من الأمم المتحدة، بحيث أضاءت الانتقادات وتيرة العمل البطيئة والاتجاه الذي اختارته الأمم المتحدة في هذا المجال. وأفادت دراسة لاحقة على البرنامج أنه لا ينبغي النظر إلى القدرة المحلية على أنها مجرد قدرة على إزالة الألغام: «فتعزيز السلطات الوطنية لتنظيم أهداف الأعمال المتعلقة بالألغام، وتنسيقها والحفاظ عليها، هو الهدف الأساسي.»[٣٠]

طرأت العديد من المشاكل في أنغولا أيضاً حيث بدأ التخطيط للأعمال المتعلقة بالألغام في آذار (مارس) من عام ١٩٩٣، علماً أنه لم يتم إنشاء المكتب المركزي لمكافحة الألغام إلاّ في آب (أغسطس) من عام ١٩٩٤. في عام ١٩٩٧، أفاد تقرير الإدارة في الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية حول البرنامج أنه، نظرياً، البرنامج الأفضل للاستفادة من خبرات البرامج الأخرى، باعتباره البرنامج الأحدث بين الأربعة الأخرى التي تمت دراستها. أما في الواقع، فأثبت هذا البرنامج أنه الأكثر إشكالية لبداية واعدة «فأفضى سريعاً إلى خلافات بيروقراطية داخلية حول كل أهداف البرنامج وإلى نزاعات حول تقسيم العمل والمسؤوليات.»[٢١] وبالتالي، تم استخلاص عدد من الدروس الصعبة.

الوضع الراهن

أنشأت حوالي ٤٠ دولةً شكلاً من أشكال برامج الإجراءات المتعلقة بالألغام، بينما قامت الأمم المتحدة بالإشراف على الأنشطة الخاصة بالأعمال المتعلقة بالألغام في بعض الولايات والمناطق. ويختلف حجم هذه البرامج إلى حد كبير بين دولة وأخرى، ففي أفغانستان وكمبوديا تم توظيف آلاف الأشخاص العاملين في إزالة الألغام ووصلت ميزانية هذا البرنامج إلى عشرات الملايين. أما في قبرص وجزر فوكلاند / مالفيناس أو بعض الدول الجزرية في المحيط الهادئ فتم تطبيق برامج أصغر بكثير.

في كانون الأول (ديسمبر) من عام ٢٠١٣، أعلنت ٢٥ دولةً أنها أتمت تنفيذ مسؤوليات تطهير مناطقها الملغومة بموجب معاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد. وقد أنهت معظم السلطات الوطنية للأعمال المتعلقة بالألغام ومراكز الإجراءات المتعلقة بالألغام في هذه الدول عمليات التطهير هذه. وفي إحدى الحالات، قامت السلطة الوطنية للأعمال المتعلقة بالألغام بتولي مسؤوليات جديدة للرد بشكل استباقي على مشاكل الذخائر غير المتفجرة ولمعالجة إدارة مخزونات الذخائر.

للحصول على تقرير مفصل حول الجهود الحالية التي تبذلها الدول الأطراف لهذه المعاهدة فيما يخص استمرار القيام بجهود إزالة الألغام، الرجاء العودة إلى موقع المعاهدة الإلكتروني أو إلى صفحة مرصد الألغام الأرضية والذخائر العنقودية.[٢٢]

التطوارات العالمية

بالرغم مما نصت عليه معاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد حول مسؤولية الدول المتضررة بتطهير كل المناطق الملغومة، شهدت هذه الدول المتضررة من الألغام وغيرها من مخلفات الحرب القابلة للانفجار دعماً دولياً كبراً لوضع برامج وطنية خاصة بها. وقد تمت هذه الخطوة من خلال تأسيس وإنشاء آليات مختلفة للصندوق الإنماني، وتطوير المعايير الدولية، واللجوء إلى معدات متطورة لإجراءات الاختبار، وعقد اجتماعات دولية منتظمة لتبادل الخبرات.

إضافة إلى ذلك، وضعت برامج تدريبية مختلفة لتدريب المديرين الوطنيين للأعمال المتعلقة بالألغام، كما يزداد التعاون والتبادل في البلدان الجنوبية بين الدول المتضررة من الألغام.

وباتت برامج الأعمال المتعلقة بالألغام أكثر من مجرّد برامج «طوارئ»، بحيث أصبحت تشدد على تنمية القدرات الوطنية وعلى إدماج الأعمال المتعلقة بالألغام في نطاق تنموي وأمن بشري أوسع.

تعليقات ختامية

١- «مركز جنيف الدولي لأنشطة إزالة الألغام للأغراض الإنسانية» (GICHD) (على الإنترنت) متوفر على: www.gichd.org (اطلع عليه في ٢٠ تموز (يوليو) ٢٠١٣)

٢- استخدم المصطلح الألغام الأرضية لتمييز السلاح عن الألغام البحرية التي لم تعالج في هذا الدليل.

٣- *اتفاقية الذخائر العنقودية*، اعتمدت في ٣٠ أيار (مايو) ٢٠٠٨ ودخلت حيّز التنفيذ في ١ آب/ أغسطس ٢٠١٠ (على الإنترنت). متوفرة على : http://clusterconvention.org/files/2011/01/Convention-ENG.pdf#page=4 (اطلع عليه في ٢٠ تموز (يوليو) ٢٠١٣).

٤- اسم المادة الكامل هو اتفاقية الأمم المتحدة لحظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر.

٥- سي رول، م (C roll, M) (١٩٩٨) *تاريخ الألغام الأرضية The History of Landmines*. المملكة المتحدة، ليو كوبر، ص.١٦.

٦- *مؤسسة المهندسين الملكيين The Institution of Royal Engineers* (١٩٢٤) عمل المهندسين الملكيين في الحرب الأوروبية The Work of the Royal Engineers in the European War ١٩١٤-١٩١٩. شاثام، كانت، Chatham, Kent، المملكة المتحدة، ص. ٢٥٧

٧- جهاز المخابرات العسكري الأمريكي (١٩٩٢) *حرب الألغام الأرضية- الإسقاطات والإتجاهات- Landmine Warfare – Trends and Projections-* DST-1160S-019-92 واشنطن العاصمة. الباب ١و٢.

٨- أجهزة منع مناولة اللغم هي ملامح خاصة بالألغام تصمم لتفجير اللغم عند يرفع، يحرّك أو يمسّ من قبل أي شخص يحاول إزالته.

٩- سي رول، م (C roll, M) (١٩٩٨) *The History of Landmines* تيبضرلأا مايغلأا خيراتـ. المملكة المتحدة، ليو كوبر، ص.٩٦.

١٠- كما ورد، ص.٩٧.

١١- نقلت كل الإحصاءات حول الذخائر العنقودية من مرصد الذخائر العنقودية- ٢٠١٢، متوفرة على: www.the-monitor.org/cmm/2012

١٢- روبرتز، س. ووليامز، ج. (Roberts, S. and Williams, J) (١٩٩٥)- *بعد أن صمتت البنادق- الألغام الأرضية إرثٌ دائم- مؤسسة قدماء المحاربين الأمريكيين في فيتنام، الولايات المتحدة- After the Guns Fall Silent – The Enduring Legacy of Landmines*

١٣- أيتون، ر (Eaton, R) (٢٠٠٣) مستقبل أنشطة إزالة الألغام للأغراض الإنسانية- *رباعية العالم الثالث*، ٢٤ (٥)، ٩٠٩-٩٢١- The Future of Humanitarian Demining. *Third World Quarterly*

١٤- كما ورد

١٥- مركز أعمال المسح (على الإنترنت) متوفر على www.sac-na.org (اطلع عليه في ٢٤ تموز (يوليو) ٢٠١٣)

١٦- معاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد. *اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام*- اعتمدت في ١٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٩٧ ودخلت حيّز التنفيذ في ١ آذار (مارس) ١٩٩٩ (على الإنترنت). متوفرة على: http://www.apminebanconvention.org/fileadmin/pdf/mbc/text_status/Ottawa_Convention_English.pdf (اطلع عليه في ٢٠ حزيران (يونيو) ٢٠١٣)

١٧- الحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية*واتفاقية الذخائر العنقودية*، *مرصد الألغام الأرضية والذخائر العنقودية* (على الإنترنت)، متوفر على http://www.the-monitor.org/ (اطلع عليه في ٢٤ تموز (يوليو) ٢٠١٣)

١٨- الحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية (٢٠٠٦) *تقرير مرصد الألغام الأرضية: نحو عالم خالٍ من الألغام*، الأعمال المتعلقة بالألغام في كندا، ١٩٣.

١٩- الأمم المتحدة (١٩٩٨) *الأعمال المتعلقة بالألغام والتنسيق الفعال: سياسة الأمم المتحدة. Mine Action and effective coordination: the United Nations Policy*. وثيقة الأمم المتحدة أ/٥٣/ ٤٩٦، دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، نيويورك.

٢٠- أيتون، ر. وغيره(Eaton, R et al.) *تقرير: تنمية القدرات المحلية على إزالة الألغام، إدارة الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية*، الأمم المتحدة، نيويورك.

٢١- لتعريف مفصل العودة إلى الفصل الثالث فوانين ومعايير الأعمال المتعلقة بالألغام

٢٢- معايير الأعمال المتعلقة بالألغام (تشرين الثاني(نوفمبر) ٢٠٠٩) *المعايير الدولية للإجراءات المتعلقة بالألغام* ١٠ , ٠٤ *مسرد المصطلحات، التعريفات والإختصارات الخاصة بالأعمال المتعلقة بالألغام* (على الإنترنت). طبعة ٢٠١٠، التعريف ٣,١٧٣. متوفر على: http://www.mineactionstandards.org/(اطلع عليه في ٢٠ تموز(يوليو) ٢٠١٣)

٢٣- ماريسكا، ل. وماسلين، س..(Maresca, L. and Maslen, S.) (نظام البيانات الإلكتروني) (٢٠٠٠) *خطر الألغام المضادة للأفراد- أنشطة اللجنة الدولية للصليب الأحمر- The Banning of Anti-Personnel Landmines, The Work of the International Committee of the Red Cross* ١٩٩٥-١٩٩٩- مطبعةجامعة كامبريدج، كامبريدج، ص. ١٤٧

٢٤- الفريق الاستشاري المعني بالألغام (على الإنترنت). متوفر على www.mag.org.uk (اطلع عليه في ٢٠ تموز(يوليو) ٢٠١٣)

٢٥- المنظمة الدولية للمعوقين www.handicap-international.org(اطلع عليه في ٢٠ تموز(يوليو) ٢٠١٣)

٢٦- المنظمة النرويجية للمساعدة الشعبية www.npaid.org(اطلع عليه في ٢٠ تموز(يوليو) ٢٠١٣).

٢٧- «مركز جنيف الدولي لأنشطة إزالة الألغام للأغراض الإنسانية»، روابط ومعلومات حول الأعمال المتعلقة بالألغام- (على الإنترنت) متوفر على www.gichd.org/lima/organizations(اطلع عليه في ٢٠ تموز(يوليو) ٢٠١٣)

٢٨- معهد الكويت للأبحاث العلمية (KISR)، مقدمة لورشة العمل حول الألغام الأرضية ومخلفات الحرب القابلة للتفجير في العالم العربي، الكويت، ١٠- ١٢ كانون الأول(ديسمبر) ٢٠١٣.

٢٩- الأمم المتحدة، قرار مجلس الأمن الدولي S/RES/728 (على الإنترنت) متوفر على http://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=S/RES/728 (١٩٩٢) (اطلع عليه في ٢٠ تموز(يوليو) ٢٠١٣).

٣٠- أيتون، ر. وغيره(Eaton, R et al.) (١٩٩٧) *تقرير: تنمية القدرات المحلية على إزالة الألغام، إدارة الأمم المتجدة للشؤون الإنسانية*، الأمم المتحدة، نيويورك

٣١- أيتون، ر. وغيره(Eaton, R et al.) (١٩٩٧) *أنغولا: تنمية القدرات المحلية على إزالة الألغام، إدارة الأمم المتجدة للشؤون الإنسانية*، الأمم المتحدة، نيويورك، ص. ٣٧

٣٢- مرصد الألغام الأرضية والذخائر العنقودية (على الإنترنت)، متوفر على http://www.the-monitor.org/ (اطلع عليه في ٢٣ تموز(يوليو) ٢٠١٣).

الفصل الثاني

دورة حياة الأعمال المتعلقة بالألغام وتطورها المؤسسي

الرسائل الرئيسة

- برامج الأعمال المتعلقة بالألغام تحدد عادة النقلة النوعية من مرحلة مابعد النزاع عبر إعادة الإعمار مروراً بمرحلة التنمية وصولاً إلى المرحلة النهائية، كما تحدد القدرات المتبقية أو إعادة التوجيه إلى أمورٍ أخرى.
- قد لا تسير المرحلة الانتقالية على نحوٍ مستقيم، وقد تظهر مراحل مغايرة في الوقت نفسه في مناطق مختلفة من الدولة.
- تشجّع السلطات الوطنية على تولي مسؤولية مشكلة الألغام الأرضية ومخلفات الحرب القابلة للانفجار، والتشريع وإنشاء سلطات وطنية قادرة على معالجة المشكلة.
- لا بد من الأخذ بعين الاعتبار المسائل المتعلقة باعتماد العاملين، والمسؤوليات، والالتزامات التي تقتضيها المعاهدات الدولية.

دورة حياة برامج الأعمال المتعلقة بالألغام

مراحل دورة الحياة

تمرّ البرامج الخاصة بالأعمال المتعلقة بالألغام بدورة حياة ككل برنامج آخر، فتبدأ هذه البرامج وتتطور وتنضج وتقتصر إلى بعض القدرات المتبقية المحدودة ومن ثم تنتهي أو توجه نحو تحديات جديدة.

وتنفرد كل دولة ببرنامج إجراءات الأعمال المتعلقة بالألغام بشكل كبير، فلكل منها ظروف مختلفة وليدة فترات طويلة من النزاع. تولت الوكالات فوق الوطنية الخاصة بالأمم المتحدة إدارة النشاط الأولي بشكلٍ شبهٍ كامل لبعض البرامج الحديثة. أما في حالات أخرى فكان للهيئات الوطنية دور أساسي في المراحل الأولية لبرامج إجراءات الأعمال المتعلقة بالألغام.

وقد عزز الوضع الأمني السائد وحجم الدمار المادي للبنية التحتية الحاجة إلى إعادة الإعمار وحرية القيام بالأعمال اللاّزمة. أما بالنسبة للدول التي لم تعان من التلوث بشكل كبير فتمر برامجها بدورة حياتها في خلال سنوات قليلة، بحيث تبقى برامج أخرى سارية حتى بعد عدة عقودٍ.

تغيير إطار الأعمال المتعلقة بالألغام

ظهرت معظم الألغام، والذخائر العنقودية ومخلفات الحرب القابلة للانفجار، نتيجة فترات النزاع التي مرّت بها بلدان عديدة. وفي الكثير من الحالات وبخاصة خلال العقود السابقة، كانت هذه النزاعات داخلية وخلّفت ما عرف «بحالات الطوارئ المعقدة». وفي هذه الحالات خصوصاً يطعن بشرعية الدولة أو تنهار في بقع كبيرة من الدولة حيث من الممكن للسلام أن يسود لوقت طويل في بعض مناطق هذه الدولة عينها بالرغم من استمرار النزاع، ومن الممكن أن يكون متقطعاً في مناطق أخرى حيث يتم استهداف المدنيين وسبل عيشهم في أغلب الأحيان من قبل فصائل متحاربة.

وتطلب هذه الأطراف المتحاربة، بشكل متكرر، من المجتمع الدولي توفير الدعم لتشكيل بعثات لحفظ السلام ولبناء السلام. وفي حين نجحت هذه الجهود- أو في حين تعتبر معظم الدول أن مصالحها الوطنية أصبحت في خطر- قد تتحول مرحلة حفظ السلام إلى جهود كبيرة في إعادة الإعمار، بتمويل من الدول المانحة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف (كالبنك الدولي ومصارف التنمية الإقليمية).

وعلى الرغم من أن العمل التنموي «التقليدي» (كالاستثمارات الجديدة في البنية التحتية، الخدمات الاجتماعية وتنمية القطاع الخاص) لم ينقطع كلياً في الكثير من الحالات، يجوز للحكومة والمانحين الأساسيين التركيز على حفظ السلام وبنائه، وبالتالي على مواصلة برنامج إعادة الإعمار. وفيما تتقدم أعمال إصلاح البنية التحتية الأساسية (الطرقات، السكك الحديدية، الموانئ، المرافق الكهربائية، شبكات المياه وغيرها) والخدمات العامة الأساسية (الخدمات التعليمية، الصحية والأمنية/الشرطة، إلخ)، ينصبّ الاهتمام بشكل متصاعد على برامج تنموية أكثر تقليدية.

في خلال المرحلة الانتقالية لأي دولة لابد من الإضاءة على أربع مراحل أساسية:

١- النزاع
٢- الاستقرار المباشر بعد النزاع
٣- إعادة الإعمار
٤- التنمية التقليدية بدعم من المانحين الدوليين والمؤسسات المالية

هذا التصوير للمرحلة الانتقالية من النزاع إلى التنمية هو وصف مبسط. ففي بعض الحالات، يتجدد نشاط صراع خامل، فيوقف المرحلة الانتقالية عند إعادة الإعمار والتنمية. وقد تعاني بعض البلدان التعيسة من نزاعات مستمرة لوقت طويل، فتصبح حالةً طارئة وأوليةً منسية لا تلقَى إلا قليلاً من اهتمام المجتمع الدولي. في تلك الحالات، تكون مرحلة الانتقال من النزاع إلى التنمية غامضة ومعرّضة للنكسات، بحيث قد تسير على وتيرة متفاوتة في مختلف أنحاء البلاد. لذا ففي بداية كل مرحلة ونهايتها لا يمكن إلغاء إمكانية كونها قاطعة، ذلك أن معظم المراحل تتداخل فيما بينها.

وتعتبر الديناميات العامة لتلك المراحل الانتقالية والآثار المترتبة عليها، للأشخاص الذين يخططون ويديرون برامج الأعمال المتعلقة بالألغام، أهم من تفاصيل مرحلة انتقالية واحدة لبلد واحد. وبخاصة:

- تتطور البيئة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للبلاد، في بعض النواحي، بسرعة كبيرة زمنياً
- وبفضل ذلك، يزداد حجم وأهمية مختلف أنواع برامج الدعم الدولية- الإنسانية، لبناء السلام/ الاستقرار المباشر بعد النزاع، إعادة الإعمار والتنمية- مع مرور الوقت.
- تتغيّر الجهات الدولية الفاعلة الحاضرة في البلاد، كما تتغير أهدافها الأولية وسلطتها للتأثير على الشؤون المحلية، مع مرور الوقت.

الآثار المترتبة على الأعمال المتعلقة بالألغام

ليست النتائج الأساسية للأعمال المتعلقة بالألغام (أراضٍ ومرافق آمنة، معلومات، تنبّه الناس إلى أخطار الألغام الأرضية، الذخائر العنقودية ومخلفات الحرب القابلة للانفجار) هي الغايات بحد ذاتها. فكل نتيجة تؤول إليها هذه الأعمال هي وسيلة للوصول إلى الغاية. لذا فالأعمال المتعلقة بالألغام هي (أو من المفروض أن تكون) بخدمة أي مواطن ينتمي إلى دولة متضررة من الألغام. وتنشر في أي وقت من الأوقات معظم موارد هذه الأعمال لدعم الجهود الاستراتيجية الأهم نوعاً التي تبذلها هذه الدولة في ذلك الوقت.

ومع تسليط الضوء على المساعدة الإنسانية الرامية لتحقيق الاستقرار حتى إعادة الإعمار والتنمية، لا بد من إعطاء أولويات للأعمال المتعلقة بالألغام في بيئة ما بعد النزاع- ولتخصيص موارد البرنامج- على أن تتغيّر. عادةً، تحدث هذه التغيّرات بشكل تصاعدي على مدى فترة زمنية تكون مفاجئة، لذا قد يعمل برنامج الأعمال المتعلقة بالألغام، في بعض المراحل،على دعم ثلاثة أنواع من البرامج مثلاً: برامج إنسانية، إعادة إعمار وتنمية.

عندما يوزع على هذا النحو، يظهر نمط الإنفاق على الأعمال المتعلقة بالألغام مع الوقت كما هو مبين في الرسم الأول.

قد يؤثر نوعان اثنان من التغييرات على أداء برنامج أية دولة للأعمال المتعلقة بالألغام. أولاً، تنمو قدرات البرنامج بفضل الأصول الجديدة والتدريبات وإدخال أنظمة إدارة تنظيمية أفضل، والخبرة. بعض التطورات المحتملة لبرنامج الأعمال المتعلقة بالألغام أدرجت في أسفل الرسم الأول.

مراحل برنامج مبسط للأعمال المتعلقة بالألغام

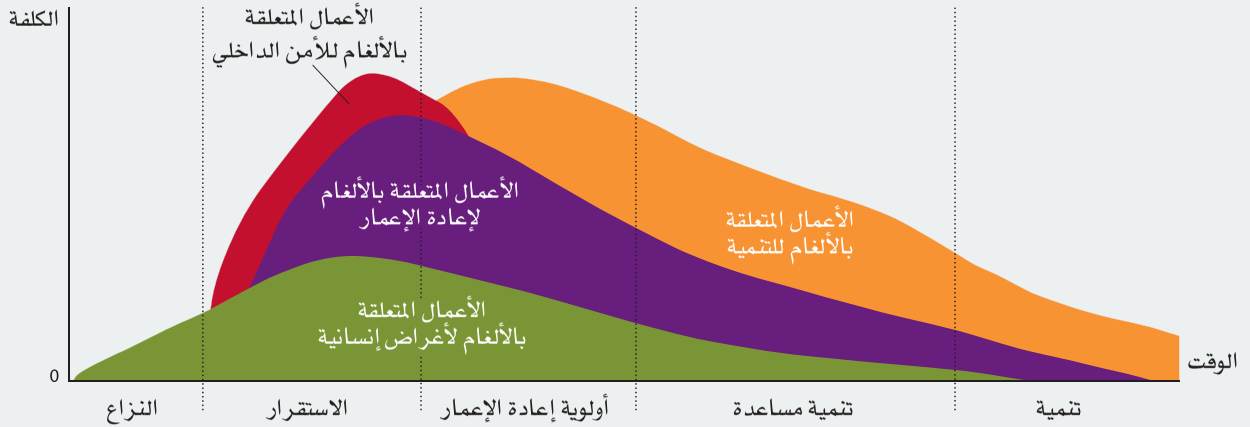

- دخول منظمات وأصول دولية
- تطوير القدرات الأساسية
- دعم اللاجئين والعمليات الإنسانية

- تراكم سريع للعمليات
- إنشاء برنامج وطني
- اعتماد محلي للتقنيات والتكنولوجيات
- عدة مهام داعمة لمشاريع إعادة الإعمار

- توكيل المسؤوليات تدريجياً إلى السلطات الوطنية والتخفيف من الموظفين الدوليين
- بدء وإنشاء تمويل محلي
- الاندماج مع آليات التخطيط التنموي

- توطين كامل للإدارة
- تقليص التمويل الدولي
- الأعمال المتعلقة بالألغام الناشئة عن زيادة الطلب من قبل مخططي القطاعات، المناطق والمجتمع

© 2014 GICHD

ثانياً، يحتاج مخططو ومديرو الأعمال المتعلقة بالألغام إلى معلومات إضافية، مع الوقت، تتيح لهم (أقلّه نظرياً) اتخاذ قرارات موثوقة والقيام بتوقعات أفضل حول التطورات المستقبلية التي قد تؤثر على البرنامج.

تعتبر بعض الفئات البيانية مهمة لبرنامج الأعمال المتعلقة بالألغام بحيث تخصّ:

- المخاطر (الموقع، التوزيع، عدد الأجهزة ونوعها، ماهية الأصول التي تحدّها المخاطر....).
- سبل العيش- كيف يمكن للأفراد والأسر والمجتمعات البقاء على قيد الحياة والازدهار (يتطلب ذلك بياناتٍ اجتماعية-اقتصادية مصنّفة حسب الجندر والعمر).
- الحوكمة الوطنية- كيفية تشكيل الحكومات واستبدالها وآلية الوظائف الحكومية.
- الدعم الدولي والتمويل الحكومي- الجهات الفاعلة الأساسية وأهم أهدافها على المستوى الوطني والإقليمي والمجتمعي.

وبشكلٍ عام، لا بد للمخططين من أن يترقبوا ثلاثة اتجاهات رئيسة:

١- مستويات متزايدة من الملكية الوطنية لبرنامج الأعمال المتعلقة بالألغام- وقد تتحمل الحكومة مسؤولية مركز الأعمال المتعلقة بالألغام مثلاً. وهذا يعني زيادة مسؤولية (والقدرة المرتبطة بها) الحكومة الوطنية المتعلقة بمجموعة الجهات المانحة حول وضع أولويات لتقدم هذه الدول.

٢- مساهمة متزايدة من الوكالات القطاعية (الدوائر الحكومية، المنظمات الحكومية وغيرها) في الوقت الذي يتصدى المخططون في مختلف القطاعات (الزراعة، النقل، الخدمات، البيئة وغيرها) للمشاكل الناتجة عن التلوث الذي طال الخطط التنموية لقطاعاتهم.

٣- مساهمة متزايدة على مختلف المستويات الحكومية فيما يتم إعادة بناء القدرات الحكومية الإقليمية والمحلية بعد مرحلة الصراع، حتى تتحمل تدريجياً المسؤوليات المسندة إليها بموجب الدستور والتشريعات.

الأعمال المتعلقة بالألغام في الحالات الطارئة

تنفّذ الأعمال المتعلقة بالألغام خلال الحالات الطارئة في البلاد أو المناطق التي تشكو من وضع أمني متغيّر أو غامض. وفي هذه الظروف، تتعهد الأمم المتحدة (وبخاصة دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام (القيام بمثل هذه الأعمال- في نطاق مهمة الأمم المتحدة لحفظ السلام.

تطبّق البرامج عادةً بقرار من مجلس الأمن في الأمم المتحدة. فهي تدعم دور مهمة حفظ السلام كاملةً كإزالة الألغام أو مخلفات الحرب القابلة للانفجار لإتاحة المجال لدوريات الحدود، ولرصد عمليات تجميع الأسلحة، وتسهيلها، وتمكين اللاجئين من التنقل، وتوفير إمدادات الإغاثة وغيرها، كما كانت الحال مؤخراً في قبرص ودارفور ولبنان وليبيا وجنوبي السودان. وتموّل مثل هذه البرامج من قبل المساهمات المقررة للدول الأعضاء إلى الأمم المتحدة[1]، وقد يستكمل هذا التمويل أحياناً بفضل التبرعات.

أما اليوم، فينصب التركيز أكثر فأكثر على دور الأعمال المتعلقة بالألغام بدعم من الجهود المبذولة لتحقيق السلام أو الحفاظ عليه، في الدول وفيما بينها. أفضت دراسة منشورة في عام ٢٠٠٦ قام بها المعهد الدولي لبحوث السلام في أوسلو إلى ما يلي: «بإمكان الأعمال المتعلقة بالألغام أن تؤدي دوراً مهماً في بناء السلام، وقد تساعد المبادرات الصاعدة لهذه الأعمال على تعزيز الثقة بين الأطراف المتنازعة كما كانت الحال في سريلانكا والسودان... في السنوات الأخيرة. كما تشكل المشاركة في هذه الأعمال دعماً لتحقيق المصالحة على مختلف المستويات تماماً كالتي نشهدها في العلاقات القائمة بين المقاتلين السابقين في الأعمال المتعلقة بالألغام في أفغانستان لبرنامج السلام. أخيراً، تولد هذه الأعمال دعماً عاماً لعملية إنشاء السلام وذلك من خلال تأثيرها المباشر على حياة الناس اليومية- من إزالة المخاطر إلى إعادة فتح طرقات النقل وتحرير الموارد النادرة كالأراضي وموارد المياه. وتشكل الأعمال المتعلقة بالألغام أداة مرنة وقوية لبناء السلام[2] كونها مصمّمة ومنفّذة ومنسّقة بدقة.»

بإمكان الأعمال المتعلقة بالألغام دعم بناء السلام في عدد من المناطق المحددة من خلال:

- تقليص نسبة البطالة (وبخاصة في المجموعات التي قد تلجأ إلى العنف في غياب سبل بديلة للعيش).
- التنسيق وإدارة المعلومات.
- إنشاء رأسمال اجتماعي على مستوى المجتمع المحلي.
- بناء الثقة على المستوى الإقليمي.

تقليص نسبة البطالة

تكون نسبة البطالة مرتفعة جداً في نهاية كل نزاع مسلح مطول. للأعمال المتعلقة بالألغام مزايا نسبية في العديد من القطاعات لجهة توفير فرص العمل من خلال قدرتها على التجنيد والتدريب والشراء والتوزيع والإشراك بسرعة، مولّدة بذلك ثمار السلام في وقت قصير. في أفغانستان، مثلاً، شكّل برنامج الأعمال المتعلقة بالألغام، في وقتٍ من الأوقات، أكبر مشغّل مدني غير حكومي في البلاد.

ومـن خـلال هـذه المبادرة علـى تقليص البطالـة، يوضع المـال في أيـادي الناس العاديـين الذين يحتاجونـه للبقاء على قيد الحيـاة. وقد يعزز هذا النوع من الأمن الاقتصـادي (النسبي) الدعم الشعبـي لعمليـة السلام. كما يساهـم في توفير مصادر الدخل الضرورية للنساء والرجال الذين أصبحوا أرباب أسر أو معيلين نتيجة النزاع أو حادث سببه الألغام الأرضية/ الذخائر العنقودية/ مخلفات الحرب القابلة للانفجار.

التنسيق وإدارة المعلومات

للأعمـال المتعلقـة بالألغـام قدرة رائعـة في إعداد نماذج موحـدة لتنسيـق وإدارة المعلومات، مما يشـكل عامـلاً أساسياً في تقديم الخدمات في الوقت المناسـب في كل البيئات التي تعيش مراحل ما بعـد النزاع. أما في كوسوفو، فشكّلت الديبلوماسية التـي تؤديها الأمم المتحدة لملء أداة التخطيط المـكاني في قاعـدة بيانات نظـام إدارة المعلومـات لمكافحة الألغـام حافزاً لمناطـق قطاعية أخرى لاستغلال إمكانيات نظم المعلومات الجغرافية.

وقـد اتصلـت المستويـات العالية من الدعـم لتطوير القدرات المحليـة والوطنيـة لتنسيق الأعمال المتعلقـة بالألغـام وإدارتها، بما هـو أبعد من القطاع. فمـن الممكن نقل التجربـة والخبرة، بشكل خاصـ، المكتسبتـين من التقييـم والتخطيط في خـلال التدريـب الإداري المتقـدم والمتوسط، إلى قطاعاتٍ أخرى.

بناء رأسمال اجتماعي على مستوى المجتمع المحلي

تساعد التوعية بمخاطر الألغام، وبخاصة من خلال أنشطة الاتصال بالمجتمع المحلي، على تحديد المخـاوف والأولويات المحلية وعلى تبليغها إلى السلطات العليا. وقد تساعد أيضاً على حث الرجال والنسـاء على تحمل مسؤولية أكـبر في إدارة خطر الألغام والذخائـر العنقودية ومخلفات الحرب القابلة للانفجار في مجتمعاتهم.

وقـد يساعـد هذا الدعـم على بناء رأسمـال اجتماعي، علـى مستوى المجتمع المحلـي، وعلى جعل مبـادرات التوعية بالأخطار أكـثر استدامة حتى بعد رحيل الخبراء. وقـد يساهم في توفير المزايا المطابقة لحث المجتمع على المشاركة في المهام الصعبة لبناء الثقة والتعاون في مرحلة مابعد النزاع.

بناء الثقة على المستوى الإقليمي

مـن الممكـن بناء الثقة على المستـوى الإقليمي. هكذا هي حـال جنوبي شرقي أوروبـا التي شهدت إحـدى أعنف المعـارك في القارة منذ الحرب العالمية الثانية والتي كانـت السباقة في أخذ خطوات نحو التعاون الإقليمي للأعمـال المتعلقة بالألغام. ومجلس تنسيق الأعمال المتعلقة بالألغام لجنوبي شرقي أوروبا هو هيئة تنسيق إقليمية لبرامج الأعمال المتعلقة بالألغام في دول البلقان. ويتألف هذا المجلـس مـن مديري مراكز الإجراءات المتعلقـة بالألغام في ألبانيا، البوسنـة والهرسك، كرواتيا، وصربيا.

الأعمال المتعلقة بالألغام لدعم إعادة الإعمار والتنمية

حين تنتهي حالة الطوارئ الإنسانية ويتحسن الوضع الأمني في الدول المتضررة من الألغام، تعدل أولويات الأعمال المتعلقة بالألغام لدعم برامج إعادة الإعمار والتنمية. ومن الطبيعي أن يضع البنك الدولي مثل هذا البرنامج لإعادة الإعمار ذا أولوية بعد أي نزاع، وأن يحدد البنك الإقليمي للتنمية الملائم والجهات المانحة الأساسية، وذلك لمدة تتراوح بين ثلاث وخمس سنوات. وعند نهاية مدة تنفيذ البرنامج، من المفترض أن تكون قد تمت عملية إعادة بناء البنية التحتية الأساسية للبلاد بدعم من منظمات الأعمال المتعلقة بالألغام، أينما اقتضى ذلك، وبخاصة من خلال عمليات المسح والتطهير.

إضافة إلى إعادة إعمار البنية التحتية الأساسية وإعادة إحياء الخدمات العامة الرئيسة، يهدف برنامج الإعمار لمرحلة ما بعد النزاع إلى استعادة قدرة الحكومة المستفيدة على تخطيط الجهود التنموية القائمة وإدارتها. وبما أنه من الممكن أن تكون القدرات الإدارية لهذه الحكومة قد تضاءلت بشكل كبير خلال صراع طويل، بالتالي بإمكان هذه الحكومة المساهمة بشكل بسيط في مخططات برنامج إعادة الإعمار ذي أولوية، بما في ذلك من أولويات الأعمال المتعلقة بالألغام. ولكن، في خلال هذه المرحلة، لا بد من نقل المسؤولية تدريجياً إلى السلطات الوطنية، بما في ذلك وضع أولويات المسوحات/ التطهير، ومن التخفيف من مناصب المستشارين الدوليين للأعمال المتعلقة بالألغام.

في حين تكبر قدرات الحكومة التي بدأت تؤدي دوراً بارزاً في وضع أولويات التنمية وتنسيق المساعدات، يبدأ دعم الميزانية الوطنية للأعمال المتعلقة بالألغام يتزايد شيئاً فشيئاً. ومن الطبيعي أن نشهد في مرحلة إعادة الإعمار تبديلاً للجهات الفاعلة الدولية الأكثر تأثيراً من نظام الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الإنسانية الدولية إلى البنك الدولي، البنوك الإقليمية للتنمية والجهات المانحة الأساسية. إلاّ أن السلطات الوطنية للأعمال المتعلقة بالألغام تحاول التأكد من وجود روابط مع آليات تخطيط إعادة الإعمار ومع المنظمات لضمان التوافق بين هذه الأعمال وأولويات إعادة الإعمار.

تتطور أولويات المسح/ التطهير القائمة وتضاف إليها أولويات جديدة. وقد يطبق المسح/ التطهير في جزء واحد من الدولة وذلك تلبية لغرض محدد وهو إنقاذ الأرواح والأطراف. ومن الممكن توزيع أصول المسح/ التطهير في الوقت عينه في مكان آخر وذلك لأهداف تنموية أكبر كإعادة فتح الطرقات وبناء المدارس والعيادات وتسهيل الوصول إلى الأسواق.

وتسلط الأضواء في هذه المرحلة على تنفيذ برنامج إدراة معلومات منظم، وعلى التركيز على الاستدامة والقدرة التنموية الوطنية. ومن المهم، في هذه المرحلة، أن تعمل السلطات الوطنية للأعمال المتعلقة بالألغام والمجتمع الدولي لهذه الأعمال على تحديد هوية الهيئة الوطنية التي ستتحمل مسؤولية نظام إدراة المعلومات الخاص بالأعمال المتعلقة بالألغام.

التطور المؤسسي للتنظيمات التنسيقية للأعمال المتعلقة بالألغام

إدارة الأعمال المتعلقة بالألغام وتنسيقها

أصبح من البديهي جداً أن تقع مسؤولية الأعمال المتعلقة بالألغام على عاتق الدول المتضررة من هذه الألغام، بحيث تمنح هذه المسؤولية للهيئة الوطنية لمكافحة الألغام التي تتولى سياسة وتنظيم وإدارة البرنامج الوطني للأعمال المتعلقة بالألغام، وتعبئة الموارد وبخاصة من الحكومة[٣]. تعتبر الهيئة الوطنية لمكافحة الألغام هيئة مشتركة بين الوزارات المسؤولة عن كل مراحل وأوجه برنامج الأعمال المتعلقة بالألغام ضمن حدوده الوطنية، بما في ذلك من استراتيجية وطنية لهذه الأعمال، ومعايير وطنية وتعليمات تقنية[٤] لها.

يعتبر مركز الأعمال المتعلقة بالألغام[٥] الجهاز التشغيلي للهيئة الوطنية لمكافحة الألغام، بحيث يمثل هذا الجهاز النقطة المحورية لأنشطة الأعمال المتعلقة بالألغام على الأرض. يقوم المركز بتنفيذ سياسات الهيئة الوطنية لمكافحة الألغام، وبتنسيق العمل اليومي لمختلف المنظمات والوكالات التي تقوم بعمليات المكافحة. ومعاً يشكلان جهازين أساسيين لإدارة الأعمال المتعلقة بالألغام وتنسيقها في الدولة المتضررة من الألغام، والذخائر العنقودية ومخلفات الحرب القابلة للانفجار.

وفي بعض الحالات، يقوم مركز الأعمال المتعلقة بالألغام بالتنسيق مع عدد كبير من العاملين في هذا الميدان، وبالتحكم بمبالغ كبيرة من المال، كما يقوم أحياناً بمهام أبسط بكثير. وفي حالات أخرى، كأنغولا وكمبوديا، تولى مركز الأعمال المتعلقة بالألغام مسؤولية الفرق التشغيلية الخاصة به لإزالة الألغام. إلا أن هذه المنهجية في العمل أثبتت أن المركز صبّ كل اهتمامه على فرقته الخاصة ولم يتمكن من أداء مهامه التنسيقية الوطنية بشكل فعّال. وأفضت تلك المنهجية إلى تضارب المصالح، فأصبح مركز الأعمال المتعلقة بالألغام، وهو الهيئة التنظيمية، يؤدي دوري «الحكم» و«اللاعب»[٦].

تم إعداد نموذج عن الهيكلية الوطنية الموصى بها للأعمال المتعلقة بالألغام في الرسم الثاني[٧].

إضافة إلى مركز الأعمال المتعلقة بالألغام والهيئة الوطنية لمكافحة الألغام، يساهم عدد من الهيئات الأخرى في البرنامج الوطني للأعمال المتعلقة بالألغام، أبرزها الجهات المانحة. وقد يتم إنشاء لجان تقنية وفرق عمل، تحت إشراف كل من الهيئة أو المركز، التي توكل إليها بعض المسؤوليات.

الرسم الثاني: هيكلية الأعمال المتعلقة بالألغام

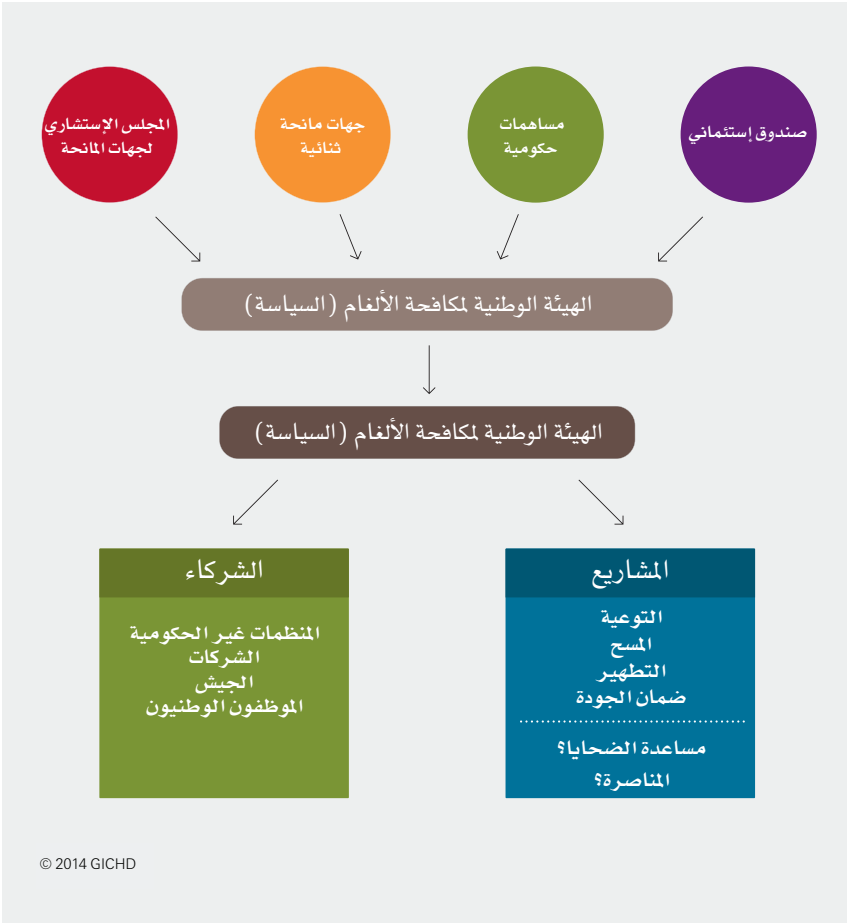

الجهات الدولية الفاعلة المساعدة على تطور القدرات الوطنية

هناك مجموعة من الجهات الفاعلة أو المنظمات التي بإمكانها توفير المساعدة للدول المتضررة من الألغام ومخلفات الحرب القابلة للانفجار. في عام ٢٠١٣، قامت الأمم المتحدة بدعم الأعمال المتعلقة بالألغام في ثلاثين دولة وثلاثة أقاليم. وقد تقتصر خدمات الأمم المتحدة أحياناً على أحد أوجه الأعمال المتعلقة بالألغام- كالتوعية على مخاطر الألغام أو مساعدة الضحايا. وفي أحيان أخرى، تشمل خدمات الأمم المتحدة كل جوانب هذه الأعمال من تطهير المناطق من الألغام الأرضية إلى تدمير المخزون الاحتياطي.

وتختلف مشاركة الأمم المتحدة حسب نطاق المشكلة، والمساعدة المطلوبة من قبل الحكومات الوطنية، وأي ظروف خاصة. وقد أنشأت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام مركزاً للأعمال المتعلقة بالألغام في عدد من الدول التي شهدت نزاعاً مسلحاً حيث تؤدي الأمم المتحدة مهمتها لحفظ السلام. كما يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدعم بناء القدرة الوطنية والمحلية بما في ذلك من إنشاء سلطات وطنية ومركز للأعمال المتعلقة بالألغام.

تطرح «استراتيجية الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام ٢٠١٣-٢٠١٨» الأهداف المشتركة لنظام الأمم المتحدة والتزامه بهذه الأعمال، ذلك أن أحد أهدافها هو تعزيز القدرات الوطنية في تطبيق هذه الأعمال. وتقوم هذه الاستراتيجية بتحسين السياسة القائمة الخاصة بدعم الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام والتنسيق الفعال: سياسة الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات. وتحدد هذه السياسة أدوار الكثير من وكالات وأجهزة الأمم المتحدة الملتزمة بأداء الأعمال المتعلقة بالألغام، ومسؤولياتها.

ركزت المنظمات الإقليمية، وبخاصة منظمة الدول الأمريكية، على منهجية إقليمية لعملية إزالة الألغام وتنسيق أنشطة مكافحتها. كما قام عدد من الدول، بما فيها الولايات المتحدة، بتقديم المساعدة الثنائية لإنشاء مراكز للأعمال المتعلقة بالألغام عرفت «بالمكاتب الوطنية لإزالة الألغام».

وكجزء من دعمه لبناء القدرات الوطنية، قام «مركز جنيف الدولي لأنشطة إزالة الألغام للأغراض الإنسانية» بتوفير التدريبات والمساعدة التقنية للكثير من الدول المتضررة من الألغام في كل من المجالات التالية: التشريعات، تخطيط برامج الأعمال المتعلقة بالألغام وإدراتها، التقنيات المستخدمة في عملية إزالة الألغام، والتوعية بمخاطر الألغام. ويؤدي المركز دوراً أساسياً في مساعدة الدول على تطوير المعايير الوطنية للأعمال المتعلقة بالألغام.

الحاجة إلى تشريعات وطنية

تلجأ الدول الى العديد من المواد القانونية لإنشاء هيئة وطنية لمكافحة الألغام و/أو مركز للأعمال المتعلقة بالألغام، ولتنظيم الأنشطة المتعلقة بهذه الأعمال. وتضم هذه المواد قوانين أقرّها البرلمان، مراسيم وأوامر وغيرها من المواد المماثلة الصادرة عن مجلس الوزراء، أو عن مكتب رئيس السلطة التنفيذية (رئيس الوزراء أو الرئيس) أو عن إحدى الوزارات. وبالتالي لا بد من تشجيع الدول المتضررة من الألغام والذخائر العنقودية ومخلفات الحرب القابلة للانفجار على اعتماد التشريعات الوطنية لتنسيق الأعمال المتعلقة بالألغام وتنظيمها.

تشير التشريعات الوطنية إلى قانون عام أقرّته السلطة التشريعية في البلاد (كالبرلمان أو الكونغرس) وصدّق عليه رئيس حكومة الدولة المعنية. ويفضل اللجوء إلى التشريعات الوطنية كونها ثمرة تعاون كبير بين السلطة التنفيذية، والبرلمان الوطني، وفي بعض الأحيان هيئات خارجية. كما أنها تتيح لمستخدميها النظر في المسائل الخاصة بالأعمال المتعلقة بالألغام، والأنشطة الواجب تطبيقها والآثار المترتبة على القانون المقترح. وسمحت هذه التشريعات بإضافة أحكام تتعلق

بمسؤوليـة السلطـة التنفيذيـة في رفع تقارير دوريـة إلى الهيئة التشريعية حـول التقدم في تطبيق برنامـج الأعمـال المتعلقة بالألغام، ممـا يسهل على المجلس التشريعي الاطّـلاع من الحكومة على مثل هذا التقدم.

تتضمـن التشريعات الخاصة بالأعمال المتعلقة بالألغام بعض العناصر المحددة، كما تضم أحكاماً حول:

- إنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الألغام
- إنشاء مركز للأعمال المتعلقة بالألغام (وأي مكتب إقليمي/ للمحافظة تابع للمركز)
- إنجاز الأنشطة الخاصة بالأعمال المتعلقة بالألغام
- اعتماد العاملين في الأعمال المتعلقة بالألغام ومراقبتهم

يحـدد التشريع الوطني إطار العناصر الرئيسة للبنيـة المؤسسة الخاصة ببرنامج الأعمال المتعلقة بالألغـام، وسلطتهـا، وشرعيتها. لذا ينظر عادةً في أدق التفاصيـل المتعلقة بكيفية إنجاز الأنشطة الخاصة بالأعمال المتعلقة بالألغام، على الرغم من أن معظم الدول تختار اللجوء إلى مواد أخرى، كإجراءات التشغيل الموحدة، فتقع في دائرة اختصاص التشريع الوطني.

قد تؤدي هذه الخطوة إلى ايجاد مستوى عالٍ من نفاذ وتوحيد العمليات مكافحة الألغام (بخاصة التطهـير)، إلاّ أنهـا تخلق نوعاً مـن الجمود والتصدي لتغيير النظام القائـم. ونادراً ما يتم تيويم التغيـيرات التي تتطلـب اتفاقاً شرعياً متقدّمـاً- فعملية الصياغة والاتفـاق، والعبء الذي تشكله الخدمـة المدنيـة وتوقيت الحكومـة، كلها عناصر تجعل مـن إدخال بعض التغيـيرات على الوثائق الرسمية أمراً غير مرغوب فيه وصعباً.

تتطلب المبادئ الأساسية لإدارة الجودة، وبخاصة التحسين المستمر لها، درجة مناسبة من المرونة والتفاعل بهـدف إتاحة المجال أمام العمليات والإجراءات والأنظمة للتكيّف والملاءمة مع الظروف المتغيّرة، وذلك في ظل معارف وخبرات جديدة.

يلعـب العمـل التشريعي دوراً مهمـاً في إنشـاء السياسات والمعايـير الأساسية الخاصـة بالأعمال المتعلقة بالألغام، وفي تعزيز التعليم والتطور المناسب لدعم فعالية برنامج الأعمال المتعلقة بالألغام وكفاءته. ويستحوذ إبقاء التوازن بين السلطة المركزية وتفويض السلطة، على تنبّه شديد وخطوات مدروسة.

ويحـدد التشريع الوطنـي الخاص بالأعمـال المتعلقة بالألغـام موجبات الـدول الخاضعة لمعاهدة حظـر الألغام المضادة للأفراد واتفاقية الذخائر العنقودية. وقد تنطوي التشريعات على متطلبات إضافيـة لإنفـاذ هـذه المعاهدات بما فيها تقـديم المعلومـات الأساسية لضمان الامتثـال للمناطق

الملغومة، لتطهيرهـا وللاستحواذ على المخزون الاحتياطي مثلاً، وذلك للتأكد من اعتبار الأنشطة المحظورة غير مشروعة في الإطار المحلي.

الهيئة الوطنية لمكافحة الألغام

تعتبر الهيئة الوطنية لمكافحة الألغام الجهة المسؤولة عن الإشراف على الأعمال المتعلقة بالألغام في الـدول المتضررة. فأحد أبرز أغراض التشريـع الخاص بالأعمال المتعلقة بالألغام هو إنشاء الهيئة الوطنيـة لمكافحة الألغام وتحديد وظائفها. وبذلك لا بد للتشريع الخاص بهذه الهيئة من أن يضم أحكاماً واضحةً في النطاقات التالية:

١- إنشـاء الهيئـة الوطنية لمكافحـة الألغام: ينصـ التشريع بوضـوح على إنشـاء الهيئة وعلى ضرورة انعقادها بانتظام. ويحدد هذا القانون الوزارة، الدائرة، أو عضو السلطة التنفيذية المسؤول عن الإشراف على عمل الهيئة الوطنية لمكافحة الألغام.

٢- العضويـة: يحـدد القانـون الـوزارات و/أو المسؤولين الأعضـاء في الهيئـة الوطنية لمكافحة الألغـام. وتضم هذه الجهات موظفين مـن الوزارات أو الدوائر المرتبطـة بأنشطة مكافحة الألغام (كوزارات الزراعة، الدفاع، التعليم، الشؤون الخارجية، الصحة، الداخلية، والشؤون الاجتماعيـة). وبإمكان الهيئة أن تضم ممثلين عن المنظمـات الدولية وغيرها من الهيئات أو المنظمـات المعنية بالأعمال المتعلقة بالألغام. وقد تتم دعوة هذه الجهات أحياناً للمشاركة كجهـات مراقبـة لعمل الهيئة. لا بد لهـذا القانون أيضاً من تحديد الـوزارة أو الدائرة التي ستترأسـ اجتماعاتهـا وتلك التي ستـؤدي دور الأمانة العامة للهيئة، في حـال لم يؤدّ مركز أعمال الألغام هذه المهام.

٣- المسؤوليـات: ينص القانون علـى أن الهيئة الوطنية لمكافحة الألغام هـي الجهة المكلفة بكل المسؤوليـة المرتبطـة بالأعمال المتعلقة بالألغـام في البلاد. وبذلك تكـون الهيئة مسؤولة عن القـرارات الاستراتيجية وتلك المتعلقـة بسياسة هذه الأعمال. ويحدد بشكل خاص مسؤولية الهيئة في أداء المهام التالية:

- التنفيذ الكامل للقانون الخاص بالأعمال المتعلقة بالألغام
- اعتمـاد سياسة واستراتيجية وأولويات وخطة عمـل سنوية وطنية للحد من تأثير الألغام ومخلفات الحرب القابلة للانفجار (أي خطة وطنية للأعمال المتعلقة بالألغام)
- المصادقة على المعايير الوطنية للأعمال المتعلقة بالألغام (NMAS)
- تقـديم التقاريـر الخاصة بالمنتديات حـول تقدم أعمـال مكافحة الألغـام إلى البرلمان، والناس، والجهات المانحة والأمم المتحدة
- الإشراف على عمل مركز الأعمال المتعلقة بالألغام
- جمع التبراعات من الموارد الوطنية والجهات المانحة.

مركز الأعمال المتعلقة بالألغام

يعتبر مركز الأعمال المتعلقة بالألغام الجهاز التشغيلي الذي يطبق سياسات الهيئة الوطنية لمكافحة الألغام، بحيث يمثل هذا الجهاز النقطة المحورية للتنسيق اليومي لأنشطة مكافحة الألغام على الأرض. ويتولى المركز مجموعة كبيرة من المسؤوليات والمهام في المناطق التي تعاني بشكل جدّي من الألغام ومخلفات الحرب القابلة للانفجار.

تشمل النقاط الرئيسة التي تتحكم بإنشاء مركز الأعمال المتعلقة بالألغام والتي لا بد من النظر فيها عند وضع التشريعات الوطنية الخاصة بأعمال مكافحة الألغام، ما يلي:

١- إنشاء مركز للأعمال المتعلقة بالألغام (وأي مكتب إقليمي/ للمحافظة تابعة للمركز). تماماً كالهيئة الوطنية لمكافحة الألغام لا بد من إنشاء مركز للأعمال المتعلقة بالألغام بموجب قانون، ومن اعتباره الجهاز المسؤول عن تنسيق الأعمال المتعلقة بالألغام في البلاد.

٢- التمويل: يحدد القانون موارد تمويل مركز الأعمال المتعلقة بالألغام. يمارس المركز أنشطته على حساب ميزانية الدولة المتضررة فيسحب رواتب موظفيه على سبيل المثال منها، مما يضمن بأن لدى المركز مصدراً موثوقاً للتمويل فيتمكن من وضع أنشطته وفقاً لذلك. وإضافة إلى التمويل الوطني، من الممكن الحصول على أموال من جهات مانحة دولية، ومن مصادر خاصة أوغيرها.

٣- المسؤوليات: يُكلف المركز بمجموعة من المسؤوليات لكونه الجهاز الذي يشرف على أعمال مكافحة الألغام على المستوى العملي.

يعطي القانون مركز الأعمال المتعلقة بالألغام الصلاحية لأداء المهام التالية:

- تنسيق الأعمال المتعلقة بالألغام في الدولة المعنية
- إدارة المعلومات الخاصة بالأعمال المتعلقة بالألغام وتعميمها
- إعداد الاستراتيجية والخطة الوطنية للأعمال المتعلقة بالألغام، وخطط العمل السنوية، وتنفيذها
- وضع المعايير لأولويات الأعمال المتعلقة بالألغام
- اعتماد العاملين في الأعمال المتعلقة بالألغام ومراقبة الأنشطة الخاصة بهذه الأعمال
- صياغة المعايير الوطنية للأعمال المتعلقة بالألغام
- توزيع الأنشطة الخاصة بأعمال مكافحة الألغام وفقاً لخطة العمل الوطنية
- التأكد من جودة الأنشطة الخاصة بأعمال مكافحة الألغام
- تأدية مهام الأمانة العامة للهيئة الوطنية لمكافحة الألغام

غالباً ما تكون محاولة منح مركز الأعمال المتعلقة بالألغام سلطةً اعتماد إرشادات فرعية أو إدارية، أو حتى أنظمة مرتبطة بالمهام المذكور آنفاً، ذات منفعة.

إضافة إلى هذه المسؤوليات، لا بد من العمل على الكثير من المسائل الإدارية والإجرائية، كالأنظمة المتعلقة بالموظفين ومتطلبات اعتماد العاملين في أعمال مكافحة الألغام. لا يشمل القانون الخاص بالأعمال المتعلقة بالألغام هذه التدابير فتترك للأوامر والأنظمة الداخلية. وقد يمنح القانون مركز الأعمال المتعلقة بالألغام سلطة وضع أنظمة مماثلة عند الحاجة ورفعها إلى الهيئة الوطنية لمكافحة الألغام للموافقة عليها.

يلعب تكليف المهام لسلطة في المستوى المناسب دوراً مهماً في الحفاظ على المرونة اللازمة للإبقاء على تفاعل البرنامج مع الظروف والأوضاع المتغيّرة، ولفهم المهام المكلفة.

وفقاً للهيكلية التشغيلية، قد لا يتولى مركز الأعمال المتعلقة بالألغام مسؤولية تنسيق المناصرة، مساعدة الضحايا، أو تدمير المخزون الاحتياطي.

تنفيذ القانون الخاص بالأعمال المتعلقة بالألغام

يحدد القانون الخاص بالأعمال المتعلقة بالألغام مكونات هذه الأعمال التي ستطبق في الدولة المعنية؛ في حين يكلف مركز الأعمال المتعلقة بالألغام، وهو الجهاز التنسيقي الأساسي لهذه العمال، بالإشراف على معظم الأنشطة. وقد يؤدي هذا المركز، بنفسه، بعض العمليات إلاّ أنه قبل كل شيء مسؤول عن تنسيق مداخلات الوزارات، المنظمات الدولية، المنظمات غير الحكومية والجهات الفاعلة التجارية.

ويقوم بتحديد أنشطة محددة خاصة بدول معيّنة حسب طبيعة مشاكلها المتصلة بالألغام وبمخلفات الحرب القابلة للانفجار. ويعدّ القانون الخاص بالأعمال المتعلقة بالألغام قائماً لمعالجة احتياجات محددة على الصعيد الوطني. تعتبر العمليات التالية مشتركة لكل الحالات التي تشتد فيها النزاعات المتعلقة بالألغام وبمخلفات الحرب القابلة للانفجار، ويشار إليها عادةً في القانون الخاص بالأعمال المتعلقة بالألغام:

- مسح المناطق الملوثة بالألغام والذخائر العنقودية ومخلفات الحرب القابلة للانفجار، وتحديدها، ووضع خطط العمل. إحدى أبرز مهام مركز العمال المتعلقة بالألغام هي التعرف على المناطق التي تعتبر خطرة بسبب وجود الألغام ومخلفات الحرب القابلة للانفجار، والتبليغ عنها وتحديدها بعلامات. لذا فقد تشكل المسوحات نقطة الانطلاق لبعض أعمال مكافحة الألغام، كتطهير الأراضي من الألغام والذخائر العنقودية ومخلفات الحرب القابلة للانفجار، التوعية بأخطار الألغام، وتنسيق أنشطة الهيئات الخارجية أو الجهات الفاعلة المحلية. ويؤدي ضم هذه الأنشطة إلى القانون الخاص بالأعمال المتعلقة بالألغام إلى توفير قاعدة قانونية تخول المساحين وغيرهم من الموظفين دخول الأراضي الملوثة، والتواصل مع المسؤولين الحكوميين، والحصول على المعلومات التي تتيح لهم إتمام مهامهم.
- تسليم الأراضي. بعد تطبيق عمليات المسح الفنية وغير الفنية، يتم التعرف على المناطق الخطرة، وتسجيلها وتحديدها قبل اعتبارها أولوية لتطهيرها. يساعد القانون الخاص

بالأعمال المتعلقة بالألغام على التطهير بحيث يمكن للطاقم العامل الدخول إلى الأراضي الملوثة والحصول على المعلومات التي تسهل عملهم. فتسليم الأراضي هو عبارة عن عملية اتخاذ قرار يعتمد على توافر المعلومات اللازمة والثقة بين الجهات المقرّرة بأن القرار الذي قد يؤخذ لن يعاكس مصالح أي من هذه الأطراف في المستقبل. ويلعب القانون الوطني دوراً أساسياً في توضيح المسائل المتعلقة بالمسؤوليات والالتزامات.

- التوعية بأخطار الألغام. يشكل تعليم الناس كيفية العيش بأمانٍ في بيئة ملوثة بالألغام، والذخائر العنقودية، ومخلفات الحرب القابلة للانفجار، جزءاً مهماً من عملية تقليص احتمال سقوط ضحايا نتيجة هذه الأسلحة. وغالباً ما يغض االقانون الخاص النظر عن الأعمال المتعلقة بالألغام وعن التوعية حول أخطار هذه الألغام، ذلك أنها قد تأتي بمنافع جمة. فبإمكان هذا القانون توفير المواد الأساسية وإدخال التوعية حول أخطار هذه الألغام على المناهج الدراسية، إذا اقتضى الأمر، وعلى وسائل الإعلام المحلية والوطنية.
- مسؤولية البيانات الخاصة بالألغام ومخلفات الحرب القابلة للانفجار. يتولى مركز الأعمال المتعلقة بالألغام مسؤولية جمع المعلومات حول مواقع المناطق المتضررة من الألغام، الذخائر العنقودية، مخلفات الحرب القابلة للانفجار، وتلك المتعلقة بحوادث الألغام ومخلفات الحرب القابلة للانفجار. ويقوم المركز عادةً بمراقبة قواعد البيانات الأساسية من خلال تخزين المعلومات، وبالتنسيق مع وكالات رسم الخرائط، يقوم بوضع خرائط، ومخططات، ومعلومات أخرى في خدمة العاملين في أعمال مكافحة الألغام والأطراف المعنية الأخرى. ويؤدي ضم هذه المسؤوليات إلى القانون الخاص بالأعمال المتعلقة بالألغام إلى توفير قاعدة قانونية تخول المركز القيام بهذه الأنشطة وتفادي أي نزاع محتمل مع الوكالات الوطنية لرسم الخرائط.
- تدمير المخزون الاحتياطي. تجبر الدول المنتسبة إلى معاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد على تدمير كل ما لها من ألغام مضادة للأفراد مخزنة، وذلك ضمن أربع سنوات من انتسابها كطرف. كما وتجبر أطرافٌ اتفاقية الذخائر العنقودية على تدمير مخازونها من هذه الذخائر. وقد أدخلت بعض الدول هذا المطلب إلى قوانينها الخاصة بالأعمال المتعلقة بالألغام أو بالذخائر العنقودية، كما أعطت مركز الأعمال المتعلقة بالألغام مهام يؤديها. ويؤدي ضم هذا المطلب إلى القانون الخاص بالأعمال المتعلقة بالألغام إلى توفير قاعدة قانونية وطنية لتطوير الأنظمة الخاصة بالملكية والنقل والتخزين وتدمير الألغام المضادة للأفراد والذخائر العنقودية وغيرها من الأسلحة المماثلة.
- مساعدة الضحايا. يشكل توفير العناية الطبية وإعادة التأهيل وإعادة إدماج الأشخاص المصابين بالألغام ومخلفات الحرب القابلة للانفجار جزءاً مهماً من الأعمال المتعلقة بالألغام. وتعتبر هذه الخطوات لمساعدة الضحايا من مسؤولية الوزارات المعنية بالصحة العامة، والخدمات الاجتماعية، والإعاقة. أما المسؤولية الأساسية فتقع على عاتق وزارة الصحة/الشؤون الاجتماعية و/أو أي هيئة في الدولة مسؤولة عن الإعاقة وحقوق المصابين بها، وتؤدي كل من الهيئات الوطنية لمكافحة الألغام ومراكز الأعمال المتعلقة بالألغام دوراً في أداء المسؤولية. وقد أفادت السياسة القطاعية للأمم المتحدة حول مساعدة الضحايا

في عام ٢٠٠٣، أنه بإمكان هذه الهيئات/المراكز المساهمة في مساعدة الضحايا من خلال جمع البيانات وتعميمها، والمناصرة والتنسيق، في حين أضاءت هذه السياسة على أن «مراكز الأعمال المتعلقة بالألغام لم تعدّ لتولي المسؤولية الرئيسة في مساعدة الضحايا، وعلى أنها ليست موكلة بذلك ولا تملك الخبرة أو الموارد اللازمة». وقد يوضع القانون لمعالجة مسألة رفاهية الناجين وضمان حقوقهم لهم من دون أي تمييز، وذلك من خلال إنشاء القوانين المناسبة المراعية ظروف الأشخاص المصابين بإعاقة.

اعتماد العاملين في الأعمال المتعلقة بالألغام ورصدهم

بهدف ضمان جودة الأعمال المتعلقة بالألغام لا بدّ من التأكد من أن تلك الأعمال تنفذ على يد عاملين مختصين. ينص القانون الخاص بالأعمال المتعلقة بالألغام على اعتماد العاملين قبل بدء تنفيذ أي نشاطات في الدول المعنية. وقد يضمن هذا المطلب قدرة الوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية والشركات التجارية على تخطيط الأنشطة المتعلقة بمكافحة الألغام وإدارتها، وعلى كفاءتها في أداء مهام محددة في الأعمال المتعلقة بالألغام. لذا فإن اعتماد العاملين في أنشطة مكافحة الألغام يضمن توافق هذه الأعمال مع المعايير المعتمدة والأولويات الوطنية.

ينص القانون المذكور على منح مركز الأعمال المتعلقة بالألغام الصلاحية لإعداد معايير الاعتماد، ويعرف أنه الجهاز المسؤول عن القيام بمثل هذه المهام. وتضم عملية الاعتماد عادةً فرصة لمناشدة الهيئة الوطنية لمكافحة الألغام في حال صدور أي قرار سلبي. وتطبق عملية الاعتماد على المنظمات المعنية بإزالة الألغام والتوعية على مخاطرها، وأحياناً بتدمير المخزون من الاحتياطي.

لا يستفيد مركز الأعمال المتعلقة بالألغام إذا مُنح الصلاحية لاعتماد هيئات معنية بمساعدة الضحايا. وبما أن الأنشطة التي يتم تطبيقها تشكل جزءاً من منهجية أوسع للعناية الطبية والخدمات الاجتماعية وحقوق الإنسان، قد تتولى دول فعّالة أخرى مسؤولية إتمامها.

ولتحقيق الأعمال المتعلقة بالألغام على أكمل وجه، لا بد من التنبه إلى ضرورة إدارة الجودة. يضمن مركز الأعمال المتعلقة بالألغام إتمام الأنشطة والمشاريع بما يتوافق مع المعايير والأولويات الوطنية الخاصة بهذه الأعمال.

عناصر إضافية يتعيّن النظر فيها

التحديدات

تشكل التحديدات الواضحة جزءاً مهماً من أي قانون. لذا فلا بد للقانون الخاص بالأعمال المتعلقة بالألغام من أن يحوي تحديدات المصطلحات الخاصة بهذه الأعمال والمستخدمة في أحكامه. وقد تضمن هذه المصطلحات: الأعمال المتعلقة بالألغام، تسليم الأراضي، إزالة الألغام، التوعية بمخاطر الألغام، مساعدة الضحايا، وغيرها من المصطلحات المهمة. توضع هذه الأخيرة بناءً

على المعايير الدولية للإجراءات المتعلقة بالألغام مما يضمن تطابق المعايير ومصطلحات القانون. وقد تحتاج التحديدات إلى التعديل في بعض الأحيان حتى تعكس حقيقة الوضع القائم في الدول المتضررة المعنية.

وإذا كان القانون الخاص بالأعمال المتعلقة بالألغام يعالج تطبيق معاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد، واتفاقية الذخائر العنقودية، أو البروتوكول الثاني المعدل لاتفاقية الأسلحة التقليدية، فمن المهم أن يستخدم هذا القانون التحديدات الواردة في هذه المواد؛ مما يضمن تطابقاً بين المعاهدات الدولية وأحكام القانون الوطني.

تنفيذ موجبات المعاهدات الدولية

اعتمدت بعض الدول الأطراف في معاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد، اتفاقية الذخائر العنقودية، أو البروتوكول الثاني المعدل لاتفاقية الأسلحة التقليدية، القانون الخاص بالأعمال المتعلقة بالألغام كوسيلة لتنفيذ متطلبات هذه المعاهدات. وتتضمن كل من معاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد واتفاقيّة الذخائر العنقودية تحديد المناطق الملوثة وتطهيرها وتدمير المخزون الاحتياطي. ويتضمن البروتوكول الثاني المعدل لاتفاقية الأسلحة التقليدية موجبات لتحديد وإزالة الألغام، الشراك الخداعية وغيرها من الأجهزة. وغالباً ما تقع هذه الأنشطة ضمن اختصاص الهيئة الوطنية لمكافحة الألغام أو مركز الأعمال المتعلقة بالألغام.

في حين أن بعض الدول الأخرى اختارت اللجوء إلى قوانين مختلفة لتنفيذ متطلبات المعاهدات. وبذلك تملك كل دولة الحرية باختيار الطريقة الفضلى لتحقيق أهدافها المتعلقة بكافحة الألغام، وتنفيذ المعاهدات التي تشكل طرفاً فيها.

المسؤولية عن الحوادث

تعني المسؤولية عن حوادث الألغام ومخلفات الحرب القابلة للانفجار كل العاملين في الأعمال المتعلقة بالألغام. في السنوات الأخيرة، قامت بعض الضحايا وأسرهم في بضع الحالات بالسعي إلى المطالبة بالأضرار المدنية أو إلى تقديم الشكاوى الجزائية عن حوادث وقعت ضمن أراض تم التأكيد عليها سابقاً على أنها مطهرة، أو حيث تم تدمير أو إزالة العلامات المحددة للألغام فيها من دون أي إذن.

تقوم الطريقة الأساسية للحد من خطر وقوع حوادث مماثلة على التأكد من أن مداخلات الأعمال المتعلقة بالألغام تتم وفقاً للمعايير الدولية للإجراءات المتعلقة بالألغام أو لمعايير أخرى ذات صلة. ولابد من أن ينص القانون على أن الطاقم العامل في مكافحة الألغام المعتمد حسب الأصول غير مسؤول عن الحوادث، إذا كان يعمل باحتراف (أي وفقاً للمعايير المعتمدة وإجراءات التشغيل الموحدة وبالعناية اللازمة).

من الممكن معالجة الأعمال المتعلقة بالألغام الخاضعة للقانون الوطني من خلال طرق تستخدمها المنظمات لمعالجة النشاطات الخطرة من أجل المصلحة العامة (مثلاً: وكالات تطبيق القانون

أو خدمـات الإطفـاء). وكبديـل لذلك بإمـكان القانون حـد المسؤوليـة أو نقلهـا للحكومة عندما يتـم مسـح الأرض وتحديدهـا وفقاً لإجـراءات التشغيـل الموحـدة أو تصنيفها كأرض آمنة بعد تطهيرها.

وبغض النظـر عن أحـكام القانـون الوطني، يشجـع العاملون في الأعمـال المتعلقـة بالألغام على الاحتفاظ بتأمين المسؤولية (حينما وجدت) حمايةً من الشكاوى والدعاوى التي قد ترفع عليهم.

القدرات المتبقية والإنجاز

تهدف كل برامج الأعمال المتعلقة بالألغام إلى معالجة المشاكل الناتجة عن وجود حقيقي وملموس للألغـام، والذخائـر العنقودية، ومخلفات الحرب القابلة للانفجار، حتـى لا يعود لها أي آثار على المجتمع وحتى تحقيق الموجبات الخاضعة للمعاهدات الدولية.

من المتوقع أن نصل إلى وقت لا يبقى فيه أي مشاكل عالقة أو حيث تتقلص هذه المشاكل إلى حد لا حاجة فيها إلى إعداد برامج ذات هيكلية مؤسسية كبيرة ومعقدة. قد توجد بعض الردود المناسبة لتلك التوقعات.

القدرات المتبقية

علـى الرغم من دقة برنامـج الأعمال المتعلقة بالألغام، وشموليتـه، وفعاليته، فمن الصعب التأكد مـن أنه جـرت معالجة كل الكائنات الخطـرة في الدول المتضررة. تلك هـي حال مخلفات الحرب التـي قـد تكـون متبقيـة في مناطق نائيـة أو لاتـزال مدفونـة في باطن الأرض. وحتى بعـد إنهاء عمليـات تطهـير ضخمـة، لا بد من الحفـاظ على بعض القـدرات لتلبية النداء عنـد اكتشاف أي كائنٍ خطر.

وتقـع مسؤوليـة القيام بهذه الخطوة الأخيرة علـى الجيش، أو الشرطة أو وحـدات الدفاع المدني، علـى الرغم من تورط المتعهدين التجاريـين في بعض الأحيان. من الممكن أن يكون النطاق الزمني للحفـاظ علـى القدرة المتبقيـة طويلاً- حافظت كل مـن فرنسا وبلجيكا على القـدرات عن طريق إبقائها مشغولة في معالجة مخلفات الحرب القابلة للانفجار المتبقية من الحربين العالميتين الأولى والثانية.

قـد يقتضي تغيير القانـون حتى يعكس نقل المسؤوليـة من الهيئة الوطنية لمكافحـة الألغام ومركز الأعمـال المتعلقة بالألغام إلى هيئـات وزارية أو دوائر أخرى. وتعتبر عملية الحفاظ على المعلومات الخاصـة بالتلوث السابق والحالي، وتيويمها، وتحصينها وإتاحتها إحدى أبرز الخطوات. وقد تقع مسؤوليـة التعامل مع هـذه المعلومات على كل من الأرشيف الوطني أوغيره من المستودعات المماثلة (للمعلومات التاريخية)، والوحدات التشغيلية للقدرات المتبقية (للمعلومات الجديدة).

إعادة التنظيم

تكتسب المنظمات والهكليات المستحدثة في برنامج الأعمال المتعلقة بالألغام خبرةً ودروساً في خلال أدائهـا العمليات الكبيرة. وقد لا تتمنى أي دولـة أن تفقد الخبرة التي تملكها تلك الهيئات كمركز الأعمـال المتعلقـة بالألغام؛ لذا وبدل استبعادهـا أحياناً أوالتقليل من مهامهـا، يصدر قرار يمنح المنظمات القائمة مسؤوليات جديدة.

وقـد يعرف القطـاع العالمي للأعمال المتعلقـة بالألغام اتجاهـات أوسع (كالتركيـز على الذخائر العنقودية وتدمـير المخزون الاحتياطي والأسلحة الصغيرة/الخفيفـة وتساؤلات أبعد حول العنف المسلـح) تنعكس على برامج الأعمال المتعلقة بالألغام. وحتى لو وصلت مسألة الألغام الأرضية إلى نهايتها، تظهر مسائل أخرى إلى الواجهة.

لـذا، تشـكل عملية إعادة تنظيم عناصـر برنامج الأعمـال المتعلقة بالألغام تطويـراً فعلياً وفعالاً. وبذلـك قد يشهـد القانون مرة أخرى بعض التغييرات اللازمة لتوفـير السلطة المطلوبة والشرعية للالتزام بنشاطات مختلفة وجديدة.

الإنجاز

في بعض الحـالات حيث يدوم النزاع لمدة محـدودة مخلفاً تلوثاً محدوداً، قـد يصل البرنامج إلى نهايـة طبيعيـة وواضحة. ويتم إيقـاف النشاطـات أو إقفال المؤسسـات أو تعليـق عناصر الهيكل المؤسسي عبر شطب القانون من المدونات القانونية أو عبر إبقائها غير مستخدمة.

يرفـق إنهاء البرنامج بالحفـاظ، أقله، على قدرة متبقيـة صغيرة لتلبية النداء عنـد اكتشاف أي كائنٍ خطرٍ.

زيارة موقع إزالة الألغام (جمهورية الكونغو)

تعليقات ختامية

١- تحـدد لجنـة الاشتراكات في الأمم المتحدة هذه الإشـتراكات المقررة على أنها «مصاريف المنظمـة التي تتحملها الدول الأعضـاء كما تقسمهـا الجمعية العمومية». (علـى الإنترنت) متوفـر علـى:/http://www.un.org/en/ga/contributions/assessments.shtml

٢- هاربفيـكان، ك.ب. وروبرتـز، ر. (Harpviken, K. B. and Roberts, R.) (نظام البيانـات الإلكتروني) (٢٠٠٤) *إعداد الميـدان للسـلام: الأعمال المتعلقـة بالألغام الداعمة لبناء السـلام* (على الإنترنت). المعهد الـدولي لبحوث السلام في أوسلو متوفر على :
http://file.prio.no/Publication_files/Prio/Harpviken%20and%20Roberts%20(eds,%202004)%20Preparing%20the%20Ground%20for%20Peace%20(PRIO%20Report%202).pdf

٣- المعايير الدولية للإجراءات المتعلقة بالألغام، ١٠, ٠٤، التعريف ٣,١٩٤. حُددت الهيئة الوطنية لمكافحة الألغام على أنها «الدائرة (الدوائر) الحكومية، المنظمة (المنظمات)، أو المؤسسة (المؤسسات) في كل دولة متضررة من الألغام، المكتلفة بتنظيم الأعمال المتعلقة بالألغام وإدارتها وتنسيقها.»

٤- قد تضطر الأمم المتحدة وقد يكون من المناسب لها أن تتحمل، في بعض الحالات والأوقات، كل مسؤوليات الهيئة الوطنية لمكافحـة الألغـام أو جزءاً منها، وتؤدي كل وظائفها أو جزءاً منها. تلـك تكون الحال بعد عدّة مهام للأمم المتحدة لبناء السلام، كما في كوسوفو في خلال الأحوال الطارئة والمرحلة الانتقالية للأعمال المتعلقة بالألغام التي جاءت بعد معاهدة السلام بين منظمـة حلف شمال الأطلسي (الناتو) وجمهورية يوغسلافيا الاشتراكية الاتحادية في حزيران(يونيو) من العام ١٩٩٩.

٥- في بعض الدول، أُضيفت كلمة «تنسيق» إلى تسمية مركز الأعمـال المتعلقة بالألغام للدلالة بشكل أفضل على النشاطات الذي يقوم بها. في كوسوفو مثلاً سميّت الهيئة التنسيقية للأمم المتحدة مركز تنسيق الأعمال المتعلقة بالألغام.

٦- مانزفيلـد، أي (Mansfield, I.) (٢٠٠٢) *بناء القدرة الوطنية للأعمال المتعلقة بالألغام: ليس بأسطورة، مجلة مخلفات الحرب القابلة للانفجار والأعمال المتعلقة بالألغام*، ص. ١, ١٥.

٧- كما ورد.

الفصل الثالث

القوانين والمعايير الخاصة بالأعمال المتعلقة بالألغام

الرسائل الرئيسة

- يعمل في مجال الأعمال المتعلقة بالألغام على تطوير أدوات قانونية ودولية واضحة ومحددة إضافةً الى مجموعة مدروسة من المعايير السياسية.
- تعتبر اتفاقية الأسلحة التقليدية (CCW) ومعاهدة حظر الألغام (APMBC) واتفاقية الذخائر العنقودية (CCM) ذات أهمية مميزة بالنسبة للأعمال المتعلقة بالألغام.
- تؤدي إدارة المعلومات دوراً جوهرياً في قضايا الامتثال للقوانين والمعايير.
- توفر المعايير الدولية للأعمال المتعلقة بالألغام (IMAS) والمعايير المحلية للأعمال المتعلقة بالألغام (NMAS) إطار عمل يساهم في تحسين السلامة والفعالية والكفاءة في مجال الأعمال المتعلقة بالألغام.
- قد تتوجه التطورات المستقبلية إلى استخدام المتفجرات ضد المدنيين والمخلفات السامة للحرب.

المقدمة

هناك العديد من القوانين والمعايير المتعلقة بالألغام والقنابل العنقودية ومخلفات الحرب القابلة للانفجار ومخزونات الذخيرة. أمّا المعاهدات الدولية الأساسية التي تُعنى بالأعمال المتعلقة بالألغام فهي:

- اتفاقية الأسلحة التقليدية (CCW) والبروتوكولات التابعة له، البروتوكول الثاني وتعديلاته والبروتوكول الخامس؛
- معاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد (APMBC)؛
- اتفاقية الذخائر العنقودية (CCM).

وفي السياق عينه، لا بد من ذكر عدد من المعايير الدولية التي تركّز بشكل مباشر على الأعمال المتعلقة بالألغام، ومنها:

- المعايير الدولية للأعمال المتعلقة بالألغام (IMAS)؛
- المبادىء التوجيهية التقنية الدولية بشأن الذخيرة (IATG).

وهناك بعض القوانين الأخرى المرتبطة بأهداف الأعمال المتعلقة بالألغام وكيفية تطبيقها، حيث تبدو أكثر شمولية في تركيزها وتوجهها الأساسي كاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (CRPD).

القانون الدولي الذي ينظم الأسلحة التقليدية أو يحظرها

تخضع الأسلحة لفرعين اثنين من القانون:

١- يسعى **قانون نزع السلاح** إلى المحافظة على الاستقرار العسكري من خلال الحد من أستعمال الأسلحة على اختلاف أعدادها أوأشكالها والتي يتم تصنيعها وتخزينها ونقلها أو القضاء عليها نهائياً.[١] تركز معاهدات نزع السلاح على تنظيم استعمال بعض أسلحة الحرب أو التخلص منها.

٢- يضع **القانون الدولي الإنساني** الذي يُعرف أيضاً بـ «قانون الحرب» أو «القانون الدولي الخاص بالنزاعات المسلحة» قواعد تسعى إلى التخفيف من المعاناة الناتجة عن النزاعات المسلحة، وذلك من خلال تنظيم إجراء الأعمال العدائية مما يحمي المقاتلين من جهة من المعاناة والآلام التي لا داعي لها، ويحمي المدنيين من جهة أخرى من المخاطر الناتجة عن العمليات العسكرية.

تُعتبر اتفاقيات جينيف الأربع لعام ١٩٤٩ والبروتوكولات الإضافية التابعة لها في عام ١٩٧٧ ذات أهمية كبيرة في هذا المجال، إذ إنها تضع القواعد الرئيسية لتنظيم حماية ضحايا الحرب وإجراء الأعمال العدائية. وهنا لا بد من العودة إلى القاعدة الأساس الواردة في المادة ٤٨ من البروتوكول الإضافي الأول في عام ١٩٧٧ والتي تنصّ على أنه ينبغي على الجهات المتنازعة التمييز دوماً بين المدنيين والمقاتلين، وبين الأهداف المدنية (كالمدارس والمستشفيات والأماكن السكنية) والأهداف العسكرية.

وبالتالي يجب على الجهات المتنازعة توجيه عملياتها نحو الأهداف العسكرية فقط لا غير. وتأتي قاعدة التمييز هذه استكمالاً للقاعدة التي ترفض الهجمات العشوائية (المادة ٥١). وتحدد هذه القاعدة هذه الهجمات على أنها:

- هجمات غير موجّهة مباشرةً نحو أهداف عسكرية محددة؛
- هجمات تستخدم طرقاً أو وسائل لا يمكن توجيهها مباشرةً نحو أهداف عسكرية محددة؛
- هجمات تستخدم طرقاً أو وسائل قتالية لا يمكن للآثار الناجمة عنها أن تلتزم بالشروط التي يضعها البروتوكول الراهن.[٢]

بعد انتهاء الحرب الباردة، تم تطوير القانون المتعلق بأسلحة النزاعات المسلحة بشكل يركّز أكثر على الناحية الإنسانية والتنموية. وقد شكّلت حماية المدنيين من الأسلحة العشوائية وغير الإنسانية القوة الدافعة، فأصبح مفهوم الأمن البشري محورياً في التطورات الأخيرة في هذا المجال، خلافاً لمعاهدات نزع السلاح التي خضعت للمفاوضات سابقاً حيث كانت تشكّل حماية للمصالح الوطنية الاستراتيجية وللاستقرار الدولي الذي هو عنصر محفّز رئيسي[٣].

لذا لا بد من اعتماد المعاهدات التي تنضوي تحت شعار «نزع السلاح لغايات إنسانية». فإلى جانب ترسيخ الحظر المطلق لاستعمال بعض أنواع الأسلحة وإنتاجها ونقلها وتخزينها، فرضت هذه المعاهدات تدابير علاجية كإزالة الألغام والذخائر غير المنفجرة إضافةً الى التوعية على المخاطر وإمداد الضحايا بالمساعدة اللازمة. كما تمتاز هذه المعاهدات باعتمادها نهجاً تعاونياً بين مختلف الجهات الفاعلة (الدول والأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية) سواء من حيث المراقبة أو التطبيق[٤]. وتشكل معاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد لعام ١٩٩٧ واتفاقية الذخائر العنقودية لعام ٢٠٠٨ خير دليل على هذا التوجه الجديد.

اتفاقية الأسلحة التقليدية

لا يُعتبر الانتقال من نزع السلاح «التقليدي» إلى نزع السلاح «لغايات إنسانية» واضحاً وصريحاً كما تُظهر اتفاقية الأسلحة التقليدية التي تم اعتمادها في عام ١٩٨٠. فأثناء مناقشة اتفاقية الأسلحة التقليدية والبروتوكولات التابعة لها، شددت عدّة أطراف[٥] متعاقدة سامية على الحاجة الى تحقيق التوازن بين الاعتبارات العسكرية والإنسانية[٦].

إن اتفاقية الأسلحة التقليدية هي معاهدة إطارية قابلة للتطبيق في حالات النزاعات المسلحة، وتضم هذه المعاهدة أحكاماً وبروتوكولات عامة تُطبق على أنواع محددة من الأسلحة واستعمالاتها، وتم وضعها على أساس القواعد العرفية التي تنظم سير العمليات العدائية، وهي تشمل أيضاً قواعد للتمييز والتكافؤ والاحتياطات في الهجمات، ولحظر الأسلحة التي من شأنها أن تلحق إصابات وتترك معاناة لا مبرر لها على المقاتلين.

وفي عام ١٩٨٠، اعتمدت الدول الاتفاقية الإطارية والبروتوكولات الثلاثة الأولى التابعة لها:

١- البروتوكول الأول بشأن الأسلحة التي تحتوي على عناصر لا يمكن كشفها بواسطة الأشعة السينية (X-ray)؛

٢- البروتوكول الثاني بشأن الألغام الأرضية والشراك الخداعية وغيرها من الأجهزة؛

٣- البروتوكول الثالث بشأن الأسلحة الحارقة.

يمكن إضافة المزيد من البروتوكولات الى اتفاقية الأسلحة التقليدية التي ستعكس هواجس إنسانية جديدة أو ناشئة.[٧] لذا في عام ١٩٩٥، أجمعت الأطراف المتعاقدة السامية على إضافة البروتوكول الخامس بشأن أسلحة الليزر المعمية. وفي عام ١٩٩٦، تم تعديل البروتوكول الثاني في خطوة لتقوية أحكامه وتعزيزها. وسنة ٢٠٠١ تم توسيع أهداف الاتفاقية الإطارية لتشمل النزاعات المسلحة الداخلية والدولية، وبعد عامين أبصر البروتوكول الخامس النور وهو يُعنى بمخلفات الحرب القابلة للانفجار.

الشكل ٣ مخطط عام عن اتفاقية الأسلحة التقليدية

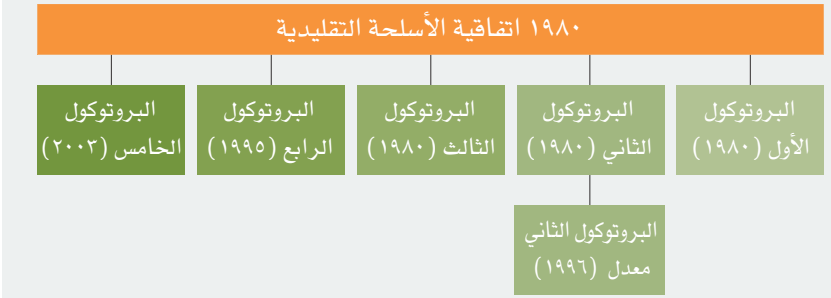

البروتوكول الثاني المعدّل لاتفاقية الاسلحة التقليدية

يُعنى البروتوكول الثاني التابع لاتفاقية الأسلحة التقليدية الذي تم اعتماده في عام ١٩٨٠ بالألغام الأرضية والشراك الخداعية وغيرها من الأجهزة، فهو يعكس حالة القانون العرفي من خلال الحد من استعمال هذه الأسلحة وفرض تطبيق كل التدابير العامة من أجل التخفيف من المخاطر التي يتكبّدها المدنيون، كإعطاء التحذيرات من الهجمات إذا كان ذلك ممكناً.

إلّا أن قواعد البروتوكول الثاني لعام ١٩٨٠ أظهرت في وقت لاحق عدم تأمينها حماية مناسبة للمدنيين بسبب الألغام المضادة للأفراد بشكل خاص. ففي عام ١٩٩٦ عمدت الأطراف المتعاقدة السامية الى اعتماد البروتوكول الثاني المعدّل بهدف تقوية قواعده بهذا الخصوص، وتعزيزها.

يجب ألا تستهدف الألغام الأرضية والشراك الخداعية وغيرها من الأجهزة المدنيين والأهداف المدنية أو أن لا يتم استعمالها بشكل عشوائي. فالبروتوكول الثاني المعدّل يمنع استخدام الألغام المضادة للأفراد وللمركبات (الألغام غير الألغام المضادة للأفراد) المعدّة للانفجار في حال لامستها معدات كشف الألغام.

وفي بعض الاستثناءات، اشترطت الأطراف التعاقدية السامية وغيرها من الأطراف على الجهات المتنازعة المسلحة التي تستخدم هذه الأسلحة:

- إزالة كل هذه الأسلحة إثر انتهاء الأعمال العدائية؛
- اتخاذ كل الاحتياطات الممكنة لحماية المدنيين من آثارها؛
- إعطاء تحذيرات مسبقة في حال تم زرع هذه الأسلحة التي من الممكن أن تؤثر على المدنيين؛
- الاحتفاظ بسجلات تُظهر أماكن هذه الأسلحة؛

- اتخاذ التدابير التي من شأنها حماية قوات الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر والبعثات التابعة لها والبعثات الإنسانية الأخرى[٨].

ويتضمن البروتوكول الثاني المعدّل قواعد محددة للألغام المضادة للأفراد:

- يجب أن تكون كل الألغام المضادة للأفراد قابلة للكشف بواسطة معدات كشف المعادن المتوافرة عادةً (المادة ٤)، أي يجب مزج الألغام بثمانية غرامات من الحديد على الأقل (الملحق التقني الخاص بالبروتوكول الثاني المعدّل).
- يجب أن تكون الألغام المضادة للأفراد والمزروعة يدوياً مجهّزة بآليات التدمير الذاتي وآليات التعطيل الذاتي، إلّا في حال تم زرعها في مساحات محددة خاضعة للرقابة من قبل الجنود أو مسيّجة بأسلاك شائكة أو غيرها من الأدوات، وذلك من أجل ضمان استبعاد المدنيين عن المنطقة (المادة ٥).
- يجب أن تكون الألغام المضادة للأفراد المنفجرة عن بعد قابلة للتدمير الذاتي والتعطيل الذاتي بحسب المعايير العالية المحددة في الملحق التقني.
- يجب أن تكون الألغام المضادة للمركبات المنفجرة عن بعد معدّة، بقدر ما هو ممكن، بآلية فاعلة للتدمير الذاتي والإبطال الذاتي للمفعول، كما يجب أن تكون مرفقة بجهازٍ احتياطي للتعطيل الذاتي (المادة ٦).
- نقل الألغام التي يحظّر البروتوكول الثاني المعدّل استعمالها هو غير قانوني. لذا يُمنع نقل الألغام الى أي جهة فاعلة من غير الدول المصرح لها بذلك.

تشهد الأجهزة التفجيرية الارتجالية، التي غالباً ما تستخدمها المجموعات المسلحة غير الدول انتشاراً متزايداً في العديد من النزاعات، وهي عبارة عن جهاز يوضع أو يصنع بأسلوب ارتجالي ويحتوي على مواد متفجرة ومواد مدمرة وقاتلة وضارة وحارقة ومركّبات متفجرة أو مواد كيميائية صممت للتدمير أو التشويه أو صرف الانتباه أو الإنهاك. وقد تشمل مواد عسكرية، لكنها عادةً ما تُركّب من مكونات غير عسكرية. ويبقى البروتوكول الثاني هو الصك الملزم قانوناً والوحيد الذي يغطّي صراحةً الأجهزة التفجيرية الارتجالية.

يفرض البروتوكول الثاني المعدّل قيوداً بسيطة على استخدام الألغام المضادة للمركبات وحسب، وعلى الرغم من المحاولات العديدة بهذا الصدد، إلّا أنه لم يتم التوصل حتى اليوم الى توافق في الآراء حول اعتماد قواعد أكثر صرامة بشأن هذه الأسلحة. وفي المقابل تشكّل الألغام المضادة للمركبات مصدر قلق بالغ من المنظور الإنساني، ففي بعض الدول تحدث إصابات ووفيات ناتجة عن الألغام المضادة للمركبات أكثر من تلك الناتجة عن الألغام المضادة للأفراد.

البروتوكول الخامس لاتفاقية الأسلحة التقليدية

ونتيجة لزيادة التوعية حول عواقب الذخائر غير المنفجرة والقنابل العنقودية على المدنيين في النزاعات كحالة كوسوفو على سبيل المثال، توصّلت الأطراف المتعاقدة السامية، في عام ٢٠٠٣،

الى اعتماد البروتوكول الخامس، فهو يُعرّف القذائف غير المنفجرة على أنها ذخائر غير منفجرة وقنابل عنقودية متروكة.

فالذخائر غير المنفجرة هي الذخائر التي تمت تعبئتها وتجميعها وتصنيعها وتجهيزها للاستعمال وقد تم استعمالها أثناء النزاعات... والتي كان من المفترض أن تنفجر لكنها لم تفعل (الفقرة٢ من المادة٢). وتشمل الذخائر غير المنفجرة: القنابل اليدوية والهاون والقذائف المدفعية والذخائر الصغيرة المتفجرة والقنابل التي استخدمت لكنها لم تنفجر كما كان مفترضاً.

أمّا الذخائر المنفجرة فهي الذخائر التي لم يتم استعمالها أثناء النزاعات المسلحة والتي خلّفها أحد الأطراف المتنازعة وراءه أو تخلى عنها ولم تعد بعدئذٍ تحت سيطرته... (الفقرة ٣ من المادة ٢).

بموجب البروتوكول الخامس:

- يكون الطرف الذي يسيطر على الأراضي المتضررة مسؤولاً عن تطهير الأراضي من مخلفات الحرب القابلة للانفجار أو إزالتها أو تدميرها (المادة الثالثة).
- يتم اتخاذ كل «الاحتياطات الممكنة» لحماية المدنيين من مخاطرها وآثارها (المادة الخامسة).
- «في الحالات التي لم يسيطر فيها مستخدم الذخائر التي أصبحت مخلفات الحرب القابلة للانفجار على الأراضي المتضررة، يُطلب من هذا الطرف، وذلك بعد وقف الأعمال العدائية الناشطة، تأمين المساعدة التقنية أو المالية أو المادية أو المساعدة بالموارد البشرية حيثما كان ذلك ممكناً سواء على صعيد الطرفين أو عبر طرف ثالث اتفق عليه الطرفين» (المادة الثالثة).
- على كل دولة طرف «في وضع يسمح لها القيام بذلك» تأمين المساعدة لتحديد مخلفات الحرب القابلة للانفجار أو إزالتها أو تدميرها ولتوعية المدنيين على مخاطر هذه المواد (بموجب المادة الثامنة).

في اتفاقية الأسلحة التقليدية وخاصة في البروتوكول الخامس، يتم وصف عدد من الالتزامات بجمل مثل «قدر الإمكان». على سبيل المثال،[١٠] تذكر الجملة التالية في المادة الثالثة «بعد وقف الأعمال العدائية الناشطة وحالما يصبح ذلك ممكناً، يتوجّب على كل طرف سام متعاقد وكل طرف في أي نزاع مسلّح القيام بوسم مخلفات الحرب القابلة للانفجار ومسحها وإزالتها وتدميرها في الأراضي المتضررة تحت سيطرته». فبالرغم من إدراج جمل مماثلة في البروتوكول لتوفير مرونة ما في تنفيذ الالتزامات نظراً للملابسات الغامضة التي غالباً ما ترافق نهاية أي نزاع، يمكن ألا تتقيّد بها الدولة أو الطرف مدّعية أنّ الإجراء غير «ممكن».

وقد تواجه اتفاقية الأسلحة التقليدية تحدّي تنفيذ الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة للالتزامات.[١١] فيعتبر تأمين الامتثال وسط الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة تحدياً

مستمـراً بالنسبة للقانون الإنساني الدولي ومعظم معاهدات نزع السلاح والقوانين الدولية الأكثر عمومية.

معاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد

أقرّت معاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد في ١٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٩٧ ودخلت حيّز التنفيذ في ١ آذار (مارس) ١٩٩٩. هدفها إنساني ويبدأ التمهيد بمقطع يبرز مدى معاناة المدنيين من الألغام الأرضية:

«إنّ الـدول الأطراف مصمّمة على وضع حدّ للمعاناة والإصابات التي تسببها الألغام المضادة للأفـراد التي تقتل أو تشوّه المئات من الأشخاص كل أسبوع معظمهم من المدنيين الأبرياء ولا سيمـا الأطفال، وتعيق التنمية الاقتصاديـة وإعادة البناء الاقتصـادي، وتمنع عملية ترحيل اللاجئين والنازحين والتي لديها نتائج وخيمة أخرى لسنوات بعد وضعها».

ويوضـح المقطع الأخير من التمهيد أنّ المعاهدة ترتكز على قواعد القانون الإنساني الدولي مشيراً إلى أنّ «حـقّ الأطراف في نزاع مسلّح في اختيـار أساليب ووسائل القتال محدودٌ، وعلى مبدأ حظر استعمـال الأسلحة في نـزاع مسلّح... التي تسبّب بطبيعتها إصابـات مفرطة أو معاناة لا داعي لها وعلى مبدأ ضرورة التمييز بين المدنيين والمقاتلين».

إنّ معاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد:

- تمنع تنمية الألغام المضادة للأفراد وإنتاجها واستخدامها ونقلها وتخزينها.
- تتطلّب تدمير الألغام المضادة للأفراد المخزنة لمدة أربعة أيام.
- تتطلّـب تطهـير الأراضي من الألغام المضـادة للأفراد الموضوعـة خلال فترة عشر سنوات.
- تتطلّب الدعم لمساعدة الضحايا.

تسعـى المعاهـدة إلى القضـاء على الأضـرار المدنية التي تسببهـا الألغام المضـادة للأفراد. ومن أجـل تحقيـق هذا الهـدف، اعتمـدت المعاهدة حظـراً شامـلاً لمنـع أي استخدام جديـد للألغام المضـادة للأفـراد، إضافـة إلى تدابـير علاجيـة لتلبيـة احتياجـات الذيـن عانـوا مـن أضـرار هذه الأسلحة.

وتمنـع معاهدة حظر الألغام المضـادة للأفراد استخدام الألغام المضادة للأفراد «إطلاقاً» (المادة الأولى). وهذا يشمل زمن السلم والنزاع المسلّح وفترات الاضطرابات الداخلية. ولا يمكن أن تلجأ الأطـراف إلى استخدام الألغـام المضادة للأفراد لشن الهجمات أو دفاعـاً عن النفس، وإن كانت مهدّدة بالهزيمة العسكرية الوشيكة.

ولا تسمـح المعاهـدة بالتحفّظ على أي حكم من أحكامها. فعلى كل دولة تدمير كل مخازين الألغام المضـادة للأفـراد التي تملكها أو تحوز عليها أو تخضع لسلطتهـا أو تحت سيطرتها في خلال فترة أربع سنوات من انضمامها إلى المعاهدة.

وتكون كل الدول الأطراف ملزمة بتطهير المناطق التي تخضع لولايتها القضائية من الألغام المضادة للأفـراد خلال فترة عشر سنوات (المادة الخامسـة). وتستطيع أي دولة طرف لا يمكنها الالتزام بهـذه المهلة المطالبة بتمديـد التاريخ النهائي وذلك من خلال تبرير الأسبـاب خطياً وإحالتها إلى الدول الأطراف من أجل الموافقة عليها.

وتتضمّن المادة السادسة حكماً بشأن مساعدة الضحايا، وهو أحد الأسباب التي تجعل من معاهدة حظـر الألغام المضادة للأفراد الحجر الأساس في مجال تطويـر المعايير مع أنّها ليست مفصّلة أو مشروحة كما اتفاقية الذخائر العنقودية اللاحقة.

وقـد صدّقـت حتّى اليـوم أكثر من ثلاثـة أربـاع دول العالم على معاهـدة حظر الألغـام المضادة للأفـراد، وكثـير ممَن لم يقم بذلك يوافـق، بأحكامها الرئيسية، على إنشـاء معيار دولي لمكافحة الألغـام المضادة للأفراد. وقد ساهمـت معاهدة حظر الألغام المضادة للأفـراد في تعزيز عمليات الإجراءات المتعلقة بالألغام ودفعت إلى زيادة الدعم الدولي في هذا القطاع.

احتفال توقيع معاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد (أوتاوا، ١٩٩٧)

اتفاقية الذخائر العنقودية

أقـرّت اتفاقيـة الذخائر العنقودية في ٨ أيار (مايو) ٢٠٠٨ ودخلت حيّـز التنفيذ في آب (أغسطس) ٢٠١٠. تأتـي بنيتهـا مشابهـة لبنيـة معاهدة حظـر الألغـام المضادة للأفـراد وتتضمّـن أحكاماً تحتـوي علـى التزامـات حـول استخـدام الذخائـر وتطهـير الأراضي وتدمـير المخـزون وإعداد التقاريـر ومساعـدة الضحايـا والتعـاون الـدولي. وهـي ترتكـز أيضـاً علـى القانـون الإنسـاني الدولي.

إنّ اتفاقية الذخائر العنقودية:

- تحظّر تطوير الذخائر العنقودية وإنتاجها واستخدامها ونقلها وتخزينها.
- تتطلّب تدمير الذخائر العنقودية المخزنة في خلال فترة ثماني سنوات.
- تتطلّـب تطهـير المناطق مـن مخلّفـات الذخائـر العنقوديـة (الذخائر الصغيرة غير المنفجرة أو القنابل العنقودية المتروكة) في خلال فترة عشر سنوات.
- تتطلّـب مساعـدة الضحايـا بمراعـاة العمـر والجنـدر – للمصابيـن مـن الذخائر الصغيرة المتفجرة- وعائلاتهم والمجتمعات المتضرّرة.

وتبـدأ الاتفاقيـة بالتعبير عـن المخـاوف، إذ إنّ «السـكان المدنيـين والمدنيـين الأفـراد لا يزالـون يتحمّلـون عـبء النـزاع المسلّح». وهي تهـدف إلى «وضع حـدّ أبـديّ للمعاناة وللخسائـر الناتجة عـن الذخائـر العنقوديـة عنـد استخدامهـا، أو عندما لا تعمـل بالشـكل المطلـوب أو عندما يتم تركها».

تـؤدّي مخلّفات الذخائـر العنقودية إلى قتل المدنيين منهم النسـاء والأطفال أو تشويههم، وتعرقل التنميـة الاقتصادية والاجتماعيـة بما في ذلك من خلال فقدان سبل العيش، وتعيق عملية إعادة التأهيـل وإعادة الإعمار ما بعـد أي نزاع، وتؤخّر أو تمنع ترحيل اللاجئـين والنازحين كما يمكنها التأثير سلباً على عمليات بناء السلام الوطنية والدولية وعلى الجهود المبذولة للمساعدة الإنسانية، ولها عواقب وخيمة يمكنها أن تستمر لسنوات طويلة بعد استخدامها».

بالرغـم من بروز التشابه بين اتفاقية الذخائـر العنقودية ومعاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد على صعيد البنية والنهج، تعتبر هذه الأنظمة القانونية الدولية موسّعة بطريقة مختلفة، إذ تحتوي اتفاقيـة الذخائـر العنقودية علـى عدد من الأحـكام تتخطى تلك المطلوبة بموجـب معاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد:

- تتضمّـن المـادة الخامسة أحكاماً لم يسبق لها مثيـل في أي معاهدة لنزع السلاح أو معاهدة لقانـون الإنسان تتعلّق بمساعـدة الضحايا. فتوجب كل دولة طرف سقط لها ضحايا بسبب الذخائـر العنقوديـة على أراضيهـا أو تحت سيطرتها تقـديم الدعم النفسـي لهم وتوفير الإدمـاج الاجتماعي والاقتصادي من أجل حصولهم علـى الرعاية الطبية وإعادة تأهيلهم بدنيـا. إضافة إلى ذلك، من الضـروري أن تقيّم الدول الاحتياجات المحلية في هذه المناطق وتقوم بتطوير خطط وتعبئة الموارد من أجل تلبية هذه الاحتياجات. أمّا تعريف كلمة ضحية بموجـب هذه الاتفاقية فواسـع للغاية إذ إنها لا تغطي ما خلّفته الذخائر العنقودية من قتلى أو مصابـين فقط بـل تشمل أيضاً الأسـر والمجتمعات التي عانت مـن العواقب الاجتماعية والاقتصادية وغيرها.
- تتطلّـب المادة التاسعة من الـدول الأطراف «أخذ كل التدابير القانونيـة والإدارية المناسبة لتطبيق الاتفاقية» بما فيها الالتزامات الإيجابية والسلبية التابعة لاتفاقية الذخائر العنقودية. (في حين تتطلب معاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد من الدول الأطراف تطبيق التدابير الوطنية فقط لضمان الوفاء بالتزاماتها السلبية بموجب الاتفاقية).[١٣]
- تتطلّـب المادة ٢١ (١) و(٢) من كل دولة طرف أن تقوم بتعميم الاتفاقية من خلال «تعزيز المعايـير المحددة وبـذل أقصى الجهود لتثبيـت الدول غير الأطراف في هـذه الاتفاقية من استخدام الذخائر العنقودية».

حتـى تاريخ ١٤ كانـون الثاني (ينايـر) ٢٠١٤ صدّقت ٨٤ دولة علـى اتفاقية الذخائـر العنقودية. وبالرغـم مـن هذا التقدّم الملحـوظ، لا تزال الطريق طويلـة لتحقيق اعتمـاد الاتفاقية على نطاق عالمـي أوسـع. وكما في معاهـدة حظر الألغام المضـادة للأفراد، تعتبر الموارد الكبـيرة المقدمة من الدول المانحة ضرورية في العقود المقبلة للتمكن من تطهير المناطق والتقيّد بالمهلة النهائية المحددة لتدمير المخزون في الدول الأكثر فقراً والأشدّ تضرّراً.

الحفل الافتتاحي لاتفاقية الذخائر العنقودية (أوسلو، ٢٠٠٨)

ويبرز تحدّ آخر وهو تقديم الدول الأطراف المساعدة إلى الدول غير الأطراف في اتفاقية الذخائر العنقودية في سياق التعاون والعمليات العسكرية (المشار إليها أحياناً بالتوافق العسكري). وتختلف الدول الأطراف في اتفاقية الذخائر العنقودية في تفسيرها للالتزامات المنصوص عليها في المادة ٢١ من اتفاقية الذخائر العنقودية، الأمر الذي قد يخلق توتراً بين الدول الأطراف باستمرار.[١٤]

التطورات المستقبلية

تم إبرام صكوك قانونية دولية واضحة إضافة الى مجموعة من المعايير السياسية المدروسة في إطار الإجراءات المتعلقة بالألغام. وتحث معاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد واتفاقية الذخائر العنقودية المجتمع الدولي للمضي قدماً في مجالات جديدة مثل استخدام الأسلحة المتفجرة ومخلفات الحرب السامة.

استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان

يلحق استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان الضرر بالمدنيين بشكل مباشر (أكان في وقت استخدامها او بعده – بسبب الذخائر الفاشلة أوالمهجورة) وبشكل غير مباشر، من خلال البنية التحتية المتضررة (مثل إمدادات المياه والصرف الصحي).

تردي الأسلحة المتفجرة عدداً كبيراً من القتلى والجرحى وتتسبب بخسائر على مختلف الأصعدة نتيجة الانفجار والتشظي حول نقطة التفجير. وتشمل هذه الأسلحة القنابل المميتة والقذائف المدفعية وقذائف الطائرات والصواريخ والقذائف مع رؤوس حربية والذخائر الصغيرة والعبوات الناسفة المبتكرة. وتتزايد الأدلة على ارتفاع مستويات الأضرار المدنية، مما يشير إلى الحاجة لاستجابة أكثر شمولة وفعالية لضمان حماية المدنيين ولإحداث تغيير في سلوك مستخدمي الأسلحة المتفجرة.

في عام ٢٠١١، شكل عدد من المنظمات غير الحكومية التي تهتم باستخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان ما يسمى بالشبكة الدولية للأسلحة المتفجرة. وتدعو الشبكة الدولية للأسلحة المتفجرة الدول والجهات الفاعلة الأخرى الى :

- الاعتراف بأن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان يميل إلى التسبب بأضرار شديدة للأفراد والمجتمعات ويزيد من المعاناة عن طريق تدمير البنية التحتية الحيوية.
- السعي جاهدين لتجنب هذه الأضرار والمعاناة في أي وضع كان، ومراجعة وتعزيز السياسات والممارسات الوطنية على استخدام الأسلحة المتفجرة وجمع البيانات ذات الصلة وتوفيرها.
- العمل من أجل الإستحصال على كامل الحقوق الضحايا والناجين.
- وضع معايير دولية جديدة أكثر فعالية، والإبقاء على بعض المحظورات والقيود المفروضة على استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان.

كما هو الحال مع الألغام المضادة للأفراد والذخائر العنقودية وغيرها من مخلفات الحرب القابلة للانفجار، تعمل الأمم المتحدة بمساعدة اللجنة الدولية للصليب الأحمر والمجتمع المدني من خلال الشبكة الدولية للأسلحة المتفجرة على رفع مستوى الوعي للتأثير على الحكومات ودفعها إلى تغيير قواعد المشاركة الخاصة بها والتفكير أكثر حول العواقب قبل استخدام أنواع معينة من الأسلحة المتفجرة من أجل منع الضرر اللاحق بالمدنيين، أو على الأقل الحدّ منه.

مخلفات الحرب السامة

يمكن لبعض المواد والممارسات العسكرية أن تسبب أضراراً بيئية وتؤثر على صحة المدنيين وتتداخل مع عملية الانتعاش بعد انتهاء أي نزاع.

في حين يعتبر تأثير مخلفات الحرب القابلة للانفجار جيّد التوثيق نسبياً ويتمّ معالجته بشكل سليم، تم إيلاء اهتمام أقل للمواد السامة الصادرة خلال الانشطة العسكرية. وتعرف «مخلفات الحرب السامة» بـ : «أي مادة سامة أو إشعاعية ناتجة عن أنشطة عسكرية تشكل خطراً على البشر والنظم الإيكولوجية».[١٧]

يعيد مشروع «مخلفات الحرب السامة» النظر في الثغرات على صعيد التزامات الدول في :

- تقليص الأضرار الإنسانية والبيئية الناتجة عن المواد السامة ذات المصدر العسكري.
- دراسة أنظمة حماية موازية على أساس القانون البيئي وقانون حقوق الإنسان، وأطر تنظيمية في زمن السلم.[١٨]

المعايير الدولية

تم تطوير مبادئ توجيهية عالمية متماسكة لتوثيق الممارسات الجيدة في مجال المعايير الدولية وللمساعدة على تحويلها إلى معايير وطنية وفي طليعتها المعايير الدولية للأعمال المتعلقة بالألغام (IMAS).[١٩]

المعايير الدولية للاعمال المتعلقة بالألغام

تقوم المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس (ISO) مع المعايير الدولية للأعمال المتعلقة بالألغام بتحديد المعيار كاتفاق يتضمن معلومات تقنية وغيرها من المعلومات لضمان أن العمليات والخدمات تناسب غرضها.

تقوم المعايير الدولية للأعمال المتعلقة بالألغام بتوفير التوجيه ووضع المبادئ، وفي بعض الحالات تحديد المتطلبات والمواصفات الدولية وهي مصممة لتحسين السلامة والفعالية والجودة

في الإجـراءات المتعلقـة بالألغـام، ووضع منهجيـة مشتركة ومتناسقـة لتسيير العمليـات المتعلقة بالألغام.

وتوفـر المعايـير معلومات عامة حول القوانـين والمعاهدات القائمة التي تؤثر علـى الأعمال المتعلقة بالألغـام، وخاصة تلك المتعلقـة بحقوق الإنسـان الأساسية، ومتطلبات التطهـير، ووضع علامات تحديـد الخطر وقضايا السلامة العامـة. كما أنها اتفقت على بروتوكـولات معاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد واتفاقية الذخائر العنقودية واتفاقية الأسلحة التقليدية، وعلى مساعدة السلطات الوطنية للأعمال المتعلقة بالألغام في تطوير المعايير الوطنية الخاصة بها.

وتحدد خمسة مبادئ توجيهية شكل المعايير الدولية المتعلقة بالألغام:

١- المعايير الدولية هي مبادئ توجيهية لمعايير وطنية ضمن البرامج الوطنية.

٢- ينبغي على المعايير حماية تلك المعرضة للخطر.

٣- التركيز على تطوير القدرات الوطنيـة لتطوير المعايير الملائمة للأعمال المتعلقة بالألغام، وصيانتها وتطبيقها.

٤- يجب أن تتماشى المعايير مع القواعد والمعايير الدولية الأخرى.

٥- يجب أن تتوافق المعايير مع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية.

وقـد أنشئت المعايير الدولية المتعلقة بالألغام خلال عام ١٩٩٠ من خلال عملية تشاورية مع ممثلي مجتمـع الأعمـال المتعلقة بالألغـام بمن فيهـم وكالات الأمم المتحدة والجهـات المانحة والسلطات الوطنية للأعمـال المتعلقة الألغام والمنظمة الدولية لتوحيد المقاييـس والقوات المسلحة والشركات التجارية والخبراء الأفراد. واستمرت هذه المجموعات بالعمل معاً في إطار مجلس مراجعة المعايير الدوليـة المتعلقـة بالألغام، برئاسة دائرة الأمم المتحدة للإجـراءات المتعلقة بالألغام، ومع وظائف الأمانة التي يوفرها «مركز جنيف الدولي لأنشطة إزالة الألغام للأغراض الإنسانية».

ويقوم مجلس المراجعة بـ:

- توجيه تطوير مشروع المعايير الدولية للأعمال المتعلقة بالألغام.
- مناقشـة القضايا وتحمـل مسؤولية الموافقة علـى مشروع المعايير الدوليـة للأعمال المتعلقة بالألغام
- إنتـاج الملاحظـات التقنيـة، التي توفر المبـادئ والمشـورة والمعلومات ذات الصلـة بالمعايير الدولية المحددة للأعمال المتعلقة بالألغام أو المواضيع التقنية[٢٠].

ويشـرف على هذه العملية الفريق التوجيهي للمعايير الدولية للأعمال المتعلقة بالألغام. ويتم دعم المعايـير الناتجة من قبل فريـق الأمم المتحدة المشترك بـين الوكالات المعنيـة بتنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام.

ولا تعـد المعايـير الدوليـة قوانين ملزمـة للحكومات، بالطريقـة التي تعتبر فيهـا المعاهدات، مثل بروتوكـولات معاهـدة حظـر الألغام المضـادة للأفـراد، واتفاقية الذخائـر العنقوديـة أو اتفاقية

الأسلحة التقليديـة بالنسبة للدول الأطراف فيها. وتقوم الأعمال المتعلقة بالألغام في مجموعة من السياقـات المختلفـة، وتترك جميعها تأثيراً علـى كيفية تطبيق أفضل المعايـير (على سبيل المثال، أثناء النزاع المسلح، ومباشرة بعده، وأثناء حالات الطوارئ الإنسانية، أو حتى بعد فترة طويلة من الصراع في الحماية المدنية الروتينية وأنشطة تطوير الممتلكات).

وتنص المعاهـدات على الالتزامات القانونية للدول الأطراف، في حين أن المعايير الدولية للأعمال المتعلقـة بالألغام هي وثائق حيـة تتطور وتخضع للتعديل حسب الاقتضـاء. ومع ذلك، فإن المعايير الدوليـة للأعمال المتعلقة بالألغام هي المصدر الرئيسـي لتطوير المعايير الوطنية، التي هي ملزمة قانونياً في العديد من البلدان.

وعـادة ما تأخذ الهيئة الوطنية لمكافحة الألغام الوقـت لوضع المعايير الوطنية، لذلك غالباً ما يتم استخدام المعايير الدولية للأعمال المتعلقة بالألغام في هذا الوقت. إضافة إلى ذلك، تضمّن الأمم المتحدة المعايير الدولية للأعمال المتعلقة بالألغام في جميع العقود والمنح للأعمال المتعلقة بالألغام، كمـا تشجع القـوات المسلحة على إجـراء التطهير بالتعاون مـع المعايير الدوليـة للأعمال المتعلقة بالألغـام عندمـا تشـارك في أنشطة إزالة الألغـام للأغراض الإنسانية. ونتيجـة لذلك أصبحت المعايـير الدولية للأعمال المتعلقـة بالألغام أساسية لقطاع الأعمال المتعلقـة بالألغام، مما يساعد على ضمان إتمام العمل بأمان وكفاءة.

ويوفر إطار المعايير الدولية للأعمال المتعلقة بالألغام مجموعة شاملة من المعايير المنظمة في أربع عشرة سلسلـة مواضيعية. وهي مكتوبة لتتماشى مع المعايير الدوليـة الأخرى، والامتثال للقوانين والاتفاقيات والمعاهـدات الدولية. إضافـة إلى مختلف المعاهـدات والاتفاقيات والبروتوكولات المتعلقـة بالأسلحة، تشمل هذه الأخيرة معايير منظمة العمل الدولية للسلامة في مكان العمل، والمبادئ التوجيهية والمعايير الخاصة بالمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس في إدارة المخاطر وتطبيق أنظمة الجودة.

الرسم الرابع:

إطار عمل المعايير الدولية للإجراءات المتعلقة بالألغام
(كما في شباط/فبراير ٢٠١٤)

دليل لتطبيق المعايير الدولية للإجراءات المتعلقة بالألغام	
٠١,١٠	دليل لتطبيق المعايير الدولية للإجراءات المتعلقة بالألغام
إنشاء برامج الأعمال المتعلقة بالألغام	
٠٢,١٠	دليل لإنشاء برامج الأعمال المتعلقة بالألغام
معدات الإختبار والتقييم	
٠٣,١٠	دليل لشراء المعدات الخاصة بالأعمال المتعلقة بالألغام
٠٣,٢٠	عملية الشراء
٠٣,٣٠	دليل للبحث عن التكنولوجيا الخاصة بالأعمال المتعلقة بالألغام
٠٣,٤٠	اختبار المعدات الخاصة بالأعمال المتعلقة بالألغام وتقييمها

قائمة المصطلحات والتحديدات	
٠٤,١٠	قائمة المصطلحات الخاصة بالأعمال المتعلقة بالألغام، التحديدات والاختصارات
إدارة المعلومات	
٠٥,١٠	إدارة المعلومات
إدارة التدريبات	
٠٦,١٠	إدارة التدريبات
إدارة، اعتماد ورصد	
٠٧,١٠	دليل لإدارة عمليات إزالةالألغام
٠٧,١١	تسليم الأراضي
٠٧,٢٠	دليل لتطويرالعقود الخاصة بالأعمال المتعلقة بالألغام وإدارتها
٠٧,٣٠	اعتماد منظمة إزالةالألغام
٠٧,٤٠	رصد منظمات إزالةالألغام
٠٧,٤٢	رصد عملية تدمير المخزون الاحتياطي
المسوحات	
٠٨,١٠	مسح غير تقني
٠٨,٢٠	مسح تقني
٠٨,٣٠	توثيق مرحلة ما بعد التطهير
٠٨,٤٠	تحديد المخاطر
إزالة الألغام ومخلفات الحرب القابلة للانفجار	
٠٩,١٠	متطلبات التطهير
٠٩,١١	تطهير ساحة المعركة
٠٩,١٢	إزالة الذخائر المتفجرة
٠٩,٢٠	المبادئ التوجيهية لنماذج ما بعد التطهير
٠٩,٣٠	التخلص من الذخائر المتفجرة
٠٩,٤٠	دليل لاستخدام كلاب كشف الألغام
٠٩,٤١	الإجراءات المهنية لمدربي الكلاب
٠٩,٤٢	الاختبارات المهنية لمدربي الكلاب وسائسيها
٠٩,٤٣	اقتفاء أثر روائح المتفجرات من بُعد
٠٩,٤٤	دليل الصحة المهنية للكلاب والعناية عامة بها
٠٩,٥٠	إزالةالألغام الآلية
السلامة والصحة المهنية الخاصة بالأعمال المتعلقة بالألغام	
١٠,١٠	المبادئ العامة للسلامة والصحة المهنية
١٠,٢٠	سلامة مكان العمل على إزالةالألغام
١٠,٣٠	معدات الوقاية الشخصية
١٠,٤٠	الدعم الطبي لعمليات إزالةالألغام
١٠,٥٠	تخرين المتفجرات ونقلها واستخدامها
١٠,٦٠	إعداد التقارير والتحيقات حول وقائع عملية إزالةالألغام
١٠,٧٠	السلامة والصحة المهنية- حماية البيئة

تدمير مخزون الألغام ومخلفات الحرب القابلة للانفجار	
١١,١٠	دليل لتدمير المخزون الاحتياطي
١١,٢٠	الحرق والتفجير في العراء
١١,٣٠	المبادئ التوجيهية للتخطيط الوطني لتدمير المخزون الاحتياطي
التوعية بأخطار اللغام ومخلفات الحرب القابلة للانفجار	
١٢,١٠	التوعية بمخاطر اللغام ومخلفات الحرب القابلة للانفجار
تقييم برامج الأعمال المتعلقة بالألغام	
١٤,١٠	دليل لتقييم مداخلات الأعمال المتعلقة بالألغام

المعايير الدولية الأخرى

منذ التطوير الأولي للمعايير الدولية للأعمال المتعلقة بالألغام، برزت المعايير الدولية في المناطق المجاورة والمتداخلة مع الأعمال المتعلقة بالألغام. وقد تنطبق هذه المعايير على مشغلي الأعمال المتعلقة بالألغام، وفقاً لسياقات محددة يعملون فيها وأنواع الأنشطة التي يقومون بها.

المبادئ التوجيهية التقنية الدولية بشأن الذخيرة[٢١]

خلال عام ٢٠٠٨، أصبحت واضحة الحاجة إلى الإدارة السليمة للحفاظ على فائض مخزونات الذخيرة. وشمل ذلك:

- أنظمة التصنيف والمحاسبة (أساسية لضمان التعامل والتخزين الآمن وتحديد الفائض).
- أنظمة الأمن المادي وإجراءات المراقبة والاختبار لتقييم استقرار ومصداقية الذخيرة.

وتم إعداد المبادئ التوجيهية التقنية الدولية بشأن الذخيرة من قبل لجنة المراجعة التقنية المكونة من خبراء من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بدعم من المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية. وتم الانتهاء من المبادئ التوجيهية في أواخر عام ٢٠١١.

وتقوم الأمم المتحدة بمراجعة المبادئ التوجيهية التقنية الدولية بشأن الذخيرة بشكل منتظم لتعكس وضع القواعد والممارسات الخاصة بإدارة مخزون الذخيرة، ودمج التعديلات. وتتعامل المبادئ التوجيهية التقنية الدولية بشأن الذخيرة بشكل خاص على المستوى اللوجستي وتغطي المتطلبات التقنية لتخزين آمن وفعال وذي كفاءة، وتجهيز الذخيرة ونقلها والتخلص منها.

المعايير الدولية لتحديد الأسلحة الصغيرة

تـؤدي الأسلحة الصغـيرة والخفيفة إلى العنف المسلـح في الصراع وما بعد الصـراع والإعدادات الهشـة الأخرى. ويعتبر شائعاً كل من الانتشار غير المنظم والاتجـار غير المشروع وسوء استخدام الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وفي تموز (يوليـو) ٢٠٠٨، أطلقـت آلية تنسيق الأمم المتحدة للأعمـال المتعلقة بالأسلحة الصغيرة مبـادرة لتطويـر المعايـير الدولية لتحديـد الأسلحة الصغـيرة على طول خطـوط المعايير الدولية للإجـراءات المتعلقة بالألغـام[٢٢]. وتم إطلاق المعايـير الدولية لتحديد الأسلحـة الصغيرة في شهر آب (أغسطـس) عـام ٢٠١٢ لتوفير توجيهـات واضحة وعمليـة وشاملة لصالح الجهـات الفاعلة وصنـاع السياسـة على الجوانب الأساسيـة لتحديد الأسلحة الصغيرة والخفيفـة. وتماثل المعايير الدوليـة للإجـراءات المتعلقة بالألغام في مشاركتها الإطار نفسه المقسـم إلى سلسلة من الوحدات الموضوعية بما في ذلك إدارة المخزونات ووضع العلامات وحفظ السجلات وتدمير الأسلحة[٢٣].

التشريعات الوطنية والمعايير الوطنية للأعمال المتعلقة بالألغام

تنشـئ الدول المتضررة عادةً هيئة وطنية لمكافحة الألغام ومركزاً للأعمال المتعلقة بالألغام، وذلك بهـدف التنسيق بـين النشاطات المرتبطة بهـذه الأعمـال أو بمخلفات الحرب القابلـة للانفجار. وتقوم الهيئة الوطنية لمكافحة الألغام بتنسيق البرنامج الوطني للأعمال المتعلقة بالألغام، وإصدار السياسـات المناطة بها، والمعايير الوطنية لهذه الأعمـال، والأنظمة (وفي بعض الحالات إجراءات التشغيل الموحدة).

أمـا مركـز الأعمال المتعلقـة بالألغام فيقوم بتنسيـق النشاطات على الأرض. فهـو ينفذ سياسات الهيئة وينظم العمل اليومي للمنظمات التي تؤدي عمليات[٢٤] متعلقة بمكافحة الألغام.

وحتـى يتمتع الجهازان، الهيئة والمركـز، بمصداقية ويكتسبا سلطة قانونيـة لإتمام مسؤولياتهما، تستخدم عادةً المواد القانونية لإنشاء كل منهما كأجهزة حكومية ذات مسؤوليات رسمية.

أمـا الـدول المتضررة من الألغـام فتستخدم أنواعـاً أخرى من المـواد القانونية لإنشـاء الهيئة و/أو المركـز، ولتنظيـم النشاطـات المتصلـة بمكافحة الألغـام. وتتضمن هـذه المواد قوانـين أقرها البرلمـان، ومراسيـم، وأنظمـة، وغيرها من المـواد الصادرة عـن رئيس البلاد أو رئيـس الوزراء. وأظهـرت الدراسات أنه من المستحسن أن تعتمد الـدول تشريعات وطنية لتنسيق الأعمال المتعلقة بالألغام وتنظيمها.

التشريعات الوطنية

تحـدد التشريعـات الوطنية دور كل من الهيئة والمركز ومسؤولياته، كمـا أنها تشير إلى الوزارة، أو الدائـرة أو العضـو في السلطة التنفيذية المعني بالإشراف على نشاطاتهـا. وهي تحدد أيضاً هوية

الـوزارات و/أو المسؤولين الأعضـاء في تلك الهيئة- وهم عادةً موظفـو وزارات: الزراعة، الدفاع، التعليم، الشؤون الخارجية، الصحة، البنية التحتية وغيرها[٢٦].

يوضـع قانون خاص بالأعمال المتعلقة بالألغـام لمعالجة المشاكل المتصلة بالألغام ومخلفات الحرب القابلـة للانفجار الخاصـة بالدولة المعنية. ويحدد هذا القانون مكونـات الأعمال المتعلقة بالألغام التي سيتم تطبيقها في البلاد، ومنها:

- المسوحـات، وضع الخرائـط، وتحديد المناطـق المتلوثـة بالألغام ومخلفات الحـرب القابلة للانفجار
- التطهير
- التوعية بأخطار الألغام ومخلفات الحرب القابلة للانفجار
- مسؤولية إدارة الجودة
- تدمير المخزون الاحتياطي (للدول الأطراف في معاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد)
- مساعدة الضحايا[٢٧]

يمنـح القانون المركز صلاحية لنص المعايير الوطنية، والتعليمات الإدارية والأنظمة التي ترفع إلى الهيئـة الوطنيـة لمكافحة الألغام للموافقة عليها، وللتأكد مـن إمكانية تطبيقها، بعد ذلك، على كل نشاطات مكافحة الألغام ومخلفات الحرب القابلة للانفجار في البلاد.

وبهـدف التأكد مـن أن عمليات مكافحة الألغـام ومخلفات الحرب القابلة للانفجـار تطبّق بشكل آمـن ووفقاً للأولويات الوطنية، يمنح هذا القانون السلطة للمركز لاعتماد كل العاملين في الأعمال المتعلقـة بالألغام في البـلاد، ولمراقبة نشاطاتهم بشكل يومي. ومن خلال هذا القانون يلتزم المركز باستخـدام المعايـير الدولية للأعمال المتعلقـة بالألغام كقاعدة لتطوير المعايـير الوطنية للأعمال المتعلقة بالألغام[٢٨]. وأما في الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة التقليدية، وفي معاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد أو اتفاقية الذخائر العنقودية، يُستخدم القانون كوسيلة لتنفيذ هذه المعاهدات.

من الممكن العودة إلى الفصل الثاني للاطّلاع على تفاصيل تطور القانون الوطني في مسار برنامج الأعمال المتعلقة بالألغام.

المعايير الوطنية للأعمال المتعلقة بالألغام

توضـع المعايير الوطنية للأعمال المتعلقة بالألغام لتعديل المعايير الدولية للأعمال المتعلقة بالألغام (أو تكييفها) بشكل يناسب البيئة والسياق في دولة محددة. وتهدف هذه المعايير إلى:

- تعزيز السلامة والفعالية
- توفير متسويات الأداء المقررة
- تحسين التنسيق

- ضمان بناء القدرات الوطنية
- ضمان الثقة في الأعمال المتعلقة بالألغام
- مساعدة الدول في تنفيذ موجبات المعاهدات

من المهم جداً أن تطلع الهيئة والمركز على مشكلة الألغام ومخلفات الحرب التي تواجهها الدولة المعنية، وأن يتعمقا بها خلال مرحلة سن المعايير الوطنية للأعمال المتعلقة بالألغام. وعليهما إشراك كل الأطراف المعنية في العملية واحترام المبادئ التي تمثلها المعايير الدولية للأعمال المتعلقة بالألغام واحترام المبادئ التي تمثلها المعايير.

يجب على المعايير الوطنية للأعمال المتعلقة بالألغام أن تضمن القوى والسياسات القائمة، إضافة إلى أي من مطالب الهيئة الوطنية لمكافحة الألغام والعاملين في إزالة الألغام في الدولة المعنية[٢٩]. وتعالج هذه المعايير المكونات الوظيفية للأعمال المتعلقة بالألغام (التوعية بمخاطر الألغام، المسوحات، التطهير، المخارين الاحتياطية، مساعدة الضحايا) وللنشاطات المتعلقة بهذه الأعمال (الاعتماد، المسوحات، وضع العلامات، رفع التقارير، التطهير، تطهير ساحة المعركة، التخلص من الذخائر/المواد المتفجرة، التسليم، الرصد، التفتيش بالاستعانة بكلاب كشف الألغام، الآلات، الدعم الطبي...)

في معظم الحالات، تقوم الهيئة الوطنية لمكافحة الألغام بتفويض مسؤولية نص المعايير الوطنية للأعمال المتعلقة بالألغام إلى مركز الأعمال المتعلقة بالألغام، مع الإبقاء على المسؤولية حتى الحصول على موافقتها الرسمية.

المعايير الوطنية للأعمال المتعلقة بالألغام والمسؤولية

توفّر المعايير الوطنية للأعمال المتعلقة بالألغام فرصة مهمة لمعالجة مسألة المسؤولية.

في حالة الأراضي العامة، تتحمل الحكومة الوطنية مسؤولية المناطق الخطرة وأي حادث أو حالة تطرأ عليها، وذلك قبل المسح والتطهير. وفي خلال عمليات المسح والتطهير غالباً ما تقع المسؤولية على المنظمة التي تتولى أداء عمليات مكافحة الألغام.

من المهم جداً أن تقوم الهيئة والمركز بوضع سياسات تفصل فيها أوجه المسؤولية، بما في ذلك انتقال هذه المسؤولية من العاملين في إزالة الألغام إلى الحكومة أو المجتمع المحلي عند استيفاء معايير محددة. وتتطلب هذه الخطوة معايير واضحة وإجراءات خاصة بعملية التسليم، وتوثيقاً دقيقاً في خلال عمليات إزالة الألغام.

ولابد أيضاً من وضع معايير لحماية الوثائق، وذلك لدعم التحقيق، في حال وقوع حادث أو حالة، أو اكتشاف[٣٠] أي دليل لمخاطر متبقية غير مقبولة.

الوضع القانوني للمعايير الوطنية للأعمال المتعلقة بالألغام والمسؤولية

يعتبر الوضع القانوني أحد أبرز ملامح المعايير الوطنية للأعمال المتعلقة بالألغام. وعلى الرغم من كون العديد من الدول قد وضعت المعايير الوطنية الخاصة بها مستندةً إلى المعايير الدولية

للإجـراءات المتعلقة بالألغام، يتم التساؤل أحيانـاً عن مدى شرعية هذه المعايير وشموليتها، ذلك بسبب الطريقة التي أصدرت بها ومدى وضوح التشريع الأساسي.

في معظـم الحالات يتم التعرف علـى المعايير الوطنية للأعمال المتعلقـة بالألغام واستخدامها من قبـل عناصر برنامج الأعمال المتعلقة بالألغام. ولكن، أحياناً أخرى، تستخدم هذه المعايير من قبل مركز الأعمـال المتعلقة بالألغام، فلا تتعرف عليها المنظمات الأخرى ولاتنفذها (بما فيها الدوائر الحكومية الأخرى المسؤولة عن بعض أوجه الأعمال المتعلقة بالألغام).

وتكـون البرامج الوطنية الأكـثر عرضة لهذا النوع من التشكيك بحيـث تضم مجموعة واسعة من المنظمـات والنشاطات، وبخاصة تلك التي تحوي على الكثير مـن التلزيمات التجارية بالتعاون مع المهندسـين المدنيين،المعادن، صناعات الموارد. وتوضـع معايير للحفاظ على الثقة في جودة العمل. وقد تفشل بعض الجهات الفاعلة بالحفاظ على هذه الثقة في كل نشاطاتها كونها تستند إلى معايير مختلفـة. لذا يلعب القانـون دوراً أساسياً في إنشـاء مصداقية المعايير الوطنيـة للأعمال المتعلقة بالألغام، والقدرة على تطبيقها ونفاذها.

أهمية القوانين والمعايير الدولية لركائز الأعمال المتعلقة بالألغام

تؤثر القوانين والمعايير على العمل الذي يقام على كل من ركائز الأعمال المتعلقة بالألغام وبخاصة:

- تسليم الأراضي (بما في ذلك المسح والتطهير)
- تدمير المخزون الاحتياطي
- مساعدة الضحايا
- التوعية بمخاطر الألغام
- إدارة المعلومات لدعم مختلف الركائز

تسليم الأراضي (وبضمن ذلك: المسح والتطهير)

تسليـم الأراضي هـي عملية تطبيق كل الجهود المعقولة للتعرف علـى كل الألغام ومخلفات الحرب القابلـة للانفجار الموجـودة أو مشتبه بوجودها، وتحديدها وإزالتها مـن خلال المسح غير التقني، المسـح التقني و/أو التطهـير. وتحدد معايير «الجهود المعقولة» من قبـل المعايير الوطنية للأعمال المتعلقة بالألغام[٢١].

من الممكن العودة إلى البروتوكول الثاني من اتفاقية الأسلحة التقليدية، والبروتوكول الثاني المعدل، والبروتوكـول الخامس، ومعاهدة حظـر الألغام المضـادة للأفراد، واتفاقية الذخائـر العنقودية، للنظر في المتطلبـات القانونية التي تؤثر على الألغام والذخائر غير المنفجرة، والذخائر العنقودية ومخلفات الحرب القابلة للانفجار.

البروتوكول الثاني المعدل لاتفاقية الأسلحة التقليدية

من الممكن العودة إلى البروتوكول الثاني المعدل من اتفاقية الأسلحة التقليدية، الموقع في أيار (مايو) ١٩٩٦، للنظر في المطلب القانوني الأول لتطهير، إزالة وتدمير الألغام والأشراك وغيرها من الأجهزة المماثلة. وتنص المادة العاشرة على التزام الدول بتطهير المناطق الخاضعة لسلطتها، وإزالة الألغام والأشراك وغيرها من الأجهزة المماثلة، وتدميرها، وذلك عند انتهاء المعركة. وفي حين زرعت هذه الأجزة من قبل أطراف أخرى، لا بد من هذه الأخيرة من الإدلاء بالمعلومات المتعلقة باستخدام هذه الأجهزة بهدف حماية المدنيين من آثار حقول الألغام، والمناطق الملغومة، والأشراك وغيرها من الأجهزة. (العودة إلى المادة ٩ من البروتوكول الثاني المعدل من اتفاقية الأسلحة التقليدية)

البروتوكول الخامس لاتفاقية الأسلحة التقليدية

تنص المادة ٣١ من البروتوكول الخامس على التزام الدول بتطهير الأراضي الخاضعة لسيطرتها من مخلفات الحرب القابلة للانفجار، وذلك عند انتهاء المعركة. أما في المناطق غير الخاضعة لها، فتلتزم الدولة الطرف بتقديم المساعدة التقنية والمادية والمالية لتسهيل عملية إزالة هذه المخلفات التي تعتبر مسؤولةً عنها.

وينطبق هذا الالتزام على مخلفات الحرب القابلة للانفجار التي وجدت منذ دخول البروتوكول الخامس حيّز التنفيذ. وقد تقدم المساعد مباشرةً إلى الطرف المسؤول عن الأراضي المتضررة أو من خلال طرف ثالث كالأمم المتحدة، أو الوكالات الدولية أو المنظمات غير الحكومية.

ويعنى البروتوكول الخامس أولاً بعملية التطهير المنظمة والمراقبة لمخلفات الحرب القابلة للانفجار الموجودة في ساحات المعارك السابقة. وهذا ما يُعرف بتطهير ساحة المعركة[٣٣] – وبضمن ذلك تطهير للسطح (بصري) أو تطهير جوفي.

في خلال التطهير، تلتزم الدول الأطراف وأطراف النزاع المسلح بأخذ المعايير الدولية، وبضمنها المعايير الدولية للإجراءات المتعلقة بالألغام[٣٤]، بعين الاعتبار.

معاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد

تلزم معاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد كل الدول الأطراف بتطهير المناطق الملغومة الخاضعة لها من كل الألغام المضادة للأفراد المزروعة أو المشتبه بوجودها. كما تلزمها بتحديد هذه الألغام ورصدها وحماية المدنيين منها. وقد تمتد فترة التطهير إلى عشر سنوات في حال موافقة الدول الأطراف الأخرى على ذلك.

وعلى الرغم من التقدم الملحوظ في تسليم الأراضي منذ دخول المعاهدة حيّز التنفيذ، إلاّ أنه لم يتم الاطّلاع بدقة على مدى المشكلة وعلى كل حقول الألغام عندما نوقشت هذه المعاهدة. ويكمن أحد أبرز التحديات، عند محاولة إيفاء متطلبات المعاهدة المتعلقة بتطهير المناطق الملوثة، في مبالغة بعض الدول بتقدير حجم مشكلتهم المتصلة بالألغام. وقد آل اللقاء التاسع للدول الأطراف في معاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد، الذي عقد في العام ٢٠٠٨، إلى أن «عدم دقة معظم الدول الأطراف التي تبلّغ عن المناطق الملغومة الخاضعة لسيطرتها في تحديدها للمشكلة ومبالغتها في تقديرها لحجم هذه المناطق، أدّى إلى توزيع غير مناسب للوقت والموارد[٣٦].»

ونتيجةً لذلك، قامت هذه الدول بتطهير أراضٍ لم تحتو على الألغام المضادة للأفراد أو غيرها من مخلفات الحرب القابلة للانفجار، ولم تستلزم تطهيراً. لذا من الممكن المبادرة القيام بثلاث خطوات للتخفيف من حدة المشكلة، بحيث يمكن تحرير الأراضي عبر:

- المسح عير التقني
- المسح التقني
- التطهير المادي

وتعمل هذه الطرق على إلغاء تصنيف المنطقة التي سبق أن سجلت على أنها ملغومة، أو إعادة تصنيفها، وذلك عند التأكد كلياً من أن هذه المنطقة لا تشكل خطراً من ناحية الألغام أو غيرها من مخلفات الحرب القابلة للانفجار.

اتفاقية الذخائر العنقودية

تلتزم الدول الأطراف في اتفاقية الذخائر العنقودية بتطهير أراضيها من كل مخلفات الذخائر العنقودية في خلال عشر سنوات، أي الذخائر العنقودية والذخائر الصغيرة المتفجرة المتروكة أو الباقية بعد النزاع[٣٧].

وفي التركيز على مسؤولية مستخدمي هذه الأسلحة، قامت المادة ٤ (٤) بتشجيع الدول الأطراف التي استخدمت ذخائر عنقودية في أرضي دول أطراف أخرى على تقديم المساعدة في عملية التطهير، إذا استخدمت الذخائر قبل دخول المعاهدة حيّز التنفيذ.

وبما أن للمساعدة أشكالاً عديدة، وبضمنها «التقنية، المالية، المادية والموارد الإنسانية»، على كل دولة استخدمت الذخائر أن تتمكن من تقديم أي نوع من المساعدة. وعلى كل الدول المستخدمة للذخائر، إذا اختارت المساعدة بعملية التطهير، تقديم المعلومات حول أي نوع، أو رقم أو موقع للذخائر العنقودية المستعملة، بحيث تسهّل هذه المعلومات عملية التطهير[٣٨] وتسرّعها.

في المادة ٤٣ إشارة خاصة إلى الدول الأطراف التي تستخدم المعايير الدولية، وبضمنها المعايير الدولية للإجراءات المتعلقة بالألغام، للقيام بعمليات تطهير الذخائر العنقودية المتفجرة.

هنـاك العديد مـن المعايير الدولية للإجراءات المتعلقة بالألغام التـي تعنى بعملية تسليم الأراضي (المعايـير الدولية للإجراءات المتعلقة بالألغـام ١٠,٠٧)، المسوحات غير التقنية (المعايير الدولية للإجـراءات المتعلقة بالألغـام ١٠,٠٨)، المسوحات التقنية (المعايير الدوليـة للإجراءات المتعلقة بالألغـام ٢٠,٠٨)، والتطهـير (المعايـير الدولية للإجـراءات المتعلقة بالألغـام ١٠,٠٩). وهناك ملاحظات تقنية تعنى بتطهير الذخائر العنقودية.

مسائل المسؤولية

ترتبـط المخاطـر المتبقية، التـي لا تزال موجودة بعد عمليـات المسح والتطهـير، بالجهود المبذولة لتسليـم الأراضـي؛ بحيث من الممكن جداً أن يكشف عن لغم أوأكثر أو عن مخلفات الحرب القابلة للانفجـار بعد تسليم المنطقة المحررة، وذلك إما بسبب تفويّتها في خلال التطهير أو بسبب زرعها في باطـن الأرض، فتعجز الطرق المستخدمة للتطهير عن كشفها. وقد يعود سبب بقاء هذه الألغام والمخلفـات إلى تسليـم المنطقة الملغومة، بطريقة خاطئة، بمسح غـير تقني أو تقني، في حين كانت لا تـزال ملوثة. ويبيّن هـذا الاحتمال الأخير مدى أهمية وجود المعايـير الوطنية المناسبة في الهيئة الوطنيـة لمكافحـة الألغام، بما فيهـا تلك الخاصـة بتسليم الأراضـي. وقد أدت هـذه المسألة إلى التساؤل حول هوية الكيان الذي يتحمل المسؤولية القانونية عن الأضرار و/أو الإصابات الناجمة[٣٩].

اكتسبـت المسؤولية في الأعمـال المتعلقة بالألغام أهميةً متزايدة بعـد إضفاء الصفة الرسمية على طـرق وإجراءات تسليم الأراضي. في بعض الحـالات، تسببت مسألة المسؤولية في الأعمال المتعلقة بالألغـام في تأخير الدول عـن معالجة المناطق الملغومـة، وعن إيفاء موجباتهـا القانونية الدولية. لا يمكـن للمعايـير الدولية للإجـراءات المتعلقة بالألغـام أن تنص الشروط العالميـة المطبقة على المسؤوليـة المتعلقة بعواقب الأخطـار المتفجرة المكتشفة في الأراضي المسلمة. ولا بد من تكييف هذه الشروط لتتناسب مع شروط كل دولةٍ وتتماشى مع القواعد القانونية، المعايير والقوانين[٤٠] القائمة.

الحقوق في الأراضي

في مرحلتـي النزاع وما بعد النزاع، تصبح الحقـوق في الأراضي أحد أبرز اهتمامات عملية تسليم الأرضـ. فقد يسبب النزاع تغيراتٍ كبيرة في نظام حيازة الأراضي وإدارتها، مهدداً بذلك الحقوق في الأراضي حتى بعد انتهائه.

وغالباً ما تكون الفئات التالية: النساء، الأشخاص المشردين داخلياً، النازحين العائدين، المهاجرين والمزارعين، هم الأكثر عرضة لهذه التغيرات، وذلك بسبب:

- الإجراءات غير الواضحة للحق في الأراضي
- تدمير سجلات الأراضي عمداً أو من دون قصد
- عـدم امتلاك الـدول القدرة الكافية لاحتضـان عودة مجموعة كبيرة مـن المشردين داخلياً والنازحين
- نقص برامج توعية للناس حول الحقوق في الأراضي، أو عدم فعاليتها

- الطلب المتزايد على الأراضي الصالحة للزراعة
- إجراء تسجيل حيازة الأرض المعقد والمكلف والطويل
- عدم مساواة الجنسين في الحقوق في الأراضي

يشكل ضمان الحقوق في الأراضي مسألةً دقيقة حينما يتعلق الأمر بالرد الإنساني، وبناء السلام المستدام، والانتعاش الاقتصادي الطويل الأمد، وبخاصةٍ في الدول حيث تتوكل شريحة كبيرة من الناس على الزراعة كوسيلة أساسية للعيش.

وقد يبدو الوضع أكثر تعقيداً في الدول المتضررة من الألغام، بحيث قد يؤدي التلوث الناتج عن الألغام، ومخلفات الحرب القابلة للانفجار، إلى جعل الوصول إلى الأرض صعباً، على مدار عدة عقود.

لذا بإمكان هذه الدول القيام ببعض من الخطوات التالية لمعالجة مسائل الحقوق في الأراضي:

- التقييم التقني لمسائل الأراضي
- تدريب الطاقم العامل على الأرض
- مراجعة المعايير الوطنية وإجراءات التشغيل الموحدة

وللحد من التوترات التي تخلفها الأراضي والتي تتعلق بعمليات مكافحة الألغام، تقوم منظمات الأعمال المتعلقة بالألغام بالتنسيق مع منظمات إنسانية وتنموية تعنى بالسكان المتأثرين بالنزاع، ومع منظمات وطنية ودولية تعنى بشؤون الأراضي.

تدمير المخزون الاحتياطي وإدراة سلامة الذخيرة

أوردت الموجبات القانونية للدول الخاصة بوجوب تدميرها لمخزون الألغام المضادة للأفراد والذخائرة العنقودية في معاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد واتفاقية الذخائر العنقودية. وعالجت اتفاقية الأسلحة التقليدية والبروتوكول الخامس، في ملحقاتها التقنية، إدارة الذخائر. كما تعنى المعايير الدولية للإجراءات المتعلقة بالألغام المبادىء التوجيهية التقنية الدولية بشأن الذخيرة بمختلف أوجه تدمير المخزون الاحتياطي، التخزين الآمن ونقل المتفجرات.

البروتوكول الخامس من اتفاقية الأسلحة التقليدية

لا ينص البروتوكول الخامس على ضرورة تدمير المخزون الاحتياطي على الرغم من أنه يعطي توصياتٍ حول كيفية إدارة مخازين مخلفات الحرب القابلة للانفجار[٤١] على أفضل وجه.

وتشجع الدول على تطبيق أفضل للممارسات فيما يخص التخرين، النقل، حقل التخزين، وضبط الذخائر المتفجرة، وذلك لضمان الموثوقية على المدى البعيد. كما أنها تُنصح بإعداد التدريبات

المناسبة للعاملين في ضبط الذخائر المتفجرة، ونقلها، واستخدامها، وفي الإنتاج المستقبلي لهذه الأسلحة[٤٢].

معاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد

تلزم معاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد كل الدول الأطراف بتدمير كل مخزون الألغام المضادة للألغام الذي تملكه، أو الحائزة عليه أو الخاضع لسلطتها أو سيطرتها، وذلك « في أقرب وقت ممكن من دون تجاوز مدّة الأربع سنوات» على تاريخ انتسابها كدولة طرف في المعاهدة. لا بد من التنبيه إلى أن المواعيد النهائية غير قابلة للتمديد.

بإمكان الدول الأطراف، وذلك بموجب المادة ٣، أن تحتفظ أوتنقل «الحد الأدنى من الألغام المضادة للأفراد الذي تعتبره ضرورياً جدّاً» لأغراض محددة تعنى «بتطوير عمليات كشف الألغام وإزالتها وتقنيات تدميرها، والتدريب عليها.» وتهدف هذه الخطوة الى تعزيز الأهداف الإنسانية لمعاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد؛ وهي لا تشكل ثغرة، شرط أن تطبق أحكام المادة ٣ بحسن نية.

تلزم المعاهدة الدول الأطراف بالإبلاغ عن تحويل منشآت إنتاج الألغام المضادة للأفراد الخاصة بها، أو وقف تشغيلها.

اتفاقية الذخائر العنقودية

تنص اتفاقية الذخائر العنقودية على ضرورة تدمير المخزون الاحتياطي في أقرب وقتٍ ممكنٍ من دون تجاوز مدّة الثماني سنوات على دخولها حيّز التنفيذ في الدول الطرف.

وعلى الرغم من الصعوبة في تدمير الذخائر العنقودية، تم إحراز تقدم كبير، ابتداءً من كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤، في تدمير ٦٨ بالمئة من الذخائر العنقودية و٦٠ بالمئة من الذخائر الصغيرة المتفجرة التي اعتبرتها الدول الأطراف٤٤ ذخائر مخزّنة. وكما في معاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد، بإمكان الدول الأطراف الاحتفاظ بعدد محدود من الذخائر العنقودية للتدريب على كشف الألغام وإزالتها وتقنيات تدميرها والتدابير المضادة، وتطويرها. (المادة ٣).

المعايير الدولية للإجراءات المتعلقة بالألغام

تغطي المجموعة ١١ من المعايير الدولية للإجراءات المتعلقة بالألغام مسألة تدمير المخزون الاحتياطي. وتتضمن المعايير الدولية للإجراءات المتعلقة بالألغام ١١,١٠ إلى ١١,٣٠ دليلاً لتدمير المخزون الاحتياطي، الحرق في الهواء الطلق، عمليات التفجير في الهواء الطلق، والمبادئ التوجيهية للتخطيط الوطني لتدمير المخزون الاحتياطي. وتعنى المعايير الدولية للإجراءات المتعلقة بالألغام ٧,٤٢ بمراقبة تدمير المخزون الاحتياطي، كما تعنى المعايير الدولية للإجراءات المتعلقة بالألغام ١٠,٥٠ بتخرين المتفجرات، ونقلها، وضبطها.

المبادىء التوجيهية التقنية الدولية

تعالج المبادىء التوجيهية التقنية الدولية سلامة الذخائر والتخلص منها:

- المبـادىء التوجيهيـة التقنية الدوليـة ١٠, ٤ بشان المرافـق المتفجرة (التخزيـن) (الميدان والظروف المؤقتة)
- المبـادىء التوجيهيـة التقنية الدوليـة ١٠, ٥ إلى ٦٠, ٥ بشأن المرافـق المتفجرة (التخزين) (البنية التحتية والمعدات)
- المبـادىء التوجيهيـة التقنية الدوليـة ١٠, ٦ إلى ٧٠, ٦ بشأن المرافـق المتفجرة (التخزين) (العمليات)
- المبادىء التوجيهية التقنية الدولية١٠, ٧ بشأن السلامة والحد من الأخطار
- المبادىء التوجيهية التقنية الدولية ١٠, ٨ بشأن نقل الذخائر
- المبادىء التوجيهية التقنية الدولية ١٠, ١٠ نزع الذخائر وتدميرها

التوعية بالمخاطر

تشير التوعية بمخاطر الألغام إلى النشاطات التربوية الهادفة إلى الحد من مخاطر وقوع إصابات سببهـا الألغـام والذخائر غير المنفجرة. وتعمل هـذه النشاطات على نشـر التوعية وتعزيز التغيرّ السلوكي من خلال حملات المعلومات العامة، والتعليم، والتدريب، والتواصل الاجتماعي.

تلزم كل من معاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد واتفاقية الذخائر العنقودية كل الدول الأطراف بالمساهمة في الجهود المبذولة للحد من معاناة المدنيين. ووفقاً للمادة ٦ من المعاهدة بشأن التعاون والمساعـدة الدوليـة، على كل الـدول الطرف دعم برامـج التوعية بمخاطر الألغـام التي تحد من الخطـر علـى المدنيين، من خـلال اطّلاعهم علـى مخاطر الألغـام الأرضية. وتنصـ المادة ٤ من الإتفاقيـة علـى التزام الدول «بالقيام بتوعيـة بمخاطر الألغام لضمان نشـر الوعي عند المدنيين، والمقيمـين في المناطق الملوثة بالذخائـر العنقودية أو في ضواحيها، بشان المخاطر التي تشكلها هذه المخلفـات». كما ينصـ البروتوكول الثاني المعدل (المادة ٩) والبروتوكـول الخامس (المادة ٥) من اتفاقية الأسلحة التقليدية، على وجوب اتخاذ تدابيرٍ وقائية.

لـدى المعايير الدولية للإجراءات المتعلقة بالألغام معيار للتوعية بمخاطر الألغام ومخلفات الحرب القابلـة للانفجـار[٤٥]. قامـت اليونيسيـف بوضع مبـادئ توجيهية دوليـة للتوعية بمخاطـر الألغام الأرضيـة والذخائـر غير المنفجرة، مركزةً علـى مسائل أساسية للألغـام والذخائر غير المنفجرة والتوعية بمخاطر مخلفات الحرب القابلة للانفجار. وتُغطي هذه المبادئ أربعة مجالات أساسية:

- دراسات الجدوى الاقتصادية
- تقييم الاحتياجات
- تخطيط البرامج
- الرصد والتقييم

وتركز هذه المبادئ على ضرورة اعتبار التوعية بمخاطر الألغام جزءاً لا يتجزأ من تخطيط وتنفيذ الأعمال المتعلقة بالألغام، لا نشاطاً منفرداً[٤٦].

مساعدة الضحية

توجد أربع وثائق قانونية تزود الدول بموجبات قانونية لتقديم المساعدة للأشخاص ذوي الإعاقة.

معاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد

معاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد (المادة ٦)- «على الدول، القادرة على ذلك، تقديم المساعدة لبرامج التوعية بمخاطر الألغام، وللعناية بضحايا الألغام وإعادة تأهيلهم، والقيام بإدماجهم الاجتماعي والاقتصادي.»

البروتوكول الخامس من اتفاقية الأسلحة التقليدية

البروتوكول الخامس من اتفاقية الأسلحة التقليدية (المادة ٨)- «على الدول، القادرة على ذلك، تقديم المساعدة للعناية بضحايا مخلفات الحرب القابلة للتفجير وإعادة تأهيلهم، والقيام بإدماجهم الاجتماعي والاقتصادي».

ولدى البروتوكول الخامس خطة عمل بشأن مساعدة الضحايا، لمتابعة مسار عمل اتفاقية الأسلحة التقليدية عن كثب. ولا يعتبر هذا البروتوكول ملزماً بحدّ ذاته، إنما هو مرجعٌ مهمٌ يعنى بالأعمال الخاصة بمساعدة الضحايا بشكلٍ خاص.

اتفاقية الذخائر العنقودية

تنص المادة الخامس من اتفاقية الذخائر العنقودية، التي تعالج مسالة مساعدة الضحايا، على ضرورة التزام الدول بتقديم «المساعدة التي تراعي العمر والجندر، بما فيها الرعاية الطبية، وإعادة التأهيل، والدعم النفسي، الاندماج الاجتماعي والاقتصادي». كما تلزم الدولة بمعالجة حاجات ضحايا الذخائر العنقودية، وبوضع أي قانونٍ أو سياساتٍ وطنية ضرورية وإدخالها حيّز التنفيذ.

اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

تشكل اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة أساساً لتحقيق أهداف معاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد، واتفاقية الذخائر العنقودية واتفاقية الأسلحة التقليدية بشأن مساعدة الضحايا، وذلك باعتراف كل من الدول الأطراف في هذه المعاهدات بأهمية اتباع المنهجية المراعية للحقوق في «مساعدة الضحايا». وتبان الغاية من هذه الاتفاقية في المادة الأولى، ألا وهي «تعزيز، وحماية وضمان تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة الدائمة بكل حقوق الإنسان والحريات الأساسية، كما وتعزيز احترام كرامتهم.»[٤٧]

ولا تحـدد اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة حقوقاً جديـدةً، إنما تعطي توجيهات حول كيفية التأكـد مـن إمكانية الأشخاص ذوي الإعاقة من ممارسة الحقوق القائمة من دون تمييز، بما فيها حقـوق الناجين من الألغـام ومخلفات الحرب القابلة للانفجار. تنص المـادة ٤ من الاتفاقية على ضرورة التزام الدول بتنفيذ القانون الذي يضمن الحقوق المعددة في المعاهدة، وإلغاء كل قانون أو نظام ينطوي على تمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة.

وتلـزم هـذه الإتفافية الدول بتعزيـز، وحماية وضمان تمتـع الأشخاص ذوي الإعاقـة الكامل بكل حقـوق الإنسان والحريات الأساسية، كما تعزيـز احترام كرامتهم. وتلتزم الدول بالتأكد من تمتع هؤلاء الأشخاص الكامل والعادل بما يلي:

- العلم بكل مستوياته
- العناية الصحية وإعادة التأهيل
- التدريب المهني
- المرافق العامة
- فرص العمل وريادة الأعمال
- مجموعة أخرى من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

تنصـ المـادة ١١ من الاتفاقيـة على ضرورة أخـذ الدول كل التدابـير اللازمة، وفقـاً لالتزاماتها بموجـب القانون الدولي بما في ذلـك القانون الإنساني والقانون الدولي لحقـوق الإنسان، لضمان حماية وسلامة الأشخاص ذوي الإعاقة في الحالات الخطرة بما فيها النزاعات المسلحة، والحالات الإنسانية الطارئة ووقوع كوارث طبيعية.

إدارة التقارير والمعلومات

تشـكل إدارة التقاريـر والمعلومـات جـزءاً لا يتجـزأ من كل نشاطـات مكافحة الألغـام، والذخائر العنقودية ومخلفات الحرب القابلة للانفجار.

وتساهـم إدارة التقاريـر والمعلومـات الفعالـة والدقيقة في التأكد مـن إمكانية كل مـن السلطات الوطنية، مديري الأعمال المتعلقة بالألغام والخهات المعنية الخرى، الحصول على المعلومات المثلى عند أخذ أي قرار.

ومـن دون هـذه المعلومات الدقيقة حـول تسليم الأراضي، وتدمير المخـزون الاحتياطي، ومساعدة الضحايا، والتوعية بمخاطر الألغام، يصعب القيام بالنشاطات المطلوبة بموجب مختلف المعاهدات والاتفاقات؛ كما يصعب على الدول رفع تقارير دقيقة حول التقدم المحرز.

البروتوكولان الثاني والخامس لاتفاقية الأسلحة التقليدية

ينصّ البروتوكول الثاني المعدل بموجب المادة ١٣ (٤) على ضرورة التزام الدول برفع تقارير سنوية تغطي ما يلي:

- برامج إزالة الألغام وإعادة التأهيل
- الخطوات المتخذة لتلبية متطلبات البروتوكول التقنية
- القانون المتعلق بالبروتوكول
- التدابير الخاصة بتبادل المعلومات التقنية الدولية أو التعاون الدولي لإزالة الألغام

يحتوي البروتوكول الخامس لاتفاقية الأسلحة التقليدية على موجبات محددة بشأن تسجيل المعلومات، الاحتفاظ بها، ونقلها. تنص المادة ٤ على ضرورة التزام الدول الأطراف في الاتفاقية وتلك الأطراف في نزاع « بتسجيل والاحتفاظ، قدر المستطاع، بالمعلومات الخاصة باستخدام الذخائر المتفجرة أو التخلي عنها».

تستكمل هذه الالتزامات بملحق تقني غير ملزم قانوناً ينص على ضرورة التزام الدول بتسجيل المعلومات التالية، بأكثر دقة ممكنة، بشأن الذخائر المتفجرة التي قد تصبح ذخائر غير متفجرة:

- مواقع المناطق المستهدفة التي تستخدم الذخائر المتفجرة
- العدد التقريبي للذخائر المتفجرة المستخدمة في المناطق المستهدفة
- نوع الذخائر المتفجرة المستخدمة في المناطق المستهدفة، وطبيعتها
- المواقع العامة المعروفة أو المحتملة للذخائر غير المتفجرة

وإضافة إلى ذلك، وعندما تضطر دولة ما إلى ترك ذخائر متفجرة في أثناء سير العمليات، لا بد من أن تسعى إلى ترك الذخائر المتفجرة المتروكة بطريقة سليمة وآمنة، وإلى تسجيل:

- موقع الذخائر المتفجرة المتروكة
- العدد التقريبي للذخائر المتفجرة المتروكة ونوعها في كل من الحقول

وقد بدا تنفيذ المادة ٤، من قبل بعض الدول، وتقديم التقارير عمّا تنص عليه من موجبات، مخيباً. ولتوضيح متطلبات هذه المادة ٤، قامت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بإصدار تقرير عن لقاء الخبراء، المنعقد في ٢٠١٢، حول تنفيذ المادة ٤[٤٨].

معاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد واتفاقية الذخائر العنقودية

تتضمن كل من معاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد واتفاقية الذخائر العنقودية متطلبات إعداد التقارير بموجب المادة ٧- تدابير تحقيق الشفافية.

تتضمن المعلومات المطلوبة:

- أعداد وأنواع الألغام والذخائر العنقودية في مخازنهم الاحتياطية
- موقع المناطق الملغومة وأنواع الألغام

إضافة إلى ذلك، يطلب من الدول الأطراف الإبلاغ عن:

- وضع البرامج الخاصة بتدمير المخازين الاحتياطية
- أنواع الألغام والذخائر العنقودية المدمرة من المخازين الاحتياطية
- التدابير المأخوذة لإبلاغ السكان بمخاطر الألغام والذخائر العنقودية
- أي مسألة أخرى، طوعية، كالتمويل واعتبارات الجنسين

تلزم اتفاقية الذخائر العنقودية الدول الأطراف بإعداد تقارير التنفيذ الوطني لموجبات الاتفاقية. ويتم تيويم هذه التقارير ورفعها سنوياً إلى الأمين العام. وتتضمن اتفاقية الذخائر العنقودية مطالب بشأن جمع البيانات المتعلقة بمساعدة الضحايا، لذا وبموجب هذه الاتفاقية تلتزم الدول الأطراف ببذل كل الجهود لجمع البيانات المهمة المتعلقة بضحايا الذخائر العنقودية.

المعايير الدولية للإجراءات المتعلقة بالألغام

تشدد المعايير الدولية للإجراءات المتعلقة بالألغام الخاصة بإدارة المعلومات (IMAS 5.10) على الحاجة إلى إدماج كل ملامح الأعمال المتعلقة بالألغام حتى تصبح كل المبادرات مدمجة وتفاعلية وداعمة بعضها للبعض الآخر. ولا بد لمركز الأعمال المتعلقة بالألغام من جمع المعلومات المتعلقة بالأمور التالية:

- الأعمال المتعلقة بالألغام
- الذخائر العنقودية ومخلفات الحرب القابلة للانفجار
- التوعية بمخاطر الألغام/ الذخائر غير المتفجرة والذخائر العنقودية
- مساعدة الضحايا

تحدد المعايير الدولية للإجراءات المتعلقة بالألغام الخاصة تسليم الأراضي (IMAS 7.10) الحد الأدنى من متطلبات جمع البيانات في خلال عمليات المسح والتطهير. وتنص على ضرورة التزام المنظمات بأن تسجّل، إلى جانب مناطق الخطر المشتبه بها والمناطق المؤكد خطورتها، الأمور التالية:

- ما وجد وأين ومتى
- ما تم القيام به وأين ومتى

تنص هذه المعايير أيضاً على ضرورة التزام منظمات مكافحة الألغام بتسجيل الأمور التالية، عند اكتشاف أي جسم خطر:

- نوع الذخيرة (بأدق ما يمكن)
- موقع الجسم (بشكل مطلق وبالنسبة للأجسام الأخرى)
- العمق الذي تم اكتشافه فيه
- وضع الجسم

تحديات إدارة المعلومات

تشهد إدارة المعلومات تحديات عديدة تؤثر على موضوعية التقارير المطلوبة بموجب اتفاقية الأسلحة التقليدية، ومعاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد، واتفاقية الذخائر العنقودية، ودقّتها:

١- تنص معاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد على إعداد تقارير حول عدد الألغام، وحقول الألغام والمناطق المطهرة، بحيث يصعب وجود بيانات أساسيةً جيدة حول التلوث والتقدم المحرز في عمليات التطهير.

٢- يقام في بعض الحالات العدّ مرتين عندما يتم استخدام تقنيات مختلفة للتطهير. فقد تتم تغطية الأرض نفسها من مقاول لإزالة الألغام يدوياً ومن كلاب كشف الألغام. وفي حال تطابق عدد الأمتار المربعة للتطهير في كل من تقريري العاملَين، ثمة احتمال كبير في إدخال معلومات مربكة إلى قاعدة البيانات.

٣- ترتبط مسألة أخرى، كماهية البيانات الواجب جمعها وكيفية إعداد التقارير، باتفاقية الذخائر العنقودية التي تلزم الدول الأطراف «بجمع البيانات المهمة والموثوقة المتعلقة بضحايا الذخائر العنقودية». تضم هذه الاتفاقية في تحديدها لهوية الضحية «أفراد الأسرة» مثيرةً بذلك التساؤلات حول هوية الأشخاص المفترض عدّهم. وفي العديد من البلدان تتوسع بعض العائلات حتى لا تعد أسرة نووية تقليدية، مما يؤدي إلى حساب عدد الضحايا بطريقة ملتبسة وغير موحدة.

يتطلب الامتثال إلى إدارة المعلومات ومطالب إعداد التقارير الخاصة بالمعاهدات المطبقة، عنايةً كبيرة لتنظر في ماهية البيانات المطلوبة، وكيفية تحديدها، وكيفية جمعها والإبلاغ عنها. وتقوم الأعمال المتعلقة بالألغام على إدارة المعلومات، وذلك في كل نواحي عمله. وتعتبر إدارة جودة وتناسق البيانات والمعلومات صعبةً، إلاّ أنها مهمة جداً.

الخاتمة

تطبّق الأعمال المتعلقة بالألغام في سياقٍ من المواد القانونية الدولية الواضحة والمعايير المتقدمة للسياسة العامة. وتتصل هذه الأعمال بميادين أخرى من النشاطات الرامية إلى تحسين الأمن البشري.

وتجدر الإشارة إلى أن بعض الجهات الفاعلة في ميدان الأعمال المتعلقة بالألغام اعتبرت المصطلح المستخدم أي «أعمال متعلقة بالألغام» مقيّداً جداً. لذا تصف اللجنة الدولية للصليب الأحمر الأعمال المتعلقة بالألغام والذخائر المتفجرة على أنها معالجة «أسلحة التلوث» كجزء من مهمتها في حماية المدنيين من آثار النزاع المسلح.[٤٩]

وتشكل كل من معاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد واتفاقية الذخائر العنقودية نموذجاً بيّن كيفية تقدم المجتمع المدني في مناطق جديدة لمعالجة الانتشار غير المنظم، وسوء استخدام الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، واستعمال الأسلحة المتفجرة ومخلفات الحرب السامة.

في حين تضع المعاهدات موجبات قانونية، تستمر المعايير الدولية في نشرها للممارسات الفضلى حول كيفية تلبية هذه الموجبات بشكل فعال وفعلي.

وعرف المجتمع الدولي من الأعمال المتعلقة بالألغام أهمية التسجيل المنتظم وجمع الأدلة المتصلة بالضرر البشري الناتج عن استخدام مختلف انواع الأسلحة. لذلك يشكل تحليل البيانات الخطوة الأبرز لوضع أساسات السياسات الجديدة من قبل الدول وغيرها من الجهات الفاعلة.

كما شهد الإطار القانوني لنزع السلاح لأغراض إنسانية تغيّرات بارزة في السنوات الثلاثين الأخيرة. فتبدل المعايير من عملية نزع السلاح محض إلى عملية تهدف إلى حماية أمن الدول، وصولاً إلى مراعاة الأغراض الإنسانية من خلال حظر السلاح الفردي والمطالبة بتدابير إصلاحية لمنع وتخفيف معاناة المدنيين الناتجة عن استخدام هذه الأسلحة.

تراكمت، في هذه الفترة، الأدلة الدولية المتعلقة بالأخطار المتفجرة وأنواع أخرى من العنف المسلح، كما ظهرت تفاهمات جدية- بانت في كل من القواعد القانونية الدولية والمعايير الجديدة.

تعليقات ختامية

١- التعاريف القانونية الأمريكية. *القانون الخاص بنزع السلاح والتعاريف القانونية* (على الإنترنت). متوفرة على:http://definitions.uslegal.com/d/disarmament/ (اطلع عليه في ١٩ حزيران(يونيو) ٢٠١٣)

٢- المادة ٥١، ١٩٧٧ *البروتوكول الأول الإضافي*. *اللجنة الدولية للصليب الأحمر*. ١٩٤٩ *المعاهدات والبروتوكولات الإضافية، وشروحاتها* (على الإنترنت). متوفرة على:http://www.icrc.org/applic/ihl/ihl.nsf/vwTreaties1949.xsp (اطلع عليه في ١٩ حزيران(يونيو) ٢٠١٣)

٣- رابيار، ب. (Rapillard, P.) (٢٠١١) *نزع السلاح للأغراض الإنسانية. مجلة مخلفات الحرب القابلة للانفجار والأعمال المتعلقة بالألغام* (على الإنترنت) ١، ١٥، ٣٨- ٤١. متوفرة على: http://maic.jmu.edu/journal/15.1/15.1%20pdfs/rapillard.pdf (اطلع عليه في ١٩ حزيران(يونيو) ٢٠١٣)

٤- دوكيتري، ب. (Docherty, B.) (٢٠١٠) *إنهاء معاناة المدميين: الغرض، الأحكام والوعد بوضع القانون الخاص نزع السلاح للأغراض الإنسانية. المجلة النمساوية للقانون الدولي والأوروبي*،١٠.

٥- الأطراف المتعاقدة سامية هي التسمية الرسمية للدول الأطراف في المنظمة الدولية للمعوقين

٦- العودة مثلاً إلى اجتماع الدول الأطراف في اتفاقية الذخائر العنقودية،، «التقرير النهائي»، CCW/MSP/2010/5، (٢٠ شباط(فبراير) ٢٠١١) ص. ٧. متوفرة على: http://dacess-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/G11/602/00/PDF/G1160200.pdf (اطلع عليه في ٢٠ حزيران(يونيو) ٢٠١٣)

٧- ماريسكا، ل. (٢٠٠٤) المناصرة والقانون الدولي. في: «مركز جنيف الدولي لأنشطة إزالة الألغام للأغراض الإنسانية» (٢٠٠٥) *الأعمال المتعلقة بالألغام: الدروس والتحديات*. جنيف، سويسرا، «مركز جنيف الدولي لأنشطة إزالة الألغام للأغراض الإنسانية»، ص.١٠٥

٨- المجلة الدولية للصليب الأحمر. ١٩٩٦ *بروتوكول اتفاقية الذخائر المعدل الخاص بالمحظورات والقيود في استخدام الألغام والأشراك المتفجرة وغيرها من الأجهزة (البروتوكول الثاني المعدل)* معتمد في ٣ أيار(مايو) ١٩٩٦، 1125 UNTS 609 ودخل حيّز التنفيذ في ٣ كانون الأول(ديسمبر) ١٩٩٨ (على الإنترنت) (٢٢٠١) ١٠٠١- ١٠٠٠، ٩٩١. متوفر على:http://www.icrc.org/Web/eng/siteengo.nsf/html/57JRLL (اطلع عليه في ٢٠ حزيران(يونيو) ٢٠١٣)

٩- مكتب شؤون نزع السلاح. *المبادىء التوجيهية التقنية الدولية بشأن الذخيرة، تم تطويرها في العام ٢٠٠٨* (على الإنترنت). متوفرة على:/http://www.un.org/disarmament/convarms/Ammunition/IATG (اطلع عليه في ٢٠ حزيران(يونيو) ٢٠١٣)

١٠- ماريسكا، ل. (٢٠٠٤) بروتوكول الجديد عن مخلفات الحرب القابلة للانفجار. تاريخ التفاوض على البروتوكول الخامس لاتفاقية عام ١٩٨٠ بشأن الأسلحة التقليدية. *المجلة الدولية للصليب الأحمر* (٨٥٦)، ٨١٥-٨٣٥

١١- كما ورد.

١٢- معاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد. *اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام*- اعتمدت في ١٨ أيلول(سبتمبر) ١٩٩٧ ودخلت حيّز التنفيذ في ١ آذار(مارس) ١٩٩٩ (على الإنترنت). متوفرة على:_http://www.apminebanconvention.org/fileadmin/pdf/mbc/text_status/Ottawa_Convention_English.pdf (اطلع عليه في ٢٠ حزيران(يونيو) ٢٠١٣)

١٣- دوكيتري، ب. (Docherty, B.) (٢٠١٠) إنهاء معاناة المدنيين: الغرض، *الأحكام والوعد بوضع القانون الخاص بنزع السلاح للأغراض الإنسانية. المجلة النمساوية للقانون الدولي والأوروبي*،٣٦.

١٤- «مركز جنيف الدولي لأنشطة إزالة الألغام للأغراض الإنسانية» (تموز(يوليو) ٢٠٠٩) *دليل الذخائر العنقودية (على الإنترنت)*. جنيف، «مركز جنيف الدولي*لأنشطة إزالة الألغام للأغراض الإنسانية*». متوفر على:http://www.gichd.org/fileadmin/pdf/publications/Guide-to-Cluster-Munitions-June2009.pdf (اطلع عليه في ٢٠ حزيران(يونيو) ٢٠١٣)

١٥- بوري، ج. وبراهم، م (٢٠١١) *تعزيز الحماية المدنية من استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق السكانية: بناء سياسة وجدول أعمال البحوث. المجلة الدولية للصليب الأحمر* ٩٣ (٨٨٣)، ١-٢٨

١٦- الشبكة الدولية للأسلحة المتفجرة (على الإنترنت). متوفر على: www.inew.org (اطلع عليه في ١٩ حزيران (يونيو) ٢٠١٣)

١٧- غلايني، م. (Ghalaieny, M.) (شباط (فبراير) ٢٠١٣) ضرر سام: الاهتمامات الإنسانية والبيئية ناتجة عن التلوث العسكري. *مناقشة*، ٣.

١٨- كما ورد، ص. ١

١٩- توجد مجموعة أخرى من المعايير الدولية في الميادين المتصلة بمراقبة الأسلحة، ونزع السلاح، والأسلحة الصغيرة والخفيفة، وتخرين الذخائر.

٢٠- المعايير الدولية للإجراءات المتعلقة بالألغام. حول ملاحظات فنية بشأن مكافحة الألغام (على الإنترنت). متوفر على: http://www.mineactionstandards.org/technical-notes/about-technical-notes/ (اطلع عليه في ٢٠ حزيران (يونيو) ٢٠١٣)

٢١- الأمم المتحدة، مكتب شؤون نزع السلاح. *المبادىء التوجيهية التقنية الدولية بشأن الذخيرة* (على الإنترنت). متوفر على: http://www.un.org./disarmament/convarms/Ammunition/ IATG/ (اطلع عليه في ٢٠ حزيران (يونيو) ٢٠١٣)

٢٢- مكتب شؤون نزع السلاحتيويم (٢٠١٢) تطلق الأمم المتحدة *معايير دولية جديدة لمراقبة الأسلحة الصغيرة* (على الإنترنت). متوفر على: http://www.un.org/disarmament/update/20120829a/ (اطلع عليه في ٢٠ حزيران (يونيو) ٢٠١٣).

٢٣- المعايير الدولية لمراقبة الأسلحة الصغيرة (٢٠١٣) *معايير الوحدات* (على الإنترنت). متوفر على: http://smallarmsstandards.org/isacs/ (اطلع عليه في ٢٠ حزيران (يونيو) ٢٠١٣).

٢٤- «مركز جنيف الدولي لأنشطة إزالة الألغام للأغراض الإنسانية» (آذار (مارس) ٢٠٠٦) *دليل لوضع القانون الخاص بالأعمال المتعلقة بالألغام* (على الإنترنت). جنيف، «مركز جنيف الدولي لأنشطة إزالة الألغام للأغراض الإنسانية». متوفر على: http://www.gichd.org/ (اطلع عليه في ٢٠ حزيران (يونيو) ٢٠١٣).

٢٥- ص. ٢- ٣.

٢٦- كما ورد، ص. ٧.

٢٧- كما ورد، ص..١٠.

٢٨- كما ورد، ص.٩ و١١

٢٩- «مركز جنيف الدولي لأنشطة إزالة الألغام للأغراض الإنسانية» (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢) *مقدمة للمعايير الوطنية للأعمال المتعلقة بالألغام* (على الإنترنت) جنيف، «مركز جنيف الدولي لأنشطة إزالة الألغام للأغراض الإنسانية». متوفر على: http://www.mineactionstandards.org/national-standards/about-nmas/ (اطلع عليه في ٢٠ حزيران (يونيو) ٢٠١٣)

٣٠- لودهامار، ب. (Lodhammar, P.) (٢٠١٣) الملامح القانونية لعملية تسليم الأراضي، *مجلة مخلفات الحرب القابلة للانفجار والأعمال المتعلقة بالألغام* (على الإنترنت) ١٧,١. متوفر على: http://cisr.jmu.edu/journal/17.1/pdfs/Lodhammar.pdf (اطلع عليه في ٢٠ حزيران (يونيو) ٢٠١٣)

٣١- *المعايير الدولية للإجراءات المتعلقة بالألغام* ٧,١١. تسليم الأراضي (على الإنترنت). متوفر على: http://www.mineactionstandards.org/ (اطلع عليه في ٢٠ حزيران (يونيو) ٢٠١٣)

٣٢- تسمى بالأطراف المتعاقدة سامية في اتفاقية الأسلحة التقليدية

٣٣- *المعايير الدولية للإجراءات المتعلقة بالألغام* ٩,١١. تطهير ساحة المعركة (على الإنترنت). متوفر على: http://www.mineactionstandards.org/ (اطلع عليه في ٢٠ حزيران (يونيو) ٢٠١٣)

٣٤- «مركز جنيف الدولي لأنشطة إزالة الألغام للأغراض الإنسانية». *الأعمال المتعلقة بالألغام وتطبيق البروتوكول الخامس لاتفاقية الذخائر العنقودية بشأن مخلفات الحرب القابلة للانفجار* (على الإنترنت). متوفر على: http://www.gichd.org/ (اطلع عليه في ٢٠ حزيران (يونيو) ٢٠١٣)

٣٥- المادة ٥ من المعاهدة

٣٦. معاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد (٢٠٠٨) *الاجتماع التاسع للدول الأطراف في معاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد*، «*التقرير النهائية*»، APLC/MSP.9/2008/4، ٧٥

٣٧- المادة ٤ من المعاهدة

٣٨- دوكيـتري، ب. (Docherty, B.) (٢٠١٠) إنهاء معانـاة المدنيين: الغرض، الأحكام والوعد بوضع القانون الخاص نزع السلاح لأغراض الإنسانية. *المجلة النمساوية للقانون الدولي والأوروبي لقانونين* ٣٤-٣٥.

٣٩- «مركـز جنيف الدولي لأنشطة إزالة الألغام للأغراض الإنسانية» (حزيران(يونيو) ٢٠١١) *دليل للمسؤولية والتأمين في الأعمال المتعلقة بالألغام* (علـى الإنترنت). متوفر على:/http://www.gichd.org(اطلع عليه في ٢٠ حزيران(يونيو) ٢٠١٣)

٤٠- لودهامـار، ب. (Lodhammar, P.) (٢٠١٣) الملامـح القانونية لعملية تسليم الأراضي، *مجلة مخلفات الحرب القابلة للانفجـار والأعمال المتعلقة بالألغـام* (على الإنترنت) ١، ١٧. متوفـر علـى: http://cisr.jmu.edu/journal/17.1/pdfs/Lodhammar.pdf(اطلع عليه في ٢٠ حزيران(يونيو) ٢٠١٣)

٤١- ملحق تقني حول التدابير الوقائية العامة بموجب المادة ٣ (ب) إدارة الذخائر.

٤٢- «مركـز جنيف الـدولي لأنشطة إزالة الألغام للأغراض الإنسانية» (تموز(يوليـو) ٢٠٠٨).. *الأعمال المتعلقة بالألغام وتطبيـق البروتوكـول الخامس لاتفاقية الذخائر العنقودية بشأن مخلفات الحـرب القابلة للانفجار* (على الإنترنت). متوفر على:/http://www.gichd.org(اطلع عليه في ٢٠ حزيران(يونيو) ٢٠١٣)

٤٣- المادة ٤ من المعاهدة

٤٤- مرصد الألغام الأرضية والذخائر العنقودية (أيلول(سبتمبر) ٢٠١٢)، *مرصد الذخائر العنقودية ٢٠١٢*، ٢

٤٥- المعايير الدولية للإجراءات المتعلقة بالألغام ١٢,١٠ *التوعية بمخاطر الألغام ومخلفات الحرب القابلة للانفجار* (على الإنترنت). متوفر على: /www.mineactionstandards.org(اطلع عليه في ٢٠ حزيران(يونيو) ٢٠١٣)

٤٦- الأمم المتحـدة، اليونيسـف (١٩٩٩) *المبـادئ التوجيهيـة الدوليـة للتوعية بمخاطـر الألغام الأرضيـة والذخائر غير المنفجرة*(علـى الإنترنـت). متوفـر علـى:_http://www.unicef.org/spanish/ emerg/files/Mine_Awareness_Guidelines_1999.pdf (اطلع عليه في ٢٥ حزيران(يونيو) ٢٠١٣).

٤٧- الأمم المتحـدة، *اتفاقيـة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقـة*، اعتمدت فى ١٣ كانون الأول(ديسمـبر) ٢٠٠٦ ودخلت حيّز التنفيـذ في ٣ أيـار/ مايـو ٢٠٠٨، وفقاً للمـادة ٤٥ (١) (علـى الإنترنت). متوفـر علـى:/http://www.ohchr.org/EN/HRBodies/CRPD/Pages/ConventionRightsPersonsWithDisabilities.aspx(اطلـع عليـه في ٢٥ حزيران(يونيـو) ٢٠١٣)

٤٨- اللجنـة الدوليـة للصليـب الأحمر (تشريـن الأول/أكتوبـر ٢٠١٣) *تحديد ومعالجـة التحديات لتطبيـق المادة ٤ من البروتوكـول الخامـس لاتفاقية الذخائـر العنقودية، تقرير اجتماع الخـبراء المعقود من قبل اللجنـة الدولية للصليب الأحمر في العام ٢٠١٢*

٤٩- اللجنـة الدولية للصليب الأحمر. *الأعمال المتعلقة بالألغـام* (على الإنترنت). متوفر على: /http://www.icrc.org/eng/what-we-do/other-activities/mine-action/overview-mine-action.htm(اطلع عليه في ٢٥ حزيران(يونيو) ٢٠١٣).

القسم الثاني: الأعمال المتعلقة بالألغام الموضوعة قيد الممارسة

الفصل الرابع

إدارة برامج الأعمال المتعلقة بالألغام

الرسائل الرئيسة

- تعتبر إدارة الجودة في الأعمال المتعلقة بالألغام وسيلة لضمان فعالية المنظمات وتحسينها.
- تسلط أنظمة الإدارة القائمة على النتائج الضوء على أهمية اللجوء إلى الطرق المناسبة لتحقيق الأهداف المنشودة في القطاع غير الربحي.
- تعطي إدارة المعلومات إلى المديرين الإثباتات اللازمة لأخذ قرارات مدروسة، ولإتاحة المجال لإدارة الجودة وتطبيق أنظمة الإدارة القائمة على النتائج.
- إدماج اعتبارات الجنسين والتنوع في الإدارة، التأكد من إتمام تحليل شامل ودقيق للاطّلاع على الاستراتيجية، وتخطيط وتنفيذ برنامج الأعمال المتعلقة بالألغام الذي قد يأتي بفوائدة كبيرة.

الملخّص

في التجارة، يشار إلى الإدارة على أنها العنصر الذي يؤهل آلاف الأشخاص ذوي المؤهلات والمعرفة لتحقيق هدف مشترك. أما الإدارة الحسنة فتفعّل نقاط قوة هؤلاء الأشخاص وتعوض عن نقاط ضعفهم، كماً تعزز التنمية المستمرة لقدراتهم والابتكار على المستوى الشخصي، وعلى مستوى فريق العمل، والمنظمات والمجتمع. لذا لابد للمديرين ذوي الخبرة من التركيز على الأهداف والاستراتيجيات الطويلة الأمد للوصول إلى ذلك.

تضم أنظمة إدارة الجودة معدات وطرقاً للتركيز على جودة الخدمات المنجزة ومدى إرضاء «عملائها». قد لا يكون العميل هو نفسه المستفيد في القطاع الخاص من الأعمال المتعلقة بالألغام، لذا قد يبدو مفهوم كلمة «عميل» معقداً في هذه الحالة. تسلط أنظمة الإدارة القائمة على النتائج الضوء على أهمية اللجوء إلى الطرق المناسبة لتحقيق الأهداف المنشودة في القطاع غير الربحي، وتركز على مساهمة المنظمة المعنية في تحقيق النتائج المرغوبة (الحصائل والآثار)، فلا تقتصر على تسليم النواتج.

تعطي إدارة المعلومات إلى المديرين الإثباتات اللازمة لأخذ قرارات مدروسة حول:

- إتاحة المجال لإدارة الجودة وتطبيق أنظمة الإدارة القائمة على النتائج.
- إبلاغ الإدارة عن التقدم المحرز، وصف أهداف الأداء، تقديم التفاصيل حول العمل المنجز والعمل المتبقي، بيان ما إذا تم تحقيق الحصائل المطلوبة، والمساعدة على خلق إمكانية أكبر لتوفير الآثار الإيجابية.

- تسليط الضوء على النجاحات المحققة والمناطق المعنية بالإنتاجية والفعالية والكفاءة.

تفضي إدارة المعلومات إلى إجراء تحسينات باستمرار من خلال تفهّم خصائص المشاكل الخاصة بالأعمال المتعلقة بالألغام، وأداء الأشخاص والموارد والأنظمة عند الاستجابة لتلك المشاكل.

وتتطلب كل من إدارة الجودة والمعلومات وأنظمة الإدارة القائمة على النتائج موارد وجهوداً والتزاماً، إلا أنها توفر الهيكية والمبادئ والإجراءات التي تؤهل المنظمات لتحديد أهدافها وتحقيقها بشكل فعّال. وهي تعزز أيضاً الشفافية والمساءلة عند محاربة عدم الكفاءة والفساد.

وقد تؤثر الأعمال المتعلقة بالألغام في الجنسين وفي التنوع في المجتمعات من خلال طرق مختلفة. ولا بد من إدماج اعتبارات الجنسين والتنوع في الإدارة، من خلال إتمام تحليل شامل ودقيق للاطّلاع على استراتيجية، وخطة وطريقة تنفيذ برنامج الأعمال المتعلقة بالألغام. وبهذه الخطوة يتم التأكد من تحديد الأولويات الصحيحة ومن أن البيانات المتعلقة بالجندر والتنوع عند الطاقم العامل في البرنامج هي الأفضل لتنفيذ الفعال.

الإدارة الاستراتيجية

الهيكل المؤسسي وتنمية القدرات

ما هو الهيكل المؤسسي؟

يشير الهيكل المؤسسي إلى الأمور التالية الخاصة بالبرنامج الوطني للأعمال المتعلقة بالألغام:

- كيفية تنظيمه (أي كيفية ارتباط مختلف الجهات الفاعلة في هذا البرنامج بعضها بالبعض الآخر)
- كيفية ارتباطه بميادين أخرى ومنها:
  - الميدان الحكومي
  - الميدان الدولي
  - الميدان المجتمعي المحلي
  - الميدان السوقي

وفي كل من الحالين، يحدد سلوك كل من الجهات الفاعلة في البرنامج وفي الميادين الأخرى من قبل المؤسسات (القوانين، المعايير، الأنظمة، القواعد) التي تضع «قواعد

اللعبة» وبالتالي الحوافز (المكافآت والعقوبات، آليات لنفاذ الإضافية) التي تواجهها كل جهة.

يظهر الرسم الخامس بعض العناصر التي تم النظر فيها عند تحليل الاحتمالات الواردة لوضع الهيكل المؤسسي الخاص بالبرنامج الوطني للأعمال المتعلقة بالألغام. وقد يبدو بعضها واضحٌ وبعضها الآخر أكثر تعقيداً؛ لذا يتطلب إنشاء الروابط بين الأعمال المتعلقة بالألغام والميادين الأخرى تفكيراً عميقاً ودقيقاً.

غالباً ما تنشأ برامج الأعمال المتعلقة بالألغام بعد خروج البلاد من النزاع، بحيث تعتبر هذه المرحلة الأكثر دينامية، في حين تشهد تغييرات سريعة في السياسة والاقتصاد والحياة الاجتماعية-الثقافية والكثافة السكانية، وكذلك في حجم المشاركة الدولية ونقاط تركيزها.

ولا بد من التعرف إلى الدوافع التي أدت إلى تلك التغييرات في هذه المرحلة، لذا تم تسليط الضوء على ثلاث منها:

- التقدم في عملية السلام هو أمر حاسم بحد ذاته لكل الأنشطة، بما فيها الأعمال المتعلقة بالألغام.

- الروابط بين هيكليات الحكومة الرسمية والمجتمعات المحلية. وغالباً ما يقطع النزاع العلاقة بين الحكومة والمجتمعات في بعض أنحاء البلاد، فتعود وتأخذ وقتاً لإعادة إنشائها بعد إعلان السلام. وحتى إتمام إعادة ترميم هذه العلاقات، تعاني الحكومة من نقص في المعلومات والقدرات والثقة، أحياناً، بينها وبين الكثير من المجتمعات المتأثرة بالنزاع. وعلى الروابط أن تتفهم الاحتياجات المحلية وإنشاء الأولويات وتقديم الخدمات العامة للأعمال المتعلقة بالألغام على الأخص. وتؤدي الجهات الفاعلة في البرنامج العامل في مناطق متأثرة بالنزاع (المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية والأمم المتحدة) دوراً مهماً في تقدير احتياجات المجتمع، ووضع الأولويات وتقديم الخدمات.

- كل العلاقة القائمة بين الحكومة والمجتمع الدولي، عند إعلان السلام وفي مرحلة ما بعد النزاع مباشرة، تحث القيود المفروضة على القدرات والموارد المالية الحكومة على التركيز على بعض المسائل ذات الأهمية الشاملة، مفسحةً المجال أمام المجتمع الدولي لتولّي معالجة مسائل أخرى، بما فيها الأعمال المتعلقة بالألغام. ومن الطبيعي أن يكون هذا الوضع مؤقتاً بحيث تعاود الحكومة التأكيد على «وضع يدها» على كل المسائل، فور تسوية الحالات الطارئة في مرحلة ما بعد النزاع، كما تشهد القدرات الحكومية نمواً ملحوظاً.

الرسم الخامس: بنية الأعمال المتعلقة بالألغام: الجهات الفاعلة، الميادين والروابط

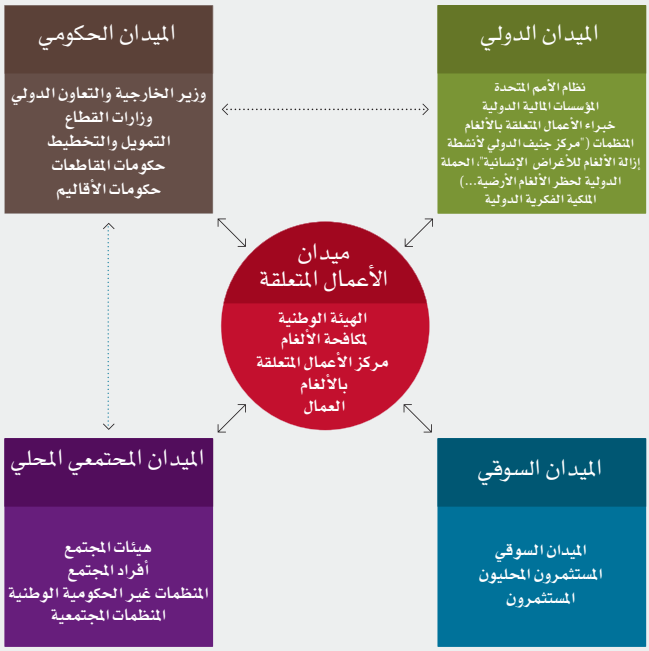

© 2014 GICHD

دعم تنمية القدرات

تعتبر تنمية القدرات المحلية أحد أبرز الاهتمامات المنوطة بالأعمال المتعلقة بالألغام. لا تعمل الجهات الفاعلة الدولية على تنمية القدرات الوطنية بحيث يقوم الأفراد والمنظمات المحلية بتنميتها بدعم من تلك الجهات. ومن المهم تفهم البيئة الدينامية ودوافع التغييرات التي تشكلها، بهدف التأكد من أن بنية الأعمال المتعلقة بالألغام تتوافق والمتطلبات الخاصة للمرحلة ما بعد النزاع الفورية، وبهدف التكيّف مع السياقات المتبدّلة.

وقد يلعب هذا التفهم دوراً حاسماً في التخطيط لدعم تنمية القدرات. وفي هذه الحالة، تؤدي الجهات الفاعلة دوراً أساسياً في تحديد المؤهلات اللازمة للإدارة التقنية وإدارة العمليات، وفي توفير التدريبات، ووضع الإجراءات، والمساعدة على وضع برنامج وتشغيله.

وبرزت هذه القدرات في تنسيق البرنامج الوطني وإنشاء علاقات مهنية فعالة مع الميادين الأخرى. ولذا لا بد من أن يتأقلم برنامج الأعمال المتعلقة بالألغام مع الترتيبات المؤسسية الواسعة في البلاد، بما فيها:

- إطار العمل القانوني الذي يحدده الدستور وأي قانون آخر
- تقسيم المسؤوليات على الوزارات وعلى مختلف المستويات الحكومية
- الأنظمة الوطنية للتخطيط والميزانية
- دور المؤسسات الأمنية (الجيش، الشرطة، الحماية المدنية)
- المجتمع المدني

وغالباً ما يكون طاقم الأعمال الدولية لمكافحة الألغام من قليلي الخبرة في هذه الميادين، ولذا على الجهات الفاعلة تفهّم هذه المسألة. ويعتمد التقدم نحو تنمية «مستوى عال» من القدرات على قيادة المديرين والخبراء المحليين. وبذلك يتفادى المستشارون الدوليون نصّ خطط لتنمية القدرات، وبخاصة لقدرات «المستوى العالي»؛ لذا فهم يعملون على تشجيع المسؤولين عن الأعمال الوطنية لمكافحة الألغام على نص خطة لتنمية القدرات الخاصة ببلادهم، وعلى تحديد أولوياتهم في المشاركة الدولية.

وضع الأولويات[1]

توضع الأولويات للتأكد من تعيين الموارد النادرة للمسائل الأكثرة عجلة وأهمية، كما أنها توضع لتقديم أكبر قيمة ممكنة، نظراً للموارد المتوفرة[2]. ومن المتفق عليه أن قيمة برنامج الأعمال المتعلقة بالألغام تكمن في مدى تعزيز الأهداف[3] التالية:

١- إنقاذ الأرواح والأطراف
٢- النمو الاقتصادي
٣- الحد من الفقر
٤- الامتثال للمعاهدات والقواعد الدولية

ويتطلب التعزيز الفعال لكل من هذه الأهداف معلومات جيدة عن موقع الألغام/مخلفات الحرب القابلة للانفجار وطبيعتها. وتتطلب الأهداف الثلاثة الأولى معلومات اجتماعية- اقتصادية كالديموغرافية والأنماط الاقتصادية القائمة، الخطط التنموية المحلية والوطنية، طرقات الهجرة الموسمية للرعاة، وغيرها من الملامح الخاصة بكل دولة. يساهم تحديد موقع التلوث في الإشارة إلى المناطق التي ستحتاج إلى تطهير، أما المعلومات الاجتماعية- الاقتصادية فتساعد على تحديد أي منطقة ستحتاج أولاً إلى التطهير (وإلى تفاصيل أكثر).

لـدى الكثـير من الجهات العاملـة في مكافحة الألغـام الخبرة الكافيـة لوضع الأولويـات السليمة فيمـا يخـص الموارد المتاحـة لها مباشـرةً. كذلك لدى دائـرة الأمم المتحدة للإجـراءات المتعلقة بالألغام الخـبرة الواسعـة لوضع أولويات لدعـم حفظ السلام وبرامج الاستقـرار. فعلى الصعيد الوطنـي، لـن يقدم برنامج الأعمال المتعلقة بالألغام أي قيمـة مالية وافية إذا عملت كل وكالة على وضـع أولوياتها على حدة. فتلك هي الحال مهمـا كانت آليات وضع الأولويات في الوكالات الفردية جيدة.

قـد يساعد التنسيق بين الوكالات الفردية إلى حـد كبير، إلا أنه من الضروري اللجوء إلى منهجية منظمـة كالنظام الوطنـي لتحديد الأولويات لدعـم البرنامج الوطني للأعمـال المتعلقة بالألغام. ويُعمـل بهـذا النظـام لضمان توزيع المـوارد المتوفـرة بشكل مناسـب على مختلف أنحـاء البلاد، والمنظمـات، و»ركائز» أعمـال مكافحة الألغام، وعلى العمليات الحاليـة والإستثمارات في القدرات المستقبلية.

وعلـى السلطات الوطنيـة، بالتنسيق مع الجهات المانحة الدولية، التأكد مـن أن كامل الموارد توزع بشكل مناسب وفقاً للنسبة الممنوحة لكل من:

- إنقاذ الأرواح والأطراف
- الإستثمارات الداعمة للتنمية (كالبنية التحتية)
- تعزيز الحد من الفقر (كتطهير المناطق استعداداً لعودة اللاجئين وغيرهم من النازحين)

ولـدى السلطات الوطنيـة، بالتنسيق مع الجهـات المانحة الدولية، صلاحيـة توفير الجزء الأكبر مـن تدفق المـوارد إلى المناطق الأكثر حاجة. إلاّ أنـه من الممكن العودة أحيانـاً إلى المكتب، ومقره العاصمة، للحصول على المعلومات المفصلة الضرورية لتحديد ماهية المهام التي لا بد من تنفيذها أولاً[٤]. ومـن المفضـل أن تشهـد القـرارات المتعلقـة بأولويات المهـام لامركزية معينـة حتى تعكس الاحتياجات والأفضليات المحلية.

فعالية المعونات والأعمال المتعلقة بالألغام

تثـار مسألـة فعالية المعونات نتيجة الحاجة إلى السلطات الوطنيـة، بالتنسيق مع الجهات المانحة الدوليـة، للتأكـد من أن كامل المـوارد المتاحة للأعمـال المتعلقة بالألغام توزع بشـكل مناسب وفقاً لبرنامج واسع النطاق. وقد وضع إعلان باريس لعام ٢٠٠٥،[٥] الموافق عليه من قبل الجهات المانحة الدولية، المبادئ الأساسية لفعالية المعونة، وهي:

- الملكيـة: تضع الدول المتطـورة استراتيجياتها الخاصة للحد من الفقـر وتحسين مؤسساتها ومعالجة الفساد.
- المواءمة: تؤيد الدول المانحة هذه الأهداف وتستخدم الأنظمة المحلية

- التنسيق: تنسق الدول المانحة الإجراءات وتبسطها ومشاركة المعلومات لتفادي التكرار
- تحقيق النتائج: تحول الدول النامية والجهات المانحة تركيزها إلى النتائج التنموية التي يتم قياسها فيما بعد
- مساءلة مشتركة

ومنذ ذلك الوقت، أصبحت الاجتماعات الرفيعة المستوى تعقد في أكرا (٢٠٠٨) وبوسان (٢٠١١) لتقديم جدول الأعمال الخاص بفعالية المعونات. وقام عدد من حكومات الدول المتضررة من الألغام بإنشاء آليات خاصة بها لتعزيز فعالية المعونات. كما تظهر الأعمال المتعلقة بالألغام بوضوح في عدد لابأس به من الحالات.

تبذل هذه الجهود أصلاً للانتقال من حالة تضع الدول المانحة فيها استراتيجيتها الخاصة للدولة أو للأعمال المتعلقة بالألغام، إلى حالة اخرى تكون الدول المستفيدة منها (الحكومات، والبرلمانات والمجتمع المدني) بموقع قيادة. وفي ما يتعلق بالأعمال المتعلقة بالألغام، تتولى الحكومة مسؤولية نص استراتيجية وطنية واحدة (مستبدلةً بذلك الاستراتيجات العديدة الموضوعة من قبل الجهات المانحة)، والتنسيق مع كل الأطراف لتنفيذها. وينطوي التنسيق على وضع الأولويات والعمل مع الجهات المانحة على نظام رصد وتقييم مشترك لمتابعة التقدم، وذلك عبر بذل جهود على المستوى الوطني وفي تطبيق البرنامج.

الانتقال والملكية الوطنية

يتبع المجتمع الدولي المبدأ القاضي بأن المسؤولية النهائية عن لألغام الأرضية ومخلفات الحرب القابلة للانفجار تقع على عاتق الدول التي يقع التلوث ضمن اختصاصها. وقد تم التعرف على هذا المبدأ واعتماده، حتى من قبل القانون الدولي، منذ وقت طويل. وقد عملت الدول المتضررة والمجتمع الدولي على الأمور التالية:

- تعزيز الملكية الوطنية
- استخدام أساليب قد تكون مستدامة
- بناء الكفاءة والقدرة
- الالتزام بالمعايير الدولية والممارسات الجيدة

اختلفت منهجيات النقل واختلطت النتائج،وهناك توجيهات محدودة حول كيفية تخطيط وتنفيذ هذا الانتقال للبرامج المتعلقة بالألغام التي تديرها الأمم المتحدة إلى ملكية وطنية كاملة.

ما هي الملكية الوطنية؟

في عام ٢٠٠٥، أنشأ إعلان باريس «الملكية الوطنية» كمبدأ أساسي لفعالية المعونات، إذ «تقوم الدول الأطراف بممارسة الإدارة الفعالة على سياستها واستراتيجياتها التنموية، وبتنسيق أعمالها التنموية». ويكمن حجم هذه الملكية في استراتيجية الحكومة التنموية التشغيلية مقرونة بمواءمة الدول المانحة عليها. وقد تم التوسع في مفهم الملكية في لقاءات دولية لاحقة حيث تم الاعتراف بدور الجهات التنموية الفاعلة الأخرى كالمجتمع المدني، البرلمانات والحكومات المحلية.

فالملكية ليست بمفهوم بسيط أو سهل القياس، إنما هي مجموعة حقوقٍ ومسؤولياتٍ، ومنها:

- حق تحديد مدى الحاجة إلى مبادرة معينة، وطلب المساعدة لدعمها
- مسؤولية القيام بالتزام ملموس
- الحق في السيطرة على بعض الموارد المتوفرة والمنافع المستحدثة
- مسؤولية تحديد، مع الجهات المانحة، نجاح مبادرة معينة ووجوب متابعتها[٦]

وبناءً عليه، قد تظهر بعض الدول ملكية كبيرة أحياناً وملكية أصغر في أحيانٍ أخرى.

إدارة النوعية وأنظمة الإدارة القائمة على النتائج

المقدمة

تهدف إدارة الجودة في برنامج الأعمال المتعلقة بالألغام إلى إرساء الثقة عند المستفيدين، والعاملين والهيئة الوطنية لمكافحة الألغام حول الإيفاء بمتطلبات التطهير والجودة وضمان سلامة استخدام الأراضي المسلّمة[٧].

وتعنـي «الجودة « «الدرجة التـي تفي فيها مجموعة من الخصائص الملازمـة المطلوبات المطلوبة». ويكمن المبدأ الرئيسي في إدارة الجودة بالتركيز على إرضاء «الزبون» أولاً.

عندما بدأت الأعمال الحديثة المتعلقة بالألغام انصب كل التركيز إدارة الجودة على الأراضي التي تخضـع للتطهير. أما اليوم فتوسعت الإدارة لتشمل كل نواحي ونشاطات منظمات الأعمال المتعلقة بالألغـام، وذلك للتأكـد من أنه يتم تحقيق المبادئ الأساسيـة لإدارة الجودة في كل مراحل العمل، ومنها أخذ القرارات بالاستناد إلى أدلة، التحسين المستمر والتركيز على الزبون.

أمـا في المجال غير الربحي فمن الضـروري التفرقة بين الزبائن والمستفيدين، بحيث يمكن اعتبار كليهمـا زبائـن. وقد يصعب الربط بين نـاتج نشاطات مكافحة بالألغام ونتائـج أوسع، كتغيّر عدد الضحايا. لذا تشكل منهجية الإدارة القائمة على النتائج وسيلةً تسهل تخطي هذه التحديات.

معايير للإجراءات المتعلقة بالألغام

تفيـد المعايـير الدوليـة للإجراءات المتعلقـة بالألغـام ٠٧,٣٠ أن كلاً من إدارة الجـودة والأعمال المتعلقـة بالألغـام تتألف من عدة عناصـر كالاعتماد والرصد والفحص بعـد التطهير، قد لا تكون كلها ضرورية لإرساء الثقة. كما وتحدد المتطلبات في فصولٍ أخرى من المعايير الدولية للإجراءات المتعلقـة بالألغام كمـا في الفصل ٠٩,١٠ عن تطهير الأراضي، الفصـل ٠٩,١١ عن تطهير ساحة المعركـة، الفصـل ٩,٢٠ عـن التفتيش وأخذ العينـات بعد التطهـير، الفصل ٧,١١ عـن تسليم الأراضي، الفصل ٨:١٠ عن المسح غير التقني والفصل ٨:٢٠ عن المسح التقني.

تعالج المعايير الدولية للإجراءات المتعلقة بالألغام، أصلاً، الأراضي «المطهرة» بطريقة مختلفة عن الأراضي «المسلّمة»، إلاّ أن لكل الأراضي المسلمة خصائص مماثلة لا بد أن تلتزم بها، وهي: التأكد كليـاً من غياب أي جسم خطر مـتروك في الأرض أو في باطنها عند تسليمها، ومن خصائص هذا الجسـم. ويكمـن التحدّي في إرساء المستوى عينه من الثقة بغضـ النظر عن الطريقة التي سلمت بها الأرض، أكانت المسح غير التقني، التقني، أو التطهير.

المنهجية التقليدية لإدارة الجودة في الأعمال المتعلقة بالألغام

ركزت التحديـدات والوصف لإدارة الجودة في الأعمال المتعلقة بالألغام على ناتج واحد (الأراضي المطهـرة)، يقتصر تطبيقها على عـدد صغيرٍ من الأدوات الأساسية (اعتمـاد، الرصد والفحص بعد التطهير).

وحظـرت أيضـاً أي تأويلات لهـذه المصطلحات. وقـد اقترن مصطلح ضمـان الجودة بمصطلح «الرصـد»، ومن ثم استخـدم للإشارة إلى الزيـارات التفتيشية الميدانية. أمـا مصطلح « مراقبة الجودة» فطبق بشكل خاص على تفتيش الأراضي المطهرة قبل تسليمها.

أمـا اليـوم، فتشـكل التحديـدات الأوضـح للمصـطلحات والتطبيقـات الأوسـع للمبـادئ المذكـورة، أساسـاً لتطويـر معايـير إدارة الجـودة في العديـد مـن الـدول والمنظمـات والمؤسسات.

ويحدد مصـطلح «ضـمان الجـودة» «كجزء من إدارة الجـودة يركز على إرسـاء الثقة حول العمل علـى إيفـاء متطلبـات الجـودة»، أو ببسـاطةٍ هـو «البناء الناشـط للجـودة والنجـاح في المنظمة المعنية».

وغالباً ما يسـتخدم مصـطلح «الرصد» للإشارة إلى عملية مراقبة مسـتمرة للمنظمة ونشاطاتها وتكويـن رأي عنهـا. أما في قطـاع التنمية فيأخذ هذا المصـطلح معنىً أكثر دقة بحيث يشـير إلى وظيفة مسـتمرة تعتمد على الجمع المنظم للبيانات الخاصـة بمؤشـرات محـددة، لتزويد الإدارة والأطـراف المعنيـة بمعلومـات عن المشـروع القائـم، أو البرنامـج أو السياسـة القائمـة، مرفقةً بمؤشرات حول مدى التقدم وتحقيق النواتج والنتائج المقررة، باستخدام الأموال المخصصة[٨] لهذه الغاية. فيرتبط الرصـد إذاً بالمتابعة المنتظمة لمؤشـرات الأداء الرئيسة أكثر منه بإجراء الزيارات التفتيشية الميدانية.

ويحـدد مصـطلح»مراقبة الجـودة» « كجزء من إدارة الجودة يركز على إرسـاء الثقـة حول إيفاء متطلبـات الجودة»، أو ببسـاطة هو « التأكد من أن ما تملكه هو مـا تريده». وتطبق مراقبة الجودة على تفتيش الأراضـي، وفي خلال العمليات التي تقوم بها المنظمات، وذلك عند إمكانية التأكد من إيفاء المنتجات للمتطلبات المقررة (كإتمام المتدربين لدوارتهم التدريبية، والتقارير، وقطع المعدات المبتاعة).

لذا يأتي فهم المصـطلحات وتطبيق المبادئ بمنافع كبيرة لكل نشـاطات مكافحة الألغام. وتضمن هـذه الخطـوة اتسـاقاً بين اسـتخدام هـذه المصـطلحات وتطبيقهـا في القطاعات والصـناعات الأخرى.

ولقد تطورت الأدوات التي لطالما استخدمت لإرساء الثقة، فهي تتألف من:

- اعتمـاد المنظمـات العاملـة والأطـراف المنفذة. ويتـم الاعتماد مـن قبل مواطـن أو مركز للأعمـال المتعلقـة بالألغـام تديـره الأمم المتحـدة، يهـدف إلى التأكـد أن لـدى المنظمات إجراءات التشـغيل التي تطبقها لإيفاء متطلبات المعايير الوطنيـة للأعمال المتعلقة بالألغام موحدة[٩].
- الرصد (المشار إليه بضمان الجودة) من خلال الزيارات التفتيشية من قبل مركز للأعمال المتعلقة بالألغام أو نيابة عنه.

- تفتيش الأراضي المطهرة بعد التطهير (المشار إليه بمراقبة الجودة)، مرفق بتحديدات المواد غير المتطابقة كالمواد الغائبة.

قيود المنهجية التقليدية لإدارة الجودة

عرف الفهم التقليدي والممارسة التقليدية عدداً من القيود، وهي:

١- اعتبار «الأرض المطهرة الآمنة» على أنها المنهج الوحيد للأعمال المتعلقة بالألغام، في حين قد يوجد عدد كبير من «المواد» الأخرى تعني الأراضي المسلمة (ملغاة أو مصغّرة) وتقدمات شاملة أخرى للأعمال المتعلقة بالألغام (التدريب، تنمية القدرات، التوعية بمخاطر الألغام، تدمير المخزون الاحتياطي، وضع الأولويات..)

٢- أدى التركيز على رصد التفتيشات الميدانية والتفتيشات ما بعد التطهير، أي ضمان الجودة ومراقبتها، إلى تجاهل أهمية التطبيقات الواسعة النطاق لضمان الجودة ومبادئ المراقبة في خلال عمليات المنظمات وإجراءاتها.

٣- عدم معالجة «الجودة المعروضة عند الدخول» (أي تصميم المشروع/البرنامج) أو جودته على مستوى الحصائل (أي القيام بدفق النواتج لاستهداف مستفيدين واستخدامها بالطريقة المقررة).

٤- إمكانية عدم إدماجها بنظام الدولة الكامل المعايير.

المنهجية الشاملة لإدارة الجودة

لمعالجة بعض هذه القيود، يتجه هذا المجال إلى:

١- زيادة التركيز على تطبيق طرق المنهجية الشاملة لإدارة الجودة داخل المنظمات (البناء الناشط للجودة والنجاح)، وذلك من خلال الاعتماد التاريخي على فحص مراقبة الجودة بعد التطهير.

٢- استخدام معايير إدارة الجودة الخاصة بالمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس ٩٠٠١ ومعايير نماذج التمييز في العمل، بشكل أكبر.

٣- تنقيح المعايير الدولية للإجراءات المتعلقة بالألغام ٠٩,٣٠ (والتفتيش بعد التطهير) و٠٧,٤٠ (رصد منظمات إزالة الألغام) حتى تتماشى مع منهجية إدارة الجودة الموسعة، للتأكد من أن المعايير الدولية الأخرى للإجراءات المتعلقة بالألغام، عند مراجعتها وتنقيحها، تبيّن عن مبادئ إدارة الجودة ذات الصلة.

٤- اعتماد مبادئ إدارة الجودة الخاصة بالمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس ٩٠٠١:

- التركيز على الزبون
- إشراك السكان

- القيادة
- منهجية النظام
- منهجية العملية
- التحسين المستمر
- منهجية واقعية لأخذ القرارات
- علاقات المنفعة المتبادلة بين الموردين

يؤثـر اعتمـاد المبادئ والمعايير المعززة لإدارة الجودة بشـكل كبير على تحسـين الفعالية، والكفاءة والثقة في الأعمال المتعلقة بالألغام. إلاّ أن هذا الاعتماد قد يبقى مقيداً، لأنه يقتصـر على معالجة العمليـات والنشاطات حتى تسليم المنتج. فالأسئلة التي تـدور حول ما إذا كان السكان المتضررون يستفيـدون، كنتيجـة للمنتج الذي توصلت إليه عمليات الأمم المتحـدة، لا تقع في نطاق اختصاص الأنظمـة العادية لإدارة الجـودة الصناعية، بحيث تتطلـب إدارة نتائج الأعمـال المتعلقة بالألغام معداتٍ وتقنياتٍ إضافية.

أنظمة الإدارة القائمة على النتائج

أنظمـة الإدارة القائمـة على النتائج هي نظـام لإدارة الأداء عند تقديم خدمـات عامة من خلال المساعـدة الإنمائيـة الرسميـة (كالأعمـال المتعلقـة بالألغام). أما عنـد بيع هـذه الخدمات إلى القطـاع الخاص، فيقوم الأفراد والمنظمات بشراء سلع وخدمات لإرضاء متطلباتهم الخاصة، لذا فالعميـل هو نفسه «الزبون» و«المستفيد». أما عند تقـديم الخدمات العامة فقد يختلف الزبون عن المستفيد.

غالباً ما لا تكون هوية عميل برامج الأعمال المتعلقة بالألغام واضحة. أهو الزبون (أي الذي يدفع، أوعلى الأغلب الجهة المانحة)؟ أم المواطنون (أي المستفيدون المستهدفون)؟ أو الحكومة المستفيدة (أي المسؤولون عن القرار المتعلق بمشكلة الألغام الأرضية)؟.

وغالبـاً مـا يصعب تحديد ما يرضي العملاء عنـد تقديم خدمات عامة وبخاصـة تلك المموّلة من المعونـات الإنمائية الرسمية. لذا تقـدم أنظمة الإدارة القائمة على النتائـج مجموعةً إضافية من المفاهيم والمعدات لتنفيذ إدارة الجودة عند وجود فئات مختلفة من العملاء ينبغي إرضاؤها.

تركز إدارة الجودة على نوعية المنتجات أو الخدمات التي تقدمها أي منظمة (أي النواتج). وتقوم أنظمـة الإدارة القائمة علـى النتائج بتوسيع نطـاق عملية الإدارة لتشمل التغـيّرات (الحصائل) الناتجة عن تقديم النواتج. كما أنها تساعد على معالجة مسألة فعالية البرنامج أوالمشاريع القائمة للتأكد من أنه يحدث فرقاً في واقع الأحوال بدلاً من أن يقتصر على توفير الخدمات والمنتجات.

يشكل قياس الأداء مكوناً مفتاحياً من أنظمة الإدارة القائمة على النتائج- أي عملية القياس الموضوعية لمدى التزام أي وكالة بالأهداف والأغراض المعلنة، ومدى استيفائها. وتنطوي هذه العملية على:

- توضيح الأهداف والموافقة عليها
- اختيار المؤشرات
- مراقبة الأداء (جمع البيانات الخاصة بالنتائج)
- تحليل وإبلاغ هذه النتائج المتعلقة بالأهداف

يعنى قياس الأداء، بشكل خاص، بإنتاج بيانات الأداء وتقديمها. فإدارة الأداء هي الاستراتيجية الأوسع الهادفة إلى تحقيق تغيرات مهمة في طريقة عمل الوكالات الحكومية، والتركيز على تحسين الأداء (تحقيق نتائج أفضل) كغاية أساسية لها. في نظام فعال لإدارة الأداء، يشكل تحقيق نتائج أفضل وتحسينات مستمرة مبنية على قياس الأداء، الهدفَ الأساسي للعملية الإدارية [١٠].

وبهذا تظهر العلاقة الواضحة بين إدارة الجودة وأنظمة الإدارة القائمة على النتائج. ويعنى قياس الأداء بتقدير مدى تقدم التنفيذ وحجم النتائج المحققة. أما قياس التنفيذ فيهتم بمدى امتثال مساهمات المشروع ونشاطاته للميزانيات، وخطط العمل والجداول الزمينة الموضوعة له. كما يقوم قياس النتائج بالنظر في مدى تحقيق النتائج المقررة.

تقاس النتائج على ثلاثة مستويات- النواتج الفورية، والنتائج الوسطية، والآثار الطويلة الأمد. وتساعد هذه الخطوة على بناء اتفاق يعين الأهداف والالتزامات الخاصة بعملية قياس الأداء[١١].

إدارة المعلومات

دور إدارة المعلومات في الأعمال المتعلقة بالألغام

تشكل إدارة المعلومات عنصراً أساسياً في كل النشاطات الخاصة بالأعمال المتعلقة بالألغام. لا بل يمكن اعتبار تسليم الأراضي بذاته، عملية إدارة معلومات، بحيث تختلف هذه المرحلة عن محطة الإزالة المادية أو تدمير الأجهزة عند اكتشافها. وتتمحور أي خطوة أخرى حول جمع المعلومات، عبر وسائل تقنية وغير تقنية، ومعالجتها لدعم القرارات الصادرة بشأن هوية الأراضي الآمنة والأراضي التي تتطلب المزيد من التفتيش/العمل عليها قبل تسليمها.

ومن هنا، فإن كاشف الألغام ليس إلا أداة لجمع المعلومات الخاصة بالأرض، وذلك لدعم القرارات الصادرة بشأن وجود أجسام خطرة، أوإمكانية اعتبارها أرضاً خالية من أية أخطار. وتقوم

جوانـب أخرى من الأعمـال المتعلقة بالألغام (المسح، التوعية بالمخاطـر، مساعدة الضحايا) على توافر معلوماتٍ موثوقة تعطي صورة عامة عن المشاكل الواجب حلّها وعن التقدم المحرز لحلّها.

تهـدف إدارة المعلومات إلى تزويـد صانعي القرار في منظمات مكافحة الألغـام بمعلوماتٍ موثوقة وصحيحـة لبنـاء قرارهم. ويتصل هـذا الهدف المعلن عنـه بمفهوم اتخاذ القـرارات المبنية على الأدلة، وهو أحد أبرز مبادئ إدارة الجودة.

تشمـل إدارة المعلومات عملية تحديد متطلبات المعلومات باستمرار، وجمع هذه المعلومات المطلوبة، ومعالجتهـا، وتقديمها في الوقت المناسب لكل الجهات المعنيـة بالأعمال المتعلقة بالألغام. وتساهم هذه المعلومات في فهم الأمور التالية واتخاذ قرارٍ بشأنها:

- طبيعة التلوث، وخصائصه، وتوزيعه
- أداء المنظمات والبرامج في الرد على مسألة التلوث
- آثار التلوث المترتبة على السكان المتضررين والمنظمات والحكومات.
- حاجات السكان المتضررين، ومطالبهم، وأولوياتهم
- تحديد أولويات العمل وتوزيع الموارد
- التقدم المحرز في الامتثال لموجبات المعاهدة

ويشكل فهم الغرض الذي تستعمل من أجله المعلومة، هوية المستفيد منها، كيفية معالجتها، والنية مـن استخدامهـا، أمراً مهماً لنجاح أي نظـام لإدارة المعلومات. وقد يحتاج عـدة مستخدمين إلى المعلومـة نفسهـا لتحقيق الغرض عينه، وقد يؤثـر ذلك على دقّة البيانات، الوتـيرة والصيغة التي تجمـع وتبلغ بها. وليست إدارة المعلومات مسؤولية قسـم إدارة المعلومات الوحيدة، فهذه المسؤولية تقـع على مـن سيستخدم المعلومـة (ومن يجـب أن يحدد متطلباتهـا)، ومن يجمعهـا (من يجب الامتثال إلى المتطلبات)، ومن يخزنها، يحميها، يعالجها ويصنفها.

تؤدي إدارة المعلومات غير الفعالة إلى صنع القرارات بجهل مبني على الحدس بدلاً من الأدلة. كما ويدعـو عدم توافر المعلومات صانعي القرار لاتخاذ قـرارات غير فعالة، موجهاً إياهم نحو مواقف حـذرة لا داعي لها. وهكـذا هي الحال بالنسبة للجهل، وعدم وجـود معلوماتٍ وافرة، عدم القدرة على تقييم الأداء، التي تعوق الشفافية وتفتح أبواب الفساد وعدم الكفاءة.

وغالباً ما تبرز إدارة المعلومات كمهمة معزولة في قسم تكنولوجيا المعلومات، فتقتصر على الأرشفة وهو مفهـوم خاطـئ للغاية. فإدارة المعلومات إذاً هي المهمة الأساسية لصانع القرار والمدير، في أي مرحلة، في المنظمة وبخاصةٍ في الأعمال المتعلقة بالألغام. فلكل من يتعامل مع هذه المعلومات دوراً يؤديه.

تشجـع الجهـات المعنيـة علـى استخـدام البيانات الموجـودة في قواعـد البيانات وعلـى النظر في الأخطاء. ومن خلال الإدلاء برأيها للمسؤولين عن هذه القواعد، تمكن الجهات هؤلاء من تصحيح الأخطاء وتخطيط كيفية تفاديها في المستقبل، في دورة إدارة المعلومات. وإذا لم تستخدم البيانات أو لم يـدلى بأي رأي، تبقى الأخطـاء على ماهي وتفقد الجهات المعنية اهتمامها في استخدام هذه البيانات أو جمعها، مما يفضي إلى حلقة مفرغة.

تجمـع البينـات لتحقيق غايات معينة، فـإذا لم تلبي هذه الغايات يسقـط النظام. ويعتبر جمع كل مـن الإدارة التشغيلية وإدارة المعلومات كوجهـين لنشاط واحد، أمرٌ مستحبّ به في برامج مكافحة الألغـام. وقد نشهد في المستقبل تركيـزاً متزايداً على التفاهم المشترك حول ترابط هذه الوظائف وضرورة تفهـم مديري الأعمال المتعلقة بالألغام لكل من المبادئ الثلاثة (الإدارة التشغيلية، إدارة الجودة، وإدارة المعلومات)، وتطبيقها في خلال تأدية عملهم.

نظام إدارة المعلومات لمكافحة الألغام (IMSMA)

بدأ «مركز جنيف الدولي لأنشطة إزالة الألغام للأغراض الإنسانية» بالعمل على وضع نظام إدارة المعلومـات لمكافحة الألغام في أواخر التسعينات بهدف تزويد المجتمع المعني قضايا الألغام بمفهوم واحـد شامل لإدارة المعلومات. أما اليـوم، فيتم استخدام نظام إدارة المعلومات لمكافحة الألغام في أكـثر مـن ٦٥ بلداً. فهو بذلك يشـكل أحد إنجازات أنظمة إدارة المعلومـات الأكثر نجاحاً في سياق الأعمال المتعلقة بالألغام ولاسيما في سياقات أوسع للتنمية الإنسانية والمستدامة.

ولطالمـا نظر إلى نظـام إدارة المعلومات لمكافحة الألغـام على أنه وسيلة مرنـة وسهلة الإستعمال، بحيـث عمل على دعم وتشجيع تنمية قدرات مستخدميه من خـلال ارساء بداية سهلة لهم يتبعها اعتمـاد لأداة دعم القرارات مستمرة التطور. ويعطي «مركـز جنيف الدولي لأنشطة إزالة الألغام للأغراض الإنسانية» شهادات للمسؤولين عن هذا النظام لمستويات التعقيد الثلاثة. إلا أن أغلبية برامج مكافحة الألغام تكتفي بمسؤولين يحملون شهادة في المستوى الأساسي الذي يتطلب أسبوعين من التدريب. فيصبح المسؤول بذلك أهلاً لإنشاء النظام وتخصيصه وتدريب كل الأشخاص الذين يستخدمونه في المنظمة.

وقـد تم تحمـل تحميل هذا النظام واستخدامه على حـوالي ٢٠٠٠ حاسوب، وهو عددٌ لا يزال ينمو بسرعة. ويشكل جوهر نظام إدارة المعلومات لمكافحة الألغام جزءاً من نظام بيئي للحلول البرمجية التـي يقدمهـا «مركز جنيف الدولي لأنشطة إزالـة الألغام للأغراض الإنسانيـة» لتغطية حاجات المجتمع المعني بقضايا مكافحة الألغام. ويتضمن هذا النظام أدوات خارجية له، ألا وهي تشمل:

- الأداة الاستخبارية للأعمال المتعلقة بالألغام على شبكة الإنترنيت (MINT).
- مخزن بيانات الذخائر المشترك (CORD).
- إضافة برامج لبرامج أخرى مثل إضافة أشرطة أدوات الأعمال المتعلقة بالألغام لمعهد بحوث النظم البيئية.

IMSMA نظـام إدارة المعلومـات لإزالـة الألغام يسمح بتصديـر البيانات والوصـول المباشر لها، باستخـدام مجموعـة واسعة مـن الأدوات التحليلية بما في ذلـك برنامج الإكسـل. تقديم بيانات صـادرة عن هـذا النظام بشكل منتظـم للمستخدمين وبأدوات التحليل التـي يختارونها، يقلل من حاجتهم إلى تكرار تطوير قاعدة البيانات، ويساعد في الحفاظ على جودة بيانات IMSMA.

أهـم تطـورات النظام الداعمـة لعمليات إزالة الألغـام، أداة «مركز جنيف الـدولي لأنشطة إزالة الألغام للأغراض الإنسانية» لإدارة عمليات إزالة الألغام، بوابة GIS Geo، والأداة الإستخبارية للأعمـال المتعلقـة بالألغـام. وتساهـم أول أداتين في تحديـد أسباب تعطيل العمليـات ومعالجتها بسرعـة. أمـا الأداة الأخـيرة فهي مصممـة للقيام بتحليـلات حاسوبية معقـدة لتحسين الكفاءة والفعلية في برامج مكافحة الألغام.

مـن الممكن استخـدام أدوات مختلفة عن نظـام إدارة المعلومات لمكافحة الألغام، لـذا تلجأ معظم البرامج إلى أدوات برمجية أخرى تساعد على معالجة نواح أوسع من إدارة المشروع. أما نظام إدارة المعلومات لمكافحة الألغام فلا بد للجهات المعنية نفسها منْ أن تستخدمه وتشكك به وتعالجه لتفادي تدهـور جودة البيانات التي يحتوي عليها. لذا يشـكل إنشاء قواعد وجداول بيانات موازية، تتضمن معلومـات عـن الأعمال المتعلقة بالألغام، خطـراً من ناحية عدم تناسق الإحصـاءات ورداءة جودة المعلومـات، باعتباره خطوة غـير محبّذة. أما في حال إدماج نظـام إدارة المعلومات لمكافحة الألغام مـع وظائـف الأداة الإستخبارية للأعمال المتعلقة بالألغام، قد يوفر هذا النظام معظم الميزات التي يقدم إكسل (Microsoft Excel) إنما على برنامج مركزي يسهل توحيد الإحصاءات وتصنيفها.

(أذربيجان، ٢٠١٣)

الجندر والتنوع

المقدمة

تهدف برامج الأعمال المتعلقة بالألغام إلى أن تكون شاملة وفعالة ومفيدة لكل المجموعات المتضررة، ولذلك يجب أن تشمل الجندر والتنوع في التخطيط والتطبيق والميزانية والمراقبة والتقييم. تركز إدارة الجودة في الأعمال المتعلقة بالألغام على مبدأ أساسي وهو تلبية متطلبات العميل، وهو، في الأعمال المتعلقة بالألغام، كل من الجنسين والمجموعات المختلفة.

لا يمكن التأكد من جودة الأعمال المتعلقة بالألغام إلا إذا تم استدراك حاجات تلك المجموعات وإظهارها في كل جوانب برنامج الأعمال المتعلقة بالألغام. يتعلق هذا الأمر بالأشخاص الذين يعملون في البرنامج، أو يستفيدون منه أو يكونون على اتصال به.

مصطلحات الجندر والتنوع

يشير التنوع إلى القيم، السلوك، المنظورات الثقافية، المعتقدات،الخلفيات العرقية، الميول الجنسية، القدرات أو العجز، المهارات، المعرفة، السن وتجارب الحياة. ولا بد من التعرف على هذه الأمور وفهمها وتقديرها إذا رغبت المنظمة في التأكد من أن كل مجموعات الأشخاص قادرة على الاستفادة أيضاً من الأعمال المتعلقة بالألغام وأنها لا تزيد التمييز الذي تشهده المجموعات المهمشة.

يعرّف الجندر على أنه «الاختلافات الثقافية والاجتماعية بين الرجال والنساء التي تحدد أدوارهم ومسؤولياتهم في المجتمع، وتختلف من مكان إلى آخر ومن وقت إلى آخر[١٢]». أدخل هذا المفهوم في عام ١٩٥٠ للتمييز بين الجنس البيولوجي والمقومات الاجتماعية من الصفات والفرص المرتبطة بالرجال أو النساء[١٣]».

تحتوي المعايير الدولية للأعمال المتعلقة بالألغام ١١ , ٠٤ على المصطلحات الأساسية المتعلقة بالجندر:

- التحليل حسب الجندر – دراسة الفروق في أدوار الرجال والنساء، إضافة إلى اختلاف نفاذهم إلى الموارد والسيطرة عليها. وهي أداة لتحسين فهم كيفية تأثير الاختلاف بين الرجل والمرأة على فرصهم ومشاكلهم وللتعرف على التحديات التي تواجههم عند المشاركة في التنمية.
- المساواة بين الجنسين – المساواة في الحقوق والمسؤوليات والفرص بين الرجل والمرأة، وهذا يعني أن تؤخذ مصالح كل منهم، وأولوياته، واحتياجاته، في عين الاعتبار على قدم المساواة.

- إدمـاج الجنـدر – يشير إلى عمليـة تقييم الآثار المختلفـة للنساء والرجـال في أي مخطط عمـل، بمـا في ذلـك التشريـع، والسياسـات أو البرامـج، في جميـع المجالات وعلـى جميع المستويـات. وهـي استراتيجية لجعـل الاهتمامات والتجارب لكل من المـرأة والرجل بعداً لا يتجزأ من تصميم، وتقييم السياسات والبرامج في جميع المجالات السياسية، والاقتصادية والاجتماعية، وتنفيذها، ومراقبتها، بحيث تستفيد المرأة والرجل على قدم المساواة، وكذلك لإلغاء عدم المساواة.

- مراعـاة الجندر – يأخذ بعين الاعتبار مختلف آثار الألغام الأرضية على الرجال، والنساء، والفتيـان والفتيـات. ويكمـن الهدف الأساسـي من هذا النهـج في إجراء الأعمـال المتعلقة بالألغام بطريقة تحترم وتقوم على المساواة بين الجنسين.

في حـين لا يُذكر هـذا الأمر في المعايير الدوليـة للأعمال المتعلقة الألغام، ثمـة مصطلح مهم وهو العنـف القائـم على الجندر، الذي يعني «أي ضرر يرتكب ضد إرادة شخص وهو يأتي نتيجة لعدم المسـاواة بـين الجنسين الذي يستغـل الفروقات بين الرجـال والنساء وبين الرجـال وبين النساء، ويكـون لهذا الأمـر تأثير سلبي على الصحـة الجسدية أو النفسية للشخص ونمـوه وهويته. وعلى الرغم من أن الأمر لا يقتصر على النساء والفتيات، إلا أن العنف القائم على الجندر يؤثر عليهن بشـكل أساسـي في جميع الحضارات. قد يكـون العنف جسدياً أو جنسياً أو نفسيـاً أو اقتصادياً أو اجتماعياً-ثقافياً.[١٤]»

وعلى الرغم من أن مكافحة العنف القائم على الجندر يتخطى صلاحية الأعمال المتعلقة بالألغام، فمـن المهـم أن تتمكن المنظمات من تحديد حـالات العنف القائم على الجنـدر، وأن تتمتع بنظام معمول به حول كيفية التعامل معه داخلياً أو خارجياً.

فريق مختلط (زيمبابوي)

لماذا يدخل الجندر والتنوع في الأعمال المتعلقة بالألغام؟

لا تتحقق الأعمال المتعلقة بالألغام بشكل مفاجئ. فهي تتحقق في إطار وجود الاختلافات والفوارق بين الرجال والنساء فيما يتعلق بتعيين المسؤوليات والأنشطة المستلمة والنفاذ إلى المصادر والسيطرة عليها، إضافة إلى فرص اتخاذ القرارات. وبالتالي، لا تفيد برامج الأعمال المتعلقة بالألغام تلقائياً النساء والرجال من خلفيات مختلفة بشكل متساوي. يجب أن تقوم بجهد لتأكيد ألا يستمر وألا يتفاقم عدم المساواة بين مختلف المجموعات والأفراد المتضررة.

تأثير الجندر والتنوع:

- التعرض للألغام الأرضية ومخلفات الحرب القابلة للانفجار،
- خطر التحول إلى ضحية،
- القدرة على النفاذ إلى خدمات طبية ونفسية،
- إعادة إدماج طويل الأمد،
- التوعية بمخاطر الألغام،
- أرجحية التوظف في الأعمال المتعلقة بالألغام.

نتيجةً للأدوار والمسؤوليات المحددة لكل من الجنسين، تتأثر النساء والفتيات والفتيان والرجال من مختلف الخلفيات بالألغام الأرضية ومخلفات الحرب القابلة للانفجار بشكل مختلف ويجب مساعدتهم بطرق مختلفة. غالباً ما تعني أنماط التمييز بين الجنسين أن لمختلف الأعمار والمجموعات الجنسية معلومات مختلفة حول التلوث، وقد يكون لهم أولويات مختلفة للمسح والتطهير. فيمكن تحديد تقسيم العمل في بعض الدول بحسب ميزات أخرى مثل العرق أو السن أو الإعاقة.

يؤدي إدخال جميع المساهمين في الاستشارات والمسح للحصول على معلومات كاملة متعلقة بطبيعة المشكلة ومداها وفهم دقيق لمختلف الأولويات والحاجات في المجتمعات المتضررة. ويساعد هذا الأمر في تعزيز الأمن والتطور المستدام والشامل بالنسبة للنساء المتضررات والفتيات والفتيان والرجال من مختلف الخلفيات.

في جوانب أخرى من الأعمال المتعلقة بالألغام مثل مساعدة الضحايا والتوعية بمخاطر الألغام، يجب تعديل الخدمات فتصل إلى جميع المجموعات المستهدفة. على سبيل المثال، يصعب الوصول إلى الرجال في وقت النهار، أو قد يترددون في البحث عن المساعدة النفسية بعد تعرضهم للتشوه بسبب لغم أو أحد مخلفات الحرب القابلة للانفجار. وقد لا تتمكن النساء من حضور اجتماعات علنية أو التحدث مع مسّاح من الذكور. وقد يحتاج الأطفال إلى أشكال أكثر تفاعلية وديناميةً للتوعية بمخاطر الألغام، أو يحتاجون إلى تغيير أعضائهم الاصطناعية أكثر من الراشدين، إذا خسروا أي طرف بسبب لغم أو أحد مخلفات الحرب القابلة للانفجار.

قـد تختلـف مستويات النفـاذ إلى نشاطات السكان مـن خلفيات عرقية مختلفـة في بعض الدول. قـد يخلق الوصم والتمييـز عوائق للآخرين (حسب الإعاقة أو التوجـه الجنسي مثلاً) فيما يتعلق بخدمات النفاذ.

لقاء جماعة (لاو)

إدماج الجندر والتنوع في برامج الأعمال المتعلقة بالألغام

يعتبر تحليل الجندر والتنوع أمراً أساسياً في تحديد وتطوير فهم للاختلافات بين النساء والفتيات والفتيان والرجال، فيما يتعلق بالسلوك الخطير:

- من الذي يتضرر وكيف،
- النفاذ إلى المصادر والفرص، واتخاذ القرارات، والخدمات،
- الحاجات/الأولويات المحددة،
- العوائق أمام المشاركة،
- آثار أنشطة الأعمال المتعلقة بالألغام،
- التأثيرات الممكنة على المساواة بين الجنسين.
- يعتـبر الجندر والتنـوع مسألتين متداخلتين يمكـن تعميمهما على جميـع مستويات برنامج الأعمال المتعلقة بالألغام.

- التخطيـط: إدماج الجندر والتنوع في استراتيجية الأعمال المتعلقة بالألغام الوطنية ومعايير الأعمال المتعلقة بالألغام الوطنية وخطط العمل وإجراءات التشغيل القياسية؛ جمع المعلومات ومعالجتها واستخدامها من حيث الكمية والنوعية المصنفة بحسب الجندر والعمر، ومعايير أخرى بهدف إعلام تصميم برامج الأعمال المتعلقة بالألغام.

- تحديـد الأولويـات: الاستعانـة بفعالية بالممثلـين الإنـاث والذكور من مختلـف المجموعات المتضـررة وتطوير مؤشرات تراعي الفوارق الجنسية كجزء من نظام الترجيح بهدف عكس أولويات النساء والرجال من مختلف الخلفيات.

- مسـح غير تقنـي: استخدام فرق مختلطة مـن الإناث والذكور من خلفيـات مختلفة بهدف تسهيـل جمـع المعلومـات من النسـاء والفتيات والفتيـان والرجال في مناطـق لا يمكن فيها التواصـل مباشـرةً مع النساء والفتيـات أو المجموعـات المهمشة، وبنـاء المنهجية على هذا الأساس.

- المسـح التقنـي والتطهير: تقـديم فرص عمـل متساوية بين الرجـال والنسـاء المؤهلين من مختلف الخلفيات، وتقديم تسهيلات مناسبة لطاقم العمل من الرجال والنساء بما في ذلك هـؤلاء الذين يعانـون من إعاقات، ووضع مدونة قواعد السلـوك وآليات واضحة للتعامل مع الخروقات التي تلحق بالمدونة.

- إجـراءات التسليم: التأكد من أن المستفيدين من الرجال والنساء قد أبلغوا بدقة أن الأرض آمنة للاستعمال.

- تقييـم التأثـير الذي يسبق المسح وذلك الذي يليه: التأكد مـن أنه قد تمت استشارة النساء والرجال المتضررين وأنهم يستفيدون بشكل متساو.

- التواصل مع أفراد المجتمع والتوعية: استخدام فرق مختلطة من خلفيات مختلفة، وتصميم وتقديم جلسات بحسب الأعمار والجندر وبمراعاة التنوع.

- مساعدة الضحايا: تدريب المحترفين من الإناث والذكور وتوظيفهم، بهدف تأمين الخدمات والتأكـد من عدم وجود العوائق أمام أي مجموعة/فـرد للنفاذ إلى هذه الخدمات، وتقديم المساعدة للضحايا المباشرين وغير المباشرين.

- إدارة المعلومـات: التأكد من تصميم النماذج بشـكل يسمح بجمع البيانات المصنفة بحسب الجنـدر والسـن، ومعايير أخرى مرتبطـة بها، وتطويـر مؤشرات مراعاة الجنـدر والتنوع بهدف مراقبة المخرجات والنتائج وتقييمها.

- إدارة الجـودة: إدمـاج الجندر والتنوع في المعايـير الوطنية للأعمال المتعلقـة بالألغام ذات الصلة وإجراءات التشغيل القياسية، وضمان جودة النماذج وعمليات الاعتماد.

إطار العمل المعياري وأهم المراجع

يقـوم عدد من المبادئ التوجيهية، ومن وثائـق الأمم المتحدة، والقرارت، والتقارير، وخطط العمل على تشديد على أهمية إدماج مفاهيم الجندر والتنوع والاعتبارات في برنامج مكافحة الألغام:

مراجع للجنسين وبرنامج الأعمال المتعلقة بالألغام	
منهاج عمل بيجين (١٩٩٥)	تعاني المرأة الفقيرة، وبخاصة المرأة الريفية، من استخدام الأسلحة المؤذية أو ذات الآثار العشوائية..." تتضمن الخطوات التي لا بد من الحكومة القيام بها: الاعتراف بأن النساء والأطفال يعانون من الاستعمال العشوائي للألغام المضادة للأفراد
قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ١٣٢٥ المتعلق بالنساء، السلام والأمن (٢٠٠٠)[١٥]	تركز على" [...] ضرورة التزام كل الأطراف في التأكد من أن برامج تطهير الألغام والتوعية بمخاطرها تأخذ بعين الاعتباراحتياجات النساء والفتيات الخاصة" . يشكل قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ١٣٢٥ مرجعاً قانونياً لالتزامات الجهات المعنية في التأكد من أن الأعمال المتعلقة بالألغام تعالج احتياجات النساء والفتيات الخاصة.
الأهداف الإنمائية للألفية: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة[١٦]	على منظمات الأعمال المتعلقة بالألغام المساهمة في التأكد من تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، في نشاطاتهم
خطة عمل كارتاخينا ٢٠١٠-٢٠١٤ [١٧]	تذكر الجنسين بوضوح في توسيع نقاط عمل وغيرها من الحالات المتعلقة بالتوعية بمخاطر الألغام، مساعدة الضحايا، وأهمية جمع كل البيانات حسب السن والجندر، وتحليلها.

اتفاقية الذخائر العنقودية (٢٠٠٨) [١٨]	تشير إلى الجندر في العديد من الحالات وبخاصة تلك المتصلة بضمان مساعدة الضحايا مع مراعاة العمر والفوارق بين الجنسين.
خطة عمل فينتيان ٢٠١٠-٢٠١٥ [١٩]	تقدم مجموعةً من نقاط العمل المحسوسة، مشيرةً إلى أهمية الجندر وبخاصة عند جمع البيانات وتحليلها حسب السن والجندر بهدف مراعاة الفوارق بين الجنسين في المشاورات والمشاركة،وللتأكد من أن النشاطات الهادفة إلى الحد من المخاطر قد صمّمت ونفّذت مراعيةً مسائل السن والجندر. وتعتبر كل الدول الأطراف مسؤولة عن التنفيذ الفعّال لكل من نقاط العمل الخاصة بخطتي عمل كارتاخينا وفينتيان.
اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (٢٠٠٦) [٢٠]	تحدد معاهدة الأمم المتحدة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والتزامات الدول الأطراف في تعزيز هذه الحقوق، وحمايتها وضمانها. لا تعتبر هذه المعاهدة الأشخاص ذوي الإعاقة متلقّين غير فعالين بحاجة إلى مساعدة وحماية اجتماعية، إنما كأفراد ناشطين في المُجتمع ومتمتعين بحقوق.
مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية المتعلقة بالجنسين (٢٠١٠) [٢١]	وضعت هذه المبادئ التوجيهية أولاً لمساعدة طاقم الأمم المتحدة لمكافحة الألغام على الأرض والموظفين في المقرّ الرسمي على إدماجاعتبارات الجنسين والسعي إلى المساواة بينهما من خلال تخطيط برامج الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام وتنفيذها وتقييمها.
الجنسين والألغام الأرضية- من المفهوم إلى الممارسة (٢٠٠٨) [٢٢]	يدرس تقرير الجنسين وبرنامج الأعمال المتعلقة بالألغام أهمية الجنسين في آثار وفعالية البرنامج. فهو يعطي القارئ لمحة عامة وأمثلة ملموسة لخمس دول مختلفة (كولومبيا، لبنان،موزمبيق، سريلانكا، السودان) حول كيفية اندماج الجنسين في الأعمال المتعلقة بالألغام.

استراتيجية الأمم المتحدة الخاصة بالأعمال المتعلقة بالألغام (٢٠١٣-٢٠١٨)[٢٣]	تعزز إدماج الجنسين وتحتوي على مؤشرات خاصة بهما كتقديم خدمات مساعدة الضحايا وجمع البيانات حسب السن والجندر.
الجنسين وبرنامج الأعمال المتعلقة بالألغام[٢٤]	يتولى البرنامج القيام بالتوعية حول أهمية اعتبار مختلف احتياجات النساء، الفتيات، الفتيان والرجال المتضررين من الألغام الأرضية ومخلفات الحرب القابلة للانفجار، وأولوياتهم وقدراتهم، ومعرفتهم. يعزز البرنامج قطاع مكافحة الألغام ويدعمه في إدماجالجنسين في السياسات، والبرمجة والعمليات، كتتمة لجهود الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة. ويعتبر هذا البرنامج المصدر الأساسي لكل ملامح مسألة الجنسين والأعمال المتعلقة بالألغام.

البيئة والأعمال المتعلقة بالألغام

تنطوي الأعمال المتعلقة بالألغام، بطبيعتها، على تفاعل مباشر مع البيئة (من خلال النشاطات الجسدية كالتطهير والتدمير)، وآخر غير مباشر (من خلال آثارها على الأراضي المسلمة مؤخراً لمستخدميها).

ومازالت الجهات الفاعلة الإنسانية تستدرك الآثار البيئية الناجمة عن الكوارث والنزاعات فضلاً عن عمليات الإغاثة التي تهدد الأشخاص والمجتمعات. لذا فعلى هذه الجهات النظر في الآثار السلبية المحتملة لعمليات الإغاثة والإنعاش التي تقوم بها، وذلك للتأكد من أنها لا تسبب الأذى٢٥ فيما يخص الضعف الطويل الأمد وسبل العيش. كذلك هو الأمر للأعمال المتعلقة بالألغام، بحيث خضعت بعض نواحي هذه الأعمال للتقييم البيئي- وبصورة أوضح آثار استخدام الدراسات والحراثة والآلية فى الأراضي الأكثر ضعفاً. لم تجذب نواح أخرًى هذا القدر من الاهتمام، كآثار التفجيرات في الأرض والجو، أو آثار المعسكرات الميدانية المؤقتة على محيطها.

تقدم المعايير الدولية للإجراءات المتعلقة بالألغام ١٠,٧٠ حول السلامة والصحة المهنية- حماية البيئة، توجيهات عامة للأعمال المتعلقة بالألغام والعاملين حول تحديد وتقييم الآثار البيئية المحتملة المتصلة بعملهم[٢٦].

وارتبطت التطورات الأخيرة بملامح عملية تدمير المخزون الاحتياطي وتطبيق معايير دولية أخرى متعارف عليها (كمعيار المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس ١٤٠٠١) في عمليات مكافحة الألغام.

وشهد قطاع الأعمال المتعلقة بالألغام بعض المخاوف، في السابق، من أن اعتماد أنظمة إدارية بيئية رسمية كاد يعيق بعض النشاطات المهمة كتدمير الألغام الأرضية ومخلفات الحرب القابلة للانفجار، في الموقع. قليلة هي الأدلة التي تبرر صحة هذه المخاوف، إلاّ أن حماس الجهات الواضح والحكومات بدا واضحاً فيما يتعلق بتطبيق مبادئ إدارية بيئية عادية في الأعمال المتعلقة بالألغام. ويساهم النظر في آثار العمليات البيئية القائمة في تسريع الانتعاش الاجتماعي الاقتصادي في المجتمعات المتضررة من الألغام ومخلفات الحرب القابلة للانفجار، كالحد من تلوث الأرض وتدهورها الذي يمكن المجتمعات من إعادة البدء بالأعمال الزراعية على نطاق صغير مساهمين بذلك في خلق سبل عيش طويلة الأمد[١١١] أكثر أماناً واستدامةً.

تعليقات ختامية

١- «مركز جنيف الدولي لأنشطة إزالة الألغام للأغراض الإنسانية» (تشرين الثاني(نوفمبر) ٢٠١١): موجز *العدد حول وضع الأولوية في الأعمال المتعلقة بالألغام- Priority- Setting in Mine Action Issue Brief* (على الإنترنت). متوفر على:www.gichd.org/publications/year/2011/priority-setting-in-mine-action-issue-briefs-en)؛ «مركز جنيف الدولي لأنشطة إزالة الألغام للأغراض الإنسانية» (٢٠٠٩) ووضع الأولوية في برامج إزالة مخلفات الحرب القابلة للانفجار، مناقشة ٦، اجتماع خبراء الدول الأطراف في البروتوكول الخامس من اتفاقية الأسلحة التقليدية (على الإنترنت). متوفر على: http://www. unog.ch/80256EDD006B8954/(httpAssets)/F8BC9C3275BDC263C12575 9F00604A8A/$file/ DP+6+Clearance+Priorities.pdf (اطلع عليه في ٢٠ حزيران/يونيو ٢٠١٣)

٢- طريقة أخرى للقول أنه على الأعمال المتعلقة بالألغام أن تعود بزيادة القيمة المالية حتى تزيد نسبة الفوائد على التكاليف.

٣- تتطبق الأهداف الأربعة على كل برامج الأعمال المتعلقة بالألغام في خلال كل مراحل دورة حياة البرنامج (العودة إلى الفصل ٢، الرسم ١). قد تكون لهذه البرامج أهداف إضافية في دول محددة وفي أوقات محددة: مثلاً، قد يطلب من منظمات الأعمال المتعلقة بالألغام توظيف محاربين سابقين لدعم برنامج نزع السلاح والتّسريح وإعادة الإدماج.

٤- في موجز *العدد* حول وضع الأولوية أشار «مركز جنيف الدولي لأنشطة إزالة الألغام للأغراض الإنسانية» إلى قرارت توزيع الموارد على أنه «الأولوية الكبرى»، وإلى القرارات المتعلقة بأولويات المهام على أنها «الأولوية الصغرى» لتعزيز النظر إلى كل هذه القرارات على أنها جزء من نظام مترابط.

٥- منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، إعلان باريس (٢٠٠٥) وجدول أعمال أكرا (٢٠٠٨) (على الإنترنت). متوفر على: http://www.oecd.org/dac/effectiveness/parisdeclarationandaccraagendaforaction.htm(اطلع عليه في ٢٠ حزيران(يونيو) ٢٠١٣)

٦- أوستروم، إ وغيره (Ostrom, E.) المعونات، المكافآة والاستدامة. *دراسات السيدا في التقييم* ٠١/٠٢ (على الإنترنت). متوفر على: http://www.sida.se/evaluation (اطلع عليه في ٢٠ حزيران(يونيو) ٢٠١٣)

٧- *المعايير الدولية للإجراءات المتعلقة بالألغام* (على الإنترنت). متوفر على: www.mineactionstandards.org (اطلع عليه في ٢٠ حزيران (يونيو) ٢٠١٣)

٨- *معايير للإجراءات المتعلقة بالألغام* ١٠,٠٤ *قائمة المصطلحات الخاصة بالأعمال المتعلقة بالألغام، التحديدات والإختصارات* (على الإنترنت). متوفرة على: http://www.mineactionstandards.org/، قائمة المصطلحات الخاصة المصطلحات الخاصة بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/ لجنة المساعدة الإنمائية (على الإنترنت). متوفرة على: http://stats.oecd.org/glossary/index.htm (اطلع عليه في ٢٠ حزيران (يونيو) ٢٠١٣)

٩- تعطي المعايير الدولية للإجراءات المتعلقة بالألغام ٠٧,٣٠ تفاصيلاً عن الاعتماد، بما في ذلك الاعتماد التنظيمي والتشغيلي، التطبيق، التقييم المكتبي والتقييم الموقعي، التعديلات الطارئة على الاعتماد، التعليق والإنهاء.

١٠- لجنة المساعدة الإنمائية (٢٠٠١) *الإدارة القائمة على النتائج في تطوير الوكالات التعاونية: استعراض للتجربة – Results based management in the development co-operation agencies: A review of experience* (على الإنترنت). متوفر على: http://www.oecd.org/dac/evaluation/dcdndep/31950681.pdf (اطلع عليه في ٢٠ حزيران (يونيو) ٢٠١٣)

١١- كما ورد.

١٢- الجنسين وبرنامج الأعمال المتعلقة بالألغام (على الإنترنت). متوفر على: http://www.gmap.ch/ (اطلع عليه في ١٥ تموز (يوليو) ٢٠١٣)

١٣- قام المتخصص بعلم الجنس جون ماني (John Money) في عام ١٩٥٥ بتفرقة مصطلحية بين الجنس البيولوجي والمقومات الاجتماعية أي الدور الاجتماعي. وقبل أبحاثه هذه لم يكن من المألوف استخدام المصطلح «جنس» إلاّ للإشارة إلى الفئات النحوية. ولكن المعنى الذي أعطاه ماني لكلمة جندر لم يعرف انتشاراً كبيراً إلا في السبعينات عندما احتضنت النظرية النسوية هذا التمييز. أما اليوم، فيتم تبني هذه التفرقة في بعض السياقات، إلاّ أنه وفي سياقات أخرى أو حتى مجالات أخرى من العلوم الاجتماعية توسع معنى الكلمة الجندر ليضم « الجنس» وليحل مكان هذا الأخير.

١٤- اتحاد كفالة الصحة الإنجابية أثناء الصراعات. الإتحاد: *مبادرة لمكافحة العنف الجنسي* (على الإنترنت). متوفر على: http://www.igwg.org/igwg_media/techupdate1/ GBVpressrelease2page1.pdf (اطلع عليه في ١٥ تموز (يوليو) ٢٠١٣)

١٥- المجلس الأمني للأمم المتحدة (٢٠٠٠)، قرار (قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة) ١٣٢٥ المتعلق بالنساء، السلام والأمن (على الإنترنت). متوفر على: http://daccess-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N00/720/18/ PDF/N0072018.pdf?OpenElement (اطلع عليه في ١٥ تموز (يوليو) ٢٠١٣)

١٦- الأمم المتحدة (٢٠١٠) *تقرير حول الأهداف الإنمائية للألفية- The Millennium Development Goals Report* (على الإنترنت). متوفر على: http://www.un.org/millenniumgoals/pdf/MDG%20Report%202010%20En%20r15%20-low%20 res%2020100615%20-.pdf#page=22 (اطلع عليه في ١٥ تموز (يوليو) ٢٠١٣)

١٧- معاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد (٢٠٠٩) خطة عمل كارتاخينا ٢٠١٠-٢٠١٤: إنهاء المعاناة الناتجة عن الألغام المضادة للأفراد، المؤتمر الثاني لاستعراض معاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد (على الإنترنت). متوفر على: http://www.cartagenasummit.org/fileadmin/pdf/review-conference-2nd/2RC-ActionPlanFINALUNOFFICIAL-11Dec2009.pdf (اطلع عليه في ١٥ تموز (يوليو) ٢٠١٣)

١٨- *اتفاقية الذخائر العنقودية*، اعتمدت في ٣٠ أيار (مايو) ٢٠٠٨ ودخلت حيّز التنفيذ في ١ آب (أغسطس) ٢٠١٠ (على الإنترنت). متوفر على: http://clusterconvention.org/files/2011/01/Convention- ENG.pdf#page=4 (اطلع عليه في ١٥ تموز (يوليو) ٢٠١٣)

١٩- اتفاقية الذخائر العنقودية، *خطة عمل فينتيان* ٢٠١٠-٢٠١٤، اعتمدت في ١٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠١٠ (على الإنترنت). متوفر على: http://www.clusterconvention.org/files/2011/01/VIENTIANE-ACTION-PLANFinal2.pdf (اطلع عليه في ١٥ تموز (يوليو) ٢٠١٣)

٢٠- الأمم المتحدة، *اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة*، اعتمدت في ٣ كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٦ ودخلت حيّز التنفيذ في ٣ أيار (مايو) ٢٠٠٨، وفقاً للمادة ٤٥ (١) (على الإنترنت). متوفر على: http://www.ohchr.org/EN/HRBodies/CRPD/Pages/ConventionRightsPersonsWithDisabilities. aspx (اطلع عليه في ١٥ تموز (يوليو) ٢٠١٣)

٢١- الأمم المتحدة (آذار (مارس) ٢٠١٠) *مبادئ توجيهية متعلقة بالجنسين لبرامج الأعمال المتعلقة بالألغام* (على الإنترنت). متوفر على: http://www.gmap.ch/fileadmin/UN_gender_guidelines/UN_Gender_Guidelines_for_Mine_ Action.pdf (اطلع عليه في ١٥ تموز (يوليو) ٢٠١٣)

٢٢- الجنسين وبرنامج الأعمال المتعلقة بالألغام، الحملة السويسرية لحظر الألغام الأرضية (٢٠٠٨) *الجنسين والألغام الأرضية- من المفهوم إلى الممارسة- Gender and Landmines- from Concept to Practice* (على الإنترنت). متوفر على http://www.gmap.ch/ (اطلع عليه في ١٥ تموز (يوليو) ٢٠١٣)

٢٣- الأمم المتحدة، استراتيجية الأمم المتحدة الخاصة بالأعمال المتعلقة بالألغام (٢٠١٣-٢٠١٨) (على الإنترنت). متوفر على: http:// www.gmap.ch/fileadmin/National_and_Donor_Mine_Action_Strategies/UN_mine_action_ strategy_2013-2018.pdf (اطلع عليه في ١٥ تموز (يوليو) ٢٠١٣)

٢٤- الجنسين وبرنامج الأعمال المتعلقة بالألغام (على الإنترنت). متوفر على: http://www.gmap.ch/ (اطلع عليه في ١٥ تموز (يوليو) ٢٠١٣)

٢٥- تقوم سياسة «لا للأذى» على معتقد واضح ألا وهو أن على الجهات الفاعلة اتخاذ خطواتٍ للتأكد من أنها لا تسيء في الحالة الراهنة من خلال المساعدة التي تقدمها.

٢٦- تدرج تدابير التخفيف المحددة في: «مركز جنيف الدولي لأنشطة إزالة الألغام للأغراض الإنسانية» (٢٠٠٩) *كتيب لعملية إزالة الألغام الآلية- A Handbook of Mechanical demining* (ص. ١٢٧- ١٣٧) (على الإنترنت). متوفر على: http://www.gichd.org/lima/reports-publications/detail/ publications/a-handbook-of-mechanical-demining/ (اطلع عليه في ١٥ كانون الأول (ديسمبر) ٢٠١٣)

٢٧- ديلرو، ت وسكستون، ر. (Delrue T & Sexton R) (٢٠٠٩) إدماج البيئة في الأعمال الإنسانية. *المعونات الإنسانية المتنقلة*، النشرة رقم ٤ (على الإنترنت). متوفر على: http://www.urd.org/ IMG/pdf/Groupe_URD_HEM_4_Uk.pdf (اطلع عليه في ١٥ كانون الأول (ديسمبر) ٢٠١٣).

الفصل الخامس

تسليم الأرض

الرسائل الرئيسة

- تسليم الأرض عملية تتضمن أنشطة المسح غير التقني والمسح التقني والتطهير، وتعتبر أساس معالجة الخطر الحقيقي والمتوقع الناتج عن الألغام والذخائر العنقودية ومخلفات الحرب القابلة للانفجار.
- تحقق عملية تسليم الأرض من خلال تعزيز عمليات مسح أقل كلفة عوضاً عن أنشطة التطهير الأكثر كلفة وتفادي عمليات التطهير للمناطق الخطر المشتبه بها والمناطق المؤكد خطورتها حين يكون ذلك ممكناً.
- تحقق معظم التطورات في فعالية تسليم الأرض من خلال تقنيات مسح غير تقنية باستخدام طاقم عمل كفء.
- يمكن تحقيق عمليات مسح وتطهير للمناطق الملوثة بالذخائر الصغيرة المتفجرة بشكل أسرع من مناطق الخطر المشتبه بها.
- يظل التلوث المتخلف من الألغام/مخلفات الحرب القابلة للانفجار مسألة إدارية طويلة الأمد في العديد من الدول التي تعاني من صراعات مكثفة.
- يؤمن نازعو الألغام باليد، بأنها أكثر طرق التطهير الموثوقة، ولكنها عملية بطيئة وغالباً ما تكون مكلفة.
- يمكن استخدام أنظمة الكشف بواسطة الحيوانات في المناطق التي تحوي على القليل من المعدن، لأنها تكشف الرائحة الصادرة من المتفجرات عوضاً عن الاعتماد على المعادن الموجودة في الألغام.
- قد تكون الأنظمة الميكانيكية أكثر المكونات المناسبة من حيث التكلفة في برنامج إزالة الألغام.
- تنظم عمليات إزالة الألغام عادةً من خلال هبات تعاقدية ومنافسة يكون لشروطها ومدتها تأثيرات مهمة على فعالية التشغيل.

المقدمة

تعتبر إزالة الألغام الارضية وتدميرها عملية واضحة نسبياً ما إن يتم تحديد مكانها. ويكمن التحدي الأبرز في عمليات إزالة الألغام في تحديد أماكنها المحددة؛ وعندما تكون حدود التلوث غير واضحة، يكمن التحدي في تقرير مكان بداية التطهيروإنهائه.

استخدم البعض تعبير «التطهير الزائد» لوصف عمليات الكشف عن الألغام المفرطة، وذلك عندما يتم تطهير أرض لا تحتاج إلى التطهير (فيتم هدر الأموال) خلال عملية إزالة المخاطر الحقيقية والمعروفة التي تسببها الألغام الأرضية أو مخلفات الحرب القابلة للانفجار.

تنتـج عن هذه العمليات إنتاجية منخفضة مـن الذخائر في المنطقة المدروسة. ففي بعض الأحيان، تم تطهـير مساحـات كبيرة من الأراضي دون العثور على أي دليـل لوجود ألغام أرضية أو مخلفات الحـرب القابلة للانفجـار. في حين يكون تطهير مساحـات شاسعة من دون العثـور على أي خطر حقيقـي، أمر ضـروري (رداً علـى ضروريات طارئـة أو تنموية)، وثمة حالات عديـدة يمكن فيها تحقيق تطورات ملحوظة في استهداف موجودات تشغيلية.

إن تسليـم الأرض عملية تجمع ما بين الأنشطة التقنية وغـير التقنية بالتعاون مع إدارة المعلومات، ممـا يسمح باتخاذ القرارات الفعالة والكفوءة والموثوقة المتعلقة بالأرض التي تتطلب الانتباه وتلك التي لا تتطلبه، وكيفية استخدام موجودات تقنية ثمينة ومكلفة.

تغلـف عملية تسليـم الأرض عمليات المسح وأنشطة التطهير، بحيث يمكـن تسليم الأرض بواسطة المسح والتطهير. ولكن، الدافع لبرنامج تسليم الأرض هو تأمين توازن أوضح لصالح أنشطة المسح السريعة والأقلة كلفة، بما يتعارض مع عمليات مسح أكثر كلفة وبطئاً.

تعـزز عملية تسليـم الأرض نظام أنشطة مسح متصاعدة تلجـأ إلى التطهير الكامل كخيار أخير. يهدف كل جهد في عملية تسليم الأرض إلى تحديد مكان التلوث بشكل أدق (ومكان غياب التلوث) بحيث تقام أنشطة التطهير في الأماكن الضرورية وحسب.

الرسم السادس: تدرّج عملية تسليم الأراضي

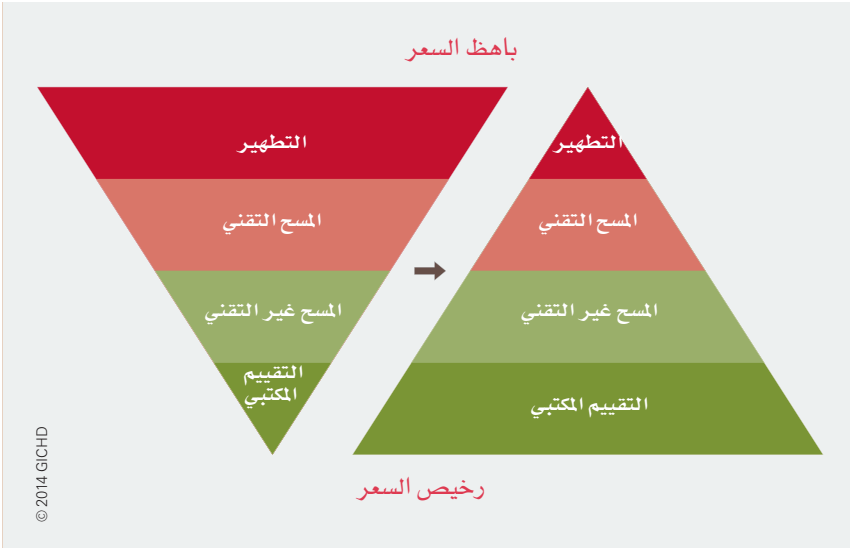

تحقـق عملية تسليم الأرض فعالية من خلال تقنيـات جمع المعلومات الدقيقـة، وتحليل البيانات التاريخيـة وبيانات المسح غـير التقني والمعلومات الصادرة من عمليـات أخرى في مواقع مشابهة، وتخطيط جيد لاستخدام المسح التقني والتطهير بحيث يرتكز على الأدلة وتعديل مناسب للخطط أثناء العمليات.

إن مدى قدرة الأنشطة التقنية لاسيما المقاربات التقنية،للحد من الحاجة إلى تطهير شامل تعتمد، إلى حد كبير، على طبيعة التلوث المتوقع وعلى توافر المعلومات المتعلقة بها.

تعتمد عملية تطهير الارض الفعالة على عاملين متعلقين بها:

١- مدى سهولة تحديد درجة التلوث أو صعوبتها.
٢- مدى فعالية منظمات إزالة الألغام في تحقيق هذا الهدف.

يعتمـد العامـل الأول إلى درجـة كبيرة على طبيعة التلـوث، إذا كان يظهر ميـزات منتظمة أو غير منتظمـة، وتوفر السجلات. ويعتمد العامل الثاني على قـدرات البشر والعمليات والإجراءات التي يستخدمونها والمدى الذي تستخدم فيه نظم إدارة المعلومات.

طبيعة التلوث

يختلـف مدى الألغـام ومخلفات الحرب القابلة للانفجار، وميزاتهـا، وتوزعها، اختلافاً كبيراً بين الـدول والمناطق والمواقع الفردية. ويعتمد هذا الأمر علـى تاريخ النزاع وأنواع الأسلحة المستخدمة والتأثيرات البيئية.

استراتيجيات زرع الألغام

لطالمـا استخدمـت الألغـام الأرضيـة لتدمـير قـوات العـدو وتعطيلهـا وتضليلهـا. وتختلـف استراتيجيـات زرع الألغـام وتوزعهـا اختلافـاً كبـيراً، بحسـب مضمـون الخـلاف والأهـداف التكتيكيـة للأفرقـاء المتحاربة وتوفر الألغـام. وترتبط طريقة توزع الألغام ومـدى إمكانية كشفها باستخـدام الوسائـل الإلكترونيـة أو غيرهـا، بالفعاليـة التـي يمكـن مـن خلالها تطبيـق عملية تسليم الأرض.

قـد يكون من الأسهل استهـداف نشاط تقني وتقليص تكاليف تسليم الأرض إذا كان زرع الألغام أمـر أكثر نظامـاً ومتوقعاً. كلمـا كان زرع الألغام غير منتظـم ومنتشر وغير مسجـل، يصبح من الصعـب تحديـد الأرض الآمنـة والأرض غير الآمنة، فيـزداد الوقت والتكلفـة المرتبطين بأنشطة

تسليم الأرض. من المهم أن تفهم المنظمات المطبقة مفهوم زرع الألغام وتاريخ الصراع في المنطقة بهدف قيادة عمليات مسح وتطهير فعالة لحقول الألغام.

تـزرع معظـم الألغـام يدوياً، كمـا تتوفر أنظمة تقنيـة تسمح بزراعـة الألغام ميكانيكيـاً. وتتبعثر هـذه الألغـام بواسطـة المدفعيـة أو من الجـو بواسطة طائـرة أو مروحيـة. غالباً مـا تكون حقول الألغـام التقليديـة المزروعة من قبل أفـراد مدربين من القوات المسلحـة مرتكزة على نمط محدد أو خريطـة مـا أو علامـة على الأرض. تزرع حقـول الألغام هذه، عـادةً، لحماية إنشـاءات ثابتة مثـل القواعـد العسكريـة والحدود والقـرى والمواقـع الاستراتيجيـة، كالجسور وأبـراج الكهرباء والسدود.

في أحيـان عديـدة، تضيع سجلات حقول الألغام، إذا وجدت، أو تدمّر. وحتى إذا لم تعد السجلات متوفرة، تسهّل حقول الألغام المرتكزة على نمط ما تقنية المسح التقني واتخاذ القرارات بثقة حول زمان توقف العمل التقني.

حقول الألغام المشار إليها بعلامة (حدود فلسطين المحتلّة والأردن)

إن غيـاب السجـلات أمر شائع في الظروف حيث يتم زرع الألغـام بطريقة عشوائية وبطريقة غير نمطيـة فيصعب التوقع بمـكان وجودها. في بعض الأحيان، تستخـرج الألغام من قبل الوحدة التي زرعتهـا، وفي أحيـان أخـرى يَمنع وجود القـوات المعادية استخـراج هذه الألغام. غالبـاً ما تتقدم الخطـوط الأماميـة أثناء المعـارك أو تتراجع مما يؤدي إلى طبقات متفاوتـة ومتتالية من الألغام، ويزيد من صعوبة تحديدها وتوقعها.

يصبح فهم الوضع أكثر صعوبة عندما يتم زرع حقول الألغام بطريقة عشوائية عمداً، وذلك بهدف تعطيل أنشطة الأعداء والسكان بشكل عام. يستخدم هذا التكتيك عادةً خلال حرب العصابات عندما تتحرك المجموعات المتمردة بعدد محدود للألغام.

مع مرور الوقت، يصعب فهم أكثر حقول الألغام قابلية للتنبؤ. فتؤدي حوادث البشر والحيوانات واحتراق النبات إلى تفجير بعض الألغام مما يسبب بعض الفجوات في الأنماط ويصعّب عملية اتخاذ القرارات بثقة فيما يتعلق بتطهير كل الألغام، وبذلك يكون من المناسب توقيف الأعمال.

يؤدي انجراف التربة والفيضانات إلى تحريك الألغام أو دفنها في مكان أعمق في الأرض أو رفعها إلى سطح الأرض. قد تتأثر الأنماط بأي عمليات تطهير غير موثقة تغطي فقط أجزاء من حقل الألغام، أو أنشطة تطهير تركت بعض الألغام، ولا تتوافق مع المعايير الوطنية والدولية. يصعّب اتخاذ القرارات الفعالة المتعلقة بتسليم الأرض أيّ عامل يصعّب تحديد مكان وجود الألغام أو غيابها، ويؤدي هذا الأمر إلى زيادة الأعمال التقنية.

مخلفات الذخائر العنقودية

تتميز الذخائر العنقودية عن باقي الألغام، فعندما تطلق أو تقع تنشر الذخائر الصغيرة المتفجرة وتخلق نمطاً عشوائياً أو آثاراً على الأرض. من الطبيعي إيجاد ألغام غير منفجرة ضمن منطقة الانبعاثات بسبب معدل فشلها المرتفع[1].

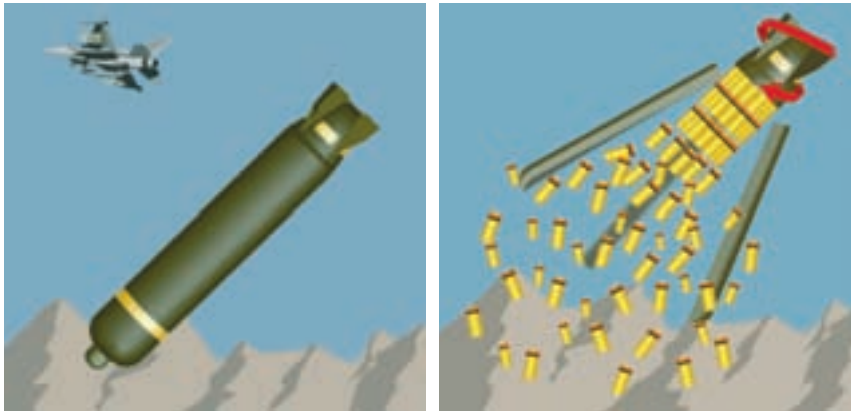

الذخائر العنقودة مطلقةً الذخائر الصغيرة المتفجرة

مـن خلال تمييز شكل الآثار وتحديد مركزها وحدودهـا، يصبح من الممكن تحديد مكان النشاط التقنـي الضـروري والمكان غير الضروري. تساعد القدرة على التوقـع في اتخاذ قرار فعال لتسليم الأرض. وحيث تكون ضربـات الذخائر العنقودية حديثـة نسبياً، تتوفر الفرص لتطبيق عمليات فعالة. ولكن مع مرور الوقت، يصبح الوضع أقل وضوحاً.

تجعـل التأثيرات البيئيـة (الفيضانات وانجراف التربة والمنحدرات وظهـور النبات) من الصعب رؤيـة المؤشـرات التـي تشـير إلى وجـود الذخائـر العنقوديـة وتحديد الموجـودة منها. قـد ينقل عناصـر مـن السكان المحليـين الأجسام مما يخلـق دليلاً واضحـاً للتلوث في مناطـق لم تتعرض للهجوم.

يمكـن تبنّي مناهج مختلفـة للمسح والتطهير في المناطق الخالية من الألغـام، وذلك عندما يتعلق الأمـر بالتلوث بالذخائـر الصغيرة المتفجرة. يسهّل محتوى المعـادن المرتفع في الذخائر الصغيرة المتفجـرة اكتشافهـا. وفي حين يستحيل الوصـول إلى المناطق المشتبهة، يمكـن النفاذ إلى المناطق التـي تحتـوي على ذخائر صغيرة متفجـرة والتحقق منها وإزالة النبات قبـل تطهيرها مما يسمح بعمليات أسرع وأكثر فعالية.

مخلفات حرب أخرى

تجـذب حقـول الألغـام والذخائر العنقوديـة الانتباه بسبـب حظرها بموجب المعاهـدات الدولية. وغالبـاً مـا تظهـر أنواع أخـرى من مخلفـات الحـرب القابلـة للانفجار بعـد النزاعـات – كما قذائـف الهـاون والقذائف المدفعيـة والقنابل التـي تطلقها الطائـرات والتي فشلـت في الانفجار كمـا يجـب. لا تخلق هذه الأمور عـادةً نمطاً يسهل توقعـه بعد إطلاقها رغـم تمركزها في مناطق محددة.

جمهوريـة لاو الديمقراطية الشعبية والفيتنام هما مثالان عـن الدول التي تعاني من الذخائر غير المتفجـرة إضافة إلى مجموعة كبيرة من مخلفات الحرب القابلة للانفجار (بما في ذلك من تلوث ملحـوظ بالألغام الصغيرة المتفجرة)، ولكن من دون امتداد تلوث على مساحات كبيرة. تؤثر هذه الذخائـر غير المتفجرة على السلامة العامة والنمو الاجتماعي والاقتصادي الذي يساهم عادةً في انتشار معقد للتلوث.

تتطلـب هذه المشـاكل عادةً الإدارة علـى مدى سنوات وعقـود عديدة. وتتسبب الألغـام والذخائر الصغـيرة المتفجـرة تلوث السطح، غير أن الطاقة الحركية الناتجـة عن قذائف الهاون والقذائف المدفعية ولاسيما القنابل المطلقة من أماكن مرتفعة تؤدي إلى وجود أجسام مدفونة في العمق وغالباً مـا تكون على عمق أمتار. فوجـدت القنابل في جمهورية لاو الديمقراطيـّة الشعبية والفيتنام على عمـق تـراوح بين متر الواحد إلى خمسة أمتار، إضافـة إلى ألغام ثقيلة وصلت إلى عمق عشرة إلى عشرين متراً.[٢]

الرسم السابع: كمية الذخائر غير المنفجرة المدمرة سنوياً (بالكيلوغرام) في برلين بين العام ١٩٤٧ و٢٠١١

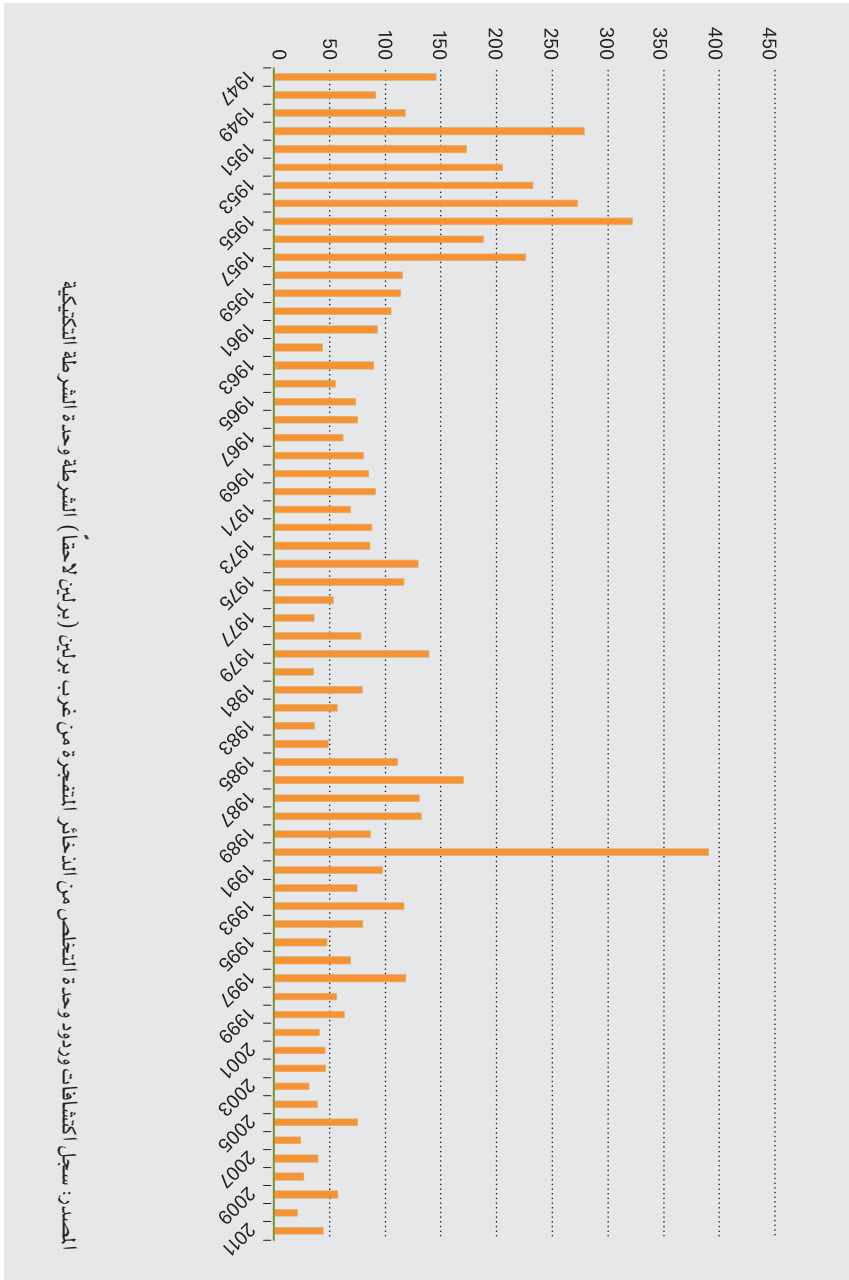

المصدر: سجل اكتشافات وردود وحدة التخلص من الذخائر المنفجرة من غرب برلين (برلين لاحقاً) الشرطة وحدة الشرطة التكتيكية

وكذلك الأمر في خلال الحرب العالمية الثانية، عانت مناطق مختلفة من أوروبا الغربية من قصف جـوّي وأرضي مكثف تاركاً كميات ضخمة مـن الذخائر غير المتفجرة في مدن ودول وأنهر وبحور[٢]. وهذه هي الحال في دول أخرى عانت من معارك حديثة مثل دول جنوب شرقي آسيا.

امتزاج التلوث

يمكـن إيجاد امتـزاج لحقول الألغـام عادية، منخفضة الكثافـة، المنتشـرة، وانتشاراً للألغام غير العاديـة على مساحات جغرافية كبيرة. إضافة إلى ذلـك، قد يتداخل التلوث بذخائر الحرب غير المتفجـرة بما فيهـا الألغام الصغيرة المتفجرة في مناطق الألغام الخطـرة. قد تكون البيئة العملية وطبيعـة التلوث معقدة جـداً حيث ساهم القصف الجوي في دفن الذخائـر غير المتفجرة في عمق الأرض.

تتطلب أنواع امتزاج التلوث المختلفة امتزاجاً في الردود بشأن تسليم الأرض، كما تعتمد بشكل أكبر علـى معايير عالية لجمع المعلومـات والتحليل والاستخدام. تسير عمليات المسح التقنية في المناطق التي يشتبـه باحتوائها على ذخائر عنقودية أو مخلفات الحرب القابلة للانفجار، بشكل أسرع من الأماكن التي يشتبه بوجود حقول ألغام فيها.

تصبـح الألغام عنصر الخطر الأبرز، إذ تفرض تقنيـات تحقيق وتطهير بطيئة ولكن آمنة لمنطقة الخطـر إذا اشتبـه بها. وبهدف تفادي أي نشـاط متعلق بمخلفات الحـرب القابلة للانفجار، من الشائع معالجة أخطار حقول الألغام أولاً قبل تطبيق تقنية أسرع للبحث عن الذخائر غير المتفجرة بعد ذلك.

عملية تسليم الأرض والإبلاغ عنها

تصف عملية تسليم الأرض التالي:

- بذل كل الجهود الممكنة بهدف تحديد المناطق الخطرة.
- إلغاء الأرض من خلال عمليات مسح غير التقني.
- تصغير الأرض من خلال المسح التقني.
- تطهير الأرض من تلوث الألغام/مخلفات الحرب القابلة للانفجار.

كل الجهود الممكنة

تبذل كل الجهود الممكنة عادةً عندما:

- يظهر تبرير موثوق لعدم وجود الألغام/مخلفات الحرب القابلة للانفجار في المنطقة، أو إذا وجدت، تكون قد دمرت أو إزيلت من مكانها.
- يعتبر التزام مصادر إضافية أمراً غير منطقي فيما يتعلق بالنتائج المتوقعة[٤].

الرسم الثامن: عناصر عملية تسليم الأراضي

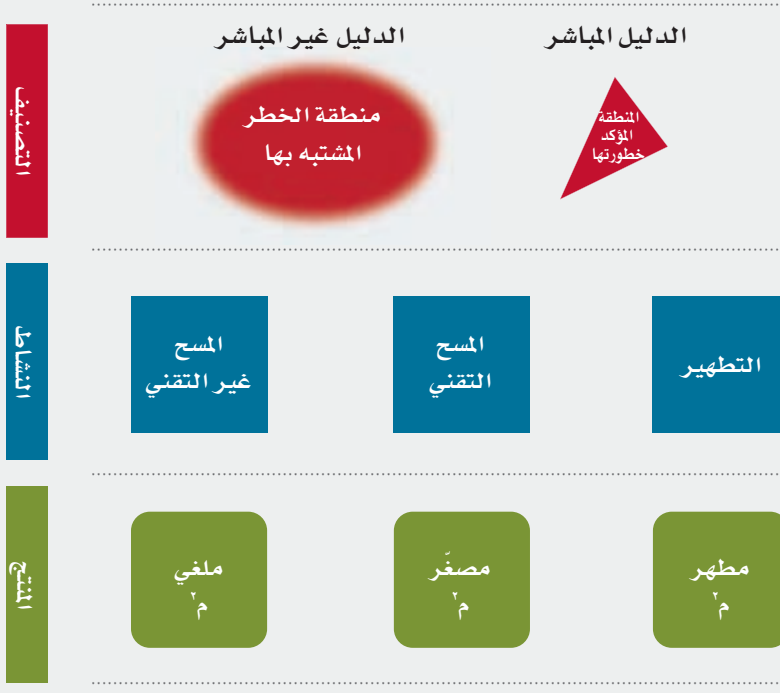

يظهر الرسم البياني تصنيفين للأراضي: المنطقة المؤكدة خطورتها ومنطقة حيث الخطر المشتبه به، إضافة إلى ثلاثة نشاطات تساهم في تسليمها: المسح غير التقني، المسح التقني والتطهير. وينتج عن هذه النشاطات ثلاثة منتجات ألا وهي الأراضي الملغية والمصغّرة والمطهرة. على التقارير على المستوى الوطني التي ترفع إلى الجهات المانحة والتي تخضع للقانون الدولي الإنساني، الامتثال لهذه المصطلحات وتصنيف الإحصاءات الخاصة بتسليم الأراضي.

© 2014 GICHD

تبـذل كل الجهود الممكنة في كل مراحل عمليـة تطهير الأرض. وذلك لا يعني القيام، فقط، بجهود جسديـة للتحقق مـن الأرض، إنمـا أيضاً الاستخـدام المناسب لجمـع البيانات والتحليـل وإدارة المعلومات بهدف دعم اتخاذ القرارات وتبريرها.

تحديد المناطق الخطرة

يتضمن تطهير الأرض تحديد مكان وجود الألغام ومخلفات الحرب القابلة للانفجار ومن ثم بذل جهـود إضافيـة (تقنية وغير تقنية) بهدف تحسين هذا التحديد حتـى يتم التأكد من أن المخاطر غير موجودة أو تم تطهيرها كلياً. في نهاية العملية، يجب أن تفي جميع الأراضي المطهرة بالمتطلبات الأساسية على أنها لا تحوي أي خطر (على صعيدي العمق والحجم) وعلى أنها آمنة للاستعمال.

تصنف المنطقة على أنها منطقة الخطر المشتبه بها أو المنطقة المؤكد خطورتها. ويعتمد هذا الأمر علـى أدلة غير مباشرة لوجـود الخطر (مثل الأرض الزراعية غير المستخدمـة والتقارير الشفوية مـن السكان المحليين أو المحاربـين القدامى) أو أدلة مباشرة لوجودهـا (مثل الحوادث وسجلات معتمـدة للألغام والقذائف غير المنفجرة من مخلفات الحـروب ورؤية الألغام في مكانها وإشارات التحذير إلخ.).

إذا خلصـت عمليـات المسح غـير التقنية إلى عدم وجود أدلة كافية للتلـوث في بعض أو كل منطقة الخطـر المشتبه بها، تسلم الأرض وتعتبر ملغيـة. إذا وجدت عمليات المسح التقنية أدلة غير كافية للتلوث، تسلم الأرض وتعتبر مصفّرة.

عندمـا تجرى عمليـات المسح غير التقنيـة في منطقة جديـدة ولا تعثر على أدلة تشـير إلى وجود الألغـام أو مخلفات الحرب القابلة للانفجار، لا تسجـل المنطقة على أنها ملغية. فلا يطبق الإلغاء والتصغـير إلا في المناطـق التـي قد صنفـت سابقاً على أنهـا مشبوهة أو خطـرة (منطقة الخطر المشتبه بها والمنطقة المؤكد خطورتها).

توضـح المعايـير الدولية للأعمال المتعلقة بالألغام ٠٧,١١ –تسليـم الأراضي، أنه بغض النظر عن نتائج أي عملية مسح أو تطهير، على العاملين في إزالة الألغام دائماً تسجيل ما يلي:

- ما تم إنجازه مع تحديد المكان والزمان،
- ما تم العثور عليه مع تحديد المكان والزمان.

يعتبر تسليم الأرض عملية تقييم مستمر للخطر، بما في ذلك إدارة العمليات والأشخاص والمعلومات والجـودة. ويكمن الهدف الأساسي في تحرير الشعوب والمحافظات والأراضي الوطنية من تأثيرات تلوث الألغام/مخلفات الحرب القابلة للانفجار.

أنشطة المسح

إن الهـدف من أنشطة المسح هـو جمع الأدلة لدعم عملية اتخاذ القـرارات الفعالة والموثوقة حول مـكان وجود الأخطـار أو غيابها، بهدف فهم تأثيرهـا على السكان ودعم عمليـات وضع الأولويات والتخطيـط المناسب. يجب أن تتناسب جميع طرق المسـح وتقنياتها مع الظروف والأحوال المحلية ونوعيـة التلـوث والأهـداف مـن استخـدام البيانات/المعلومات. تستخـدم الوسائل غـير التقنية والوسائل التقنية عادةً في عملية تطهير الأرض.

يشـكل المسح غير التقني عـادةً الخطوة الأولى في جمع بيانات جديدة لمنطقـة الخطر المشتبه بها والمنطقـة المؤكـد خطورتهـا وللمناطق المحـررة أو أجزاء المناطـق الموجودة في سجـلات البيانات (الإلغاء). يمكن تصنيف أنشطة المسح غير التقنية إلى نوعين:

١- عمليات مسح ترتكز على المجتمع

- مسح التأثير، بما فيها مسح تأثير الألغام الأرضية،

٢- عمليات مسح ترتكز على الخطر

- يشار إليها أحياناً بالمسح الطارئ، المسح العام، عمليات مسح المستوى الأول ولكنها تجمع جميعهـا تحت عبارة مسح غـير تقني وذلك بحسـب المعايير الدوليـة للأعمال المتعلقة بالألغام.

يستخـدم المسح التقني، بمـا في ذلك استخدام الموجودات التقنيـة في مناطق الخطر المشتبه بها، بهدف كسب معلومات مباشرة حول طبيعة التلوث ومداه وخصائصه والمناطق التي وجد فيها.

دراسة استقصائية عن تأثير الألغام الأرضية

أجـرت ١٨ دولـة عمليـة مسح وطنية علـى المجتمعـات للتأثير الاجتماعـي والاقتصـادي للألغام ومخلفـات الحرب القابلة للانفجـار، وذلك باستخدام تقنية مسح لتأثـير الألغام الأرضية. تبعت هـذه الـدول مجموعة مشتركة من البروتوكـولات، وهي منهجية منظمة للمسـح الوطني والتقرير الموحد وإدخال البيانات إلى نظام إدارة المعلومات للأعمال المتعلقة بالألغام.

استخـدم المسح ثلاثة عوامـل – نوع التلوث (الألغام أو الذخائر غـير المنفجرة)، والأرض، وعدد الضحايـا – للتوصـل إلى نتيجـة التأثـير لكل مجتمـع خضع للمسـح. سمح هذا الأمـر بتصنيف المجتمعات على أساس نتائجها وأمّن إطار عمل يستهدف المصادر في خلال التخطيط الاستراتيجي وعمليات وضع الأولويات.

وللأسـف، فإن تقنية مسـح تأثير حقول الألغام التـي ارتكزت على قياس تأثـير الألغام/مخلفات الحـرب القابلة للانفجـار على المجتمعات عوضاً عـن تحديد أماكن المناطـق المؤكد خطورتها قد

تلقـت ردة فعل ضعيفة بسبب عدم إعطاء الاهتمام اللازم لدقة حدود مناطق الخطر المشتبه بها. وأدى سوء التفاهم إلى الحصول على قواعد بياناتٍ مليئة بالأحجام المبالغ فيها لمناطق الخطر.

أظهـرت دراسـة لـ«مركز جنيف الدولي لأنشطة إزالة الألغام للأغراض الإنسانية» حول عمليات مسـح تأثير الألغام الأرضية في ثـلاث دول، أنه من الممكن تقليص حجم منطقة الخطر المشتبه بها (وهـي منطقة تأثير بحسـب مسح تأثير الألغام الأرضية بدل أن تكون منطقة الخطر المشتبه بها) والتـي قدرت بنـاءً على بيانات مسح تأثير الألغـام الأرضية، إلى معدل تقريبـي يبلغ ٩٠ بالمئة إذا خضعـت لعملية مسح غير تقنية إضافية.[٥] ويظهر هذا الإحصاء مدى التأثير المنظور حول منطقة ملوثة بالألغام بدل الإشارة إلى سوء نوعية تعريف منطقة الخطر المشتبه بها في خلال عملية مسح تأثـير الألغام الأرضية. ساهمت العبر المستفادة في خلال معالجة بعض المفاهيم الخاطئة المتعلقة باستخدام مسح تأثير الألغام الأرضية في تطوير تقنيات تسليم الأرض الحالية.

المسح غير التقني

يعتبر المسح غير التقني نقطة البداية لتحديد المعلومات، ونفاذها، وجمعها، وإبلاغها واستخدامها بهدف تحديد مـكان الألغام/مخلفات الحرب القابلة للانفجار، ومـكان غيابها، وتحديد المناطق الخطر المشتبه بها والمناطق المؤكد خطورتها حيث يتوجب تطبيق تحقيقات إضافية و/أو تطهير.

تستخـدم تقنية المسح غير التقني تقييمات المكاتب وتحليـل السجلات التاريخية وتحاور مخبرين عـدة وتقييـم ما وجد خلال عمليـات المسح والتطهـير في مواقع أخرى وزيـارات ميدانية من دون استخدام المعدات التقنية ودخول المناطق الخطرة.

تحـاول الفـرق الميدانية للمسـح غير التقني أن تسجـل المناطق المعروفة والمشبوهـة بدقة شديدة. وبإمكانها جمع معلومـات اضافية حول استخدام الأراضي وامتلاك الأراضي وآثار المناطق المؤكد خطورتها المبلغ عنها، بما في ذلك بيانات الضحايا.

وفي حين يعتبر المسح غير التقني نقطة بداية العمليات، يمكن متابعته بالتوازي مع المسح التقني و/أو أنشطـة التطهير في خـلال عملية تسليم الأرض. قد يظهر مخبرون جدد أو معلومات جديدة في أي وقت، مما يقدم أدلة اضافية لتعديل الحدود والحد بشكل أكبر من مدى أنشطة المسح التقنية والتطهير.

علـى الرغم من اختلاف طبيعة تلوث الألغام/مخلفات الحرب القابلة للانفجار الكبير والتحديات القائمـة عند محاولة تسجيل حـدود مناطق الخطر المشتبه بها، فقد حققـت أعظم التطورات في فعاليـة تسليم الأرض بواسطة منهجيات مسح غـير تقنية أكثر دقة. وغالباً ما كانت نقاط البداية لمهمـات التطهير غير مناسبة ومرتكزة على معلومات غير دقيقة أو ضعيفة لم يتم التدقيق فيها أو تعزيزها قبل بداية المسح التقني و/أو التطهير.

فرق المسح غير التقني تجمع معلوماتٍ عن المناطق المؤكد خطورتها (أنغولا)

المسح التقني

يتضمـن المسح التقني تدخلاص جسديـاً بواسطة موجودات المسح أو التطهير في المناطق الخطرة بهدف:

- تأكيـد وجـود الألغام/مخلفات الحـرب القابلة للانفجـارأو غيابها، وتحديد نـوع المخاطر الموجودة.
- تحديد حدود مناطق الخطر المشتبه بها والمناطق المؤكد خطورتها التي تتطلب التسليم.
- جمع المعلومات بهدف دعم اتخاذ قرار تسليم الأرض.

يمكن تصنيف المسح التقني في نوعين أساسيين:

١- التحقيقات المستهدفة: تستهدف المناطق المحددة أو النقاط ضمن مناطق الخطر؛ وقد تشكل مناطـق عالية الخطورة حيـث وقعت الحوادث أو حيـث يتوقع وجود الألغـام أو الذخائر غير المنفجرة.

٢- تحقيقـات المنهجية: تنتشـر الممرات المخروقـة أو المقطوعة بشكل منتظـم في المنطقة فتبقى المناطـق المتداخلـة غير معالجة. وفي بعض الأحيان، قد تمتد التحقيقـات المستهدفة لتغطي ١٠٠ بالمئة من منطقة الخطر.

ليس لزاماً على الموجودات التقنية أن تتوافق مع جميع معايير المسح. فما عليها القيام به هم التالي:

- المحافظة على سلامة طاقم المسح التقني.
- تأمين أرجحية عالية (التأكيد) أن المعدات والتقنية المستخدمة ستشير إلى وجود عناصر الخطر المتوقعة.

عند التطبيق، قد يكون من الصعب عزل المسح التقني كنشاط منفصل ضمن عملية متسلسلة (بعد المسح غير التقني وقبل التطهير). وغالباً ما تتداخل الأنشطة ويمكن تنفيذها بشكل متزامن؛ فقد يطبق المسح التقني:

- قبل التطهير بهدف المساعدة في ترسيم مناطق الخطر المشتبه بها والمناطق المؤكد خطورتها.
- في أثناء/بالتزامن مع التطهير بهدف الإبلاغ عن قرارات تتعلق بفاعلية القيام بمهمة تطهير.
- بعد التطهير، عندما يزيد التحقق من منطقة عازلة تحيط بالمنطقة المطهرة من الثقة بإزالة جميع الألغام/مخلفات الحرب القابلة للانفجار.

مسح تقني منتظم باستخدام مدرسة. تم الإبلاغ عن منطقة مؤكد خطورتها تبلغ مساحتها ٨ كلم، كما وتم تطهير ممرات استكشافية آلية عند كل ٢٥ متراً. لم يتطلب الأمر متابعة من قبل موجودات المسح الأخرى إلا في حال وقوع أي تفجير بصري أو سمعي في خلال المسح الآلي. وتركت الأرض على ما هي فيما بين الممرات. لم يتم العثور على أي جسم خطر في خلال عملية المسح فتم تسليم الأرض من دون القيام بأي أعمالٍ إضافية.

التطهير

إن أبـرز أجـزاء عمليـة إزالـة الألغام هـو تطهير الألغـام ومخلفات الحـرب القابلـة للانفجار، وهـو أيضـاً أكثر الأجـزاء الخمسة كلفـةً. ويشير التطهـير إلى عمليـة جمع المعلومـات المتداخلة وإزالـة الخطـر، الأمـر الـذي يحـدد المنطقـة الخطـرة بشـكل كامـل أثنـاء إزالـة المخاطـر المتفجرة.

يهدف التطهير إلى خلق أرض آمنة عبر تحديد أماكن الألغام والمخاطر المتفجرة الأخرى ومن ثم تدميرهـا ضمن منطقة محددة وعلى عمق محدد. يتطلب هذا الأمر أنظمة إدارة وعمليات تطهير تكـون مناسبة وفعالة وآمنة. إضافة إلى القيـام بالتطهير، يتوقع من منظمات إزالة الألغام إعلام المجتمعـات المجاورة بحجـم الخطر المتبقي وبمدى تقدم العملية. يشـكل التواصل المجتمعي جزءاً مهمـاً من عملية إزالة الألغام وطريقة فعالة لبنـاء الثقة بين المساهمين لاسيما مستخدمي الأرض المسلمة.

وغالبـاً ما تستخدم عبـارة أدوات إزالة الألغام في عملية إزالة الألغـام وهي تتألف عادةً من ثلاثة عناصـر: التطهـير اليـدوي وأنظمة الكشـف بواسطة الحيوانـات والأنظمـة الميكانيكيـة. أصبح استخدام الآلات والحيوانات أمراً شائعاً في عمليات إزالة الألغام على الرغم من أن معظم الألغام الأرضية ومخلفات الحرب القابلة للانفجار ما زالت تطهّر يدوياً.

يتأثـر قرار اختيار دمج التقنيـات في بلد ما الخطر ونوع الخطر الذي تسببـه الألغام، إضافة إلى عوامل مهمة أخرى مثل التمويل والأمن والبنية التحتية والأرض والقوانين الوطنية.

التطهير اليدوي

لم تتغـير طـرق تطهير الألغـام اليدوية تغيّراً ملحوظاً منـذ الحرب العالمية الثانيـة، فهي ما زالت تعتمد على مزيلي الألغام الذين يعملون في مسار محدد باستخدام كاشف المعادن أو الحفر أو عدة التنقيـب حتى يتم اكتشاف الغرض مشبوه. وعلى الرغم من أن هذه الطرق غالباً ما تعني التقدم البطـيء، إلا أنها منتشرة وشائعة في برامج إزالـة الألغام تقديراً لمستويات الثقة الكبيرة المرتبطة بالأراضـي التـي تطهرها. تختار بعض المنظمـات المعنية بالتطهير اليدوي عـدم اللجوء إلى طرق وموجودات بديلة.

يستخـدم المطهـرون اليدويـون لخلـق وتطهير أنظمـة الممرات عـبر القيام بتحقيقـات مستهدفة ومنتظمـة وبتطهـير المنطقة.يتمركز المطهرون عادةً علـى بعد مسافات آمنـة أحدهم من الآخر، ويتابعـون التطهـير حتـى اكتشـاف الأغراض المشبوهة. ثـم يحفرالمطهـر بانتباه حـول الغرض

وإذا تبين أنه لغم أو ذخيرة متفجرة، إما أن يفجّر في مكانه أو ينقل بهدف تفجيره في نهاية النهار.

من السهل تدريب فرق من المطهرين اليدويين والمراقبين. في الدول حيث تكاليف العمالة منخفضة، يكون استخدام المطهرين اليدويين أمراً فعالاً من حيث الكلفة. فهم متدربون على تطهير حقول الألغام متى توفرت السجلات والخرائط وحيث زرعت الألغام بنمط محدد. تشكل النباتات الكثيفة والأنقاض والحطام والمناطق المتحضرة جميعها عوامل تبطئ التطهير وتدفع إلى اعتماد وسائل بديلة. وبإمكان المطهرين اليدويين مساعدة أنظمة التطهير ومعالجة الأرض الميكانيكية بشكل كبير في المناطق التي يمنع وصول الآلات إليها، كما يستخدمون في المهمات المرتبطة بالتواصل المجتمعي.

كاشفات المعادن

أدى استخدام المواد البلاستيكية في صناعة الألغام في عام ١٩٦٠ إلى تراجع محتوى المعدن بشكل كبير. ففي معظم الألغام المضادة للأفراد الحديثة، تقلص محتوى المعدن إلى بضعة غرامات، وبقي القادح والنابض والغلاف. وبهدف مواجهة المحتوى البسيط من المعدن، أصبحت الكاشفات الحديثة حساسة، أخف وزناً، أكثر متانة، موثوقة وسهلة الاستعمال مقارنةً بأدوات عام ١٩٤٠ البطيئة.

ومع ارتفاع حساسية الكاشفات الحديثة، أصبحت أكثر عرضةً لإطلاق إنذارات كاذبة بسبب قطع معدنية صغيرة ومركبات معدنية موجودة في بعض الأتربة مثل تربة أتريتات. وعلى الرغم من هذه القيود، تظل كاشفات المعادن أكثر وسائل الكشف شيوعاً، كما أنها تخضع لتحسينات مستمرة في تصميمها.

خطة العمل الوطنية- مزيلة ألغام أنثى (الأردن)

تصنع الكاشفات الحديثة وفقاً لمبدأ الحث المغناطيسي القادر على تعويض وإلغاء الإشارات الناتجة عن مركبات معدنية غير مرغوبة في التربة. كما ويتمتع بعضها برادار قياس الأرض. وعلى الرغم من تحسينات في البرمجية وتكنولوجيا الإستشعار، يجب أن تكون الكاشفات متينة وسهلة الاستعمال والتصليح وإعادة الشحن فلا تتطلب الكثير من الصيانة.

سبر الألغام

يبقى المسبار أداة شائعة تستعمل لتأكيد الموقع المحدد للألغام المدفونة. فهي أداة رخيصة الثمن وبسيطة وفعالة وتستعمل للاستشعار بالألغام برقة من جوانبها فيما هي مدفونة في الأرض. يتم ذلك من خلال ثقب سطح الأرض بزاوية ٣٠ درجة كحد أقصى بهدف تفادي إثارة رأس اللغم الذي يعتبر في معظم الأحيان موقع آلية التحريك.

تصنع أداة سبر الألغام من مواد عدة، من المواد البلاستيكية الباهظة الثمن إلى الفولاذ والألومنيوم والحديد. وتكمن أبرز مساوئ سبر الألغام في أسعار التصاميم المتقدمة المرتفعة وقرب رأس مزيل اللغم ويديه من اللغم الذي يتم التحقق منه والجهد الذي يتطلبه عند استخدامه في الأرض الصخرية. لا يستخدم المسبار عندما يكون هناك احتمال مصادفة ألغام مجهزة بصمام عدم الإزعاج أو ألغام تغيرت مواقعها.

الجرافات

تستخدم الجرافات للحفر والكشف عن الألغام في الشواطئ الرملية والصحارى وأراضٍ أخرى خالية من الجذور الكبيرة أو الشجيرات الكثيفة أو الحجارة. ويجري تشغيلها إما بالاقتراب من اللغم من جانبه كما هي الحال بالنسبة للمسابر، أو الغرف وسحب اللغم من العمق: وتهدف الطريقة الأخيرة إلى تحديد موقع اللغم قبل الحفر، وذلك لسحبه إلى سطح الأرض في محاولة واحدة.

وتكمن ميزات الجرافات في وجود مسافة كبيرة بين المطهر واللغم، والتكلفة المنخفضة والقدرة على تصنيعها محلياً. أما في الأراضي التي تحتوي على قطع معدنية، فتعتبر تقنية الجرافات أكثر فعالية من استخدام كاشفات المعادن. وأما في الأراضي الرملية أو المناسبة، فاستخدم بعض المطهرين كاشفات المعادن بدل الجرافات.

وتكمن مساوئ تقنية الجرافات في الاقتراب الصعب من اللغم واحتمال وقوع انفجارات غير مرغوب فيها. فالمطهر محمي جيداً ويقف على مسافة من موقع الانفجار، حتى يتجنب الإصابات الكبيرة، إلاّ أن الانفجار وصوته وتطاير القطع من الأرض قد تتسبب بإصابته. ولكن عند تطبيق هذه التقنية بعناية، تفضل الجرافات أداة مفيدة لتطهير الألغام.

الحفر

تقدم عملية الحفر الكاملة أعلى مستويات الثقة بين كل طرق التطهير المقدمة في الكتيب ولكنها تستغرق وقتاً طويلاً. من السهل الإشراف على إزالة كل التربة وصولاً إلى عمق محدد، لكن التقنية تقتصر على التالي:

- المناطق التي تشكل منحدرات قوية بحيث يكون من الصعب التحرك بأمان.
- بعض المناطق المتحضرة.
- أماكن التربة الصلبة الملوثة بالمعادن.
- أماكن تقل فيها المعادن وهي غير مناسبة لأنظمة الكشف الميكانيكية أو الحيوانية.

التقدم والفعالية

يختلف التقدم اليومي بشكل كبير بحسب الطريقة والتكنولوجيا المستخدمة، وبحسب الأرض المعنية ونوعية التربة والطقس الحالي. تتفاوت نتيجة التطهير اليومي لمطهر واحد بين خمسة أمتار ومئة وخمسين متراً مربعاً. يعتبر التطهير اليدوي من أفضل الطرق وأكثرها فعالية عند دمجه بطرق كشف وتطهير أخرى.

طريقة الحفر الكامل في تلة شديدة الانحدار (أفغانستان)

يتم مراجعة إجراءات التطهير اليدوية لكل فرد من أفراد المطهرين وتقييمها، بهدف تحديد الفرص لتحسين السرعة والسلامة والثقة. إلاّ أن نسبة كبيرة من الكفاءة تغيب في المجموعات وعمليات الإدارة. كما يؤثر أيضاً: غياب التخطيط المرتكز على الموارد المتوفرة، ووضع الأولويات بشكل خاطئ، وعدم التركيز على وضع دراسة مناسبة لعاملي الوقت والحركة، والأحوال الطقسية، والأرض والموارد المتاحة على تقدم عملية التطهير وفعاليتها.

تشكل الثقة في اتخاذ قرار تسليم الأرض أكثر العوامل تأثيراً على الفعالية، إما كنتيجة لغياب المعلومات الضرورية أو عدم سماح هيكليات الإدارة للمديرين في المراكز المناسبة باتخاذ القرارات. وبما أن عملية إزالة الألغام اليدوية هي عمل شاقّ وباهظ الثمن، يتم التركيز حالياً على توسيع التوعية والدقة في الدراسات التي تسبق عملية التخليص بحيث تسمح بإصدار القرارات حول توزيع نازعي الألغام في المناطق الملغومة فقط.

أنظمة الكشف بواسطة الحيوانات

يعتبر الكلب أكثر الحيوانات استخداماً في عملية الكشف عن الألغام بفضل قدرته المؤكدة على العمل مع البشر والتدرب معهم. وتستخدم الجراذين التي تدرب على تحديد الروائح الصادرة من مصادر محددة ترتبط بالمتفجرات أو مكونات أخرى للألغام والذخائر. ويشار إلى هذا النظام بتسمية أنظمة الكشف بواسطة الحيوانات.

استخدمت الكلاب لقرون في الرصد والكشف عن الألغام منذ الحرب العالمية الثانية. يدل هذا الحيوان صاحبه إلى اللغم الذي عثر عليه، ومن ثم يبلغ صاحبه الأمر إلى المطهر بهدف التحقق من وجود اللغم.

وعلى غرار أي وسيلة إزالة ألغام أخرى، تواجه الكلاب بعض القيود، غير أن الخبرة تظهر أنه بفضل التدريب السليم والممارسة والتخطيط، بإمكان الكلب تخطي بعض قيود الطقسية والبيئية.

تستطيع الكلاب التي تكشف عن وجود المتفجرات أن تعثر على الألغام التي تحتوي على كمية قليلة من المعدن والألغام المدفونة والألغام المدفونة في أماكن تحتوي على مستوى كبير من التلوث

كلب كشف الألغام وصاحبه منتعلاً الأحذية الخاصة بالألغام (سراييفو)

بالمعادن حيث يصعب استعمال كاشفات المعادن. قد يكون نظام الكشف بواسطة الحيوانات أسرع وأقل كلفة من عملية إزالة الألغام اليدوية. بلغ التطور اليومي بين ٣٠٠ و٢٠٠٠ متر مربع بحسب الظروف البيئية ونوع العمل والنظام المستخدم. تقدم أنظمة الكشف بواسطة الحيوانات أفضل النتائج عند الإشارة إلى ألغام فردية أو منطقة محددة من الألغام عوضاً عن محاولة العمل في منطقة تكثر فيها الألغام.

تتضمن المهمات الأخرى الموصى بها عمليات جمع سريعة للأدلة في أماكن طهّرت يدوياً وميكانيكياً وأماكن لا تصلها الآلات وطرقات تؤدي إلى مناطق خطرة، وتطهير ضربات الذخائر العنقودية وساحات المعارك. ويمكن استخدام الحيوانات أيضاً في مهمات المسح التقني.

استخدمت الحيوانات، ولاسيما الكلاب، في عمليات تعقّب رائحة المتفجرات عن بعد. تتضمن هذه العمليات جمع عينات من الغبار أو الهواء في مصافٍ من أماكن أو طرقات يشتبه في توفر الألغام فيها. تنقل المصافي إلى بيئة محكمة حيث يتم تقديمها إلى حيوانات مدربة تدريباً خاصاً بهدف تحليل الرائحة. تقدم العينات إلى عدة حيوانات بالتتالي. فإذا لم يشر أحدها إلى وجود الألغام ومخلفات الحرب القابلة للانفجار، تشطب المنطقة التي أخذت منها العينات عن لائحة الأماكن الخطرة.

استخدمت عمليات تعقّب رائحة المتفجرات عن بعد في غالب الأحيان للتأكد من الطرقات. وقد طبقت منذ أكثر من عقد في دول مثل أفغانستان وأنغولا وموزمبيق والسودان. استخدمت عمليات التأكد من الطرقات حول العالم عمليات تعقّب رائحة المتفجرات عن بعد.

يكمن التحدي الأكبر في عمليات تعقّب رائحة المتفجرات عن بعد في صعوبة تقييم جودة العينات بشكل يؤكد عدم تلوث المصافي في خلال نقلها من منطقة التقاط العينات إلى منطقة التحليل.

لا تحلّ عملية تعقّب رائحة المتفجرات عن بعد محلّ المطهرين، ولكنها أداة قوية عند استخدامها إلى جانب الأنظمة اليدوية والميكانيكية، بحيث تزيد من فعالية برنامج إزالة الألغام بشكل ملحوظ.

الأنظمة الميكانيكية

يتم تصنيع مجموعة من الأنظمة الميكانيكية لتفجير الألغام أو تدميرها. وقد تكون عنصراً ذا فعالية كبيرة في برنامج إزالة الألغام، إذ تسرع تطور عناصر أخرى من خلال إزالة النباتات والأسلاك الشائكة وتفتيت التربة. وقد تؤدي دوراً مهماً في المسح التقني، وقد تستخدم كطريقة تطهير رئيسية في بعض الحالات. تجهز أنواع الآلات الأكثر شيوعاً المستخدمة في عمليات إزالة الألغام بمعدات زراعية.

قـد يفرض الاستخـدام الناجح لأنظمـة ميكانيكية أكـبر المزيد مـن الطلب على البنيـة التحتية الخاصـة بالطرقـات والجسـور. وتتطلب جميـع الأنظمة توفر قطـع التبديـل والأدوات والقدرات اللازمـة لاستخدامهـا. غالباً ما تؤثر الحاجـة إلى مقطورات وشاحنات لنقـل المعدات الميكانيكية الثقيلـة وعبء الدعـم اللوجستـي الضروري لعمـل الأنظمة، على القـرارات المتعلقـة باستخدام الآلات.

إن الألغـام المضادة للدبابات والذخائر المتفجـرة الكبيرة قادرة على إلحاق الضرر أو حتى تدمير كل الآلات باستثنـاء آلات كشـف الألغام الثقيلة التي تقدم أفضل حمايـة. لذا من الضروري تحديد أنواع الألغام التي قد تصادف في خلال الدراسات الأولية بهدف اتخاذ القرارات المتعلقة باستخدام الآلات.

ازداد الاهتمـام في امكانيـة استخدام آلات لأهـداف إنسانية مع تطور قطـاع الكشف عن الألغام الحديـث. لقـد ظهرت تطـورات كبيرة منذ النظـام الميكانيكي الأول في سنـة ١٩٤٢. كانت الآلات القديمـة ثقيلة، لا يعتمـد عليها، وبطيئة، وبالتالي جـاءت نتائج التطهير المحققـة أقل من المتوقع (والطلبات على برامج إنسانية حديثة).

تتوفر اليوم آلات عديدة لإزالة الألغام، وهي مجهزة بقوة ملحوظة وأجهزة التحكم عن بعد وأنظمة ملاحـة وتحديد المواقع وخدمات شاملة ودعـم. وتم تصنيع أعداد هائلة من بعض الآلات، في حين صنعت آلات أخرى بأعداد محدودة أو حتى آلة واحدة منها. في بعض الأحيان، تم تحويل وتصفيح المركبـات الزراعيـة ومركّبات البنـاء لتطهير الألغـام وبالتالي تم التوفـير في الاستثمار بما يتعلق بتوافر قطع التبديل وأسعارها المنخفضة.

تقـود الأنظمة الميكانيكية عمليات مسح تقنية وتحدد حدود المناطـق التي يتوقع أنها خطرة وتلعب دوراً مهمـاً في عمليـة تطهـير الأرض. لقـد ازدادت الثقـة في استخدامها للتطهـير في الظروف الصحيحـة، وفي الدور التي تلعبه في تقليـص عامل الخطر، فتكمل بالتالي أبرز طريقتين للتطهير وهما: المطهرون اليدويون والكلاب الكاشفة عن الألغام.

في عـام ٢٠٠٤، أصدر «مركـز جنيـف الدولي لأنشطة إزالـة الألغام للأغراض الإنسانية» دراسة حـول معدات تطهير الألغام الميكانيكية من خلال فحص العوامل التي تؤثر على فعاليتها وإنتاجها وسعرها. استنتجت الدراسة أنه يمكن استخدام الآلات كأنظمة تطهير أولية في الظروف المناسبة (نـوع الخطر والتربـة والأرض). بعد حوالي عقـد، ازدادت الثقة واستخدمت بعض برامج إزالة الألغـام الآلات كنظام تطهير أولي. وتشـدد المعايير الدولية للأعمال المتعلقة بالألغام على الحاجة إلى جمـع بيانات الأداء في خـلال تطبيق عملي جاري يستخدم الآلات بهدف التوصل إلى مجموعة مـن البيانات التي على أساسها تؤخـذ القرارات المتعلقة بالزمان والمكان حيـث يُسمح باستخدام الآلات كأدوات تطهير أولية.

بعـد مرور عقد، ازدادت الثقـة وبدأت برامج الأعمال المتعلّقة بالألغـام باستعمال الآلات كبرنامج تطهـير أساسـي. وتركّز المعايير الدولية للأعمال المتعلقة بالألغـام لتسليم الأرض (٠٧,١١) على الحاجـة إلى جمع بيانـات الأداء في خلال العمليـات الفعلية المستمرة عبر استعمـال الآلات لبناء

هيـكل من البيانات تُتّخذ على أساسه القرارت المتعلّقة بالوقت والمكان المناسبين لاستخدام الآلات في التطهير الأساس.

أمّا الآلات المستعملة لإزالة الألغام، فهي تنقسم وفقاً لما يلي:

- آلات تفجير المواد القابلة للانفجار
- آلات تحضير الأرض
- آلات الكشف عن المواد القابلة للانفجار

بعض هذه الآلات مصمّمة خصيصاً لتحقّق أكثر من غاية واحدة.

تستلـزم آلات عديدة مشغّلون بشريون، وهي مصمّمة لحمايـة شاغليها والتجهيزات من تأثيرات الانفجـار. في المقابـل، يستخدم القسم الآخـر نظام جهاز التحكّم عن بعد لإبقـاء العاملين آمنين وبعيدين عن أي خطر.

أمّـا الأنظمة المخصّصة لهـذه الغايات، فهي تضـمّ المدراسّات والحراثات وجـزّازات العشب والمناخل إضافة إلى معدّات أخرى. يمكن ان تتناسب الأنظمة المكيّفة مع الرافعات الأمامية والحفارات التي تكون عادةً مدرّعةً لتمكينها من تطهير المنطقة الخطرة أو حدودها الخارجية من المواد القابلة للانفجار.

بعضـ الأنظمة الميكانيكية متعـدّدة الأغراض. مثـلاً، إذا كانت أرض معيّنة بحاجـة إلى مدراسّة في خـلال عمليات إزالة الألغام، قد يؤدّي ذلك إلى تدمـير الألغام وإزالة النباتات وتفكّك الأتربة. وإذا كان المحـرّك الرئيسـي مزوّداً بمغناطيس، يمكنه حينئذ أن يزيـل الأجزاء المعدنية وأن يجمع المعلومات عن الألغام ومخلفات الحرب القابلة للانفجار الملوّثة.

كسارة ميكانيكية ومنخل

يمكـن استخدام آلات تحضير الأرض لزيادة الإنتاجية والسلامة في خـلال عمليات التطهير من الألغـام لوسائـل التطهير الأخـرى. فيمكنهـا أن تحضّر مناطـق لعمليات تطهـير مكثّفة عبر جزّ النباتـات لتصـل إلى مستوى التربة وتدمير أسلاك التعثّر أو الجليـد المتشقّق والقشور في الطقس البارد.

يمكـن استخدام آلات تحضير الأرض المناسبة في عمليـات المسح التقني للتأكّد من احتواء منطقة مشبوهة على المناجم. (عادةً يتمّ ذلك بالاعتماد على إمكانية انفجار أي لغم قد يتمّ العثور عليه).

كثـيرةٌ هـي الآلات المصممّة لغايـات مخصّصـة والأدوات المتوفّرة للتطهير الميكانيكـي، ولكنّها لا تستطيـع التغلّب على جميع أنـواع الألغام ولا تستطيع تفجير المتفجّرات من مخلّفات الحرب كافةً. فيجـب اعتماد نهج في الأنظمة يمكن من خلاله استخدام آلات متعدّدة الاستعمال أو مجموعة من الآلات فيهـا أدوات مختلفـة أو إزالة الألغام بالطريقة اليدويـة و/أو إجراءات خطة تنمية المنطقة المعتمدة في مختلف مراحل عملية إزالة الألغام.

يجـب أخذ عامـل واحد في عين الاعتبار عند التفكـير في توزيع الآلات على المنطقـة، وهو تأثيرها علـى المعلومـات المتحصّـل عليهـا، والأساس الذي يجـب الاعتماد عليـه بشأن اتخـاذ القرارات المتعلّقـة بإيقاف العمل التقني. وفي بعض الحـالات، يبدو رشيداً اتخاذ الحذر عند استعمال بعض الآلات حفاظـاً علـى نمط التلوّث الواحـد. لا تعتمد الموازنة بين استخدام الآلـة كأداة كشف تقنية واستخدامهـا كأداة تطهير، على مستوى واحد من الثقة يرتبط بقدراتها على التطهير فقط، إنما على قدرتها على الحفاظ على المعلومات وإيصالها أو فصلها وتجزيئها أيضاً.

تقنيات إزالة الألغام الأخرى

رأت تقنيتـان حديثتان وبارزتان النور، وهما رادار استكشاف باطن الأرض، والكشف عن الأبخرة المتفجّرة.

يعتمـد رادار استكشاف باطن الأرض على جهاز إرسال يبعث ذبذبات الطاقة (أو موجة متواصلة على سلسلة معيّنة من التردّدات) إلى الأرض لتتلائم مع جهاز استقبال يستقبل إشارات الرادار التي تنبعث أصلاً من أجسام مدفونة. تمرّ الطاقة التي يرسلها الرادار عبر الأرض وتنعكس بعدها على سرعات مختلفة بحسبِ المادّة التي تعبرها هذه الطاقة.

يعتـبر رادار استكشـاف باطن الأرض مفيداً للغايـة وبخاصة عندما يتمّ تركيبـه ليكمل عمل أداة كشـف المعـادن التقليدية، مما يسمح له بالكشف عن الألغام المغلّفة بالبلاستيك أو تلك المؤلفة من نسبة ضئيلة من المعادن أو تلك التي لا تدخل في تركيبتها المعادن البتة.

صحيحٌ ان هـذه التكنولوجيـا لا تزال قيـد التطويـر، إلا أن التعديـلات التي أضيفـت على رادار استكشـاف باطن الأرض استُخدمت بفعالية لتحسـين إنتاجية نازعات الألغـام في حقول الألغام الملوّثـة بالمعـادن، للتخفيف من الوقت الضائع على الحفر بحثاً عـن إشارات كاذبة تدلّ على وجود معـادن. أمّا فيمـا يتعلّق بالكشف عن الأبخرة المتفجّرة، فتستخـدم طريقتان أساسيتان لا تزالان قيـد التطويـر في مجال أجهـزة الإستشعار الكيميائيـة والحشرات. أسهل الطـرق وأكثرها عمليةً هـي تلك التـي تعتمد على استشـراب الغازات. إنّ أغلبيـة مجموعات استشـراب الغازات تتلاءم مـع المختبرات أكثر من استعمالها في الحقول، لأنّ حجمها كبـير وهي دقيقة وتحتاج إلى إمدادها بالكهربـاء والغـازات بطريقة موثوقة. يمكن تركيب هذا النظام في المختـبرات المتنقّلة التي يمكن بعدئـذ نقلهـا إلى الحقول حيث تحلّـل في هذه المختبرات الغـازات باستخدام نظـام تتبّع الروائح المتفجّرة عن بعد الموصوف سابقاً.

كمـا أجريت تجارب عديدة للكشف عن الأبخـرة المتفجرة باستخدام الحشرات كالذباب والنحل. تمتـاز الحشرات بقدراتها العالية على الكشف والاستشعار. إلا أنّ ضمان عودتها من المهمة الأولى والقيام بهذه العملية بشكل متكرّر في الحقول لم يتحقّق بعد.

تشتمـل تقنيـات أخرى علـى تحسينات متوقّعـة لحماية التجهيـزات والبحث المستمـرّ في موضوع استخـدام المغناطيـس يدويـاً، واستعمـال طائـرات مـن دون طيـار في عمليـات المسـح، وتركيب مغناطيـس في الأنظمة الميكانيكيـة المتوفّرة للتخفيف من كمية المعـادن المتروكة ولتسريع التطهير اليدوي وعمليات التحقيق التي تتلو استعمالها.

تطهير مناطق المعارك

يعتـبر تطهير مناطق المعارك عملية تطهـير دورية ومراقبة للمناطق الخطـرة من مخلّفات الحروب القابلـة للانفجار المتروكة في ساحـات المعارك السابقة التي لا تتجسّد فيهـا المخاطر بالألغام. وتكون أغلبية مخلّفات الحروب القابلة للانفجار التي يتمّ العثور عليها في خلال إزالة الألغام عبارة عن قطع صغيرة كالذخائر الصغيرة والقنابل اليدوية وذخائر الهاون التي أطلقت ولكنّها لم تنفجر. وعادةً تتمّ إزالـة هذه القطع من قبـل نازعي الألغام. تعود الذخائر غير المتفجّـرة إلى أسلحة أضخم كالذخائر المدفعيـة والصواريـخ الموجّهـة والقنابل التي تسقطهـا الطائرات. أمّـا دقّة الذخائر غـير المتفجّرة وتعقيدها، فيتطلّب دقة متناهية في إدارة تطهير ساحة المعركة والتخلّص من الذخائر المتفجّرة.

تشمـل عمليـة تطهير ساحة المعركة بحـث سطح منطقة معينة يقوم به فريـق يفحص بالنظر عن وجـود أي آثـار لمـواد متفجّرة على الأرض. كما يمكـن اللجوء إلى إجراءات أخـرى قريبة من تلك المستعملـة في التطهـير من الألغام والتي تعمل على تحديد موقع الأجسام على سطح الأرض وتحته في ممـرات محـددة. إذا وجدت الألغام ومخلّفات الحروب في المنطقـة عينها، يتمّ معالجة الوضع عبر إزالة مخاطر الألغام قبل التخلّص من مخلّفات الحروب القابلة للانفجار باستخدام تقنيات تطهير ساحة المعركة بعد إزالة الألغام.

وضعـت مئـات الأنواع من الذخائر غير المتفجّرة وآليات الصهـر في متناول اليد. وأن يصبح المرء خبـيراً تقنيـاً في مجال الذخائر يتطلّـب سنوات من التمرين. وعندما يصبـح خبيراً تقنياً في هذا

المجـال ويكتشـف ذخيرة غير متفجّـرة عليه أن يحدّدهـا وأن يحدّد نظام صهرهـا والفخ المتفجّر المحتمـل، ثـم يقرّر مـا إذا كان التعامل مع هذه الذخيرة آمناً أم لا. يتـمّ عادةً تفجير الذخير غير المتفجّـرة في الموقع عينه. وإذا صعُب ذلك لأسباب تتعلّق بالسلامة، ولاعتبارات متعلّقة بالمحيط أو بالبنيـة التحتية، يمكـن تطبيق إجراءات آمنة لإبطال مفعول الذخيرة أو إيقاف تشغيلها قبل نقلها إلى مكان آخر للتخلّص منها نهائياً.

عمليات التخلّص من الذخائر تحت سطح المياه

تأثـر عـدد من الولايات بألغام بحريـة قديمة وبذخائر مرمية ومخلفات حـرب قابلة للانفجار في المرافـئ والمياه الإقليمية والأنهـار والبحيرات في البلاد. وتمّ تقديم طلب لتطوير معيار دولي ودليل حـول الممارسـات الفضلى في عمليات التخلص من الذخائر تحت سطح المياه. لا تزال هذه المرحلة قيـد التنفيذ، وعنـد انتهائها يجب أن تشـارك في سلامة الاختبارات والتطهـير التي تجري تحت سطح المياه وأن تحافظ على جودتها ومردوديتها.

فضـلاً عن البعد الإنساني، تشكّل الذخائر المدفونـة في المياه خطراً أمنياً حقيقياً وقد تعيق تطوير البنيـة التحتيـة والنمو الاقتصادي. وعندمـا تتعرّض الذخائر ومخلفات الحـروب غير المتفجرة للميـاه لفترات طويلة، قد تتجزّأ حينئذ وتمسي غير مستقرّة. وبالتالي، تنبعث من هذه المتفجرات مواد سامة تلحق الضرر بسبل العيش والبنية التحتية المحلية. كما أنّ الذخائر الغارقة في قاع المياه قد ينتهي بها المطاف باستعمالها كعبوات ناسفة مبتكرة.

لقد وُضعـت معايير وإرشادات متعلّقة بالغرض العسكري والتجـاري لتشمل عمليات التخلّص من الذخائـر، وسيكون المعيـار الدولي القادم للتخلص من الذخائر مرجعـاً معيارياً ومرتكزاً أساسياً

عمليات التخلّص من الذخائر تحت سطح المياه

للإرشادات المتعلّقة بعلميات التخلص من الذخائر تحت سطح المياه. من الممكن أن تتحسّن فعالية هذا القطاع ومردوديته عبر توجيه مفاهيم الأعمال المتعلّقة بالألغام والدروس المكتسبة في خدمة عمليات التخلص من الذخائر تحت سطح المياه.

الجوانب القانونية لتسليم الأرض

التسليم

إنّ أكثر الجوانب القانونية لتسليم الأرض المتعارف عليها لدى المشغّلين ومراكز الأعمال المتعلّقة بالألغام هي تلك التي تظهر عندما ينتهي الاختبار أو التطهير وتصبح الأرض جاهزةً لتسليمها إلى أصحابها و/أو مستثمريها. وتُستخدم شهادة التسليم أو الإنجاز لزيادة التوضيح إلى أقصى حد ممكن عند تطبيق هذا الإجراء. تشمل الشهادة عادةً ما يلي:

- الموقع واسم المكان وأي تفاصيل إضافية تعرّف به.
- التفاصيل المتعلّقة بالمنظمة التي قامت بأعمال تسليم الأرض.
- وصفاً عاماً للأعمال المنجزة (الإختبار والتطهير وتطهير ساحة المعركة إلخ) وتحديد ما إذا تحرّرت الأرض بواسطة الإلغاء أو التخفيف أو التطهير أو المزج.
- تصريح عن حالة الأرض (بما في ذلك تحديد العمق أو القيود المتعلّقة بنوع الجهاز والمرتبطة بتحديد المهمة) وتحديد أي حدود للضمانات التي يقدّمها المشغّل الذي يعمل على تسليم الأرض.
- اسم الممثّل المفوّض للمشغّل المعني بتسليم الأرض وتوقيعه مع التاريخ.
- تصريح عن وظائف ضمان الجودة ومراقبة الجودة التي تمّ تنفيذها في الموقع مع تفسير لأية ضمانات تقدّمها وكالة مراقبة الجودة وضمانها.
- اسم الممثّل المفوّض لوكالة مراقبة الجودة وضمانها وتوقيعه مع التاريخ.
- اسم الشخص المفوّض بقبول الأرض المحرّرة لصالح الحكومة او صاحب الأرض وتوقيعه مع التاريخ.

تعتبر إجراءات التسليم والتوثيق غايةً في الأهمية من أجل تسليم الأرض بشكل فعال وموثوق، وهي تؤدّي دوراً أساسياً في عملية توقيع العقود ودفع تكاليف العمل. كما أنّ التسليم هو بداية مهمّة لنقل المسؤوليات التي يتحمّلها المشغّل عن الأرض إلى المالك ويتمّ الرجوع إليها عبر الأوراق المتعلّقة بضمانات المشغّل.

التعاقد

مـن المتعـارف عليه في العـالم، أنّ الآليـة القانونيـة التي يجري مـن خلالها إزالـة الألغام تكتمل بالتعاقد. فالعقد هو اتفاق محدّد لفترة معينة يجري بين الوكالة المتعاقدة والمقاول من أجل تأمين خدمات و/أو تجهيزات محدّدة. وفي كلّ عقد ثلاثة أطراف أساسية معنية :

١- الوكالة المتعاقدة

٢- المقاول

٣- أصحاب المصلحة

يتمثّـل المقاولون بمنظّمات غير حكوميـة وشركات تجارية وهيئات وطنية للأعمال المتعلّقة بالألغام و/أو الوحـدات العسكرية. أمّا أكثر الطرق التي تجمع هؤلاء الأطراف فتكون بالهبات (عادة تكون غير تنافسية) والعقود التي يتمّ توقيعها بعد تنظيم مناقصات تنافسية.

وتشمـل الـوكالات المتعاقـدة السلطـات الوطنية التي تتـولّى الأعمـال المتعلّقة بالألغـام أو المراكز الوطنيـة للأعمال المتعلقـة بالألغام ووكالات الأمم المتحدة والمتبرّعين وشـركات الهندسة المدنية. ويضـمّ أصحـاب المصلحة كل الأفـراد والمنظّمات المستفيـدة من إجراء هذا العقـد والعمل الذي سيُنجز بموجبه.

فتقـوم الوكالـة المتعاقدة في نموذج عقد عام بطرح وسائل التطهير المحدّدة والمهام التي يجب على المتعاقد إنجازها في مناطق محدّدة لتطهير الأرض. ولا يتمتّع المتعاقد بأي حق أو دافع يخوّله تغيير المناطق المحدّدة الواجب تطهيرها، بل بتقاضى تعويضاته عن المنطقة الواجب تطهيرها. قد تمتاز هـذه الطريقة من التعاقد بالفعالية عندما تكون المناطـق الملغومة مفهومة ومؤكّدة ومحدّدة بشكل واضح (المنطقة المؤكد خطورتها).

ولكـن، كثـيرةٌ هي الحالات التـي لا تتحدّد فيها المناطق التي تحتوي على الغـام أو مخلّفات حروب قابلـة للانفجـار، فلا يتّسـم الوصف بالدقـة اللازمة فيكتفـى بوصفها بمناطق خطـرة (منطقة الخطـر المشتبه بهـا). وفي هذه الحالات، تشـكّل الإدارة الداخلية لعملية تسليـم الأرض والتعاقد الخارج عن نطاق المسح، صفقةً أغلى ثمناً.

تهـدف عملية تسليـم الأرض إلى إخراجها من نطاق المناطـق المؤكد خطورتهـا ومناطق الخطر المشتبـه بهـا عبر استخدام أكـثر الوسائل فعاليةً. ولكـن، يبقى جلياً وقوع تنـازل مصالح أكيد او محتمـل إذا كان المقاول الذي يجني مالاً لقاء تسليمه الأرض يحاول التخفيف من عمله في المنطقة الموكولـة عليه. وفي مثل هذه الحالات، يمكن تعزيز المردودية والثقة عبر آليات تعاقد من شأنها أن تبقي بعض القرارات المتعلّقة بتسليم الأرض في يد الوكالة المتعاقدة.

لا يزال مجتمع الأعمال المتعلّقة بالألغام يواجه تحدّيات متعلّقة بمعالجة مفهوم تسليم الأرض عبر الوسائل غير التقنية في العقود التي تتناول الأعمال المتعلّقة بالألغام. عندما تهدف العقود إلى تحميل المقاول مسؤوليات أكبر متعلّقة بقرارات معقّدة بشأن تسليم الأرض، يجب أن يتضمّن نص العقد في هذه الحالة مبادئ وسلطات أساسية.

إنّ المبادئ المرتبطة بتحديد الأدوار والمسؤوليات التي تتحمّلها مختلف الأطراف وضرورة ضمان عدم وجود أي نزاع في المصالح يجب أن تتلاءم مع الاتفاقات السابقة مثل مذكّرة التفاهم. تقدّم المعايير الدولية للإجراءات المتعلقة بالألغام ٠٧,٢٠ التوجيهات الضرورية للتعاقد فيهذا المجال.

أما الطرق الواجب اتباعها في التعاقد بشأن الأعمال المتعلقة بالألغام، فهي تؤدّي دوراً هاماً وتأكيداً أنّ النشاطات المتعلّقة بتسليم الأرض هي ضرورية وفعالة.

المسؤولية

إنّ أساليب تسليم الأرض التي تتمتّع بالطابع الرسمي (تلك التي بإمكانها توضيح الأراضي الملغاة أو المساحات المخفّضة غير الخاضعة للتطهير عند مستوى عمق معيّن) وكثرة التعاقد في مجال إزالة الألغام قد أضفى المزيد من المصالح وسلّط الضوء على أهمية المسؤولية والضمان عند القيام بالأعمال المتعلقة بإزالة الألغام.

ويبقى حقيقاً هاجس بقاء بعض الألغام أو مخلفات الحروب القابلة للانفجار بعد تسليم منطقة مطهّرة. فيمكن التغافل عن إحدى المتفجرات من مخلفات الحروب في أثناء عملية التخلص أو قد يتمّ تسليم أرض لم يجر المسح عليها بشكل دقيق وهي لا تزال ملوّثة. وبالتالي، قد يسبّب حدوث إصابات أو حتى حالات وفاة. بما أنّ المسؤولية عادةً ما ترتبط بعدم الالتزام بسياسات أو إجراءات متفق عليها، قد تتمكن الوكالة المتعاقدة والسلطات الوطنية من محاولة الإجابة على القضايا المتعلّقة بالمسؤولية القانونية الناجمة عن الضرر أو الإصابة التي سبّبها أو قد يسبّبها التغافل عن إحدى مخلفات الحروب المتفجرة.

ومن المسلّمات أنّ الولاية تبقى مسؤولةً عن سلامة مواطنيها، ويجب على الحكومة أن تعالج مشكلة التخفيف من الألغام أو مخلفات الحروب المتفجرة المنتشرة على أراضيها وبالتالي التخفيف من خطر وقوع هذه الحوادث.

في خلال نشاطات إزالة الألغام، تتحمّل هذه المسؤولية المنظمة التي تتولّى إجراء عمليات إزالة الألغام. وعند إنجاز العمل، يجب أن تتحمّل هذه المسؤولية، من جديد، الحكومة أو صاحب الأرض عن المناطق التي جرى تسليمها. وتبقى ميزة إيجابية أن تعتمد الولاية معياراً لتعويض الضحية عن الخسائر التي قد تتكبّدها، وأن تتبنّى سياسة التعامل مع المخاطر الباقية (تمّ تعريفها في المعايير الدولية للإجراءات المتعلقة بالألغام على أنّها *الخطر الباقي الناتج عن بذل كل الجهود الرامية إلى إزالة الألغام ومخلّفات الحروب القابلة للانفجار أو تدميرها أو إزالتها من منطقة محدّدة على عمق محدّد*).

تتـمّ مراجعـة الحـوداث الفردية في كل حالة على حـدة للتأكّد من مدى إهمـال المقاول. ويبقى في صلـب المجتمـع العالمـي للأعمـال المتعلقـة بالألغام اختـلاف في وجهـات النظر حـول الطرف أو الأطراف التي تتحمّل المسؤولية عندما يجري المقاول المسح والتطهير ويسلّم المنطقة إلى المستخدم الأخير.

أمّـا عمليات التطهـير التامة غير المتساوية وفقاً للمعايير الدولية للإجـراءات المتعلقة بالألغام إلى حدّ تتجاوز فيه إدارة المخاطر المحافظة، فيمكنها أن تقدّم ضمانات شاملة تؤكّد فيها خلوّ المنطقة مـن المواد المتفجـرة تماماً. فلا تحاول المعايير الدولية للإجـراءات المتعلقة بالألغام فرض شروط مطبّقـة حول العالم مرتبطـة بمدى تحمّل المسؤولية. إنّما تؤمّن هـذه المعايير توجيهات مبنيّة على التجـارب والإثباتـات المتوفّرة. كيف يجري تقييم جودة العمل؟ كيـف تُفهم المخاطر الباقية وكيف يتم تحديدها في التشريعات والمعايير الوطنية المتعلقة بالعمل؟ هل جرى أي تسليم رسمي لأرض؟

يجب أن تؤخذ الأسئلة المتعلّقة بالمسؤولية في عين الاعتبار وأن تُفهم وأن يجري حلّها والاتفاق عليها بين الحكومة والوكالات المتعاقدة والمقاولين وأصحاب المصلحة في المجتمعات المتضررة قبل ان يبدأ العمل. كما ويجب توثيق كل مراحل تسليم الأرض بما فيها القرارات المتخذة والأسس التي اتخذت على أساسها. ويجب أيضاً حفظ هذه المعلومات لتكون مرجعاً في المستقبل.

التأمين

تجـري إزالة الألغام في بيئـة يسودها الخطر وتتركّز على بذل جهود حثيثـة، ويبقى في هذه البيئة تأمـين معالجـة المخاطر التي قد يتعرّض لها الناس أمراً لا بـدّ منه. يمكن تعريف التأمين على أنّه نقـل عـادل لخطر وقـوع الضرر من جهـة إلى أخرى في مقابـل تسديد مبلغ من المـال. وعلى هذا التأمـين أن يوفّر الحماية مـن النتائج السلبية التي قد تنتج عن وقـوع حادثة ووقوع ضرر مادي أو بشري غير مرغوب فيه.

ومن البديهي أن التأمين يجب أن لا يعتبر تأمين حماية بحتة، بل يجب أن يشمل أيضاً حالات فسخ العقد مع الزبون، ممّا يسمح بضمان إعادة تسليم العمل إلى شخص يعيد الوضع إلى ما كان عليه قبـل وقوع الضرر. ويغطي التأمين عادةً العاملين في مجال إزالة الألغام الذين قد يتعرّضون للموت المفاجئ أو خسارة أحد الأطراف أو الإصابة بإعاقة دائمة بسبب ظروف العمل إضافة إلى التغطية الصحية في الحالات الطارئة والمساعدة على الإخلاء وتكاليف العودة إلى الوطن.

وفي ظـلّ وجود سوق متطـوّرة ومتقدّمة، قد يشمل التأمين معالجة مشـاكل المقاولين وأرباب العمل المتعلّقة بالمعدّات وإيقاف المشاريع والأوجه المتعلّقة بتقديم المساعدة المهنية وتغطية نتائج الحوادث التي تحصل بعد العمل.

تعليقات ختامية

١- عادة بين ٥-٢٠ بالمئة

٢- BOMICEN/VVAF (٢٠٠٥)، ملخص تنفيذي، تقرير حول المسح التقني وتقييم آثار الذخائر غير المنفجرة والألغام الأرضية، المرحلة الأولى هانوي، ١٤ تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٠٥، ص. ٢-٣

٣- «مركز جنيف الدولي لأنشطة إزالة الألغام للأغراض الإنسانية» (تحرر في عام ٢٠١٤) *دراسة عن السياسة والممارسات المتعلقة ببقايا ذخائر الحرب العالمية الثانية غير المنفجرة في ألمانيا والمملكة المتحدة*.

٤- معايير الأعمال المتعلقة بالألغام ١٠,٠٤ قائمة المصطلحات الخاصة بالأعمال المتعلقة بالألغام، التحديدات والإختصارات، الطبعة الثانية (التعديل السادس، أيار (مايو) ٢٠١٣) (على الإنترنت). متوفرة على: http://www.mineactionstandards.org/ (اطلع عليه في ٢٠ تموز (يوليو) ٢٠١٣)

٥- «مركز جنيف الدولي لأنشطة إزالة الألغام للأغراض الإنسانية» (نيسان (أبريل) ٢٠١١) *دليل تسليم الأراضي: الطرق التقنية* (على الإنترنت). متوفرة على: http:// www.gichd.org (اطلع عليه في ٢٠ تموز (يوليو) ٢٠١٣).

٦- المعايير الدولية للأعمال المتعلقة بالألغام ١٠,٠٤ تنص على:«...*فعل استبدال أجهزة السلامة مثل المسامير أو القضبان بأجهزة متفجرة لوفق عمل الصمامات أو جهاز الإشعال*...».

٧- المعايير الدولية للأعمال المتعلقة بالألغام ١٠,٠٤ تنص على: «... *جعل الألغام أوالذخائر المتفجرة آمنة من خلال نزع الصمام أوالشاعل أي نزع سلك أو أكثر من أسلاك الإشعال*...».

٨- مثلاً منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو (اتفاق حلف شمال الأطلسي بشأن توحيد المقاييس، معايير NORSOK, IMCA.

٩- مثلاً المعايير الدولية للأعمال المتعلقة بالألغام بما فيها الملاحظة الفنية بشأن مكافحة الألغام، المعايير الدولية لتحديد الأسلحة الصغيرة، منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، القانون المتعلق بنظافة المياه، معايير كفاءة التخلص من الذخائر المتفجرة.

١٠- «مركز جنيف الدولي لأنشطة إزالة الألغام للأغراض الإنسانية» (تموز (يوليو) ٢٠١١) *دليل التأمين والمسؤولية في العمال المتعلقة بالألغام* (على الإنترنت). متوفرة على: http://www.gichd.org/ (اطلع عليه في ٢٠ تموز (يوليو) ٢٠١٣).

الفصل السادس

تدمير المخزون الاحتياطي وإدارة سلامة الذخائر

الرسائل الرئيسة

- يتزايد القلق حيال الانفجارات العشوائية لذخائر المخزون الاحتياطي التي تؤدي إلى خسائر بشرية ومادية.
- تؤدي سرقة الذخائر من المخازين إلى توفير المواد لصناعة العبوات الناسفة المبتكرة.
- يعود سبب العديد من الانفجارات إلى الاشتعال الفجائي الناتج عن التفاعل الكيميائي في الذخائر القديمة والفاسدة.
- الوقاية خير من العلاج – تقل كلفة تدمير فائض مخزون الذخائر الاحتياطي الشديد الخطورة عن كلفة تصحيح الأضرار وتحمل آثار وقوع الانفجارات الفجائية.
- تتجه الجهود الدولية حالياً إلى الحرص على الإدارة السليمة والتخزين الصحيح للذخائر.
- تلاقي برامج السلامة البدنية وإدارة المخزون الاحتياطي من الأسلحة والذخائر اهتماماً أكبر.
- يتم تطبيق البرامج التي تساعد الدول على تدمير المخزون الفائض والشديد الخطورة في سائر أنحاء العالم.

الخلفية

يطلب من كل دولة طرف في معاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد تدمير الألغام المضادة للأفراد[1] في المخزون الاحتياطي، ويجب على الدول الأطراف التي تتمتع بالإمكانات للقيام بهذا العمل أن تساعد الدول الأخرى على تنفيذ هذا الالتزام[2]. تفرض اتفاقية الذخائر العنقودية على الدول الأطراف تدمير مخزون الذخائر العنقودية تحت سلطتها القضائية وإشرافها[3].

يشكل تدمير الأسلحة المحظورة ضمن المعاهدات الدولية عنصراً واحداً ضمن مجموعة أوسع من الأنشطة لتدمير مخزون الذخائر. تشمل هذه الأنشطة أيضا إزالة الأسلحة الأخرى والذخائر القديمة والخطرة أو الفائض من هذه الأسلحة.

يتبين إذاً أن الحاجة إلى إدارة مخزون الذخائر إدارة سليمة هو حاجة ملحة. وقد كثف المجتمع الدولي جهوده بشكل ملحوظ لتخفيف مخاطر الانفجارات العشوائية غير المقصودة للمخزون الاحتياطي للذخائر، ولكن هذه الحوادث ما زالت تحصل مسببة خسائر كبيرة في الأرواح. وقد تم تسجيل آلاف الخسائر والإصابات البشرية في انفجارات مماثلة في السنوات الماضية.

الرسم التاسع: الحصيلة السنوية للانفجارات في المخزون الاحتياطي للذخائر من العام ١٩٩٨- ٢٠١٢

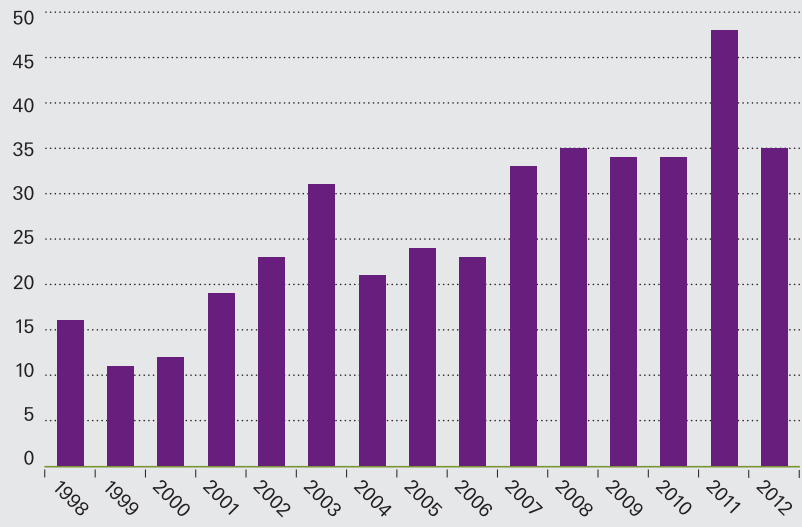

المصدر: دراسة استقصائية للأسلحة الصغيرة.

تدمير المخزون الاحتياطي

التعريف

تقرّ المعايير الدولية للأعمال المتعلقة بالألغام بأن مصطلح «المخزون الاحتياطي» يشير إلى مخزون كبير ومتراكم من الذخائر المتفجرة[٤].

- يتم تعريف مصطلح تدمير المخزون على أنه «إجراء التدمير المادي بهدف التخفيف المستمر من المخزون الاحتياطي الوطني للذخائر[٥]».
- قد ترغب أي دولة أو كيان يملك مخزوناً من الأسلحة بتدمير الذخيرة المتفجرة كجزء من عملية إبطال مفعول الذخيرة وبتطبيق التزام قانوني عند انتهاء العمر التخزيني لهذا المخزون أو لأسباب أمنية.

تصب المعايير الدولية للأعمال المتعلقة بالألغام اهتمامها على تدمير الألغام المضادة للأفراد، بالاستناد إلى متطلبات معاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد وبشكل غير مباشر وإلى البروتوكول الثاني المعدل لاتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية. وتتوافر تقنيات متعددة لتدمير المخازن الاحتياطية الأخرى للذخائر المتفجرة.

لا تحدد الاتفاقيات المعنى المحدد لمصطلح «تدمير». وقد تم تفسير المصطلح من الدول الأطراف بشكل شامل ليضم مجموعة من المقاربات المختلفة ومن بينها: التفكيك والسحق وإعادة التدوير والتفجير المادي.

خيارات التدمير

تتدرج تقنيات التدمير المادي من التقنيات البسيطة للحرق/التفجير في الهواء الطلق، إلى التفجير المضبوط والسحق، وصولاً إلى التقنيات الصناعية المتقدمة. تتراوح تكاليف إبطال مفعول[٦] الألغام الارضية المضادة للأفراد بين دولارين وأربعة دولارات بحسب نوع اللغم بالرغم من أن بعض الدول قد أعطت تكاليف أعلى. وقد تم تسجيل انخفاض في الكلفة يصل إلى يورو واحد للقنبلة الصغيرة (ذخيرة فرعية) لتدمير الذخائر العنقودية[٧].

وتعتمد خيارات التدمير (والتكاليف المرتبطة بها) إلى حد كبير على كمية الذخيرة وحالتها وتاريخ تخزينها ونوعية السجلات الخاصة بها. ومن المرجح أن لا يستوفي المخزون الاحتياطي، الذي يحمل ذخيرة تم تخزينها بطريقة سيئة وتفتقر لسجل موثق كامل للمعالجة، شروط المعالجة الصناعية المتطورة.

التحضير لتفجير في الهواء الطلق (رواندا)

يصنف التفجير في الهواء الطلق بشكل عام على أنه الوسيلة الأقل كلفة لتدمير مخازين الاحتياط الصغيرة نسبياً (وعلى سبيل المثال قد يصل العدد إلى مليون لغم مضاد للأفراد). ويتطلب التفجير في الهواء الطلق الإلمام والخبرة في حقل هندسة المتفجرات والرقابة الدقيقة على فريق العمل، بما أن موجة الصدمة التي يسببها التفجير في حفرة معدّة بشكل خاطئ قد لا تدمر جميع الذخائر، بل تقذف قسماً منها مما يتطلب جهداً إضافياً للتخلص من الذخائر/ المواد المتفجرة في وضع أشد خطورة على الأرجح (من المحتمل أن يتم قذف أسلحة معينة).

تتمتع عملية إبطال مفعول الذخيرة بنقاط إيجابية عديدة، ومن بينها خيار التفكيك الميكانيكي والحرق عن طريق أنظمة تراعي السيطرة البيئية والقدرة على التشغيل على مدار الساعة وعلى امتداد السنة. ولكن نقاطاً سلبية عدة تنسب الى هذه العملية، وأهمها : تكاليف الإعداد الباهظة من التصميم إلى إدارة المشروع والبناء وعملية ضبط كافة المراحل، إضافة إلى ما يترتب على صعيد الوقت والتكلفة العالية لعملية الإصلاح التي تلي الانفجار الفجائي.

وتقل التكاليف التشغيلية إجمالاً عن عملية الحرق/التفجير في الهواء الطلق (٥٠ سنتاً إلى دولار واحد) بالرغم من أن تكاليف اليد العاملة العالية في البلدان المتقدمة تشكل جزءاً كبيراً من تكاليف الحرق/التفجير في الهواء الطلق. تم تطبيق العملية الصناعية لإبطال مفعول الذخيرة بنجاح في ألبانيا حيث تم إبطال مفعول كل مخازن الألغام الأرضية المضادة للأفراد في المصنع عينه حيث تم إنتاج البعض منها[٨].

وبالرغم من ذلك، يمكن أن تشكل تقنية الحرق/التفجير في الهواء الطلق الخيار الأقل كلفة بالاستناد إلى سياسة زيادة الإنتاجية بتخفيض تكلفة الوحدة. ويصل متوسط تكاليف الحرق/التفجير في الهواء الطلق في الولايات المتحدة مثلاً (لجميع أنواع الذخائر) إلى ٨٥٠ $ للطن، بينما تصل تكلفة المعالجة الصناعية لإبطال مفعول الذخيرة إلى ١١٨٠$ للطن[٩]. وقد تنتج استعادة الخردة المعدنية والنفايات المتفجرة عن تدفق احتمالي للمدخول، كما أنه يمكن الاستفادة من

تفجير في الهواء الطلق في رواندا

بعض الحشـوات المتفجرة في صـناعة المتفجرات التجارية ومن معادن أخرى (كمعدن كوبر مثلاً) في الأسواق التجارية.

كما أن تطوير منشـآت خاصة لإبطال مفعول الذخيرة في عدة بلدان بهدف تمكين الدول الأطراف من تنفيذ التزاماتهم بتدمير المخزون الاحتياطي، يشكل خياراً غير عملي يتخطى الموارد المتوافرة. ويبقـى إذاً خيار الحرق/التفجـير في الهواء الطلق هو الحل العملي الوحيد بسـبب عوامل التكلفة وتوافر الموقع المناسب وحفظ السلامة. ولا ينطبق هذا على الذخائر التي تغطيها الاتفاقات الدولية وحسـب، بل على جميع الذخائر التي يمكن أن تخزن بشـكل فائض أو بعد انتهاء مدة صـلاحيتها وذلك إما بسبب عمرها وإما بفعل أن مالكيها لا يملكون الأسلحة المناسبة لاستعمال الذخائر.

التحضير للتدمير: تقنيات التفكيك

تعـود ضـرورة تفكيك الذخائر أو كسـرها قبل عملية التدمير إلى الحد مـن كمية المتفجرات التي تحتويها والتي يمكن حرقها، وإلى تصـميم الذخيرة أو المتطلبات التقنية التي تفرض طرق تدمير منفصلة للمكونات المختلفة.

تتضمن التقنيات المتوافرة:

- التفكيك اليدوي
- التفكيك/ التعطيل الآلي
- التفكيك باستخدام الرجل الآلي
- التكسير بواسطة التبريد
- القطع بالكشط المائي
- الصهر بالموجات المتناهية القِصَر

تتطلب جميع هذه الوسـائل نقل المتفجرات المكشوفة إلى منشأة التدمير النهائية. ويرتكز أي قرار باعتمـاد واحدة من التقنيات على الكلفة والسـلامة والاعتبارات البيئية إضـافة إلى نوع الذخائر التي يتم تدميرها.

التفكيك اليدوي

تنطوي هذه التقنية على استخدام الموارد البشرية لتفكيك أجزاء الألغام المضادة للأفراد بطريقة يدويـة باسـتخدام أدوات يدويـة بسـيطة. وتتميّز هـذه التقنية بأنها تتطلب اسـتثماراً رأسـمالياً محدوداً، ولكنها عملية تنطوي على اسـتخدام عمالة يدوية كثيفة، ما قد يؤدي لاحقاً إلى تخفيض نسـبي لمعدلات الإنتاج. وهذه الطريقة تتطلب موظفين منضـبطين بمسـتوى مقبـول من المهارات وقدرة عالية على التركيز.

التفكيك/ التكسير الآلي

تستخدم نُظم تعمل آلياً لتفكيك الذخيرة. وتتوفّر تكنولوجيات مختلفة من بينها: تفكيك الأجزاء، ونزع فتيل الإشعال وفصل مختلف المكونات المتفجرة. وتستخدم تقنيات التكسير للكشف عن الحشوات المتفجرة للذخائر قبل مرحلة التدمير.

وعلى عكس التفكيك اليدوي فإن التفكيك/ التكسير الآلي يتميّز بارتفاع معدلات الإنتاجية وبكونه نظام عمل يتسم بالكفاءة وبانخفاض احتياجاته من الموظفين. كما أن التفكيك الآلي لا يضر بالبيئة ويستخدم تكنولوجيا سهلة التوافر. غير أن أحد أوجه النقص الرئيسية لهذه التقنية هي الحاجة إلى استثمار رأسمالي مرتفع رغم أن التعامل مع مخزون وطني على نطاق أوسع يمكن أن يوفر إمكانيات لزيادة الإنتاجية مع تخفيض سعر وحدة الإنتاج. كما أن خطر التسبب بانفجار أثناء العملية هو خطر قائم دائماً.

التفكيك بواسطة الرجل الآلي

يتمتع نظام التفكيك الأوتوماتيكي بالمزايا والعيوب نفسها للتفكيك الآلي، غير أن التكلفة الرأسمالية الأوّلية أعلى بكثير. وهذا النظام لا يتسم بالكفاءة من الناحية الاقتصادية إلاّ بالنسبة لكميات كبيرة من الذخيرة.

التكسير بالتبريد

تُستخدَم هذه العملية لتكسير الذخيرة إلى أجزاء صغيرة يمكن معالجتها عن طريق حرقها. وتنطوي هذه الطريقة على استخدام النيتروجين السائل لجعل غلاف الذخيرة أكثر هشاشة بتبريده إلى درجة حرارة تصل إلى ١٣٠ درجة مئوية تحت الصفر. ويمكن بعد ذلك تكسير الذخيرة بسهولة عن طريق استخدام تقنيات بسيطة كالقص الآلي أو الضغط. ولكن لا يزال نظام الإزالة بواسطة التبريد في مراحل التطوّر الأولى، والمبدأ الذي يقوم عليه هذا النظام مماثل لنظام التكسير بالتبريد؛ عدا أن النيتروجين السائل يستخدم في هذه الحالة لتسهيل إزالة الحشوة.

يعتبر التكسير بالتبريد أسلوباً صديقاً للبيئة ولا يتطلب فريق عمل كبيراً، ويمكن استخدامه لأي نوع آخر من الذخائر أو المتفجرات أو الآلات الدافعة، وذلك مع الحاجة إلى أعمال تحضيرية محدودة بالنسبة للذخائر المطلوبة. ولا تترتب على هذه العملية أي مخلفات ثانوية، ما يؤدي إلى التقليص من التكاليف النهائية للتخلص من الألغام. أما من الناحية المالية فتتطلب تكاليف الإعداد استثماراً برأس مال منخفض.

القطع بالكشط المائي

تستخدم هذه التقنية المياه والمواد الكاشطة على درجة ضغط تتراوح بين ٢٤٠ و١٠٠٠ لفتح الذخيرة. وتوجد تقنيتان مختلفتان: (١) "السحب"، أو (٢) "الحقن المباشر" (الطريقة الفضلى باعتبارها الأكثر أماناً). ولا تتطلب هذه التقنية عدداً كبيراً من العمال، كما أنها تستهدف

مجموعة متنوعة من الذخائر. وقد ثبت أن مخاطر حدوث انفجار منخفضة منخفضة في هذه التقنية، كما أنها تشكّل تقنية فعّالة من حيث التكلفة مقارنة بوسائل معالجة أخرى. أما العائق الرئيسي فيتمثل في الحاجة إلى استثمار باهظ على مستوى البنى التحتية، وتنتج عن هذا النظام مياه ملوّثة تحتاج إلى نظام تنقية معقّد. وبالنسبة للتدابير التي تلي هذه العملية يجدر التعامل بحذر مع المحتوى المتفجّر خلال القيام بأية عمليات معالجة أخرى أو تدمير بما أنه "حسّاس للحُبيبات الصلبة"، وذلك لتجنب أي تفجير عشوائي.

الصهر بالموجات المتناهية القِصَر

إن هذه التكنولوجيا هي في حيز التطوير في الولايات المتحدة الأمريكية، وتستخدم الموجات المتناهية القِصَر لتسخين العبوات المتفجرة التي تعتمد على مادة ال (تي ان تي)..؛ كما أنها تقنية سريعة ونظيفة، ولكن يبرز فيها خلل أساسي وهو أن انعدام السيطرة على التسخين يمكن أن يؤدّي إلى تكوين "نقاط ساخنة" قد تمهد لانفجار الحشوة. وتعتبرهذه التكنولوجيا أكثر فعالية من جهة توفير الطاقة مقارنةً بأنظمة الصهر على البخار، كما أنها تحسّن قيمة أية مواد متفجرة تتم استعادتها. ويستمر العمل على تطوير هذه التكنولوجيا، ولكنها لم تصبح بعد تقنية إنتاج يمكن تنفيذها.

التفريغ في البحر وفي المكبات

أمست عمليات تفريغ الذخائر والمتفجرات في البحر محظورة قانوناً استجابة للمخاوف البيئية. كما يحظر رمي هذه النفايات في المكبات للسبب عينه. تشكل هاتان الوسيلتان خطراً بيئياً غير مقبول وقد تم التعارف على هذا الواقع عالمياً.

منافع البدء المبكر

تتعدد المنافع على صعيد التكلفة للاستهلال المبكر لأنشطة تدمير المخزون الاحتياطي. تساعد الوسائل المتطورة للتخلص من الذخائر على إعادة تدوير معظم النفايات والحصول على مدخول من بيع المعادن النادرة والأجزاء الأخرى واستخدامها. يساهم تدمير مخزون الاحتياط أو تخفيضه، في تخفيض تكلفة التخزين وخطر حدوث انفجارات عشوائية.

تعتبر التكلفة لإدارة مخزون الذخائر بشكل آمن منخفضة نسبياً مقارنة بالتكاليف الناتجة عن الخسائر البشرية والأضرار المادية وعمليات الإصلاح التي تلي هذه الحوادث.

التعريف والتسجيل وإعداد التقارير

تشكل الشفافية التي يجب أن يتسم بها برنامج التدمير عاملاً مهماً لبناء الثقة والحفاظ على الأمن. وغالباً ما تتم دعوة المنظمات الدولية والسفراء المحليين ووسائل الإعلام والمنظمات غير

الحكومية ليشـهدوا على عملية التدمير، كما يسـمح لهم بالاطّلاع على تقارير الذخائر الخاصـة بالألغام الأرضـية المضـادة للأفـراد والقنابل العنقودية، ليقارنوا بـين الذخائر التي تم تدميرها، ومخازن الاحتياط المصرّح عنها.

الاعتبارات البيئية

أعربت الدول المالكة للمخزون الاحتياطي من جهة والواهبون المحتملون الحريصون على القوانين البيئيـة المحليـة والدوليـة من جهـة أخرى عن المخـاوف البيئية مـن تدمير بعض أنـواع الذخائر بالتفجير في الهواء الطلق.

يحتـوي اللغم الأرضـي PFM-1، الذي يتم زرعـه عن بعد، على كلوريـد الهيدروجين، الذي يؤدي تفجيـره في الهـواء الطلق إلى تلـوث بيئي غير مقبول. ويمكن معالجة هذه المشـكلة بإجراء تفجير مضـبوط في غرفة مقفلة لضـبط التلوث بما أنه لا يمكن تفكيك هذا النوع من الألغام. وقد تناسب المقاربات المماثلة بعض الألغام المعينة.

تأخذ المؤسسـات العسـكرية إجمالاً على عاتقها تدمـير الذخائر باسـتخدام التفجير/الحرق في الهواء الطلق، في حين تسـتخدم المؤسسـات التجارية العملية الصـناعية لإبطال مفعول الذخيرة، وبالرغـم مـن أن العمليات التي تلت النزاع في العراق وأفغانسـتان والدعم الـذي أمّنته المنظمات غير الحكومية للدول الأطراف في اتفاقية الذخائر العنقودية CCM لم تجر هذا الفصل الواضح.

ويؤثـر توافـر اليـد العاملـة التـي تتمتـع بالمهـارات اللازمـة علـى خيـارات التدمـير المتوافرة. تنتـج بعض التقنيـات نفايات «خاصـة» أو «عشـوائية» ممـا يتطلـب تدميرهـا أو التخلص منها بوسـيلة تحـترم البيئـة، وعادة ما تهتم شـركة مختصـة بالوسـائل البيئيـة بالتخلص من هذه النفايات.

وقـد حظرت بعض الـدول الأوروبية التفجير/الحرق في الهواء الطلق لجميـع الذخائر إلا في حال عـدم توافر بديل آخـر. وقد يتطلب هذا الأمر بناء منشـآت باهظة لإبطال مفعـول الذخيرة التي تعتمـد علـى التخلص من أنـواع مختلفة من الذخائر (ليـس فقط تلك التي تغطيهـا المعاهدات) بكميات كبيرة لتحقيق سياسة زيادة الإنتاجية مع تخفيض التكلفة.

تستمر الأبحاث حول الآثار البيئية للتفجير/الحرق في الهواء الطلق، وتشير بعض البراهين العلمية إلى أن استعمال هذه التقنية مع بعض أنواع الذخائر قد لا يشكل خطراً بيئياً أكبر مقارنةً بالبدائل الأخـرى (بما في ذلك الآثـار البيئية لعدم التخلص من النفايات). تبقى وسـيلة التفجير/الحرق في الهواء الطلق خياراً قابلاً للتطبيق لتدمير المخزون الاحتياطي، ويمكن أن يكون الخيار الأنسـب للمناطق التي تنعدم فيها القدرات الصناعية لإبطال مفعول الذخيرة.

تحديد المنهجية والتقنية المناسبة لتدمير المخزون الاحتياطي

توضح المعايير الدولية للأعمال المتعلقة الألغام أنه من غير الممكن توفير «حلول نموذجية» لتدمير الذخيرة. يجب أن تختار السلطة المحلية التقنية الأنسب بالاستناد إلى الموارد المتوافرة والحالة المادية وكمية المخزون الاحتياطي، والإمكانات المحلية والقوانين البيئية والخاصة بالمتفجرات المرعية الإجراء.

يؤثر الثبات في التخزين أو نسب التلف أو التدهور على الضرورة الطارئة للتخلص من المواد المتفجرة، وطريقة نقلها بشكل آمن ومنهجية التدمير المستخدمة.

وتشير المعايير الدولية للأعمال المتعلقة الألغام أنه بالرغم من أن المخازن الاحتياطية للألغام الأرضية المضادة للأفراد تعتبر صغيرة من جهة الوزن والمحتوى المتفجر الصافي، إلا أن كميتها كبيرة ويمكن لتدمير المخزون أن يشكل عملية لوجيستية معقدة[١٠].

تدمير المخزون الاحتياطي للألغام المضادة للأفراد

وقد أعلنت مجموعة التنسيق بين الوكالات في الأمم المتحدة حول الأعمال المتعلقة بالألغام، في ١٧ آب (أغسطس) ٢٠٠٠ أنه سيتم إدراج تدمير المخزون الاحتياطي بشكل رسمي بصفته العنصر الرئيسي الخامس ضمن الأعمال المتعلقة بالألغام. وفقاً لذلك تتعامل المعايير الدولية للأعمال المتعلقة بالألغام، التي تم إنشاؤها برعاية الامم المتحدة، مع تدمير المخزون الاحتياطي. وإضافة إلى ذلك يوفر القسم الخاص بتدمير المخزون الاحتياطي ضمن شبكة المعلومات الإلكترونية للألغام، التابعة للأمم المتحدة (E-MINE) مرجعاً موحداً يحتوي على المستندات التقنية، والمبادئ التوجيهية والخبرات السابقة والمعلومات الأخرى حول تدمير المخزون الاحتياطي.

وتتحمل الامم المتحدة مسؤولية عامة بتشجيع ودعم الإدارة الفعالة لبرامج تدمير المخزون الاحتياطي. ووفقاً لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP) يجب أن يشكل تدمير المخزون الاحتياطي جزءاً لا يتجزأ من كل برنامج الأعمال المتعلقة بالألغام، يدعمه برنامج الأمم المتحدة للتنمية.

ويوفر مركز جنيف الدولي المساعدة التقنية لتدمير المخزون الاحتياطي للدول التي تطلبها. وفي ما يخص عملية تدمير المخزون الاحتياطي، لا تختلف الألغام المضادة للأفراد عن أنواع الذخيرة الأخرى. فجميعها تحتوي على أنظمة إشعال ومواد متفجرة، إذاً تتشابه المخاطر بينها في مراحل النقل والتخزين والمعالجة والتدمير. مما يدفع المعايير الدولية للأعمال المتعلقة بالألغام أن توصي بعدم النظر على حدة بمسألة الألغام المضادة للأفراد[١١].

ويتم تحديد وسيلة تدمير المخزون الاحتياطي للألغام المضادة للأفراد وفقاً لعامل مهم وهو السياسة الاقتصادية لزيادة الإنتاجية مع تخفيض سعر الوحدة. فكلما ازداد عدد الألغام

المضـادة للأفراد المطلوب تدميرها، اتسع النطاق الاقتصادي واتسعت معه الخيارات التكنولوجية المتوافـرة. وقـد ترغب السـلطات المحلية بالنظر إلى تدمير الألغام المضـادة للأفـراد من منظور إقليمي، أو بتضمين الذخائر الاخرى في خطط التدمير بهدف تحقيق السياسات الاقتصادية التي سبق ذكرها.

تدمير مخزون الذخائر العنقودية

يوصـى بعدد من التقنيات للتدمير الفعلي لمخزون الذخائر العنقودية تتوزّع بين التفجير في الهواء الطلق والتفجير المضبوط والترميد والتفكيك بالتبريد أو «حصاد» المتفجرات.

التفجير في الهواء الطلق

قـد تكـون تقنيات التفجـير في الهواء الطلق هـي الحل العملـي الوحيد لتدمير مخـزون الذخائر العنقوديـة في بعض البلدان. تطبق هذه الحالة خاصـةً على الذخائـر العنقودية المحدودة الكمية، وعندما لا تتوفّر في البلد قاعدة صناعية يجري على أساسها ابتكار تقنيات بديلة.

التفجير في الهواء الطلق ليس الخيار الأمثل لتدمير كميات هائلة من مخزون الذخائرِ العنقودية. ويبقى ضـرورياً أخذ الحيطة والحذر في وضـعها وفي احتسـاب تكاليف الواهب حرصاً على تدمير الذخائـر الصـغيرة الناتجة عن قذف بعض المتفجرات (بعض المتفجـرات المقذوفة خارج حفرة التدمير).

التفجير المضبوط

لقد استخدمت تقنيتان ناجحتان للتفجير المضبوط للذخائر العنقودية وهما: التدمير العميق تحت الأرض في حقول تجربة الألغام في النرويج، والتدمير عبر التفجير في الغرف المغلقة.

الترميد المغلق

لا يمكـن ترميد الذخائر العنقوديـة الكاملة ولكن يمكن ترميد الأجزاء المتفككة من هذه الذخائر. قد تشـمل المرحلة التي تسـبق المعالجة إزالة الصـمامات من الذخائر الصـغيرة (ويمكن بعدها ترميد الصمامات) وإزالة أو تشويه الشواحن على شكل مخاريط، وفي حالة وجود ذخائر عنقودية مزودة بصواريخ، فيجب تفكيك محرّكات الصواريخ وتجزئتها للتمكّن بعد ذلك من ترميدها.

سـيتطلّب الترميد المغلق محارق مخصصة للغاية لاحتواء النفايات المتفجرة بوجوب كونها مزوّدة بأنظمة مراقبة التلوث لمنع انبعاث الغازات السامة.

التفكيك

يمكن تفكيك الذخائر العنقودية على مستويين: استخراج الذخائر الصغيرة من الأسطوانة الأساسية، وتفكيك الذخائر الصغيرة بحد ذاتها.

يكون استخراج الذخائر الصغيرة من الأسطوانة الأساسية مفيداً، إذ يسمح باسترجاع المواد وإعادة تدويرها. كما يساعد على التخفيف من خطر قذف هذه المتفجرات عند التخلص منها عبر التفجير في الهواء الطلق. كما يقدّم تفكيك الذخائر الصغيرة فرصاً أخرى، فيسمح باسترجاع المواد (كالنحاس من رأس الشاحن) ويوسّع الأفق أمام خيارات أكثر للتخلص نهائياً من عناصر الطاقة والمكونات الخاملة.

لقد طُبّق بنجاح تفكيك ذخائر عنقودية سوفياتية وبريطانية بما فيها الذخائر الصغيرة (بدعم من المنظمات غير الحكومية الدولية للأعمال المتعلقة باللغام) في عدد من الدول حيث نتج عنها مخزون صغير، تطبيقاً للعمليات الخاضعة لاتفاقية الذخائر العنقودية. تتطلّب هذه التقنية رأس مال استثمارياً محدوداً، ولكنها عملية بحاجة إلى الكثير من العمل فتتمثّل بإنتاجية ضعيفة. وهذه الطريقة تحتاج إلى فريق عمل لا يتمتّع بمهارات عالية لكنّه متدرّب وفق أعلى المستويات. ولا تتناسب جميع انواع الذخائر العنقودية مع هذا النوع من التدمير.

التفكيك لا يعتبر الحل المثل لتدمير الذخائر العنقودية، لأنّ المكوّنات القابلة للانفجار المفكّكة تحتاج إلى المزيد من سبل المعالجة. وبالتالي قد يشمل ذلك تقنيات أخرى مثل الترميد أو التفكيك بالتبريد.

التفكيك بالتبريد

تستعمل هذه التقنية على نطاق واسع من أجل تحييد الذخائر الصغيرة مثل قنابل M42 وM46 وM77 اليدوية الناجمة عن الذخائر العنقودية المقذوفة بواسطة المدفعية. يتمّ فصل صمامات القنابل اليديوية ميكانيكياً قبل أن يتمّ تغميسها في حمام من سائل النيتروجين لجعل تركيبتها هشّة. ثم يجري سحقها لتعريض الحشوة المتفجرة للحرارة، ووضعها قبالة شعلة من النار في مكان محصور فتشتعل المتفجرات وتحترق حتى تنتهي. ثم يجري فصل القشرة المعدنية القائمة بين عناصر حديدية وعناصر غير حديدية.

حصاد عناصر الذخائر العنقودية

تتمركز آلة التقطيع وراء جدران الحماية والسدود من أجل نزع الأسلحة. فتستطيع هذه الآلة قطع الذخائر بطريقة سليمة مما يسمح بإعادة تدوير المواد المتفجرة، ويمكن تحويل العلب المعدنية إلى قشور. أمّا الذخائر الصغيرة الناتجة عن المدفعية والمحصودة في هذه المرحلة فيجري استعمالها في عمليات التخلص من الذخائر مما يريح الواهب من ثقل أعباء التطهير من الألغام.

أداة تحديد الذخائر العنقودية

إنّ أداة تحديـد الذخائر العنقودية الخاصـة بمركز جنيف الـدولي هي عبارة عن نظام مبني على شبكة الإنترنت يمكّنها من تحديد الذخائر العنقودية ويسمح للبلدان من تقييم وضعها بسهولة ما خلا كونها تملك أسلحة مصنّفة كذخائر عنقودية تمنعها اتفاقية الذخائر العنقودية أم لا.

تتميّـز أداة تحديد الذخائر العنقودية بسـهولة الولوج إليها، وبكونها تتمتّع بقاعدة بيانات واسـعة يمكـن البحث فيها عبر التصـفّح الصـوري للتمكّن من تحديد الذخائـر العنقودية بناءً على فئات الأسـلحة. فتبرز هذه الأداة أنواع الذخائر الصـغيرة المتفجرات والذخائر العنقودية إضـافة إلى مجموعات منها وتساعد على تحديد بقايا القنابل الصغيرة والذخائر العنقودية كشرائط النايلون والمظـلات والأجزاء المعدنية. كما تعرض هذه الإدارة مجموعة من الصـور عن نماذج معروفة من أنواع الذخائر العنقودية.

صفحة الاستكشاف، أداة تحديد الذخائر العنقودية

الرابط لصفحة أداة تحديد الذخائر العنقودية: http://cmid.gichd.org

الجهود الدولية المستقبلية

يتطلّب تعزيز سلامة مخزون الذخائر بذل جهود حثيثة من أجل تثقيف أصحاب المخازين من هذه المتفجرات حرصاً على وضع أنظمة لإدارة الذخائر تكون آمنة وفعالة.

الإجراءات الوقائية

يعتبر تثقيف القوى العاملة المحلية من أجل الحفاظ على المخازن أمراً في غاية الأهمية. صحيحٌ أنّ الجهود الفورية تركّز على تأمين سلامة المخازن والمرافق الموجودة، إلاّ أنّ القوى العاملة تتعلّم بدورها كيفية حماية مخزون الذخائر من الفساد.

ويبقى المبلغ الذي يتم إنفاقه من أجل حماية مخزون ضخم من الذخائر ومنع انفجاره أقل كلفة بكثير من المبالغ المدفوعة من أجل تنظيف الفوضى الناجمة عن حادثة واحدة. فالتكاليف التي يتمّ إنفاقها، بعد انفجار ضخم إضافة إلى التعويضات عن الخسائر البشرية والدمار واستبدال الأبنية والتجهيزات، كبيرة جداً.

مرافق التدمير المتنقلة

أوجدت دول نامية عديدة طرقاً فعالة وغير مكلفة من أجل تدمير الفائض عن مخزون الذخائر والذخائر الخطرة، وذلك عبر إنشاء مرافق نزع أسلحة متحرّكة مخصصة لهذه الغاية. بعضها متوفر في الأسواق، وبالتالي، يجب أن تكون هذه المرافق عبارة عن حل بديل أفضل من أجل تدمير المتفجرات من خلال التفجير في الهواء الطلق، ذلك أنها تتمتّع بأعلى مستويات السلامة والمردودية وتحافظ على البيئة.

المناولة وإعادة التدوير والاسترداد

قد تسمح بعض الخطط الفعالة باستغلال وسائل التحفير لاستردادها، فتحقق بذلك إيراداً. يمكن تأسيس نظام إعادة تدوير للمواد وهو ناجح ويحقق أعلى مستويات الإيرادات.

إدارة سلامة الذخائر

إدارة سلامة الذخائر جزء من السلامة البدنية وإدارة المخزون الاحتياطي

تستعمل الوكالة الأمريكية للدفاع والتخفيف من المخاطر مصطلح السلامة البدنية وإدارة المخزون الاحتياطي، لتصف به برنامجها المرتكز على تأمين الأسلحة والمخزون الاحتياطي من الذخائر في أنحاء العالم كافة. يُطبّق مصطلح إدارة سلامة الذخائر على عناصر السلامة البدنية وإدارة المخزون الاحتياطي وخاصة العمال الذين يقومون بتعزيز السلامة والأمن وظروف حفظ المخزون الاحتياطي من الذخائر.

الحوادث والأسباب

في عام ٢٠٠٨، سببت الانفجارات في ألبانيا وبلغاريا وإيران والعراق وأوكرانيا وأوزباكستان مئات الإصابات وتناثر الذخائر والشظايا على مساحة كيلومترات مربعة عديدة كانت آمنة في السابق.[١٢] وتبرز الآرقام الناتجة عن المسح عن الأسلحة الصغيرة حصول حوالي ٢,٥ انفجار ذخائر في كل شهر ويزداد عدد الانفجارات غير المتوقّعة.[١٣]

تبدو المشكلة مهمة للغاية في البلدان التي تُطبّق فيها القواعد الأساسية الخاصة بإدارة سلامة الذخائر بالنسبة إلى حالة الذخائر وظروف التخزين.

أهم الأسباب التي تؤدّي إلى انفجارات غير متوقّعة هي تلك الناجمة عن عدم الاهتمام بموضوع التدخين واشتعال النباتات الجافة من الشمس، إضافة إلى الإهمال بوجه عام وأسباب أخرى. فإنّ الشجيرات التي تنمو خارج نطاق السيطرة وبعض المواد القابلة للاشتعال تؤدّي إلى توسيع نطاق انتشار النيران حيث يصعب ضبطها بسرعة.

تتأثّر كل أنواع الذخائر بالنار، ولكنّ أكثرها تأثراً هي تلك التي يتجاوز عمرها العشرين عاماً وخاصة الذخائر التي تحتوي على الوقود. فالوقود القديم يستهلك بسرعة بسبب كيفية تصنيعه، فيؤدّي إلى احتراقه تلقائياً بسبب النيتروسليلوز في الوقود. كما أنّه يحترق بسرعة بمجرّد تعرّضه لشعلة نار.

تعريف إدارة سلامة الذخائر

تشمل إدارة سلامة الذخائر تقييم الذخائر والمرافق إضافةً إلى تطوير إجراءات وممارسات تضمن بقاءها آمنة وسليمة فلا تشكّل خطراً على الناس أو الملكيات أو البيئة.

يمكن تحقيق إدارة سلامة المخاطر عبر إدارة المخزون الاحتياطي للذخائر حرصاً على تخزينها ونقلها والتخلّص منها بشكل آمن. كما تشمل إدارة الذخائر لضمان دورانها باستمرار في المخزن واستعمالها بشكل موقوت فلا تمسي يوماً غير مستقرة، وتبقى مرافق التخزين والتجهيزات آمنة وتتلاءم مع المعايير المطلوبة. كما تضمن هذه الإدارة فصل الذخائر الخطرة والتخلّص منها قبل أن يزداد خطرها.

إضافة إلى ذلك، تضمن إدارة سلامة الذخائر بقاء كل الأعمال المنجزة والمتصلة بالذخائر متطابقة مع الضوابط المنفّذة وأن أشخاصاً أكفّاء ينجزونها. إنّ إدارة منطقة التخزين جزء لا يتجزّأ من إدارة سلامة الذخائر، وذلك كي لا تندلع فيها النيران وتنتشر بسهولة.

مخاطر الانفجار

ينجم نوعان أساسيان من المخاطر عن التخزين غير الآمن للذخائر. فهنالك خطر يهدد السكان، وآخر يهدّد محيط مناطق تخزين الذخائر.

إنّ الذخائر الموجودة في العديد من مناطق تخزين الذخائر معرّضة للسرقة من قبل الإرهابيين والجماعات التي ترتكب جرائم أخرى. حتّى أنّ المدنيين في الدول النامية قد يستهدفون مناطق تخزين الذخائر من أجل سرقتها، وبالتالي كسب أجر لقاء بيعهم قشور المعادن أو المتفجرات. يمكن تخفيض الخطر بحد ذاته الناجم عن تخزين الذّخائر والمتفجرات عبر الإدارة الصحيحة للذخائر ومناطق تخزين الذخائر.

صمّمت الذخائر خصيصاً لتكون خطيرةً بأكبر قدر ممكن عند استخدامها، وأن تكون آمنةً أيضاً عند تخزينها. إلاّ أنّ الذخيرة بطبيعتها تحتوي على عناصر متفاعلة للغاية. ومستوى الخطر المرتبط بهذه الذخائر يعتمد بشكل كبير على حالتها وعلى قدارات الموظفين المسؤولين وأنظمة الإدارة في المكان والبنى التحتية للمخزن والبيئة المجاورة للمكان.

يتطلّب ضمان سلامة الذخائر حسن تصنيعها واختبارها وفحصها وتحديد مدة صلاحيتها وتخزينها مع أشياء خاصة مناسبة أخرى (وفقاً لقواعد المزج المناسبة).

المخاوف الأمنية وخطر الانتشار

يجب تخزين الذخائر في مرفق آمن. فتعتبر سرقتها من أجل كسب الربح أو ليستخدمها أشخاص غير مرخص لهم بذلك مشكلةً هامّةً، وخاصّةً في المناطق التي ترتفع فيها نسبة الجرائم والتي تنشط فيها الجماعات الإرهابية.

يمكن اتخاذ عدد من الإجراءات لضمان سلامة الذخائر، وهي كالتالي:

- حفظ حسابات الذخائر وفتح سجلات في المخازن تدوّن فيها بشكل خاص كبسولات التفجير والقنابل اليدوية وأنظمة الأسلحة المتكاملة والمتفجرات الهائلة الكمية.
- إنشاء مبانٍ ومواقع تكون آمنة عندما تسمح الظروف بذلك من أجل مراقبة الدخول إليها والحفاظ على فعالية الحراسة.

العوامل البيئية التي تؤثّر على الذخائر

تكون الذخائر غير مستقرة عندما تتعرّض لأشد درجات الحرارة والتبدّل السريع في الحرارة والتصادم الفيزيائي والمستويات العالية من الأشعة الإلكترومغناطيسية والرطوبة والضرر والتآكل الناجمين عن الحشرات.

تخزين الذخائر (جنوب السودان)

ومن أجل التصدي للانعكاسات البيئية المحلية، يجب حفظ الذخائر والمتفجرات في مكان جاف ومزوّد بالتهوية وبارد بقدر المستطاع لا ترتفع فيه الحرارة ولا تتبدّل كثيراً، ويكون محمياً من أشعة الشمس ومن التصادم أو الحركة المتزايدة.

تلتقط بعض المواد المستخدمة في الذخائر والمتفجرات الرطوبة وتحافظ عليها مما يؤدي إلى تراجع أداء المتفجرات. وقد تؤدي أيضاً إلى جعلها خطيرةً للغاية عند الاستعمال إذا تشكلت حبيبات بين الفتيل والهيكل الأساسي للذخيرة.

قد تلحق الأمطار والرطوبة ضرراً لا يستهان به بالذخائر والمتفجرات في وقت قصير جداً. وبالتالي يجب بذل الجهود الكافية لتأمين جفاف المكان أثناء التخزين والنقل. وتساعد التهوية الجيدة في مخازن الذخائر والمتفجرات على إبقائها باردةً وتمنع تكاثفها.

طرق تخفيف الخطر

لبعض المشاكل المتعلقة بتخزين الذخائر حلول. وأكثرها مصداقية وفعالية هي تلك التي تجعل المخازن أكثر أماناً بينما تعلّم أصحاب الذخائر كيفية إدارتها بأمان وفعالية. يمكن إنجاز هذه المرحلة عبر ضمان سلامة حفظ الذخائر الموجودة، وفي الوقت عينه، تأمين مراقبتها بشكل صحيح في المرافق الموجودة.

يمكن اتباع روتين بسيط يتطلّب اللجوء إلى تدخل بسيط من قبل خبير خارجي وتمويل رأس مال قليل وباستخدام اليد العاملة المحلية:

- فحص الذخائر للتأكد من أنها آمنة لنقلها وتدمير غير الآمنة منها.
- إبعاد الذخائر عن المناطق المأهولة ووضعها في منطقة مهجورة أو يسكنها بعض الأشخاص فقط.
- إنشاء مخزن وأقلمته ليتلاءم مع أفضل المعايير المطبقة في ظل الأوضاع المحلية.
- وضع نظام فعال يعتمد عليه من أجل إدارة الذخائر لضمان تدمير أية ذخيرة قد تكون خطيرة وبطريقة مراقبة وأن تحفظ باقي الذخائر في أفضل بيئة ممكنة.
- الحرص على تدريب العمال حول إدارة الذخائر.
- الالتزام بروتين مراقبة صارم ودوري لفحص المخزن والتخلص من الذخائر قبل أن تتحول إلى خطيرة.
- أخذ تاريخ الصلاحية والتخزين وتاريخ الاستعمال والظروف الجوية المحلية في عين الاعتبار عند تحديد أنواع الذخائر غير الآمنة.
- الاستمرار في تحسين المرافق عندما تتوفّر لها الموارد.
- محاولة تحقيق المعايير الدولية المقبولة لإدارة الذخائر وفقاً للمعايير والإجراءات المعترف بها كتلك التي حددتها المبادئ التوجيهية التقنية الدولية بشأن الذخيرة.

مجموعة أدوات إدارة سلامة الذخائر

يجب اتخاذ إجراءات عديدة من أجل الحفاظ على سلامة تخزين الذخائر في كل أنحاء العالم. إنّ معظم الإجراءات المرتبطة بسلامة الذخائر منصوص عليها في المبادئ التوجيهية التقنية الدولية بشأن الذخيرة.[١٤] وهذه المبادئ هي أكثرها تطبيقاً في الحالات التي يتلاءم فيها التمويل والمرافق والقدرات مع أعلى المعايير. إلا أن تطبيقها يبقى باهظ الثمن إذا لم تتوفر الإمكانات.

تتضمن مجموعة أدوات إدارة سلامة الذخائر، المستوحاة من المبادئ التوجيهية التقنية الدولية بشأن الذخيرة، إرشادات وتوجيهات حول كيفية الانتقال إلى هذه المعايير بتكاليف منخفضة. وتتناول هذه الأدوات مساعدات توجّه الأعمال التي يمكن القيام بها من أجل إنجاز تحسينات هامة للوصول إلى مستوى السلامة المطلوب، فلا تتطلّب سوى تكاليف اليد العاملة والنقل، فاتخاذ هذه الإجراءات شبيه بعدم القيام بأي فعل من ناحية التكاليف.[١٥]

يجب تسليط الضوء على عنصر هام يؤدّي إلى سلامة الذخائر وهو أمنها. لقد وضعت مجموعة الأدوات هذه عدداً من الإجراءات لتحقيق الحماية بتكاليف متدنية، علماً بأنّ التدابير المؤقتة محدودة للغاية وهي لا تحول دون ردع المخاطر الهامة. تقدّم المبادئ التوجيهية التقنية الدولية بشأن الذخيرة تفاصيل حول الأهداف الواجب وضعها نصب الأعين، كما أنها وضعت موارد أخرى حول المعلومات الأمنية المفصلة التي يجب الرجوع إليها عند محاولة جعل مخازن الذخائر آمنة لفترات أطول.

علاوةً على خطر الانفجار في المخزون الاحتياطي وفي المناطق والمخازن التي تحتوي هذه الذخائر، قد تتزايد المخاوف المتعلقة بمخلفات الحروب القابلة للانفجار والذخائر المحفوظة دورياً التي تستولي عليها المجموعات الإرهابية أو المتمرّدون لاستخدامها بأنفسهم.

صفحة الاستكشاف الخاصة بإدارة سلامة الذخائر- الخطوة الأولى

من المهم جداً جمع الذخائر المتروكة والذخائر غير المتفجرة وتدميرها معاً حتّى ولو كان بعضها غير قابل للاستعمال للغاية التي خصّص من أجلها لإمكانية استعمالها في أسلحة أخرى أو يشكل عنصراً من جهاز تفجيري ارتجالي. كما تغطي مجموعة الأدوات الأعمال اللازمة لتلبية هذه المتطلبات.

تعليقات ختامية

١- معاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد. *المادة ٤ من اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام*- اعتمدت في ١٨ أيلول(سبتمبر) ١٩٩٧ ودخلت حيّز التنفيذ في ١ آذار(مارس) ١٩٩٩ (على الإنترنت). متوفرة على:_http://www.apminebanconvention.org/fileadmin/pdf/mbc/text_status/Ottawa Convention_English.pdf (اطلع عليه في ٢٠ حزيران(يونيو) ٢٠١٣)

٢- كما ورد، *المادة ٦ من المعاهدة*

٣- *اتفاقية الذخائر العنقودية*، اعتمدت في ٣٠ أيار(مايو) ٢٠٠٨ ودخلت حيّز التنفيذ١ آب(أغسطس) ٢٠١٠، المادة ٢، الفقرة ١ (على الإنترنت). متوفر على: http://clusterconvention.org/ (اطلع عليه في ٢٠ تموز(يوليو) ٢٠١٣)

٤- *المعايير الدولية للإجراءات المتعلقة بالألغام ١٠ , ٠٤ قائمة المصطلحات الخاصة بالأعمال المتعلقة بالألغام، التحديدات والإختصارات* (على الإنترنت). متوفرة على : http://www.mineactionstandards.org/(اطلع عليه في ٢٣ تموز(يوليو) ٢٠١٣)

٥- كما ورد.

٦- كما ورد: «...*فعل إزالة أو شل الإمكانيات العسكرية المتعلقة بالذخائر*». *وقف الاستخدام العسكري للأسلحة هي خطوة ضرورية للعناصر العسكرية قبل إطلاقها في بيئة غير عسكرية. العملية التي تجعل من الذخائر غير صالحة للأغراض المقصود منها*...»

٧- *المعايير الدولية للإجراءات المتعلقة بالألغام ١٠ , ١١ الدليل لتدمير مخزون الألغام الضادة للأفراد* (على الإنترنت). متوفر على: http://www.mineactionstandards.org/ (اطلع عليه في ٢٣ تموز(يوليو) ٢٠١٣)

٨- كما ورد.

٩- كما ورد.

١٠- *المعايير الدولية للإجراءات المتعلقة بالألغام ١٠ , ١١ الدليل لتدمير مخزون الألغام المضادة للأفراد* (على الإنترنت). متوفر على: http://www.mineactionstandards.org/ (اطلع عليه في ٢٣ تموز(يوليو) ٢٠١٣)

١١- كما ورد.

١٢- لازاريفيتش، ج (Lazarević, J.) (٢٠١٢) *تكاليف وعواقب التفجيرات ووقف الاستخدام العسكري للأسلحة غير المخطط في التقرير الخاص لجنوبي شرقي أوروبا* (على الإنترنت). سويسرا، الدراسة الاستقصائية للأسلحة الصغيرة. متوفر على: http://www.smallarmssurvey.org/ (اطلع عليه في ٢٣ تموز(يوليو) ٢٠١٣)

١٣- الدراسة الاستقصائية للأسلحة الصغيرة (٢٠١٣) *التفجيرات غير المخطط لها في المواقع المحتوية على ذخائر* (على الإنترنت). متوفر على: http://www.smallarmssurvey.org/ (اطلع عليه في ٢٤ تموز(يوليو) ٢٠١٣)

١٤- الأمم المتحدة، مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح. *المبادىء التوجيهية التقنية الدولية بشأن الذخيرة* (على الإنترنت). متوفر على: http://www.un.org./disarmament/convarms/Ammunition/IATG/(اطلع عليه في ٢٤ تموز(يوليو) ٢٠١٣)

١٥- روسون، ج (Rawson, J.) (٢٠١٣) *مجموعة أدوات «مركز جنيف الدولي لأنشطة إزالة الألغام للأغراض الإنسانية» لإدارة سلامة الذخائر* (على الإنترنت). متوفر على: http://www.gichd.org/operations/stockpile-destruction-and-eod/ammunition-safety-management/ (اطلع عليه في ٢٤ تموز(يوليو) ٢٠١٣.

الفصل السابع

التوعية بمخاطر الألغام

الرسائل الرئيسة

- تعتبر التّوعية بمخاطر الألغام/مخلّفات الحرب القابلة للانفجار، والتّواصل مع أفراد المجتمع جزءاً لا يتجزّأ من التّخطيط، والتّنفيذ، والمراقبة، والتّقييم للأعمال المتعلّقة بالألغام.
- تحثّ التّوعية بمخاطر الألغام على تشجيع التّغيير في الأنماط وتعزيز السّلوك الآمن.
- تعتبر فرق التّواصل مع أفراد المجتمع/ التّوعية بمخاطر الألغام مركز المعلومات للأعمال المتعلّقة بالألغام.
- إنّ المعايير الدّوليّة للإجراءات المتعلّقة بالألغام تصنّف التّواصل مع أفراد المجتمع مبدأ أساسيّاً للأعمال المتعلّقة بالألغام.
- يجب على التّحليل حسب الجندر أن يكون جزءاً لا يتجزّأ من مشاريع التّوعية بمخاطر الألغام، لتأكيد أنّ الموادّ والأساليب تراعي النّوع وعلى أنّ كل جندر وكلّ الفئات العمريّة يتمّ استيعابها والتّوجّه إليها بالأسلوب الأكثر فعّاليّة.

ما هي التّوعية بمخاطر الألغام؟

التّعريف

إنّ المعايير الدّوليّة للإجراءات المتعلّقة بالألغام تُعرّفُ *التّوعية بمخاطر الألغام/مخلّفات الحرب القابلة للانفجار «بالأنشطة الّتي تهدف إلى التّخفيف من مخاطر الموت والإصابات جرّاء الألغام ومخلّفات الحرب القابلة للانفجار (وذلك يتضمّن الذّخائر غير المنفجرة)، من خلال رفع التّوعية وتعزيز السّلوك الآمن. وتتضمّن هذه الأنشطة تبادلاً للمعلومات مع مجتمعات تحت الخطر، والتّواصل عبر الرّسائل المتعلّقة بالأمان للفئات المستهدفة، وتأييد إدارة مخاطر المجتمعات والمشاركة في الأعمال المتعلّقة بالألغام.»*[1]

وتسلّط المعايير الدّوليّة للإجراءات المتعلّقة بالألغام الضّوء على أنّ هدف *التّوعية بمخاطر الألغام هو «التّخفيف من الخطر إلى حدّ يمكن للنّاس فيه أن يعيشوا بأمان، وإعادة خلق بيئة يجري فيها التّطوّر الاقتصادي والاجتماعي بعيداً عن القيود المفروضة جرّاء المنطقة الملوّثة».*

ومن الجدير ذكره أنّه على الرّغم من تسمية هذا الفرع التّوعية بمخاطر الألغام، إلّا أنّه يهدف إلى الحدّ من الأذى تجاه المواطنين جرّاء كلّ أنواع العبوات المتفجّرة وتشمل ذخائر ومواد متروكة أو غير متفجّرة وقنابل عنقوديّة.

إنّ الأهداف الأساسيّة للتّوعية بمخاطر الألغام هي:

- الحدّ من الموت والإصابات الّتي تسبّبها الألغام/ مخلّفات الحرب القابلة للانفجار.
- التّخفيف من التّأثيرات الاجتماعيّة والاقتصاديّة للألغام/ مخلّفات الحرب القابلة للانفجار.
- تشجيع التطوّر

إنّ عدداً من الّذين يعملون في الأعمال المتعلّقة بالألغام لا يستعملون اليوم عبارة التّوعية بمخاطر الألغام لوصف هذه الأنشطة. وهم يقرّون، على سبيل المثال، بأن العنف المسلّح عموماً، والأسلحة الصّغيرة والخفيفة خصوصاً، تشكّل المخاطر الأساسيّة في العديد من المجتمعات، وقد استعمل العمّال في هذا المجال، بدل عبارة الأعمال المتعلّقة بالألغام: عبارات أخرى مثل التّثقيف للحدّ من المخاطر والتّوعية بمخاطر الأسلحة التّقليديّة. إلى حين تمّ الاعتراف بهذه التطوّرات، يستعمل هذا الفصل عبارة التّوعية بمخاطر الألغام، بحسب التّعريف المطروح من قبل المعايير الدّوليّة للإجراءات المتعلّقة بالألغام.

المكوّنات المفاتيح

إيصال الرّسائل المتعلّقة بالأمان

إنّ الهدف الأساسي من الرّسائل المتعلّقة بالأمان هو الحدّ من المصابين والمتوفّين جرّاء الألغام/ مخلّفات الحرب القابلة للانفجار في المجتمعات تحت الخطر من خلال رفع مستوى التّوعية وتعزيز السّلوك الآمن. ويمكن للرّسائل المتعلّقة بالأمان الّتي تطلقها التّوعية بمخاطر الألغام أن يتمّ إيصالها عبر وسائل مختلفة، ويتضمّن ذلك التّواصل والعلاقات الشّخصيّة، ووسائل الإعلام (الإعلام المرئي، المسموع، والمكتوب)، والمسرح، والأدوار المسرحيّة... إلخ.

التّوعية بمخاطر الألغام في المدرسة (جنوب السّودان)

يمكن للتّواصل من خلال قنوات المعلومات العامّة أن يكون الأسلوب الأكثر عمليّة لإيصال معلومات متعلّقة بالأمان في حالات الطّوارئ/ما قبل النّزاع. إنّ كتيّب الطّوارئ للتّوعية بمخاطر الألغام الّذي أطلقته منظّمة الأمم المتّحدة للطّفولة هو مرجع مفيد للتّوعية بمخاطر الألغام في الحالات الطّارئة.[٢]

ويتمّ تنفيذ تبادل الرّسائل المتعلّقة بالأمان في الحالات الأكثر استقراراً عادةً ضمن استراتيجيّة اختبار للتّخفيف من المخاطر في برنامج للألغام/مخلّفات الحرب القابلة للانفجار. وتتضمّن الأمثلة إدراج الرّسائل المتعلّقة بالأمان في برامج المدارس والأنشطة المرتكزة على المجتمع، كما ضمن تطوير شبكات التطوّع في المجتمع. وتعتبر الاستراتيجيّات الّتي تشمل العلاقات من فرد إلى آخر، ومن ولدٍ إلى آخر، أساليب أخرى لتبادل الرّسائل المتعلّقة بالأمان.

إدارة المعلومات

إنّ جمع المعلومات وتحليلها هو عمل أساسي ضمن أنشطة التّوعية بمخاطر الألغام. ويتمّ عادةً تبادل أنواع عديدة من المعلومات خلال الأنشطة المتعلّقة بالتّوعية بمخاطر الألغام، وذلك يشمل مناطق الألغام/مخلّفات الحرب القابلة للانفجار الخطرة المعروفة و/أو المشتبه بها، كما الضّحايا، ومعلومات عن الحدث (الوقت المدوّن، المكان والحركة في وقت الحادث/الحدث)، والأعطال والتّأثيرات النّاتجة عن المنطقة الملوّثة، ومساعدة الضّحيّة، إلخ.

وبهدف التّأكيد أنّ الاحتياجات والأولويّات المنفصلة والمختلفة للنّساء، البنات، الصّبيان، والرّجال تمّ التّعرّف عليها والاعتراف بها، من المهمّ جمع كلّ المعلومات في بيانات مصنّفة حسب الجندر والعمر، وتحليلها. إنّ تحليل المعلومات هو أمرٌ مهم في دورة إدارة المشروع. ويجب على حصيلة التّحليل إحداث برمجة مستقبليّة، بهدف تعديل المخطّطات والاستراتيجيّات والاستفادة منها. وتعتبر إدارة المعلومات أمراً أساسياً لأمور المراقبة والتّقييم.

التّواصل مع أفراد المجتمع

إنّ حقّ المجتمعات المتأثّرة بالحصول على معلومات دقيقة وآنيّة عن مخاطر الألغام/ مخلّفات الحرب القابلة للانفجار هو مبدأ أساسي يدعم التّوعية بمخاطر الألغام، ولكنّ هذه الأخيرة تمثّل أكثر من ذلك. إنّ هذه الهيئة قد بدّلت تركيزها الضيّق على رفع مستوى التّوعية، إلى البحث عن فهم الوقائع من خلال مواجهة المجتمعات المتأثّرة، وفهم الأسباب الضمنيّة لتورّط النّساء، والبنات، والصّبيان والرّجال في حوادث الألغام/ مخلّفات الحرب القابلة للانفجار، وعن سبب تعرّضهم للخطر عن سابق معرفة.

وإنّ وجهاً مفتاحياً من وجوه التّوعية بمخاطر الألغام هو تشجيع التّغيير السّلوكي وتعزيز السّلوك الآمن. وإنّ المشاركة الفعّالة للنّساء والبنات والصّبيان والرّجال المتضرّرين في هذه العمليّة هو شرط مسبق للكشف بدقّة عن تعرّضهم للخطر، وعن احتياجاتهم وأولويّاتهم. وإنّ التّركيز يكمن في تبادل المعلومات – وجمع المعلومات اللازمة لفهم الحالة المواجهة للمجتمعات المتأثّرة ومن ثمّ إعطائهم معلومات مناسبة للتّخفيف من المخاطر الّتي يواجهونها. إنّ تبادل المعلومات شرط

أساسي لمنظّمات الأعمال المتعلّقة بالألغام لفهم أولويّات المجتمع وكيف تتأثّر بتلوّث الألغام/مخلّفات الحرب القابلة للانفجار. وإنّ هذا التّبادل مهمّ أيضاً لتأكيد أنّ المجتمعات تفهم مخطّطات المنظّمات وأهداف الأنشطة المتعدّدة الّتي يتمّ تنفيذها.

هذه العمليّة تعرف عادةً بالتّواصل مع أفراد المجتمع؛ وهي متّصلة اتّصالاً قريباً بالتّوعية بمخاطر الألغام.

إنّ المعايير الدّوليّة للإجراءات المتعلّقة بالألغام تُعرّفُ *التّواصل مع أفراد المجتمع على أنّه «تواصل مع الرّجال والنّساء في المجتمعات المتأثّرة من الألغام/مخلّفات الحرب القابلة للانفجار، لتبادل المعلومات في وجود وتأثير الألغام ومخلّفات الحرب القابلة للانفجار، لخلق صلة تغطية للأحداث مع برنامج الأعمال المتعلّقة بالألغام، وتطوير استراتيجيّات التّخفيف من المخاطر. ويهدف التّواصل مع أفراد المجتمع إلى تأكيد أنّ الاحتياجات والأولويّات المختلفة للمجتمعات أساسيّةٌ في التّخطيط، وفي التّنفيذ وفي المراقبة لعمليّات الأعمال المتعلّقة بالألغام.»*[٣] وبعد الاعتراف بأهميّته، قامت المعايير الدّوليّة للإجراءات المتعلّقة بالألغام بتصنيف التّواصل مع أفراد المجتمع على أنّه مبدأ استراتيجيّ للأعمال المتعلّقة بالألغام.

فريق التواصل المجتمعي (جنوب السودان)

التّوعية بمخاطر الألغام في نصّ اتفاقيّة

تحت معاهدة حظر الألغام المضادّة للأفراد، يجب على الدّول الأطراف المخوّلة، تقديم المساعدة في التّوعية ضدّ الألغام. وتشير المادّة السّادسة من معاهدة حظر الألغام المضادّة للأفراد في التّعاون والمساعدة الدّوليّة إلى أنّه يمكن لفريق الدّول الأطراف المسؤول عن التّواصل مع أفراد

المجتمع (جنوب السّودان) أن يطلب المساعدة في توسيع برنامج وطني لإزالة الألغام؛ «*أنشطة التّوعية ضدّ الألغام للتّخفيف من الأحداث المتعلّقة بالمصابين والقتلى جرّاء الألغام.*»[٤]

خطّة عمل كارتاخينا ٢٠١٠-٢٠١٤: إنّ إنهاء المعاناة الّتي تسبّبها الألغام المضادّة للأفراد تتضمّن عدداً من نقاط العمل الّتي تشير إلى التّوعية بمخاطر الألغام. وتركّز نقطة العمل ١٩ خصوصاً على التّخفيف من مخاطر الألغام: « تأمين برامج للتّوعية والتّخفيف من مخاطر الألغام، على أنّ هذه البرامج جزء أوسع من تقييم وتخفيف المخاطر، مستهدفةً السّكان الّذين هم تحت الخطر، والّذين هم ضمن الفئة العمريّة المناسبة مع مراعاة الجندر، ومترابطين مع المعايير المطّبقة وطنياً ودولياً، الّتي هي مخصّصة لاحتياجات المجتمعات المتأثّرة من الألغام ومدمجة ضمن أنشطة الأعمال المتعلّقة بالألغام، خصوصاً جمع المعلومات، وإزالة الألغام ومساعدة الضّحيّة كما يجب.» [٥]

تتبنّى اتفاقيّة الذّخائر العنقوديّة عبارة تعليم الحدّ من المخاطر بدلاً من التّوعية بمخاطر الألغام. وإنّ عنوان المادّة الرّابعة هو «*تطهير وتدمير الذّخائر العنقوديّة الباقية وتعليم الحدّ من المخاطر.*» وتنصّ المادّة الرّابعة على أنّه عند إكمال فروض عمليّة التّطهير، يجب على الدّول الأعضاء أن تأخذ بأسرع وقت ممكن سلسلة من التّدابير، تتضمّن: « توجيه التعليم للحدّ من المخاطر بهدف تأمين التّوعية بين المواطنين الّذين يسكنون في المناطق الملوّثة بالذّخائر العنقوديّة أو بجوارها، حول المخاطر الّتي تطرحها هذه المخلّفات».[٦]

خطة عمل فينتيان ٢٠١٠-٢٠١٤، وتتضمّن نقاط عمل عديدة تكون المرجعيّة لتعليم الحدّ من المخاطر. وتركّز نقطة العمل ١٧ فقط على التّعليم للحدّ من المخاطر: « تنمية وتأمين برامج التّعليم للحدّ من المخاطر الّتي تركّز على وقف السّلوك الخطر وتوفير البدائل له واستهداف السّكان الأكثر تعرّضاً للخطر. يجب على برامج التّعليم للحدّ من الخطر أن تكون مناسبة لاحتياجات المجتمعات المتأثّرة، مع مراعاة الجندر والعمر، وأن تتلاءم مع المعايير الوطنيّة والدّوليّة وتندمج مع أنشطة التّطهير والمسح وإسعاف الضّحيّة. ويجب أن تندمج أنشطة تعليم الحدّ من المخاطر، كما هو مناسب، في المدارس، والبرامج الاجتماعيّة، وحملات نشر المعلومات العامّة. وإنّ التّوعية على نطاقٍ أوسع يجب أن تُستعمل بشكلٍ أساسي ضمن الأوضاع القائمة بعد النّزاع.[٧]

وإنّ اتفاقيّة حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليديّة معيّنة يمكن اعتبارها شديدة الضّرر أو عشوائيّة الأثر في البروتوكول الخامس تنصّ على أنّ الأطراف السّامية المتعاقدة «*يجب أن تأخذ كل التّدابير المناسبة في الأراضي الّتي يسيطرون عليها*» والمتأثّرة بمخلّفات الحرب القابلة للانفجار، وهذا يتضمّن التّحذيرات والتّعليم للحدّ من المخاطر الّتي تعطى للمواطنين.[٨]

إدارة دورة مشروع التّوعية بمخاطر الألغام

يجب على مشروع التّوعية بمخاطر الألغام أن يضمّ كلّ مراحل إدارة دورة المشروع مثل أي مشروعٍ آخر:

الرسم العاشر: دورة إدارة المشروع

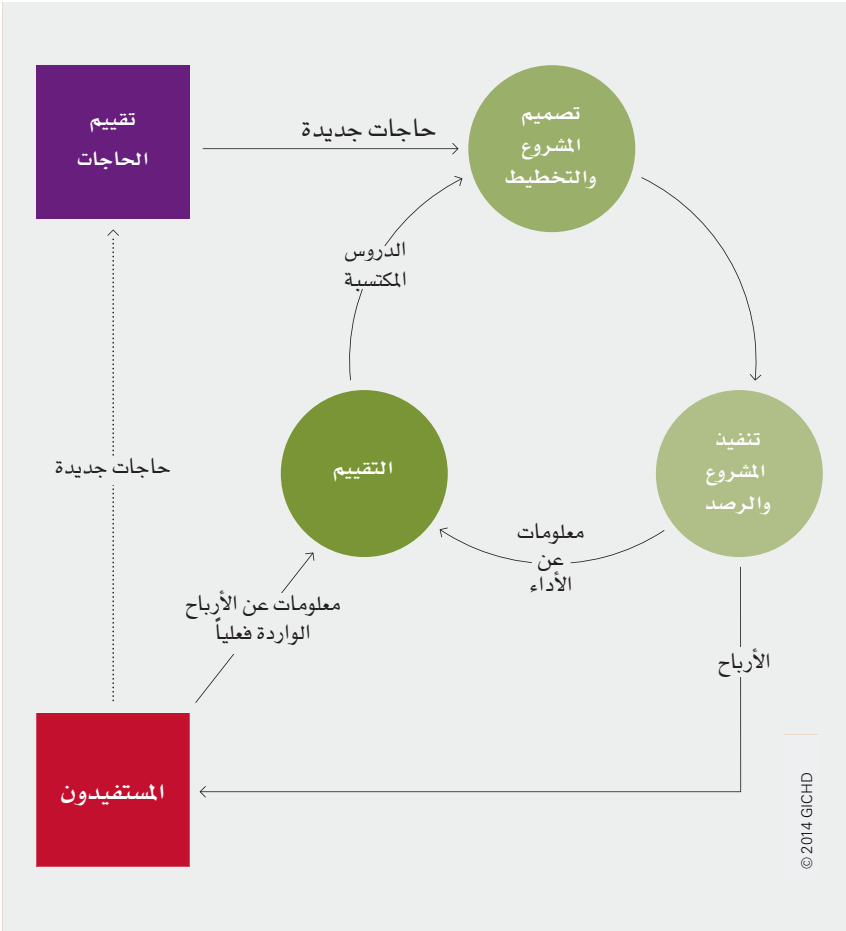

تقييم الاحتياجات

إنّ المرحلة الأولى من إدارة دورة المشروع تكمن في القيام بتقييم الاحتياجات، بهدف معرفة وفهم القدرات، والمتطلّبات، والأولويّات ونقاط ضعف النّساء، والبنات، والصّبيان والرّجال المتضرّرين. من المهم أن يكون كلّ تقييم للاحتياجات شفّافاً وأن يقوموا بتطبيقه بهدف المشاركة وأن يتمّ تقاسم نتائجه مع المستفيدين. وعلى الرّغم من أنّ تقييم الاحتياجات هي مرحلة أوليّة مهمّة، لا يجب اعتبارها نشاطاً وحيداً لا يتكرّر، إنّما من المهمّ تطبيقها دائماً، وتشكيل أنشطة رقابة دائمة.

إنّ دراسات المعارف والمواقف والممارسات والمعتقدات يمكن أن تشكّل قسماً أساسياً من تقييم الاحتياجات. وإنّ هدف دراسات المعارف والمواقف والممارسات والمعتقدات هو جمع قسم كبير من المعلومات الّتي ستنتج عن فهم أعمق للمشاكل المتعلّقة بالتّوعية بمخاطر الألغام.

إنّ النّساء، والبنات، والصّبيان والرّجال يتأثّرون بشكل مختلف بالألغام/ مخلّفات الحرب القابلة للانفجار، مؤدّين لجندرهم أدواراً معيّنة ومسؤوليّاتٍ ضمن مجتمعهم. ومن المهمّ أن تتضمّن تقييمات الاحتياجات كل الفئات العمريّة والأجناس في المجتمعات المتضرّرة، لتّأكيد أنّ المعلومات الّتي تجمع بدقّة تنقل الواقع. في بعض الأحيان، من الضّروري نشر كلّ فرق النّساء بهدف الوصول إلى الأخريات المستهدفات.

ومن المهمّ أيضاً الاعتراف بقضايا التنوّع عموماً، والتّأكيد على أنّه يتمّ شمل الأشخاص من مختلف الخلفيّات الاجتماعيّة والاقتصاديّة، وذوي الاحتياجات الخاصّة، وربّات المنزل. وترتكز المجتمعات على فرق متنوّعة من النّاس. وتؤثّر العلاقات الوطيدة بشكل كبير على هيكليّة هذه المجتمعات وعمليّات اتخاذ القرار. إنّ العمر، الجندر، القبيلة، المجتمع، الوضع المالي، الّتي هي من بين العوامل القليلة الأهميّة الّتي تؤثّر على العلاقات القويّة بين النّاس في المجتمعات.

التّخطيط

تركّز مرحلة التّخطيط على ما يتمّ استخلاصه من تحليل المعلومات النّاتجة عن تقييم الاحتياجات. يجب أن تُدرس المشاريع وتخطّط لتكفي احتياجات المستفيدين منها وتؤمّن لهم ما يحتاجونه. إنّ عمليّة التّخطيط هي شرط مسبق للتّنفيذ الفعّال ويجب أن يرتكز على تقييم دائم لاحتياجات المستفيدين. ويجب القيام بتحليل للمعلومات الّتي أخذت من تقييم الاحتياجات بحسب الجندر. وإنّ الخلاصة من هذا التّحليل يجب أن تُبلّغ لعمليّة التّخطيط، كي يتمّ التّأكيد على أنّ المشروع فعّال من حيث الاستجابة لاحتياجات معيّنة، للأولويّات ونقاط الضّعف.

وإنّ التّخطيط في موضوع التّوعية بمخاطر الألغام يكون عموماً على مختلف المستويات، مع عدد من التّخطيطات والاستراتيجيّات المتنوّعة، من ضمنها استراتيجيّة التّوعية بمخاطر الألغام وخطط الأعمال.

تطوير الرّسائل المتعلّقة بالأمان

إنّ رسائل الأمان هي من أساسات أي مبادرة تخصّ التّوعية بمخاطر الألغام. وتقترح المعايير الدّوليّة للإجراءات المتعلّقة بالألغام أن يتمّ تطوير استراتيجيّة تواصلٍ وأن تتضمّن الآتي:

- معالجة سلوك التّعرّض للخطر؛
- استهداف الفرق؛

- رسائل متعلّقة بالأمان؛
- قنوات تواصل؛
- وأساليب النّشر.

يجب أن تكون الرّسائل مصمّمة بحسب نمط التّعرّض المناسب، وبحسب احتياجات، وأولويّات الفرق المستهدفة. وإنّ تصميم وتخطيط الرّسائل يجب أن يتناسب مع حصيلة تقييم الاحتياجات وتحليل معلومات الحادث. الرّسائل، والموادّ وكلّ الرّموز يجب أن تراعي العمر والجندر وأن تكون مناسبة ثقافياً، لغوياً واجتماعياً.

ومن المهم التّأكيد أنّ اختبار ميدان الرّسائل المتعلّقة بالأمان والمواد يتمّ العمل عليه من خلال فريق تجربة يمثّل المستفيدين. ويمكن أن يُنتج اختبار الميدان (وفي بعض الأحيان يجب أن ينتج) تغييرات وتأقلماً مع الرّسائل المتعلّقة بالأمان والموادّ.

تنفيذ الأنشطة

يتمّ تنفيذ التّوعية بمخاطر الألغام في كلّ مراحل دورة حياة برنامج الأعمال المتعلّقة بالألغام: نزاع/طوارئ، الاستقرار، إعادة الإعمار، تنمية بالمساعدة والتّنمية. خلال عمليّات الطّوارئ، تركّز التّوعية بمخاطر الألغام على رفع مستوى التّوعية المتعلّق بالخطر النّاتج عن مخاطر جديدة من الألغام/ مخلّفات الحرب القابلة للانفجار وتشدّد على السّلوك الآمن.

في المراحل المتأخّرة من دورة الحياة، ينتقل التّشديد على جمع المعلومات من المجتمع بالأخص على التّهديدات الّتي يتعرّض لها النّساء، والبنات، والصّبيان والرّجال. بعد ذلك، يتمّ تصميم الأنشطة بالارتكاز على هذه المعلومات، مجيبين بذلك على أنماط السّلوك المحدّدة، وعمليّة التّعرّض والاحتياجات.

يتمّ دمج التّوعية بمخاطر الألغام في المدارس في بلدان تواجه مشاكل مهمّة ومطوّلة من الألغام/ مخلّفات الحرب القابلة للانفجار. هذه طريقة فعّالة للوصول إلى مدارس الأولاد. وهناك العديد من الأولاد في بعض الدّول الّتي تعاني من الألغام/ مخلّفات الحرب القابلة للانفجار، ليس لديهم فرصة الذّهاب إلى المدرسة. لذلك، يمكن للولد الّذي لا يذهب إلى المدرسة أن يتم إعلامه عن هذا الموضوع من خلال علاقات الأولاد الآخرين به، هم الّذين يذهبون إلى المدرسة أو أقاربه، وإنّ هذا الأسلوب يتمّ تنفيذه في عدد من البرامج.

إنّ تطبيق الملكيّة الوطنيّة ومبادئ الاستدامة، تعني أنّه من المهمّ أن تلعب تنمية القدرات دوراً أساسياً في كل مشاريع التّوعية بمخاطر الألغام. وتكون تنمية القدرات في مختلف المستويات وتستهدف عدداً من الفاعلين، من ضمنهم أشخاص وطنيّين، مستفيدين، منظّمات وطنيّة، السّلطة الوطنيّة للأعمال المتعلّقة بالألغام/ مركز الأعمال المتعلّقة بالألغام، والوزارات الحكوميّة الّتي لها علاقة بذلك.

معظـم الفروع لديها هيكليّة المتطوّعين، حيث النّسـاء والرّجال مـن المجتمعات المتأثّرة يخدمون في مجتمعاتهم على أنّهم نقاط مركزيّة للتّوعية بمخاطر الألغام. وقد تمّ تكوين شبكات للمتطوّعين في مختلف المناسبات لتقوية الملكيّة الوطنيّة في المجتمع والقدرة على تنفيذ الأنشطة بطريقة مستدامة.

وتلعب التوعية بمخاطر الألغام دوراً مهماً في بلاد تمّ تطهير كلّ المناطق الخطرة المعروفة فيها، لمنع الحوادث الناتجة عن ما يسمّى بمتبقّيات الألغام/مخلّفات الحرب القابلة للانفجار.[٩]

المراقبة والتّقييم

إنّ المراقبة يجب أن تكون نشـاطاً مسـتداماً خلال كلّ دورة مشروع التّوعية بمخاطر الألغام، حيث يتمّ مراقبة الأنشـطة مقابل المخطّطات والاسـتراتيجيّات الّتي تمّت تنميتها في مرحلة التّخطيط، مؤكّديـن أنّ المشـروع يجري على الطّريق الصّـحيح، وأنّه ينتـج مردودات متوقّعة. وإنّ الأنشـطة مُراقبة للتّأكيد على أنّ المشـروع ينتج الفوائد اللازمة، وأنّه يسـتجيب بدقّة وبفعاليّة للاحتياجات المحدّدة في تقييم الاحتياجات.

إنّ عمليّة المراقبة تكون عادةً داخلياً وخارجياً. وتكون السّـلطة الوطنيّة للأعمال المتعلّقة بالألغام/مركـز الأعمال المتعلّقة بالألغام مسـؤولة عادةً عن جودة التقييم الخارجـي، حيث تدير الزيارات وترافـق فـرق التّوعية بمخاطر الألغـام إلى الميدان للتّأكيد على أنّ الأنشـطة هي بحسـب المعايير المطلوبة.

وغالباً ما يتمّ تنفيذ دراسات المعارف والمواقف والممارسات والمعتقدات في مشاريع التّوعية بمخاطر الألغام. وإنّ حصـيلة دراسـات المعارف والمواقف والممارسات والمعتقدات تساعد في إقامة تصميم أفضـل وتسـتهدف أنشـطة التّوعية بمخاطر الألغام لمختلـف الأعمار والأجناس. وتوفّر دراسـات المعارف والمواقف والممارسـات والمعتقدات خططاً مفيدةً، مقابل المعلومات اللّاحقة الّتي سوف يتمّ أخذها، لتحديد النّتائج. وغالباً ما تلعب دراسـات المعارف والمواقف والممارسـات والمعتقدات دوراً أساسياً في التأثير السّابق واللّاحق لأنشطة التّقييمات.

وتركّـز المراقبة غالباً على الأنشـطة ومسـتوى الإنتاج (عدد حصـص التّوعية بمخاطـر الألغام الّتي تمّ إعطاؤها، عدد النّساء، البنات، الصّبيان والرّجال المستهدفين، نوع التسليم إلخ.) – وتبحث عن الإجابة على السّـؤال التّالي «هل نقوم بالعمل بشـكل صـحيح؟». أمّا التقييمات في المقابل، فهـي تركّز أكثر على الأداء، النتائج، ومستوى التّأثير- «هل نقوم بالعمل الصّحيح؟ هل نقوم بأي تغيير؟» يمكن للتقييمات أن تسير في أي مرحلة من دورة المشروع، وليس فقط في نهايته. وتسلّط المعايير الدّوليّة للإجراءات المتعلّقة بالألغام الضّوء على أربعة أسباب لتسيير تقييم يتعلّق بمشروع التّوعية بمخاطر الألغام:

- لتحسين الأداء؛
- لتعزيز المساءلة؛
- لتحسين التّواصل ما بين أصحاب المصلحة؛
- ولتحسين التّعلّم والتّمكين.

إنّ الفوائد من المراقبة والتّقييم مستقلّة عن كيفيّة استجابة المنظّمات للحصيلة النّهائيّة. وإذا كان ذلك ضرورياً، فإنّ الأنشطة، والمخطّطات، والاستراتيجيّات، والمشاريع المستقبليّة، يجب أن تتكيّف وفقاً لذلك. وإنّ العقدة في نتائج المراقبة والتقييم تكون في المسيّر الأساسي للتّحسين الدّائم لمشروع/برنامج التّوعية بمخاطر الألغام.

دور التّواصل مع أفراد المجتمع والتّوعية بمخاطر الألغام في أعمال أوسع متعلّقة بالألغام

بينما التّواصل مع أفراد المجتمع والتّوعية بمخاطر الألغام هما مركزيّان وجزءاً لا يتجزّأ من الأعمال المتعلّقة بالألغام، ويفيدان أيضاً كوظيفة دعم مهمّة لعدد آخر من أنشطة أعمال متعلّقة بالألغام. وتعتبر فرق التّواصل مع أفراد المجتمع/التّوعية بمخاطر الألغام، مركزَ المعلومات للأعمال المتعلّقة بالألغام. وهي مفيدة في تبادل المعلومات وبناء الثّقة بين منظّمات الأعمال المتعلّقة بالألغام، والمجتمعات المتأثّرة، وأصحاب المصلحة.

وإنّ الفرق المتوازنة من حيث الجندر تسهّل التّواصل مع كلّ الفرق من مختلف الأجناس وتمكّن المنظّمات من القيام بأنشطة أخرى لأهداف أكثر شمولاً ومشاركة، ينتج عنها نتائج إنسانيّة أكبر، فعّالة ومستدامة. وإنّ دعم فرق «التّواصل مع أفراد المجتمع/التّوعية بمخاطر الألغام» يتضمّن، ولا يقتصر على:

التّوعية بمخاطر الألغام (أفغانستان)

إزالة الألغام / الذخائر المتفجرة (EOD) تطهير منطقة المعركة (BAC)

ما قبل التّطهير/المسح:

- التعرّف على وتسجيل المناطق المشتبه بها و/أو المناطق الخطرة.
- بدء التّشاور مع النّساء، البنات، الصّبيان والرّجال في المجتمعات المتأثّرة.
- تسيير تقييمات التّأثير ما قبل التّطهير/المسح لمعرفة الاحتياجات والأولويّات.
- تسهيل أعمال تحديد الأولويّات.

خلال التّطهير/المسح:

- تبادل المعلومات مع المجتمعات حول تخطيطات المسح/التّطهير وحول أهميّة احترام وفهم علامات التّأشير والتّسييج.

ما بعد التّطهير/المسح:

- تسهيل عمليّة تسليم الأرض المحرّرة.
- إعلام النّساء، البنات، الصّبيان والرّجال عن المناطق الّتي تمّ تطهيرها والمناطق الّتي لا تزال خطرة، وكذلك عن علامات التّأشير للمناطق المطهّرة وغير المطهّرة.
- تسيير تقييمات التّأثير ما بعد التّطهير/المسح لتحديد إذا ما تمّ الوصول إلى النتائج المُنتظرة.
- تبادل نتائج تقييمات التّأثير مع المجتمعات.

تدمير المخزون

- بناء الثّقة بين المجتمعات المحليّة، والسّلطات، ومنظّمات الأعمال المتعلّقة بالألغام.

مساعدة الضّحايا

- المشاركة في جمع المعلومات حول ضحايا الألغام/مخلّفات الحرب القابلة للانفجار أو في أنظمة المراقبة.
- التعرّف إلى القدرات الوطنيّة والمحليّة لمساعدة الضحيّة، وتحت أية ظروف تتمّ هذه المساعدة.
- تزويد النّاجين بمعلومات مفصّلة حول توفّر المساعدة وكيف يتمّ الحصول عليها.

- التّواصل مع مراكز لإعادة التأهيل البدنية للتأكيد على أنّ المساعدة ستتمّ.
- تشجيع توظيف النّاجين والضّحايا، إذا توفّر، وفي الأمكنة المناسبة، ضمن وظيفة مسهّلي التّوعية بمخاطر الألغام.
- نشر التّوعية بمخاطر الألغام في الحالات الطارئة للمجتمعات المتأثّرة عبر أحداث أخيرة على أنّها عنصر من حملة دعمٍ نفسي واجتماعي.

المناصرة

- رفع مستوى التّوعية للأعمال المتعلّقة بالألغام محلياً ووطنياً، خصوصاً حيث تكون أنشطة نزع الألغام والمسح غير عملية لأسباب أمنيّة/سياسيّة.
- تعزيز القانون الإنساني الدّولي.
- مناصرة ورفع مستوى حقوق ضحايا الألغام والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصّة بشكلٍ أكبر.

تعليقات ختامية

١- الأمم المتّحدة (نيسان (إبريل) ٢٠١٠) *المعايير الدّوليّة للإجراءات المتعلّقة بالألغام* ١٢,١٠ التّعليم للحدّ من مخاطر الألغام/مخلفات الحرب القابلة للانفجار، الطّبعة الثّانية (على الإنترنت). متوفّر على: http://www.mineactionstandards.org/ (اطلع عليه في ٢٥ حزيران(يونيو) ٢٠١٣).

٢- منظّمة الأمم المتّحدة للطّفولة (تموز(يوليو) ٢٠٠٨) *أدوات التّوعية بمخاطر الألغام في حالات الطّوارئ. كتيّب التّوعية بمخاطر الألغام في حالات الطّوارئ*، الطّبعة الأولى (على الإنترنت). متوفّر على: http://www.unicef.org/protection/Emergency_MRE_Toolkit_Final_Handbook.pdf (اطّلع عليه في ٢٥ حزيران(يونيو) ٢٠١٣).

٣- الأمم المتّحدة (كانون الثاني(يناير) ٢٠٠٣) *المعايير الدّوليّة للإجراءات المتعلّقة بالألغام* ٠٤,١٠ *قائمة المصطلحات، لتعريفات واختصارات الأعمال المتعلّقة بالألغام*، الطّبعة الثّانية (على الإنترنت). متوفّر على: http://www.mineactionstandards.org/ (اطّلع عليه في ٢٥ حزيران(يونيو) ٢٠١٣).

٤- معاهدة حظر الألغام المضادّة للأفراد. *اتفاقيّة حظر وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادّة للأفراد وتدمير هذه الأخيرة*، اعتمدت في ١٨ أيلول(سبتمبر) ١٩٩٧، وأدخلت حيّز التّنفيذ في الأوّل من آذار(مارس) ١٩٩٩ (على الإنترنت). متوفّر على: http://www.apminebanconvention.org/fileadmin/pdf/mbc/text_status/Ottawa_Convention_English.pdf (اطّلع عليه في ٢٤ حزيران(يونيو) ٢٠١٣).

٥- معاهدة حظر الألغام المضادّة للأفراد، قمّة كارتاخينا (٢٠٠٩ كانون الأوّل(ديسمبر) خطّة عمل *كارتاخينا ٢٠١٠ – ٢٠١٤: الحدّ من المعاناة الّتي سبّبتها الألغام المضادّة للأفراد* (على الإنترنت). متوفّر على: http://www.cartagenasummit.org/fileadmin/pdf/review-conference-2nd/2RC-ActionPlanFINAL-UNOFFICIAL-11Dec2009.pdf (اطّلع عليه في ٢٥ حزيران (يونيو) ٢٠١٣).

٦- *اتفاقية الذّخائر العنقوديّة*، اعتمدت في ٣٠ أيار(مايو) ٢٠٠٨، أدخلت حيّز التّنفيذ في الأوّل من آب/أغسطس ٢٠١٠ (على الإنترنت). متوفّر على: http://clusterconvention.org/files/2011/01/Convention-ENG.pdf#page=4 (اطّلع عليه في ٢٤ حزيران/يونيو ٢٠١٣).

٧ - *اتفاقيـة الذّخائـر العنقوديّة. خطّة عمل فينتيـان ٢٠١٠ – ٢٠١٤*، اعتمد في ١٢ تشـرين الثاني (نوفمبر) ٢٠١٠ (على الإنترنت). متوفّر على: http://www.clusterconvention.org/files/2011/01/VIENTIANE-ACTION-PLAN-Final2.pdf (اطّلع عليه في ٢٤ حزيران (يونيو) ٢٠١٣).

٨ - مكتب الأمم المتّحدة في جينيف (٢٨ تشـرين الثّاني (نوفمبر) ٢٠٠٣) اتفاقيّة حظر أو تقييد اسـتعمال أسـلحة تقليديّة معيّنة يمكن اعتبارها مفرطة الضّـرر أو عشـوائيّة الأثـر، *البروتوكول الخامس من مخلفات الحـرب القابلة للانفجار* (على الإنترنـت). متوفّـر علـى: http://daccess-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/G03/653/61/PDF/G0365361.pdf?OpenElement (اطّلع عليه في ٢٥ حزيران (يونيو) ٢٠١٣).

٩ - المعايـير الدّوليّـة للإجـراءات المتعلّقة بالألغام ١٠,٠٤ تحـدّد «المخاطر المتبقيّة»، في أنشـطة إزالـة الألغام للأغراض الإنسـانيّة علـى أنّها «*المخاطر المتبقيّة بعد تطبيق كافة الجهود لنزع و/أو تدمـير كلّ الألغام أو مخلفات الحرب القابلة للانفجار الخطيرة من منطقة معيّنة إلى عمقٍ محدّد*.

١٠- مركز الأعمال المتعلّقة بالألغام/السّلطة الوطنيّة للأعمال المتعلّقة بالألغام مسؤولان عن تفويض فرق التّوعية بمخاطر الألغام قبل تنفيذ الأنشطة.

الفصل الثامن

مساعدة الضحايا

الرسائل الرئيسة

- إن القانون الإنساني الدولي يتضمّن تحديدات للضحايا.
- تتضـمّن مساعدة الضحايا: الرعاية الطبية المتواصـلة والطارئة، وإعادة التأهيل، والدعم النفسـي، والتمكين الاقتصـادي، والتعليم الشمولي، إضافة إلى إطار عمل فعال من الناحية القانونية ومن ناحية السياسات.
- إنّ مسؤولية مساعدة الضحايا ضمن بلد متأثر بالألغام تقع عادة على عاتق وزارتي الشؤون الاجتماعية والصحة، أو الهيئات الوطنية لحقوق الإنسان.
- تؤدي المنظمّات التي تعنى بالأعمال المتعلّقة بالألغام دوراً مسانداً من خلال تجميع البيانات ونشرها، والمناصرة، والتنسيق.

مقدّمة

إنّ مساعدة الضحايا والناجين من نظام محدّد للأسلحة، أو مساعدة الضحايا، هو مفهوم جديد نسـبيّاً. وقد ظهر للمرة الأولى في النص القانوني لمعاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد الصادرة في عـام ١٩٩٧، وهـي أوّل معاهدة متعدّدة الأطراف لنزع السـلاح أو لضـبط التسـلّح في التاريخ، وتنص على أحكام لصـالح ضـحايا سـلاح محدّد. وإثر دخول المعاهدة حيـز التنفيذ، تطوّر هذا المفهوم تطوراً كبيراً. ومع ظهور موجبات مسـاعدة الضـحايا في مرحلة أقرب، ضـمن البروتوكول الخامس من اتفاقية الأسـلحة التقليدية، واتفاقية الذخائر العنقودية، باتت تتوافر مقاربة موحدة حول معنى مساعدة الضحايا.

واليـوم، بات المجتمع الـدولي يفهم، على نطاق واسـع جدّاً، من أو ماذا يمكن أن يكون الضـحية. وقد تم التوافق على نطاق واسـع أنّ مسـاعدة الضـحايا تتضمّن مجموعة واسـعة من النشاطات. وإضـافة إلى ذلك، تمّ التوضـيح أنّه، في حين أنّ كل من عملية تطهير الألغام ومسـاعدة الضحايا تعتـبران ضـمن الأعمال المتعلّقة بالألغـام، إلاّ أن الفوارق تبقى موجودة لناحية ما يجب تضـمينه في الحالـة النهائية لكل منهما. وعلى خلاف عملية إزالة الألغام لأغراض إنسـانية، التي برزت في أواسـط التسعينات من القرن الماضي كاختصـاص جديد متكامل ضمن معاييره الخاصّة وغيرها من المتمّمات المهنيّة، فإنّ مسـاعدة الضحايا تشكّل جزءاً من مجالات أوسع وقائمة منذ أمد بعيد، مثل الرعاية الصـحيّة، والإعاقة، وحقوق الإنسان. ويتآتى من هذا الأمر انعكاسات مهمّة بالنسبة إلى المسؤوليات لمساعدة الضحايا.

من هي الضحية؟

إنّ الدول الأعضاء لاتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، يعرفون ضحايا الألغام "أنهم أولئك الذين عانوا، أو يعانون، بشكل فردي أو جماعي، من إصابة بدنية أو نفسية أو خسارة اقتصادية، أو الحرمان بدرجة كبيرة من حقوقهم الأساسية من خلال أفعال أو التقصير في ما له علاقة باستخدام الألغام".[٢] وتفرض هذه المقاربة الموسّعة أنّه في حين أنّ الضحية يمكن أن تكون امرأة، أو فتاة، أو فتى، أو رجلاً تأثّر بالألغام أو غيرها من البقايا المتفجرة للحرب، فإنّ الضحية يمكن أن يكون طرفاً متأثراً بهذا الأمر سواء أكان فرداً من العائلة، أو العائلة، أو المجتمع.

وقد تمّ اتباع مقاربة موسّعة مشابهة في اتفاقية الذخائر العنقودية الصادرة في عام ٢٠٠٨ والتي تعرّف «ضحايا الذخائر العنقودية» على أنّهم «كل الأشخاص الذين قتلوا أو تعرّضوا الى إصابة جسدية أو نفسية أو خسارة اقتصادية أو تهميش اجتماعي أو حرمان كبير من حقوقهم بسبب استعمال الذخائر العنقودية» بما فيهم الأشخاص الذين تأثروا مباشرة بالذخائر العنقودية وأسرهم ومجتمعاتهم المحلية المتضررة».[٣]

وفي خطة العمل حول مساعدة الضحايا الصادرة عام ٢٠٠٨، توافقت الأطراف المتعاقدة السامية في البروتوكول الخامس لاتفاقية الأسلحة التقليدية على أنّ «مخلفات الحرب القابلة للانفجار قد تؤثّر، لا على الأشخاص المتعرّضين لها فحسب، ولكن أيضاً على عائلاتهم ومجتمعاتهم المحلية».

وقد نجحت المقاربة الموسّعة في أن تصل إلى كامل نطاق الإيذاء الذي تسبّبه الألغام الأرضية وغيرها من مخلفات الحرب القابلة للانفجار. إلاّ أنّه من الطبيعي أن يكون معظم الانتباه قد تركّز على تأمين المساعدة لأولئك الأفراد المتأثرين مباشرة بالألغام وغيرها من مخلفات الحرب القابلة للانفجار. ويبدي هؤلاء الأفراد حاجات محدّدة للرعاية الطبية المتواصلة كما الطارئة، وإعادة التأهيل، والدعم النفسي، والتمكين الاقتصادي، والتعليم الشمولي، إضافة إلى إطار عمل فعال من الناحية القانونية ومن ناحية السياسات، وذلك لضمان حقوقهم بالمشاركة في الأطياف المدنية، والسياسية، والاجتماعية، والثقافية على قاعدة متعادلة مع الآخرين.

ويشير الهدف الأسمى للمشاركة على قاعدة التعادل مع الآخرين إلى أنّه يجب عادة اللجوء إلى استخدام مصطلح «الناجي»، الذي يساهم بنسبة أكبر في التمكين، عند الإشارة إلى أولئك الأفراد من نساء، وفتيات وفتيان، ورجال ممن تعرضوا للإصابة وباتوا يعيشون مع حالة إعاقة نتيجة تماس مع لغم أو أي من المخلّفات الأخرى للحرب القابلة للانفجار. إلاّ أنّ مصطلح ضحية ما زال يستخدم، من ناحية لتفادي الغموض مع الموجبات القانونية بالنظر إلى أنّ هذا المصطلح يظهر في النصوص القانونية. وإضافة إلى ذلك، فإنّ المجتمع الدولي قد حدّد الضحية بشكل واسع حتى تخطى الفرد.

مركز لإعادة التأهيل (أفغانستان)

ما هي مساعدة الضحية؟

إنّ الأشـخاص المصـابين بلغم أو غيره من مخلفات الحرب القابلة للانفجار تطلّبون مجموعة من المسـاعدات التي تراعي العمر والجندر، وبضـمنها الرعاية الطبية المتواصلة كما الطارئة، وإعادة التأهيل، والدعم النفسـي، والتمكين الاقتصادي، والتعليم الشـمولي، إضافة إلى إطار عمل فعال من الناحية القانونية ومن ناحية السياسـات. ويمكن لحادث مع لغم أو أي جسـم متفجر أن يسبّب مجموعة من الإصابات لفرد، وبضمنها فقدان الأطراف، والإصابات في المعدة، والصدر، والعمود الفقري، إضافة إلى تضرر السمع والبصر، والندوب، والصدمات النفسية الأقل ظهوراً. وغالباً ما يصاب الضحايا بإعاقة دائمة.

وتتطلـب الإصـابات التـي يعانيها الناس بسـبب الألغـام أو غيرها مـن مخلفات الحـرب القابلة للانفجار عناية طبية سـريعة ومناسـبة. وتتضـمّن العناية الطبية: الإسـعافات الأولية، والإخلاء الطـارىء، والرعايـة الطبيّة بما فيهـا الجراحة، وعمليات نقل الدم، ومعالجـة الألم، وغيرها من الخدمات الصحية. إنّ تزويد الرعاية الطبية المتواصلة أو الطارئة، أو النقص فيها، له تأثير عميق علـى التعافي الفوري والطويل الأمد للضـحايا، وهو واحد من أهـمّ العوامل التي تؤثّر على معدّلات الوفيـات. وفي الحقيقة إنّ العديد من الدول المتأثرة تفتقر إلى الجهاز البشـري المدرّب، والأدوية، ومخزونات الدم، والمعدّات والبنى التحتية للتجاوب بشكل ملائم مع إصابات الصدمة.

وقد يحتاج الناجون أيضاً إلى إعادة التأهيل، ومن ذلك تأمين الخدمات في عملية إعادة التأهيل الجسدية والعلاج الفيزيائي والمؤن، والصيانة والتدريب على استخدام الآلات المساعدة مثل الأعضاء الاصطناعية، وأجهزة تقويم العظم، وأجهزة المساعدة على السير، والكرسي ذي عجلات. وتركّز إعادة التأهيل الجسدية على مساعدة الشخص على إعادة اكتساب قدرات جسده أو تحسينها، حيث تكون الحركية الجسدية هي الهدف الأساسي.

ويفترض بخدمات إعادة التأهيل أن تطبّق مقاربة متعدّدة الاختصاصات تتضمّن عمل فريق، يضمّ طبيباً ومعالجاً فيزيائياً، ومختصاً في الأعضاء الاصطناعية/أجهزة تقويم عظم، ومعالجاً انشغالياً، وعاملاً اجتماعياً، وغيرهم من المختصين. ويجب أن يتضمّن الفريق مختصّين من الجنسين، ذلك أنّه في العديد من الدول ليس من اللائق أن تتمّ المعاينة بين جنسين مختلفين.

وعلى الرغم من الفظاعة التي غالباً ما تتجلى في الإصابات الجسدية التي تسببها الألغام وغيرها من مخلّفات الحرب القابلة للانفجار، إلاّ أنّ التأثيرات النفسية والاجتماعية لا تقل عنها شأناً. ويمكن أن تنشأ صعوبات جمّة في العلاقات والوظائف اليومية كما أنّ الناجي قد يواجه وصمة اجتماعية، والنبذ، والبطالة. وتؤثّر هذه العواقب الاجتماعية بطرق كثيرة على الناجين. فقد يهجر الفتيان والفتيات على حد سواء المدرسة نتيجة لحادث ما، وقد يجدون صعوبة في الزواج في مرحلة لاحقة من حياتهم. أمّا البالغون الذين يصبحون عاجزين عن تحقيق مدخول لعائلاتهم فغالباً ما يختبرون الإحباط والاكتئاب.

وقد يتم التخلي عن الرجال والنساء المصابين بإعاقات من جهة عائلاتهم في حال تمّ اعتبارهم عاجزين عن الاهتمام بعمل المنزل وبالعائلة. ويساعد الدعم النفسي والجسدي على إحداث فارق ملحوظ في حياة الناجين، كما في عائلات القتلى أو المصابين. وقد يكون الدعم النفسي والجسدي ضرورياً عقب الحادث مباشرة وفي أوقات مختلفة خلال مسار حياتهم.

ويعتبر بعض الناجين وعائلات القتلى أو الجرحى أنّ الأولوية الأساسية لا تكمن في الرعاية الطبية أو إعادة التأهيل، بل في الحصول على فرص ليكونوا أعضاء منتجين في مجتمعاتهم المحلية. ويتضمّن التمكين الاقتصادي نشاطات تحسّن الوضع الاقتصادي للناجين وعائلات القتلى أو المصابين من خلال التعليم، والتدرب المهني، والنفاذ إلى الاعتمادات المصغّرة، وتوليد المدخول وفرص التوظيف، والتنمية الاقتصادية للبنى التحتية للمجتمع.

ويعتبر التمكين الاقتصادي أساسيّاً لتشجيع الاكتفاء الذاتي، والاستقلالية، وتحسين تقدير الذات، والإحساس بالكرامة. ويكمن تحدّ خاص في العديد من الدول التي تفتقر إلى فرص المشاركة الاقتصادية للسكّان بشكل عام.

ويحتاج الناجون أيضاً إلى وضع إطار عمل من الناحية القانونية ومن ناحية السياسات يضمن حقوقهم مع لفتة لتأمين الفرص في المجتمع على قاعدة التساوي مع الآخرين. وتشكّل اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الصادرة في عام ٢٠٠٨ مرجعاً مهمّاً للاستدلال. ووفقاً لما أشارت إليه نافانيثيم بيلاي، المفوّضة السامية للأمم المتحدة حول حقوق الإنسان أنه «حين يصاب الناجون من الألغام وغيرها من الأجهزة المتفجّرة بإعاقة، فإنّهم يصبحون ضمن إطار اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.[٤]

وتتمحور حول ٢٢ من أصل ٥٠ مادة من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بخاصة حول مساعدة الضحايا والناجين، بما في ذلك الصحة، والحركية الشخصية، والتأهيل وإعادة التأهيل، والتعليم، والعمل، والتعليم، والعمل والتوظيف، والحماية الاجتماعية، والحياة المستقلة، والمشاركة في الثقافة والرياضات، والمشاركة في الحياة السياسية والعامة، وإمكانية النفاذ، والتوعية، والإحصاءات وجمع البيانات، وعدم التمييز، والنساء والأطفال الذين يعانون الإعاقات.

وقد نبّهت كل الأطراف في معاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد، واتفاقية الذخائر العنقودية، والبروتوكول الخامس من اتفاقية الأسلحة التقليدية إلى دور اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في تلبية تعهّد كل معاهدة تجاه ضحايا الألغام وغيرها من مخلفات الحرب القابلة للانفجار.[٥]

وإضافة إلى الرعاية الطبية المتواصلة كما الطارئة، وإعادة التأهيل، والدعم النفسي، والتمكين الاقتصادي، وإطار العمل الفعال من الناحية القانونية ومن ناحية السياسات، يبقى مكوّن مهم آخر لمساعدة الضحايا، ألا وهو مجموعة الجهود الهادفة إلى فهم مدى التحدي. ومن دون البيانات الدقيقة والشاملة، على غرار تلك التي تتأتى من نظام مراقبة دائمة للإصابة، لن يكون من الممكن تأمين فهم كامل لنطاق التحديات المعنية وموقعها ونوعيتها، أو لتطوير تجاوبات فاعلة وفعالة، في توقيت مناسب.

وتعتبر البيانات المقسّمة وفقاً للجندر والعمر حول الألغام الأرضية والإصابات الأخرى، كما البيانات حول توسع الإعاقة وحول الإصابات، أساسية بهدف استخدام الموارد المحدودة بالشكل الأكثر فعالية ولصياغة سياسات وخطط وبرامج ملائمة وتطبيقها.

مكانة مساعدة الضحايا في السياقات الأوسع

في حين يشار إلى مساعدة الضحايا بأنّها جزء لا يتجزّأ من الأعمال المتعلقة بالألغام، نجد فوارق سياقية مهمّة بين أنشطة إزالة الألغام للأغراض الإنسانية والأنشطة المرتبطة بالمساعدة في الرعاية وإعادة التأهيل للناجين من الألغام الأرضية وغيرها من مخلّفات الحرب القابلة للانفجار. وتعتبر المشاكل المرتبطة بالألغام وغيرها من مخلّفات الحرب القابلة للانفجار متمايزة نسبياً. وعليه فقد تطوّرت إزالة الألغام للأغراض الإنسانية بشكل مجال جديد ومتخصّص.

ويبقى الهدف النهائي هو التوصّل إلى برنامج تفاعلي لإزالة الألغام أو بقايا الذخائر العنقودية، ولتحفيز التغيّر السلوكي من خلال التعليم حول الألغام، وقد تحقّق في العديد من المحطات. وفي المقابل، فإنّ المشاكل التي يواجهها الناجون هي مشابهة للتحديات التي يواجهها أشخاص آخرون عانوا الإصابات ويعيشون مع الإعاقات. وستبقى العديد من التحديات التي يواجهونها قائمة لباقي حياتهم.

والناجون هم أفراد يشكّلون جزءاً من مجتمعات أوسع من الأشخاص المصابين بإعاقات ومن الأشخاص الذين يتطلّبون خدمات طبية وإعادة تأهيل. إلاّ أنّ حاجاتهم – للرعاية الطبية، وإعادة التأهيل، والتمكين الاقتصادي إلخ –لا تضمن تطوير حقول أو مجالات جديدة، بل إنّ حاجاتهم تستدعي الحرص على أن يكون كل ما هو قائم من أنظمة الرعاية الصحية والخدمة الاجتماعية، وبرامج إعادة التأهيل، والتدريب المهني ومبادرات التوظيف، وأطر العمل من الناحية القانونية ومن ناحية السياسات، ملائماً لتلبية حاجات كل المواطنين – بما فيهم الناجون من الألغام الأرضية وغيرها من مخلّفات الحرب القابلة للانفجار.

ووفقاً لما تمّ التوافق عليه بين الدول الأعضاء في معاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد «يجب إدماج مساعدة الضحايا ضمن سياسات وطنية أوسع، وخطط وأطر عمل قانونية مرتبطة بحقوق الإنسان، والإعاقة، والصحة، والتعليم، والتوظيف، والحد من الفقر». ومن المهم أيضاً أن يتم دمجه ضمن برامج أوسع لضحايا الصراعات.

ومن المتفق عليه على نطاق واسع أنّ الدعوة لمساعدة الضحايا يجب ألاّ تؤدي إلى بذل جهود لمساعدة الضحايا بطريقة تؤدّي إلى إقصاء أي شخص مصاب أو معاق بطريقة أخرى.

فعلى سبيل المثال، إنّ الدول الأعضاء في معاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد قد أعادت التأكيد في عام ٢٠٠٩ على أنّها «مصّممة على عدم التمييز ضد ضحايا الألغام أو بينهم، أو بين الناجين من الألغام والأشخاص الآخرين المصابين بإعاقات، وعلى الحرص على أن الفوارق تنحصر في العلاج ضمن إطار الحاجات الطبية، أو التأهيلية، أو النفسية، أو الاجتماعية الاقتصادية للضحايا. ويمكن العثور على الإشارة نفسها في ما يتعلّق بضحايا الذخائر العنقودية في المادة ٥ من اتفاقية الذخائر العنقودية.

ويفترض بكل الجهات الفاعلة أن تولي رعاية قصوى لتفادي توليد ردود لضحايا الألغام وغيرها من مخلّفات الحرب القابلة للانفجار التي تسير بالتوازي أو التي تكون معزولة عن الجهود الأكثر اتساعاً لتلبية الحاجات وضمان حقوق أولئك الذين تعرّضوا لإصابة و/أو يعيشون مع إعاقات. بالمقابل، يجب النظر إلى مساعدة الضحايا والناجين على أنّها جزء من الصحة العامة الشاملة وأنظمة الخدمات الاجتماعية للبلاد. وهذه هي الأنظمة التي يفترض أن تحتضن الجهود لتلبية الالتزامات تجاه الناجين.

الأطراف الاصطناعية (سيراييفو)

ويفترض بالآليات الوطنية لمراقبة الإصابات، في حال وجودها وعند وجودها، أن تتضمّن جمع البيانات حول الأفراد المتأثّرين مباشرة بالألغام وغيرها من مخلّفات الحرب القابلة للانفجار. ويجب أن تكون الخدمات الطبية قابلة للنفاذ على قاعدة متساوية للسكّان بشكل عام، وضمناً للناجين من الألغام الأرضية وغيرهم ممن يتطلبون علاجاً متواصلاً أو طارئاً. ويجب على برامج إعادة التأهيل الجسدي ألاّ تمارس تمييزاً بناءً على السبب الذي ولّد الحاجة إلى الخدمات، بل يجب أن تترسّخ بطريقة مستدامة لتلبية حاجات الناجين وكل الآخرين الذين قد يحتاجون إلى برامج من هذا النوع.

وبما أنّ معظم الأفراد الذين ينجون من حادث مع لغم أو غيره من مخلّفات الحرب القابلة للانفجار يصابون بإعاقة، يجب إيلاء انتباه خاص إلى مكانة مساعدة الضحايا في المقاربات الأوسع للإعاقة وحقوقها. أمّا الخطوات المتخذة للحرص على أنّ كل النساء والفتيات والفتيان والرجال المصابين بإعاقات يمكنهم المشاركة في الأطياف المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية لمجتمعاتهم على قاعدة متساوية مع الآخرين، فهي في الواقع خطوات متخذة للحرص على الالتزام بالتعهد تجاه الناجين من الألغام وغيرها من مخلّفات الحرب القابلة للانفجار، من خلال مختلف معاهدات الأسلحة التقليدية. وتؤمّن اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الإرشاد للقيام بهذا الأمر. ويجب بذل الجهود لتضمين رد على الناجين ضمن الجهود الموسعة لتطبيق هذا الاتفاقية التي تشكّل معلماً في مجال حقوق الإنسان.

المسؤوليات عن مساعدة الضحايا

إنّ صيانة حقوق سكّان دولة ما، وضمانها، تقعان بشكل أساسي ضمن الصلاحيّة المحلية لكل دولة، كما أنّ تلبية حاجات الضحايا والناجين من الألغام وغيرها من مخلّفات الحرب القابلة للانفجار وضمان حقوقهم يقع على مسؤولية كلّ دولة في ما يتعلّق بالأفراد في المناطق التي تقع تحت صلاحيتها أو سيطرتها. إنّها مسؤولية عميقة جدّاً بالنسبة إلى حوالي ٣٥ دولة أشارت إلى، أو يفترض بأنّها مسؤولة عن عدد كبير من الضحايا والناجين.

إضافة إلى ذلك، فإنّ معظم هذه الدول هي في طور إزالة مخالفة الذخائر العنقودية وتأمين التوعية حول مخاطر الألغام. وفي العادة، لا تقع المسؤولية الأساسية لمساعدة الضحايا على عاتق أولئك الموكلين بهذه المسائل الأخرى. وحين يتعلّق الأمر بإزالة الألغام للأغراض الإنسانية والتوعية بمخاطر الألغام، من الواضح أنّ الأنواع الجديدة من كيانات الدول – السلطات والمراكز الوطنية المتخصصة بالأعمال المتعلقة بالألغام باتت مطلوبة لتولي المسؤولية الأساسية.

وفي ما يتعلّق بمساعدة الضحية، يجب أن يكون من الواضح أيضاً أنّ المسؤوليات حول المتطلبات يجب أن تتولاّها هيئات الدولة القائمة منذ عقود من الزمن، مثل وزارتي الشؤون الاجتماعية والصحة، أو المنظمات الوطنية لحقوق الإنسان. إنّ تحديد المكان الذي يجب أن تكون فيه المسؤولية الأساسية، وتعزيز المؤسسات الحكومية المعنية لممارسة المسؤولية، هو المقاربة المنطقية للحرص على الالتزام بالتعهد إزاء الضحايا والناجين بطريقة فعالة ومستدامة وخالية من التمييز.

وفي حين أن الهيكليات الوطنية للأعمال المتعلقة بالألغام ليست هي الهيئات المناسبة لتولي القيادة في الرعاية وإعادة التأهيل والاندماج لسكان دولة معيّنة، فإنّ عليها الاضطلاع بدور مساند في مساعدة الضحايا. وتشير سياسة الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٣ حول نطاق عمل مراكز الأعمال المتعلّقة بالألغام في مساعدة الضحايا إلى أنّ «مراكز الأعمال المتعلّقة بالألغام» ليست مصمّمة لتولي دور القيادة في مساعدة الضحايا كما أنّها لا تتمتّع بالتفويض، أو الخبرة أو الموارد الضرورية» إلاّ أنّه يشار إلى أنّ مراكز الأعمال المتعلّقة بالألغام/الهيئات الوطنية لمكافحة الألغام يمكن أن تساهم في مساعدة الضحايا في مجالات مثل جمع البيانات، والانتشار، والمناصرة، والتنسيق. ويمكن للهيئات المختصة بالأعمال المتعلّقة بالألغام أن تساعد بالعديد من الطرق:

١- التوعية ممكنة ضمن الآلية الحكومية للوعود المهمّة التي طرحتها الدول للأشخاص الناجين من الألغام وغيرها من مخلّفات الحرب القابلة للانفجار من خلال النفاذ إلى مختلف الأدوات الدولية.

٢- يجب إدخال البيانات المقسمة وفقاً للجندر والعمر حول إصابات الألغام التي يتم رصدها من قبل برنامج الأعمال المتعلق بالألغام ضمن أنظمة وطنية أوسع لمراقبة الإصابات ومعلومات الإعاقة.

٣- يمكن لبرامج الأعمال المتعلقة بالألغام أن تزيد من الاهتمام الدولي في مساعدة ضحايا الألغام وغيرها من مخلّفات الحرب القابلة للانفجار، بهدف الدعوة إلى تقديمات يفترض أن تفيد مجتمعاً أوسع من الأشخاص الذين أصيبوا بإعاقات و/أو يعيشون مع إعاقات. وقد يتضمّن هذا الأمر دعم النفاذ إلى اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتطبيقها.

٤- يمكن أن يتم استخدام الاهتمام الدولي في قضية الألغام الأرضية من قبل برامج الأعمال المتعلقة بالألغام كقاعدة لحشد الموارد لصالح ضحايا الألغام وغيرها من مخلّفات الحرب القابلة للانفجار والناجين منها، ولكن أيضاً المجتمع الأوسع من النساء، والفتيات، والفتيان، والرجال الذين يعيشون مع إعاقات.

٥- يمكن لبرامج الأعمال المتعلقة بالألغام أن تشجّع التنسيق الصحيح بين الناجين من الألغام الأرضية والمنظّمات الممثّلة لها، وأولئك المهتمّين بمساعدتهم، والهيئات الحكومية التي تتولى مسؤولية قيادية للرعاية الصحية، والخدمات الاجتماعية، والإعاقة.

القرويون (كمبوديا)

وفي حين أنّ المسؤولية الأكبر تتجلى في الدول الفردية، فإنّ المؤسسات تعاني، في مراحل كثيرة، من المحدودية في القدرات وتحتاج الملكية الوطنية إلى التعزيز. وفي مراحل من هذا النوع، تضطلع المنظمات الدولية، والمنظّمات غير الحكومية الدولية والوطنية بأدوار أساسية في تأمين الخدمات وتحسين القدرة الوطنية. وإضافة إلى ذلك، فإنّ العديد من الدول التي تتحمّل المسؤولية لتلبية الحاجات، وضمان حقوق الأعداد الملحوظة للناجين والضحايا، تفتقر إلى الوسائل المالية للقيام بذلك.

وعليه، فإن كلاً من معاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد واتفاقية الذخائر العنقودية والبروتوكول الخامس من اتفاقية الأسلحة التقليدية تدعو أطرافها إلى تأمين الدعم التقني والمادي والمالي لمساعدة الضحايا. وإضافة إلى ذلك، تشير اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة إلى أن «الأطراف الموقعة تقرّ بأهمية التعاون الدولي وتشجيعه، دعماً للجهود الوطنية لتحقيق أهداف الاتفاقية الراهنة وغاياتها».[٨]

ومنذ بدء تطبيق معاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد، تمّ تأمين عشرات ملايين الدولارات من خلال المساهمات المخصصة لمساعدة الضحايا. ولا شكّ في أنّ أكبر أشكال المساعدة قد أتى من خلال مساهمات مساعدة التنمية للرعاية الصحية التي تصنّف صراحة في خانة مساعدة الضحايا. وفي السنوات الأخيرة، تبيّن أنّ تدفقات المساعدة السنوية للتنمية إلى البلدان المتضررة من الألغام لمسائل مثل الرعاية الصحية الأساسية، والبنية التحتية الأساسية للصحة، والجهاز البشري للصحة، والتدريب والتعليم الطبيين، والخدمات الطبية باتت تفوق بأكثر من عشرة أضعاف التمويل المصنّف تحديداً تحت خانة مساعدة الضحايا.

وتختلف المسؤوليات بين وزارة الشؤون الاجتماعية أو الصحة، وبرنامج وطني لنزع الألغام، ومنظّمة غير حكومية، وجهة مانحة دولية. إلاّ أنّ كل الجهات الفاعلة تتشارك مسؤولية تأمين المشاركة الفاعلة وتشميل الناجين والأشخاص الآخرين ذوي الإعاقة بحيث يُنظر الى وضع هؤلاء وحاجاتهم الخاصة بشكل فريد. ويمكن لهذه الجهات أن تكون غير معنية بشكل مباشر، إلا أنها تلتقي جميعاً في مسؤولية واحدة وهي المشاركة البنّاءة في كافة جهود مساعدة الضحايا والجهود الموسّعة للإعاقة.

ويتجلّى مبدأ المشاركة والشمل بشكل واضح في سياق معاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد واتفاقية الذخائر العنقودية والبروتوكول الخامس لاتفاقية الأسلحة التقليدية، إذ يأخذ كل من أطرافها بمبدأ «لا يتمّ شيء يتعلّق بنا من دوننا».[٩]

وعليه، تعتبر مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقات مهمة، وبضمنهم الناجون من الألغام الأرضية وغيرها من مخلّفات الحرب القابلة للانفجار، في كل نواحي التخطيط وتنسيق النشاطات التي تؤثّر على حياتهم، وتطبيقها، ومراقبتها وتقييمها.

تعليقات ختامية

١- *معاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد. اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام*- اعتمدت في ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ ودخلت حيّز التنفيذ في ١ آذار(مارس) ١٩٩٩ (على الإنترنت). متوفرة على:http://www.apminebanconvention.org/fileadmin/pdf/mbc/text_status/Ottawa_Convention_English.pdf (اطلع عليه في ٢٤ حزيران(يونيو) ٢٠١٣).

٢- معاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد (٢٠٠٤) *المؤتمر الأول للدول الأطراف لاستعراض معاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد، «التقرير النهائي»*، APLC/CONF/2004/5، الفقرة ٦٤.

٣- *اتفاقية الذخائر العنقودية*، اعتمدت في ٣٠ أيار(مايو) ٢٠٠٨ ودخلت حيّز التنفيذ١ في آب/ أغسطس ٢٠١٠، المادة ٢، الفقرة ١.

٤- معاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد (٣ أيلول(سبتمبر) ٢٠١٢) *بيان لمفوض السامي في الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، نافيندر بلاي(Navinder Pillay)، للقاء الثاني عشر للدول الأطراف في معاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد.*

٥- الأمم المتحدة، *اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة*، اعتمدت في ١٣ أيلول(سبتمبر) ٢٠٠٦ ودخلت حيّز التنفيذ في ٣ أيار(مايو) ٢٠٠٨، وفقاً للمادة ٤٥ (١) (على الإنترنت). متوفرة على: http://www.ohchr.org/EN/HRBodies/CRPD/Pages/ConventionRightsPersonsWithDisabilities. aspx (اطلع عليه في ٢٥ حزيران(يونيو) ٢٠١٣).

٦- ٢٠٠٩) *خطة عمل كارتاخينا ٢٠١٠-٢٠١٤: إنهاء المعاناة الناجمة عن الألغام المضادة للأفراد*، فقرة ١٣.

٧- ٢٠٠٩) *خطة عمل كارتاخينا ٢٠١٠-٢٠١٤: إنهاء المعاناة الناجمة عن الألغام المضادة للأفراد*، فقرة ١٤.

٨- اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، المادة ٣٢، الفقرة ١.

٩- *معاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد. المؤتمر الثاني للدول الأطراف لاستعراض معاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد، «التقرير النهائي»*، APLC/CONF/2004/5، الفقرة ١١٤
اتفاقية الذخائر العنقودية، اعتمدت في ٣٠ أيار(مايو) ٢٠٠٨ ودخلت حيّز التنفيذ في ١ (آب) أغسطس ٢٠١٠، المادة ٥، الفقرة ٢ (و)
الأمم المتحدة، بروتوكول الخامس- *خطة عمل حول مساعدة الضحايا*، دخلت حيّز التنفيذ ٢٠٠٦، الإجراء ٤ (و).

الفصل التاسع

الأعمال المتعلقة بالألغام، الأمن والتطور

الرسائل الرئيسة

- يجب أن تعكس أولويات الأعمال المتعلقة بالألغام وتخصيص الموارد السياق الاجتماعي والسياسي والاقتصادي الموسع في أي بلد.
- يمكن استخدام التواصل مع أفراد المجتمع، وعمليات تحديد الأولويات والتسليم والدراسة التقييمية لما بعد التطهير والتواصل مع الجهات الفاعلة الإنسانية والتنموية الموسعة بهدف دعم استخدام الأراضي بعد تطهيرها والتطوير.
- إن استخدام نهج المشاركة والنهج الشامل الذي يراعي الفوارق بين الجنسين يضيف قيمة إلى عمليات الأعمال المتعلقة بالألغام ويساهم في تطوير النتائج.
- يساهم تسليم الأرض بتغيير قيمة الأرض ووضعها، لذلك تحتاج منظمات الأعمال المتعلقة بالألغام إلى اعتماد المبدأ الإنساني «لا للأذى» لمنع النتائج السلبية غير المقصودة.
- تتموضع منظمات الأعمال المتعلقة بالألغام بشكل جيد لمعالجة أوسع للقضايا المتعلقة بالأمن، نظراً لخبرتها في مجال الأسلحة والذخائر وقدرتها على العمل في سياقات غير مستقرة، إلى جانب الجهات الأمنية مثل الشرطة والجيش.

تغيير السياق وتغيير الأولويات

تعتبر الأعمال المتعلقة بالألغام مجموعة من الأنشطة التي تهدف إلى التقليل من المخاطر المرتبطة بالذخائر العنقودية ومخلفات الحرب القابلة للانفجار. وفي السياقات حيث يساهم التلوث بالألغام/مخلفات الحرب القابلة للانفجار بإعاقة الانتعاش بعد انتهاء الحرب، يمكن أن تسهّل الأعمال المتعلقة بالألغام الانتعاش والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. ويمكن النظر إلى الأعمال المتعلقة بالألغام ضمن السياق الموسع للتطوير داخل البلد، مع الأولويات الرئيسية للبرنامج الوطني للأعمال المتعلقة بالألغام التي تتماشى مع الأولويات الوطنية والإقليمية الموسعة للتطوير. وينبغي إنشاء آليات للتنسيق ولتبادل المعلومات بين سلطات الأعمال المتعلقة بالألغام والمنظمات والجهات الفاعلة الإنسانية والتنموية الموسعة التي تعمل في القطاع الحكومي، وغير الحكومي والخاص[1].

ويترك السياق الاجتماعي والسياسي والاقتصادي الموسع في البلد آثار هامة على التركيز على الأعمال المتعلقة بالألغام. ومع تطور السياق في البلدان المتأثرة بالذخائر العنقودية ومخلفات الحرب القابلة للانفجار مع مرور الوقت من الصراع إلى الاستقرار مروراً بإعادة الإعمار والتنمية على المدى الطويل، ينبغي أيضاً أن تشهد أولويات الأعمال المتعلقة بالألغام، وخصوصاً الموارد، تطوراً ملحوظاً.

- عندما يكون البلد في صراع أو في طور الخروج من صراع ما، تدفع الجهود المبذولة الأعمال المتعلقة بالألغام لتسهيل المساعدات الإنسانية والحركة الآمنة للاجئين والمشردين داخلياً.
- وفي الوقت الذي تبذل فيه الدولة جهود خجولة لإعادة الإعمار، وتبدأ الحكومة الوطنية بتطوير قدراتها، تركز الجهود على إنشاء البرنامج الوطني للأعمال المتعلقة بالألغام، وتقديم الدعم لمشاريع إعادة الإعمار.
- وما إن ينتقل البلد المتأثر بالذخائر العنقودية ومخلفات الحرب القابلة للانفجار إلى سياق التطوير الأكثر استقراراً، تركز برامج الأعمال المتعلقة بالألغام على نقل المسؤولية إلى السلطات الوطنية لإدارة التلوث المتبقي، مع انخفاض مماثل في مستويات الموظفين الدوليين. وتركز الحكومات الوطنية أيضاً على تخصيص الموارد الوطنية الضخمة للأعمال المتعلقة بالألغام، وضمان أن تنعكس الأعمال المتعلقة بالألغام في عمليات التخطيط الإنمائي والاستراتيجيات والميزانيات. أما الدول غير القادرة مالياً على الوفاء بالتزاماتها التعاهدية، غير أنها تظهر التعهد بتلك الالتزامات، فينبغي عليها إذاً تلقي المساعدة من الدول الأخرى للقيام بذلك.

وتعد مثل هذه العملية الخطيرة نادرة في الواقع. على سبيل المثال، قد تكون مناطق مختلفة داخل البلد في مراحل مختلفة ولها احتياجات مختلفة في الوقت نفسه. وقد لا تسجل هذه العملية أية تطورات: بعض البلدان الخارجة من الصراع قد تعود مجدداً إليه.

ومع مرور الوقت واستقرار البلاد، يمكن ملاحظة العديد من الاتجاهات العامة في الأعمال المتعلقة بالألغام:

- يشهد مستوى الملكية الوطنية لبرنامج الأعمال المتعلقة بالألغام تزايداً ملحوظاً.
- تظهر مشاركة أكبر للوزارات والوكالات القطاعية (مثل الزراعة والتنمية الريفية والبنية التحتية والألغام والطاقة، الخ) ومستويات مختلفة للحكومة في وضع الأولويات لعمليات المسح والتطهير.
- أثناء حالات الطوارئ، يعتبر توافر الإطار الزمني لجمع البيانات الأولية محدوداً، وتعد الأولويات للتطهير قياسية إلى حد ما، على سبيل المثال تطهير البنية التحتية لتمكين الوصول إلى المساعدات الإنسانية، وتطهير المنازل لتسهيل العودة، وما إلى ذلك. وفيما يستقر السياق، يتطلب تحديد الأولويات فهماً أكثر دقة للسياق التشغيلي. وتزداد متطلبات إدارة المعلومات في الوقت الذي يحتاج مخططو ومديرو الأعمال المتعلقة بالألغام إلى بيانات بجودة أفضل بشأن نطاق وطبيعة مشكلة التلوث بالألغام/مخلفات الحرب القابلة للانفجار، من أجل اتخاذ قرارات أكثر استنارة. كما يوجد متسع من الوقت لجمع البيانات، وثم تبرير استثمار الوقت في جمع البيانات عن طريق التطهير الواسع النطاق.

- ترتفع قدرات البرنامج الوطني للأعمال المتعلقة بالألغام، وذلك استجابة للاستحواذ على أصول جديدة، وتدريب الموظفين وإدخال أفضل أنظمة للإدارة التنظيمية.
- تنخرط الجهات الفاعلة الإضافية في الأعمال المتعلقة بالألغام، كما ورد في الرسم الحادي عشر.

الرسم الحادي عشر: **الجهات الفاعلة في البرنامج الوطني للأعمال المتعلقة بالألغام وفقاً لسياق البلد**

القطاع / نوع البرمجة المطلوبة	الجهات الفاعلة	التحديات الرئيسة للتخطيط للأعمال المتعلقة بالألغام
الإنساني	الأمم المتحدة وكالات الأمم المتحدة المنظمات الدولية غير الحكومية والصليب الأحمر	• التعامل مع العديد من الوكالات التي قد تختلف على الأولويات والاستراتيجية في بيئة فوضوية ومتغيرة بسرعة.
الأمن	القوات المسلحة الخارجية و/أو المحلية /قوى الشرطة والمنظمات غير الحكومية	• تجنّب هيمنة الاحتياجات التنموية والإنسانية من الأولويات العسكرية • ضمان أمن الموظفين إن لم يتم فرض الأمن الداخلي • الحصول على التعاون والبيانات من الجيوش.
إعادة الإعمار	البنك الدولي وربما وكالات أخرى أو الصناديق الائتمانية المتعددة الأطراف، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. الجهات المانحة الرئيسية مع مشاريع العرض	• مهام كبيرة واسعة النطاق لإزالةالألغام خلال مهلة زمنية محدودة في دعممشاريع البنية التحتية الرئيسية. • ضمان الأموال لإزالةالألغام في إعادة إعمار المشاريع

التنمية	الحكومة، البنك الدولي، المنظمات غير الحكومية والأمم المتحدة وربما بعض الوكالات المتعددة الأطراف. الجهات المانحة الرئيسية للقطاعات	• التنسيق مع العديد من الحكومات المحلية وحكومات المقاطعات في أولويات المهمة. • مع الحكومة الملتزمة[٣]: إن التنسيق مع وزارات المالية والتخطيط لضمان الحكومة الوطنية يضعان أولوية كافية للأعمال المتعلقة بالألغام. • مع الحكومة غير الملتزمة: التنسيق مع الجهات المانحة عندما تكون الآلية العامة للتنسيق مع الجهات المانحة غيرمتوافرة.

التأكد من أن الأعمال المتعلقة بالألغام تعزز التطور

تنشأ الأعمال المتعلقة بالألغام في البداية استجابة للطوارئ الإنسانية لمنع تزايد الوفيات من المدنيين، ولا سيما بين مجتمعات العائدين. وتركز منظمات الأعمال المتعلقة بالألغام في المقام الأول على الأمان وكفاءة إزالة خطر الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب، لتلبية الاحتياجات الأمنية الأساسية للسكان المدنيين والعاملين في المجال الإنساني. ويعدّ هذا الأمر أولوية رئيسية للأعمال المتعلقة بالألغام.

وخلال السنوات الأخيرة، لم تقتصر مهام منظمات الأعمال المتعلقة بالألغام والجهات المانحة، على التركيز على ضمان زيادة الكفاءة التشغيلية فحسب، إنما أيضاً على النتائج التنموية[٣]، مما يعني أن الأعمال المتعلقة بالألغام تؤدي إلى تحسين السلامة الجسدية والحصول على الخدمات الأساسية، وبالتالي تعزيز السبل المعيشية لجميع أصحاب المصلحة[٤]. ويحول هذا الأمر جزئياً إلى الاعتراف بأن الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب في بعض البلدان قد تؤدي إلى:

- تهديد سلامة المجتمع.
- إعاقة البنية التحتية المطلوبة للأنشطة الاقتصادية والتنقل.
- الحد من الوصول إلى الرعاية الصحية والتعليم والخدمات الاجتماعية الأساسية الأخرى.
- منع الاستخدام الآمن للأصول الذي يشكل أمراً حيوياً للسبل المعيشية المستدامة (مثل مصادر المياه وقنوات الري والأراضي المستخدمة للزراعة).
- ردع المستثمرين عن القيام باستثمارات عامة وخاصة أساسية للتنمية الاقتصادية.
- وجود العديد من جوانب الأعمال المتعلقة بالألغام التي تترتب عليها آثار واضحة على استخدام الأراضي والتطور بعد تطهيرها.

التواصل مع أفراد المجتمع

ينطوي التواصل مع شرائح المجتمع كافة، على التفاعل مع النساء والفتيات والفتيان والرجال في المجتمعات المتأثرة بالألغام ومخلفات الحرب القابلة للانفجار، من أجل تبادل المعلومات حول وجود الألغام ومخلفات الحرب القابلة للانفجار وتأثيرها، وتطوير الحلول لإزالة العقبات والمخاطر وتحسين سلامة المجتمع[٥]. ومن بين أمور أخرى، يمكن لفرق التطهير الحصول على المعلومات من المجتمعات فيما يتعلق بتقديم المساعدة المحددة التي قد تحتاج إليها بعد تسليم الأرض. على سبيل المثال، يمكنها تبادل المعلومات مع الجهات الفاعلة ذات الصلة، إن احتاجت المجتمعات إلى المساعدة التنموية، أو إن كانت تواجه نزاعاً متعلقاً بالأرض.

تحديد الأولويات

يكمن الهدف الرئيسي من تحديد الأولويات في التأكد من أن الأعمال المتعلقة بالألغام توفر أفضل قيمة مقابل المال المنفق. ونظراً إلى أنه لا يمكن أن تحلّ مباشرة مشكلة التلوث المتأثرة بالألغام ومخلفات الحرب القابلة للانفجار في البلاد، يشمل تحديد الأولويات (أ) اتخاذ القرار بشأن المهام التي ينبغي أن تكون أولوية؛ (ب) ضمان تخصيص موارد كافية للأولويات المختارة.

ويترك تحديد الأولويات في الأعمال المرتبطة بالألغام آثاراً تنموية هامة على القرارات المتعلقة بالأرض التي ينبغي مسحها و/أو تطهيرها أولاً. وإن كان استخدام الأرض والتطور بعد التطهير يعد من أولويات المجتمعات والحكومات المتأثرة بالألغام ومخلفات الحرب القابلة للانفجار، يجب أن ينعكس هذا الأمر على معايير تحديد الأولويات. وتتضمن بعض الأمثلة من المعايير ذات الصلة بالتنمية المحددة التي يمكن تضمينها في نظام تحديد الأولويات في البلد ما يلي:

- سيتم استخدام الأرض لتنمية المجتمع/ووجود خطة لتنمية المجتمع.
- ملكية الأرض واضحة.
- يتم تحديد المستفيدين المستهدفين بشكل واضح وفقاً للاحتياجات (مثل ارتفاع مخاطر الحوادث بالألغام ومخلفات الحرب القابلة للانفجار، والمستوى الاقتصادي، والفئات المهمشة، الخ).
- ستساعد وكالة التنمية (الحكومية والتجارية والمنظمات غير الحكومية، وغيرها) المستفيدين على الاستفادة من الأراضي المنتجة المسلمة.
- انخفاض احتمال نشوب صراع متعلق بالأرض.

إجراءات الاستلام

تقوم المعايير الدولية للأعمال المتعلقة بالألغام وتوجيهاتها ١٠,٠٤ بتعريف الاستلام على أنه «العملية التي تستلم وتقبل فيها الجهة المستفيدة (على سبيل المثال، السلطة الوطنية للأعمال

المتعلقة بالألغام نيابة عن المجتمع المحلي أو مستخدم الارض) الأرض التي كان يشتبه وجود خطر المتفجرات فيها أو تخفيضه إلى مستوى يمكن تحمله[٧]، سواء من خلال المسح غير التقني، أو المسح التقني أو التطهير.

وبعد التطهير، ينبغي تسليم الأرض في أقرب وقت ممكن بهدف الاستخدام الإنتاجي. وتعد مراسم التسليم ونشر المعلومات الهامة لأن المجتمعات المتأثرة قد لا تكون دائماً على بيّنة من عمليات المسح/التطهير، ومن انتهاء العمليات ومحيط الأرض التي تم مسحها وتطهيرها، وإن كانت الأرض الملوثة سابقاً آمنة للاستخدام.

وقد يؤدي التأخير في تنفيذ إجراءات التسليم إلى التأخير في المجتمعات التي تم اطّلاعها على سلامة الأرض المسلمة، وبالتالي التأخير في استخدام تلك المجتمعات للأرض. ويمكن أن يؤدي التأخير أيضاً إلى الالتباس في المناطق التي لا تزال غير آمنة داخل مجتمعاتها، وتسليط الضوء على أهمية التواصل مع أفراد المجتمع خلال التطهير.

ومن أجل ضمان شفافية عملية التسليم، وشموليتها، يجب أن تشمل المراسم شريحة واسعة من المجتمع، وبضمنهم النساء والرجال والفتيان والفتيات وبعض الفئات الضعيفة. ويعدّ في غاية الأهمية تبادل المعلومات مع أفراد المجتمع حول المنطقة المحددة التي تم تطهيرها، والأغراض التي تم العثور عليها، والمناطق الخطرة و/أو المشتبه بها وموقعها المحدد. ويساهم هذا الأمر بزيادة ثقة المجتمع في الأرض المسلمة، ومنع المحاولات "لانتزاع" الأرض من قبل المستفيدين المستهدفين[٨].

ويمكن لمراسم التسليم الواسعة النطاق التي تنطوي على شريحة واسعة من المجتمع، وبضمنهم ضباط إدارة الأراضي المحلية، أن تساعد على التقليل من احتمال «انتزاع» الأرض المسلمة من قبل أفراد المجتمع الأقوياء أو الغرباء.

دراسة تقييمية لما بعد التطهير

تعتبر الدراسة التقييمية لما بعد التطهير شكلاً من أشكال المسوحات٩ التي يتم تنفيذها في المجتمعات القريبة من المناطق المسلمة، عادة من ستة إلى اثني عشر شهراً بعد تسليم الأرض. ويكمن الهدف الرئيسي لهذا المسح في جمع بيانات المجتمع للنتائج على المدى المتوسط والقصير، بهدف تحديد الدروس المستفادة لإبلاغ تصميم المشروع في المستقبل، وتبادل البيانات مع أصحاب المصلحة الآخرين، الأمر الذي قد يساهم في تلبية احتياجات التنمية على المدى الطويل في المجتمعات المستفيدة.

وفي بعض الحالات، قد يتم تنفيذ الدراسات التقييمية لما بعد التطهير والتقييمات الخارجية بعد عدة سنوات من تسليم الأرض. وغالباً ما تعتمد كيفية استخدام البيانات من الدراسات التقييمية لما بعد التطهير على أسباب تنفيذها ومن قبل من. ويمكن إجراء المراقبة لما بعد التطهير من قبل المشغلين في مجال الألغام ومخلفات الحرب القابلة للانفجار والمراكز/السلطات الوطنية للأعمال

المتعلقة بالألغام للتحقق من إتمام العمل بشكل جيد وفقاً للمعايير المتفق عليها، وحيث تم إجراء الدراسة التقييمية لما بعد التطهير لأهداف التقييم، من قبل المشغلين، فضلاً عن وكالات الأمم المتحدة والجهات المانحة للتحقق من إتمام العمل بشكل جيد.

وبينما يصب المشغّلون اهتمامهم على معرفة ما إذا كانت توضع الأولوية لمنطقة الخطر الفعلية المشتبه بها، قد تهتم السلطات والجهات المانحة الوطنية للأعمال المتعلقة بالألغام في ما إذا كانت الأرض المسلمة تساهم في الأولويات الوطنية الموسعة[١٠].

ويمكن استخدام الدراسات التقييمية لما بعد التطهير لتحديد ما إذا كان قد تحقّق:

- وضع الأولوية للمناطق الأكثر ملاءمة وتكليفها وتسليمها.
- استخدام الأرض المسلمة من قبل المستفيدين المستهدفين لأغراض مقصودة.
- تشارك كل من النساء والرجال على قدم المساواة في القرارات المتعلقة باستخدام الأرض المسلمة.
- أن يواجه المستفيدون أية مشاكل من ناحية الاستخدام المنتج للأرض المسلمة (على سبيل المثال، الاستيلاء على الأراضي، والنزاعات على الاستخدام/الملكية، والنقص في دعم التنمية).
- مساهمة الأرض المسلمة بتحسين السبل المعيشية للمجتمعات المستفيدة.
- التنسيق بين الأعمال المتعلقة بالألغام والجهات الفاعلة التنموية كافياً.
- وجود مساءلة كافية للمجتمعات والدول والجهات المانحة المتأثرة بالألغام من حيث الإعلان عن نتائج التنمية والاستخدام السليم للأموال.

وتجدر الإشارة إلى عدم وجود منهجية للدراسة التقييمية «القياسية» لما بعد التطهير، ولا تعتبر الدراسة التقييمية المجراة بعد التطهير واسعة النطاق في قطاع الأعمال المتعلقة بالألغام. كما يزداد التركيز على النتائج من قبل الجهات المانحة، وعلى خطوة يعتمدها بعض المشغلين، ووكالات الأمم المتحدة والسلطات الوطنية لتحسين التنسيق والقدرات في هذا الصدد.

التواصل مع الجهات الفاعلة الإنسانية والتنموية

من أجل ضمان مساهمة الأعمال المتعلقة بالألغام في التنمية والانتعاش الاجتماعي – الاقتصادي على أوسع نطاق، يجدر بمنظمات الأعمال المتعلقة بالألغام القيام بتبادل المعلومات والتنسيق إن أمكن مع المنظمات الأخرى (الحكومة والأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص) التي تشارك في تقديم المساعدة الإنسانية والتنموية لصالح المجتمعات المتأثرة بالألغام ومخلفات الحرب القابلة للانفجار.

كما أن منظمات الأعمال المتعلقة بالألغام التي تعمل في هذا المجال تستفيد من مستوى التنسيق بين الوزارات الحكومية ووكالات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات، لأن

إشارة من منطقة مزروعة بالألغام (كمبوديا)

هـذا الأمـر يسـاعد علـى إبـلاغ أفضـل للعمليات الخاصـة بهـا. وقد تشـمل أنشـطة التواصـل ما يلي:

- معرفـة الجهات الفاعلة الإنسـانية/التنموية التـي تعمل في المناطق الملوثة وتشـجيعها على العمل في المناطق المتأثرة حيث تحتاج المجتمعات إلى المساعدة.
- توفير تحديثات دورية حول التلوث والضـحايا وأنشـطة الأعمال المتعلقـة بالألغام الحالية/ المخططة التي يمكن استخدامها للتخطيط لبرامج المساعدات الخاصة بها.
- تبادل المعلومات حول موقع البنية التحتية المتضررة والأصول التي يتعذر الوصول إاليها (مثل الزراعة والمراعي) والمجتمعات التي تحتاج إلى المساعدة التنموية والمجموعات الضعيفة التي تنخرط في سلوكيات ذات نسبة عالية من المخاطر[11] (على سبيل المثال، العلف أو الزراعة في المناطق الخطرة والمشتبه بها).
- تبـادل المعلومات حول الخدمات المتاحة للأعمال المتعلقة بالألغام، وبضـمنها الأطر الزمنية والعمليات لطلب المساعدة من الأعمال المتعلقة بالألغام.
- استشارة أصحاب المصلحة المعنيين في المجالات ذات الأولوية للمسح/التطهير.
- المشاركة في هيئات التنسيق ذات الصلة على المستويين الوطني والإقليمي.
- النظر إلى الأعمال المتكاملة المتعلقة بالألغام ومشاريع التنمية.

القيمة المضافة لاستخدام مناهج تراعي الفوارق بين الجنسين

تعتبر المسـاواة بين الجنسين شرطاً مسبقاً للتنمية المستدامة وللجهود الرامية للقضاء على الفقر. وتسـتفيد جميع برامج التنمية، سـواء ركزت على الأعمال المتعلقة بالألغام أو القطاعات الأخرى، مـن تعميم مراعاة منظور النوع/الجنس. وباعتبار أن التلـوث بالألغام أو مخلفات الحرب القابلة للانفجـار يؤثر على النسـاء والرجال والفتيـان والفتيات بطرق مختلفة، توجد فوائد واضـحة في

ضـمان تنفيذ الأعمال المتعلقة بالألغام باستخدام نهج المشاركة الشاملة والتي تراعي الفوارق بين الجنسين[١٢].

ونتيجـة لأنمـاط التنقل بين الجنسـين، وأدواره ومسـؤولياته، يحتفظ النسـاء والفتيـات والفتيان والرجـال في كثـير مـن الأحيان بمعلومـات مختلفة حـول المناطق الملوثـة، أو المشـتبه بتلوثها، في مجتمعاتهـم. وقـد تفقد المعلومـات الحيوية المنقـذة للحياة إن لم يتم مشـاورة جميـع الفئات في المجتمع المتأثر خلال أنشطة جمع المعلومات.

كما تعني الأنماط المحددة للتنقل بين الجنسـين أن النسـاء والرجال والفتيان والفتيات يستفيدون بطرق شـتّى من الأرض المسلمة. على سـبيل المثال، إذا وقعت على النساء والفتيات مسؤولية جلب الماء والحطب، ووُضـعت نقاط المياه ومناطق الغابات كأولوية في الأرض المسـلمة، يصبحن بالتالي أقل عرضـة لمواجهة المخاطر المتعلقـة بالألغام و/أو مخلفات حرب قابلـة للانفجار أثناء قيامهن بهذه الأنشطة. وفي البلدان التي غالباً ما يكون فيها الفتيان الصغار مسؤولين عن رعي الحيوانات، يصبحون أكثر عرضة للاستفادة من أولويات الأرض التي تتم فيها المراعي/رعاية الماشية.

وفي بعض السـياقات، قد يصـعب الوصـول إلى المرأة عند تنفيذ المسـوحات نتيجة للتمييز القائم على نوع الجنس. وهذا يعني أنه يمكن اسـتبعاد أولوياتهـا وأولويات أطفالها في كثير من الأحيان. واعتماداً على السياق الثقافي، قد يكون من المناسب مشاورة النساء والرجال كل منهما على حدة، فضـلاً عن عقد اجتماعات منفصـلة مع الفئات الضعيفة الأخرى (على سـبيل المثال، الأشخاص الذين يعانون من الإعاقة، والأقليات العرقية) لضمان أن تؤخذ احتياجاتهم بعين الاعتبار.

ويساهم جمع البيانات العالية الجودة والمصنفة حسب الجنس والعمر١٣ بتمكين منظمات الأعمال المتعلقة بالألغام من:

- مراقبة مشـاركة المجتمع في اجتماعات جمع البيانات ومراسـم التسـليم، لضمان استشارة مجموعة كاملة من أصحاب المصلحة.
- توضـيح من يمكنه الوصـول إلى الموارد والسيطرة عليها، وأنماط العمل، وتوزيع الفوائد بين النساء والفتيات والفتيان والرجال، ومن هم الأكثر عرضة لخطر الألغام أو مخلفات الحرب القابلة للانفجار.
- تحديد مختلف القدرات والمسؤوليات والاحتياجات وأولويات المجموعات المختلفة، وفهمها.
- تعميم مراعاة منظور النوع/الجنس طوال مراحل المشـروع (التخطيط والتصميم والتنفيذ والمراقبـة والتقييم) مـن خلال تقييم مختلف الآثار المترتبة على النسـاء والرجال والفتيان والفتيات من الأعمال المخططة، واتخاذ خطوات لمنع عدم المساواة بين الجنسين.
- تقديم أدلة ملموسة لصياغة السياسات والتدابير وتصميم المشاريع؛ إذا كانت الإحصاءات لا تعكـس القضـايا المتعلقـة بين الجنسـين. وقد لا تكون السياسـات ذات الصـلة والتدابير مصمّمة بشكل مناسب وقد تلغي أو تفاقم عدم المساواة.

- ضمان توافر فرص العمل لجميع الأفراد داخل المجتمع بهدف تعزيز المساواة في الحصول على توليد الدخل وتسهيل تشاور النساء والفتيات والفتيان والرجال في المجتمع.

الأرض، النزاع والأعمال المتعلقة بالألغام: أهمية سياسة «لا للأذى»

تحظر عادة الألغام الأرضية وغيرها من مخلفات الصراع من الاستخدام والوصول إلى الأراضي الزراعية، والخدمات العامة (مثل المدارس والعيادات) والأسواق والبنية التحتية، من بين أمور أخرى. ولا يمكن الاختلاف حول القيمة الجوهرية للأعمال المتعلقة بالألغام، فهي تزيل هذه الحواجز، وتنقذ الأرواح والأعضاء، وتعيد الوصول الآمن إلى الأصول الرئيسية، وخاصة إلى الأرض.

ومع ذلك، في السياقات المتأثرة بالصراعات، حيث تعتبر الأراضي والوصول إلى الموارد الطبيعية الأخرى من الدوافع المشتركة للصراع، تساهم الأرض المسلمة التي كان يتعذر الوصول إليها سابقاً، بتغيير حالتها وقيمتها. ومن شأن هذا الأمر أن يكون له نتائج سلبية غير مقصودة. ويمكن للأعمال المتعلقة بالألغام أن:

- تقوّض الأمن الغذائي، إن تركت أساليب التطهير أو توقيتها آثاراً سلبية على التربة السطحية أو أضرار المحاصيل.
- تؤدي إلى المنافسة والنزاعات حول ملكية الأراضي واستخدامها.
- تزيد من الأراضي التي يتم «انتزاعها» من الضعفاء من قبل الطبقات النخبوية القوية أو المصالح التجارية.
- تنشىء أو تفاقم الصراع إن تم تنفيذ التطهير في المناطق التي تكون فيها ملكية الأرض أو الحدود متنازعاً عليها.
- تعزز أو تفاقم عدم المساواة بين الجنسين في الحصول على الأراضي إن لم يتم الاعتراف بحقوق المرأة في امتلاك الأرض واستخدامها، واحترام هذه الحقوق.
- تعرّض موظفي الأعمال المتعلقة بالألغام ومعدّاتها للخطر، إذا تم العثور عليهم في وسط النزاعات المتعلقة بالأراضي.
- تعاني من التأخير في عمليات المسح/التطهير إن كانت العمليات بحاجة إلى الإرجاء نتيجة للنزاع المتعلق بالأراضي.

وتحتاج منظمات الأعمال المتعلقة بالألغام إلى ضمان اعتماد المبدأ الإنساني «لا للأذى»[١٤]. وهذا ينطوي على:

- فهم السياق التشغيلي – على سبيل المثال، معرفة من يتمتع بالحقوق على الأرض، وكيف هي الأرض، وكيف سيتم استخدامها بعد التطهير.

- تقييم الآثار الإيجابية والسلبية المحتملة للأرض المسلمة على ديناميات السياق والصراع، بما في ذلك الأقوياء والفقراء، والذكور والإناث.
- اتخاذ خطوات عملية لضمان مساهمة الأعمال المتعلقة بالألغام في نتائج إيجابية، فضلاً عن النواتج الإيجابية.

ويظهر الرسم الثاني عشر كيفية تعزيز مبدأ «لا للأذى»، في ما يتعلق بجوانب محددة من الأعمال المتعلقة بالألغام[١٥]:

الرسم الثاني عشر: الأعمال المتعلقة بالألغام وحقوق الأرض- العقبات والحلول

العقبات	الحلول
استخدام المسح غير التقني والتطهير والتوعية بمخاطر الألغام لجمع البيانات المتعلقة بالأرض وتقييم احتمالات نشوب صراعات متعلقة بالأرض أثناء وبعد تسليمها	
يساهم تسليم الأرض وجعلها متاحة في كثير من الأحيان بتغيير وضعها وقيمتها، الأمر الذي يمكن أن يخلق أو يفاقم التوترات المتعلقة بالأرض، مما يسبب نتائج سلبية غير مقصودة للمستفيدين، والموظفين في الأعمال المتعلقة بالألغام والعمليات.	تشمل الأسئلة في نماذج المسح غير التقني على الملكية واستخدام الأرض، والاحتمالات الماضية والمستقبلية للصراعات المتعلقة بالأرض، والاستخدام المقصود للأرض بعد التطهير. على سبيل المثال، يتضمن نموذج التقرير حول المسح والخطر في جنوب السودان أسئلة حول قيمة الأرض والنزاعات في المنطقة الخطرة/ منطقة الأرض.
عند وضع الأولويات، لا توضع الأرض المتنازع عليها كأولوية	
إن الشروع في إجراء المسح أو التطهير في المنطقة حيث ثبت وجود نزاع على الأرض قد يعرّض المجتمعات المتأثرة، والموظفين الذين يعملون في الأعمال المتعلقة بالألغام والمعدات، للخطر.	إن ثبت وجود نزاع متعلق بالأرض، من الأفضل تأجيل المهمة حتى يتم حل النزاع. لا ينبغي أن يصبح المشغلون في مجال الألغام/مخلفات الحرب القابلة للانفجار وسطاء. قم بتبليغ هذه المسألة إلى الحكومة المحلية والسلطات الوطنية المختصة بالأعمال المتعلقة بالألغام، والمنظمات المحلية غير الحكومية أو الأمم المتحدة، حسب الاقتضاء.

ضمان أن تقنيات التطهير تقلل من خطر تغيير الحدود الفاصلة بين الأراضي والممتلكات	
في السياقات التي لا توجد وثائق بشأن ملكية الأراضي، تعتبر العلامات المادية بين حدود الملكية والجدران المشتركة في المباني أمراً في غاية الأهمية. وإن تم إزالتها خلال التطهير، قد تؤدي إلى نشوب نزاعات وحتى الاستيلاء على الأراضي.	في الأراضي الزراعية، يمكن استخدام الأصول الميكانيكية حتى الحدود، مع فرق الأصول اليدوية أو كلاب كشف الألغام المستخدمة لمسح الحدود نفسها. وفي حال استخدام الأصول الميكانيكية على الحدود، يمكن استخدام الحبل الفاصل لتحديد الحدود فوق الأرض. وفي المناطق السكنية، يمكن استخدام الحفر الميكانيكية داخل الهيكل، في حين يتم استخدام الأصول اليدوية والكلاب على الجدران.
تعيين موعد للتطهير لتجنب الأضرار التي تلحق بالمحاصيل وانعدام الأمن الغذائي	
إن لم يتم إجراؤها في توقيتها، قد تؤثر إزالة التربة السطحية خلال التطهير على المحاصيل وتقوض السلامة الغذائية.	إذا تمت زراعة الأراضي الملوثة، قم باستشارة المجتمعات المحلية وحدد موعداً لعمليات التطهير بحيث لا تؤدي إلى إلحاق الضرر بالمحاصيل.
صياغة إجراءات تسليم شفافة وشاملة وفي الوقت المناسب لتعزيز ثقة المجتمع بعملية تسليم الأرض، وضمان استخدام الأرض المسلمة من قبل المستفيدين والتخفيف من مخاطر الاستيلاء على الأرض	
غالباً ما يؤدي تسليم الأرض إلى زيادة في قيمة الأرض. وفي السياقات المتأثرة بالصراع، يمكن أن يؤدي هذا الأمر إلى الاستيلاء على الأراضي أو نشوب الصراعات. وإن إجراءات التسليم غير الشفافة والتي لا تتطلب تبادل معلومات واسعة داخل المجتمع يمكن أن تفتح المجال للنزاعات والاستيلاء على الأراضي.	ضمان انتشار مراسم التسليم على نطاق واسع وإشراك النساء والرجال. وضمان انتشار على نطاق واسع المعلومات حول الأرض الآمنة للاستخدام والبقايا الملوثة. والتوضيح بشكل صريح أن وثائق التسليم لا تشكل الأدلة القانونية لملكية الأرض.

إجراء دراسة تقييمية لما بعد التطهير لتحديد ما إذا كان يتم استخدام الأرض المسلمة على النحو المنشود والتحقق مما إذا كان المستفيدون يواجهون قضايا متعلقة بالأرض مثل النزاعات والاستيلاء على الأرض، ونزع الملكية، وغيرها من أبعاد مماثلة

من دون إجراء دراسة تقييمية لما بعد التطهير، من الصعب تحديد ما إذا كان: المستفيدون يستخدمون الأرض على النحو المنشود أو إن كانوا بحاجة إلى المساعدة لاستخدام الأرض بطريقة منتجة مثل الأدوات والتدريب والمدخلات إلخ وإن كانوا يواجهون أية قضايا متعلقة بالأرض.

تساعد المسوحات التي أجريت بعد عدة أشهر من تسليم الأرض إلى المجتمعات على تقييم فعالية وكفاءة التخطيط للأعمال المتعلقة بالألغام وتحديد الأولويات وعمليات التنفيذ، فضلاً عن تحديد تأثير تسليم الأرض على المجتمعات المتأثرة. استخدم دراسة تقييمية لما بعد التطهير لمعرفة كيفية تغير الأرض قبل وبعد تسليمها. هل تغيرت قيم الأرض؟ هل تم بيع أية أرض أو الاستيلاء عليها؟ هل نشبت الصراعات؟ ما القيمة التي أنتجتها الأرض المسلمة؟

ضمان أن التوظيف لا يفضل مجموعة على أخرى

قد يخلق توظيف مجموعات عرقية، وعشائرية ودينية وسياسية وجنسية محددة، تصورات بأن الأعمال المتعلقة بالألغام تفضّل مجموعة على أخرى.

ضمان أن سياسة التوظيف وإجراءاته مراعية للنوع / الجنس والتنوع، لتجنب التمييز في الانتماء الجنسي والعرقي والسياسي والديني في أية مرحلة من مراحل العمل: مثل التوظيف والتدريب والمهمات والأجر والترقية والفصل من العمل

استخدام خبرة الأعمال المتعلقة بالألغام لتعزيز السلامة والحد من العنف

بالاعتماد على الخبرة المكتسبة في مجموعة من السياقات المتأثرة بالصراع، تستخدم العديد من منظمات الأعمال المتعلقة بالألغام خبراتها التقنية والقدرة على تجاوز الألغام و/أو مخلفات الحرب القابلة للانفجار، ومعالجة التهديدات الواسعة التي يتعرض لها الأمن، على سبيل المثال، بواسطة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخيرة. وذلك استجابة إلى حد كبير للاحتياجات الملموسة على أرض الواقع، والطلبات المباشرة للمساعدة التي قدمتها السلطات الوطنية في البلدان المتأثرة.

وتتموضع منظمات الأعمال المتعلقة بالألغام بشكل جيد لمواجهة القضايا الأمنية الواسعة نظراً لخبرتها في الأسلحة والذخائر. كما أنها قادرة على العمل في سياقات غير مستقرة، إلى جانب الجهات الأمنية مثل الشرطة والجيش. وباستخدام خبرتهم من تنفيذ برامج الأعمال المتعلقة بالألغام، أصبح العديد من المشغلين قادرين على إقامة علاقات عمل جيدة مع السلطات، التي ساعدت على تسهيل إنشاء البرامج التي تعالج التحديات الأمنية على نطاق واسع[١٦].

جمع الأسلحة الخفيفة (MAG بوروندي)

بعض الأمثلة على مجموعة من البرامج التي يتم تنفيذها:

- مجموعة الأسلحة الصغيرة والخفيفة وأنشطة التدمير التي قد تشكل جزءاً من الجهود لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في البلد. وتعمل العديد من المنظمات (المنظمات غير الحكومية والأمم المتحدة والوكالات المتعددة الأطراف) مع الشرطة والقوات المسلحة الوطنية لتطوير القدرات الوطنية بهدف جمع الأسلحة التي تم تحويلها من خلال برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أو العمليات الإجرامية، وتدميرها بأمان عبر استخدام المعدات المتنقلة أو من خلال مرافق تدمير الأسلحة[١٧]. ويتم أيضاً توفير بعض المساعدة في تطوير سجلات الأسلحة الصغيرة والخفيفة والتخزين وإدارة مستودعات الأسلحة.
- برامج الأمن المادي وإدارة المخزونات التي تنطوي عادة على عدة عناصر وهي: تطوير المعايير الوطنية؛ وتعزيز القدرة على إدارة الذخيرة؛ والتدمير الآمن للذخيرة الزائدة والمتحللة وغير المستقرة والفائض أو الأسلحة الضارة وبناء أو تجديد مخازن إدارة الذخيرة ومستودعات الأسلحة[١٨].
- حملات التوعية بمخاطر الأسلحة الصغيرة والخفيفة عبر وسائل الإعلام والمدارس ومؤسسات المجتمع بهدف تعزيز الوعي حول مخاطر الأسلحة الصغيرة والخفيفة والسلوك المغلّف بالمخاطر[١٩]. وفي بعض السياقات، مثل الصومال، تشمل حملات التوعية أيضاً إيصال الرسائل حول كيفية تخزين الأسلحة الشخصية والذخيرة بأمان.
- برامج سلامة المجتمع التي تنطوي على تطوير خطط سلامة المجتمع بالتعاون مع المجتمعات المتأثرة بالنزاع في السياقات الريفية والمدنية. وتوفير مجموعة من الأنشطة التي تم تحديدها كأولويات من قبل المجتمعات والسلطات المحلية الخطط الوطنية، مثل: تعليم إدارة النزاعات، والتوعية بمخاطر الأسلحة الصغيرة والخفيفة، والاجتماعات الحوارية وتعزيز التعاون مع مزوّدي الأمن، وتنمية قدرات المجتمع والمؤسسات الحكومية المحلية[٢٠].

في العديد من الدول المتأثرة بالألغام أو مخلفات الحروب القابلة للانفجار، ساهمت الأعمال المتعلقة بالألغام في بناء السلام وبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج من خلال توفير التدريب والعمل المستقر للمقاتلين السابقين المسرحين. على سبيل المثال، الدروس المستفادة من أفغانستان تشير إلى أنه من خلال تدريب المقاتلين السابقين في الأعمال المتعلقة بالألغام وتزويدهم بخيارات العمل البديلة، يصبحون أقل عرضة للعودة إلى الصراع المسلح[٢١].

أما جهود الأعمال المتعلقة بالألغام التي تعزز من قدرة الشرطة والجيش في الأعمال المتعلقة بالألغام، فضلاً عن إدارة سلامة الذخائر والسيطرة على الأسلحة الصغيرة والخفيفة، فتساهم في جهود واسعة النطاق لإصلاح قطاع الأمن في البلدان المتأثرة.

وفي الوقت الذي تشرك فيه الأعمال المتعلقة بالألغام الجيش أو الشرطة في العمل إلى جانب الجهات المدنية الفاعلة مثل الوكالات الدولية ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والشركات المشغلة التجارية، يمكن لهذه البرامج أن تساعد على استعادة الثقة بمزودي الأمن وبالدولة ككل.

تعليقات ختامية

١- العودة إلى الرسم ٥، هندسة الأعمال المتعلقة بالألغام: الجهات الفاعلة، الحلبات والروابط في الفصل الرابع، إدارة برامج الأعمال المتعلقة بالألغام.

٢- يشير الالتزام في هذا السياق إلى استعداد الحكومة لتولّي الملكية الوطنية لبرنامج الأعمال المتعلقة بالألغام، وتقديم الخدمات المطلوبة لهذه الأعمال.

٣- تشير المخرجات في هذا السياق إلى المواد، والسلع والخدمات الرأسمالية الناتجة عن مداخلات الأعمال المتعلقة بالألغام، ومساحة الأرض المسلّمة بالكم٢. وتشير الحصائل إلى الآثار المحتملة أوالمحققة القصيرة أو الطويلة الأمد لمداخلات المخرجات. تتصل الحصائل «بفعالية» المداخلات.

٤- «مركز جنيف الدولي لأنشطة إزالة الألغام للأغراض الإنسانية»(٢٠١٠) *ربط الأعمال المتعلقة بالألغام والتنمية. المبادئ التوجيهية للسياسة وتطوير البرنامج- Linking Mine Action and Development. Guidelines for Policy and Programme Development* (على الإنترنت). متوفر على http://www.gichd.org/ (اطلع عليه في عام ٢٠١٣).

٥- العودة إلى الفصل السابع، الاتصال بالمجتمع المحلي ٢,٢,٣ للتعمق في مسالة الاتصال بالمجتمع المحلي.

٦- للتعمق بمسالة وضع الأولويات، العودة إلى مجموعة الموجزات المعدة من «مركز جنيف الدولي لأنشطة إزالة الألغام للأغراض الإنسانية» حول وضع الأولويات في الأعمال المتعلقة بالألغام.

٧- تم تحديد المستوى المقبول من الأخطار في المعايير الدولية للإجراءات المتعلقة بالألغام ٠١,١٠ على أن «الخطر يُقبل في سياق معيّن بناءً على القيم الحالية للمجتمع».

٨- الجنسين وبرنامج الأعمال المتعلقة بالألغام و«مركز جنيف الدولي لأنشطة إزالة الألغام للأغراض الإنسانية» (٢٠١٣) *تسليم الأرض المحررة: الإجراءات المشتركة والممارسات الجيّدة- Handover of released land: Common Procedures and Good Pactices* – (على الإنترنت). متوفر على http://www.gichd.org/ (اطلع عليه في عام ٢٠١٣).

٩- «مركز جنيف الدولي لأنشطة إزالة الألغام للأغراض الإنسانية» (كانون الأول(ديسمبر) ٢٠١١) *دليل مرجعي حول المسح الاجتماعي- الاقتصادي- Sourcebook on Socio-Economic Survey* (على الإنترنت). متوفر على http://www.gichd.org/ (اطلع عليه في ٢٠١٣)

١٠- على سبيل المثال، العودة إلى مسوحات الألغام الأرضية وسبل العيش التي أجريت في أفغانستان واليمن من قبل «مركز جنيف الدولي لأنشطة إزالة الألغام للأغراض الإنسانية» بالتعاون مع المراكز الوطنية اليمنية واليمنية للأعمال المتعلقة بالألغام.

١١- تساعد التوعية بالأخطار على معالجة السلوك العالي الخطورة. ولكن في المجتمعات المستقرة حيث تقدم بعض المجموعات على سلوك عالي الخطورة كضرورة للعيش، لا بد من مشاركة أي معلومة حول هذه التصرفات مع المنظمات غير الحكومية التي بإمكانها تقديم استراتيجيات بديلة للبقاء على قيد الحياة. وفي خلال التوعية للحد من أخطار يتم البحث في حلول بديلة آمنة وسلوك آخر للحد من المخاطر تتناسب والسياق الراهن.

١٢- مثالاً على ذلك: دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام (٢٠١٠) *الأمم المتحدة مبادئ الجندر التوجيهية لبرامج الأعمال المتعلقة بالألغام- Gender Guidelines for Mine Action Programme*.

١٣- تشـجّع المعايير الدولية للإجراءات المتعلقة بالألغام ٥,١٠ حول إدارة المعلومات على جمع البيانات التي تصنف حسب الجندر والسن.

١٤- تم تطوير إطار سياسـة «لا للأذى» في أوائل التسـعينات من قبل العديد من المنظمـات غير الحكومية الدولية والمحلية المهتمـة بالنظـر في كيفية تفاعل المسـاعدة المقدمة في إطار النزاع مع النزاعات بعينها. وتم العمل على هذه السياسـة لمساعدة المنظمات غير الحكومية بتوفير المساعدة على أن تفهم بالشكل الأفضل البيئات النزاعية حيث تعمل، وبتقديم المسـاعدة بطرق تضـمن نتائج أفضـل. العودة إلى مشـاريع التعلم التعاوني (٢٠٠٤). *إطار سياسة «لا للأذى» لتحليل تأثير المسـاعدة على النزاع: كتيـب- Collaborative Learning Projects(2004). The 'Do No Harm' Framework for Analyzing the Impact of Assistance on Conflict: A Handbook*.

١٥- للاطّلاع على توجيهات مفصـلة، العودة إلى «مركز جنيف الدولي لأنشـطة إزالة الألغام للأغراض الإنسانية» والأمم المتحـدة- الموئـل (٢٠١٢) *الأعمـال المتعلقة بالألغـام وحقوق ملكية الأراضـي. الأسـئلة المطروحة بكـثرة للمنظمات المعنيـة بالأعمـال المتعلقـة بالألغـام- Mine action and land rights. Frequently Asked Questions for Mine Action Organisations*.

١٦- نايـدو، سـ. وميلـي، أ. (Naidoo, S. and Mulli, A.) (كانـون الأول(ديسـمبر) ٢٠١٢) *توسّـع مهمة البعثـة أو تلبية احتياجـات أمنية أوسـع؟ دعم الأعمال المتعلقة بالألغام للحد من العنف المسـلح. موجز السياسـة الخاصـة ب«مركز جنيـف الدولي لأنشـطة إزالـة الألغـام للأغراض الإنسـانية»- Mission Creep or Responding to Wider Security Needs? Mine action support for Armed Violence Reduction GICHD Policy Brief*.

١٧- مثـالاً علـى ذلـك: نايـدو، سـ. وميلـي، أ. (Naidoo, S. and Mulli, A.) (٢٠١٢) *منظمة الدول الأمريكية للأسـلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وبرنامج تدمير الذخائر، غواتيمالا: دراسة حالة حول الأعمال المتعلقة بالألغام والحد من العنف المسلح. (ليست إفرادية ولا إفرادية)*.

١٨- مثـالاً علـى ذلك: نايـدو، س. وميلـي، أ. (Naidoo, S. and Mulli, A.) (٢٠١٢) *الأمن المـادي وبرنامج إدارة المخزون الخاص الفريق الاستشـاري المعني بالألغام، بوروندي: دراسـة حول الأعمال المتعلقة بالألغام والحد من العنف المسلح*؛ نايدو، س(٢٠١٢) *الأمن المادي وبرنامج إدارة المخزون الخاص دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، كوت ديفوار: دراسة أفرادية حول الأعمال المتعلقة بالألغام والحد من العنف المسلح*.

١٩- مثـالاً علـى ذلك: نايدو، س. وميلـي، أ. (Naidoo, S. and Mulli, A.) (٢٠١٢) *حملة المنظمة الدولية للمعوقين للتوعية بمخاطر الأسـلحة الصـغيرة والأسـلحة الخفيفة في ليبيا: دراسـة أفرادية حـول الأعمال المتعلقـة بالألغام والحد من العنف المسلح*.

٢٠- نايـدو، س. (Naidoo, S.) (٢٠١٢) *المشـروع الأمني الخاص بالمجموعة الدانماركية لإزالة الألغام، أرض الصـومال: دراسـة حول الأعمال المتعلقة بالألغام والحد من العنف المسـلح*؛ نايدو، س(٢٠١٢) *المشروع الأمني الخاص بالمجموعة الدانماركية لإزالة الألغام، أوغندا: دراسة أفرادية حول الأعمال المتعلقة بالألغام والحد من العنف المسلح*.

٢١- سـاموايل هـال (Samuel Hall) للإستشـارات («مركـز جنيف الدولي لأنشـطة إزالة الألغام للأغراض الإنسـانية») *برنامج منظمة هالو ترسـت لإعادة إدماج المحاربين السـابقين في أعمال إزالة الألغام، دعم الأعمال المتعلقة بالألغام للحد من العنف المسلح. أفغانستان:دراسة أفرادية حول الأعمال المتعلقة بالألغام والحد من العنف المسلح*.

مجموعة المراجع المختارة

الجندر والتنوع

- الجنسين وبرنامج الأعمال المتعلقة بالألغام (٢٠١٢) *توظيف مراع للاعتبارات الجنسانية والتدريب على الأعمال المتعلقة بالألغام: المبادئ التوجيهية- Gender- Sensitive Recruitment and Training in Mine Action: Guidelines* (على الإنترنت). متوفر على: http://www.gmap.ch/ (اطلع عليه في ١٥ تموز (يوليو) ٢٠١٣)
- الجنسين وبرنامج الأعمال المتعلقة بالألغام و«مركز جنيف الدولي لأنشطة إزالة الألغام للأغراض الإنسانية» (٢٠١٣) *تسليم الأرض المحررة: الإجراءات المشتركة والممارسات الجيّدة- Handover of released land: Common Procedures and Good Pactices* – (على الإنترنت). متوفر على http:// www.gichd.org/ (اطلع عليه في ١٥ تموز (يوليو) ٢٠١٣)
- الجنسين وبرنامج الأعمال المتعلقة بالألغام، الحملة السويسرية لحظر اللغام الأرضية (٢٠٠٨) *الجنسين والألغام الأرضية- من المفهوم إلى الممارسة- Gender and Landmines- from Concept to Practice* (على الإنترنت). متوفر على http://www.gmap.ch/ (اطلع عليه في ١٥ تموز (يوليو) ٢٠١٣)
- «مركز جنيف الدولي لأنشطة إزالة الألغام للأغراض الإنسانية» (كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٢) *الجنسين ووضع الأولوية في الأعمال المتعلقة بالألغام: موجز العدد حول ووضع «مركز جنيف الدولي لأنشطة إزالة الألغام للأغراض الإنسانية» للأولوية في الأعمال المتعلقة بالألغام- Gender and Priority-Setting in Mine Action: GICHD Priority- Setting in Mine Action Issue Brief* (على الإنترنت). متوفر على / http://www.gichd.org (اطلع عليه في ١٥ تموز (يوليو) ٢٠١٣)
- الفريق العامل الفرعي المعني بالجنسين التابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، مركز فينشتاين الدولي، جامعة تافتس، بوسطن (٢٠١١) *تصنيف البيانات المتعلقة بالجندر والسن في الأعمال الإنسانية- Sex and Age Disaggregated Data in Humanitarian Action* (على الإنترنت). متوفر على http:// ochanet.unocha.org/ (اطلع عليه في ١٦ تموز (يوليو) ٢٠١٣)

  تعطي هذه الدراسة تقييماً نقدياً حول مدى جمع واستخدام البيانات المصنفة حسب الجندر والسن من قبل الكتل بهدف إبلاغ البرمجة، كما وتقدم التوصيات حول كيفية استعمالها.
- الفريق العامل الفرعي المعني بالجنسين التابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (٢٠١١) *الأداة المستخدمة كمؤشر المساواة بين الجنسين* (على الإنترنت). متوفر على .http://www.humanitarianresponse info/ (اطلع عليه في ١٦تموز (يوليو) ٢٠١٣).

  تساهم هذه الأداة بتحديد، على مقياس ٠-٢، ما إذا كان المشروع الإنساني مصمماً بطريقة تضمن استفادة النساء/ البنات والرجال/ الصبية على حدّ سواء منه أو تظهر مساواة بين الجنسين بأي طريقة أخرى.

الفصل السابع- التوعية بمخاطر الألغام

- «مركز جنيف الدولي لأنشطة إزالة الألغام للأغراض الإنسانية»/ الجنسين وبرنامج الأعمال المتعلقة بالألغام (٢٠١٣) *تسليم الأرض المحررة: الإجراءات المشتركة والممارسات الجيّدة- Handover of released land: Common Procedures and Good Pactices* - (على الإنترنت). متوفر على http://www.gichd.org/ (اطلع عليه في ٢٤ حزيران(يونيو) ٢٠١٣).
- «مركز جنيف الدولي لأنشطة إزالة الألغام للأغراض الإنسانية» (كانون الأول(ديسمبر) ٢٠١١) *دليل مرجعي حول المسح الاجتماعي- الاقتصادي- Sourcebook on Socio-Economic Survey* (على الإنترنت). متوفر على http://www.gichd.org/ (اطلع عليه في ٢٤ حزيران(يونيو) ٢٠١٣).
- الأمم المتحدة (آذار(مارس) ٢٠١٠) *مبادئ الجندر التوجيهية لبرامج الأعمال المتعلقة بالألغام- Gender Guidelines for Mine Action Programme* (على الإنترنت). متوفر على http://www.mineaction.org (اطلع عليه في ٢٥ حزيران(يونيو) ٢٠١٣).
- «مركز جنيف الدولي لأنشطة إزالة الألغام للأغراض الإنسانية» (تشرين الثاني(نوفمبر) ٢٠٠٩) *المعايير الدولية الخاصة بالأعمال المتعلقة بالألغام للتوعية بمخاطر هذه الألغام. دليل التدريبات- International Mine Action Standards for Mine Risk Education. Training Manual* (على الإنترنت). متوفر على http://www.gichd.org/ (اطلع عليه في ٢٥ حزيران(يونيو) ٢٠١٣).
- «مركز جنيف الدولي لأنشطة إزالة الألغام للأغراض الإنسانية»(٢٠٠٨) *التوعية بالمخاطر، دليل إدارة المشروع- Risk Education, A Project Management Guide* (على الإنترنت). متوفر على http://www.gichd.org/ (اطلع عليه في ٢٥ حزيران(يونيو) ٢٠١٣).
- الجنسين وبرنامج الأعمال المتعلقة بالألغام. www.gmap.ch.

الفصل التاسع- الأعمال المتعلقة بالألغام، الأمن والتطور

- المجموعة الدانماركية لإزالة الألغام (تشرين الثاني(نوفمبر) ٢٠١٢) *رصد الآثار: المقدمة – Impact Monitoring: An Introduction* (على الإنترنت). متوفر على http://www.danishdemininggroup.dk/ (اطلع عليه في ١٩ تموز(يوليو) ٢٠١٣).
- المجموعة الدانماركية لإزالة الألغام (حزيران(يونيو) ٢٠١٢) *مشروع الحد من العنف المسلح – Armed Violence Reduction Framework* (على الإنترنت). النسخة ٣- متوفر على http://www.danishdemininggroup.dk/ (اطلع عليه في ١٩ تموز(يوليو) ٢٠١٣).
- إيفيس، بول (Eavis, Paul) (٢٠١١) *العمل لمناهضة العنف: ممارسات واعدة للحد من العنف المسلح ومنعه، الأمانة العامة لإعلان جنيف- Working Against Violence: Promising Practices in Armed Violence Reduction and Prevention*. متوفر على http://www.genevadeclaration.org/ (اطلع عليه في ١٨ تشرين الأول(أكتوبر) ٢٠١٣).
- الأمانة العامة لإعلان جنيف (٢٠١١) *العبء العالمي للعنف المسلح – Global Burden of Armed Violence* (على الإنترنت). متوفر على http://www.genevadeclaration.org/measurability/global-burden-of-armed-violence.html (اطلع عليه في ١٩ تموز(يوليو) ٢٠١٣).

- «مركز جنيف الدولي لأنشطة إزالة الألغام للأغراض الإنسانية»(٢٠١٠) *ربط الأعمال المتعلقة بالألغام والتنمية. المبادئ التوجيهية للسياسة وتطوير البرنامج- Linking Mine Action and Development. Guidelines for Policy and Programme Development* (على الإنترنت). متوفر على http:// www.gichd.org/ ((اطلع عليه في ١٩ تموز (يوليو) ٢٠١٣)
- «مركز جنيف الدولي لأنشطة إزالة الألغام للأغراض الإنسانية» (تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠١١): *موجز العدد حول ووضع الأولوية في الأعمال المتعلقة بالألغام- Priority-Setting in Mine Action: Priority- Setting in Mine Action Issue Brief* (على الإنترنت). متوفر على http://www.gichd. org / (اطلع عليه في ١٩ تموز (يوليو) ٢٠١٣)
- «مركز جنيف الدولي لأنشطة إزالة الألغام للأغراض الإنسانية» والأمم المتحدة- الموئل (٢٠١٢) *الأعمال المتعلقة بالألغام وحقوق ملكية الأراضي. الأسئلة المطروحة بكثرة للمنظمات المعنية بالأعمال المتعلقة بالألغام- Mine action and land rights. Frequently Asked Questions for Mine Action Organisations* (على الإنترنت). متوفر على / http://www.gichd.org (اطلع عليه في ١٩ تموز (يوليو) ٢٠١٣)
- «مركز جنيف الدولي لأنشطة إزالة الألغام للأغراض الإنسانية» (كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠) *الألغام الأرضية وحقوق ملكية الأراضي في سياق النزاع. موجز السياسة الخاص ب»مركز جنيف الدولي لأنشطة إزالة الألغام للأغراض الإنسانية»- Landmines and land rights in conflict-affected contexts. GICHD Policy Brief* (على الإنترنت). متوفر على http://www.gichd.org / (اطلع عليه في ١٩ تموز (يوليو) ٢٠١٣)
- الجنسين وبرنامج الأعمال المتعلقة بالألغام و»مركز جنيف الدولي لأنشطة إزالة الألغام للأغراض الإنسانية» (٢٠١٣) *تسليم الأرض المحررة: الإجراءات المشتركة والممارسات الجيّدة- Handover of released land: Common Procedures and Good Pactices* – (على الإنترنت). متوفر على http:// www.gichd.org/ (اطلع عليه في ١٩ تموز (يوليو) ٢٠١٣)
- الجنسين وبرنامج الأعمال المتعلقة بالألغام، الحملة السويسرية لحظر الألغام الأرضية (٢٠٠٨) *الجنسين والألغام الأرضية- من المفهوم إلى الممارسة- Gender and Landmines- from Concept to Practice* (على الإنترنت). متوفر على /http://www.gmap.ch (اطلع عليه في ١٩ تموز (يوليو) ٢٠١٣)
- ساميويل هال (Samuel Hall) للاستشارات («مركز جنيف الدولي لأنشطة إزالة الألغام للأغراض الإنسانية») برنامج منظمة هالو ترست لإعادة إدماج المحاربين السابقين في أعمال إزالة الألغام، دعم الأعمال المتعلقة بالألغام للحد من العنف المسلح. أفغانستان- دراسة أفرادية – HALO Trust's Reintegration of Former Combatants into Demining, Mine ActionSupport for Armed Violence Reduction. Afghanistan – Case Study (على الإنترنت). متوفر على .http://www gmap.ch/ (اطلع عليه في ١٩ تموز (يوليو) ٢٠١٣)
- نايدو، س. وميلي، أ. (Naidoo, S. and Mulli, A.) (كانون الأول (ديسمبر) ٢٠١٢) *توسّع مهمة البعثة أو تلبية احتياجات أمنية أوسع؟ دعم الأعمال المتعلقة بالألغام للحد من العنف المسلح. موجز السياسة الخاصة ب»مركز جنيف الدولي لأنشطة إزالة الألغام للأغراض الإنسانية»- Mission Creep or Responding to Wider Security Needs? Mine action support for Armed Violence Reduction GICHD Policy Brief* (على الإنترنت). متوفر على /http://www.gmap.ch (اطلع عليه في ١٩ تموز (يوليو) ٢٠١٣)
- منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠٠٩) *الحد من العنف المسلح: إتاحة التنمية- Armed Violence Reduction: Enabling Development*. – متوفر على .http://www keepeek.com/Digital-Asset-Management/oecd/ development/armed-violence-reduction_9789264060173-en#page3 (اطلع عليه في ١٨ تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠١٣)

- منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠١١) *الاستثمار في الأمن: التقييم العالمي لمبادرات الحد من العنف المسلح- Investing in Security: A Global Assessment of Armed Violence Reduction Initiatives*. متوفر على http://www.oecd.org/dac/incaf/48927716.pdf (اطلع عليه في ١٨ تشرين الأول(أكتوبر) ٢٠١٣).

- باترسون،ت. وفيليبينو، إي. (Paterson, T. and Filippino, E.) (شباط/ فبراير ٢٠٠٦) *الدرب نحو الأعمال المتعلقة بالألغام والتنمية: دورة حياة الأعمال المتعلقة بالألغام*. مجلة *مخلفات الحرب القابلة للانفجار والأعمال المتعلقة بالألغام* (على الإنترنت) العدد ٢, ٩- *The Road to Mine Action and Development: The Life cycle Perspective of Mine Action*. The Journal of ERW and Mine Action (online). Issue 9.2- متوفر على http://maic.jmu.edu/journal/9.2/feature/paterson/paterson.htm (اطلع علية في ١٠ تموز(يوليو) ٢٠١٠.

تعود جميع حقوق طبع الصور ونشرها لـ«مركز جنيف الدولي لأنشطة إزالة الألغام للأغراض الإنسانية»، باستثناء الصور التالية:
ص. ١٥ — ٢٠: متحف الحرب الإمبراطوري في لندن
ص. ٦٥: الائتلاف المناهض للقنابل العنقودية
ص. ١١١: الجنسين وبرنامج الأعمال المتعلقة بالألغام
ص. ١٢٤: هيئة الإذاعة البريطانية- بي بي سي
ص. ١٣٢: منظمة هالو ترست
ص. ١٣٤: مركز تنسيق الأعمال المتعلقة بالألغام في أفغانستان
ص. ١٣٨: المنظمة النرويجية للمساعدة الشعبية
ص. ١٦٧— ١٥٥-١٥٤: شان مورهاوس (Sean Moorhouse)
ص. ١٨١: جوهان سولبارغ (Johan Solberg)
ص. ٢١١: جولي كلافو ((Julie Claveau

تمت ترجمة هذا الدليل إلى اللغة العربية من قبل المركز اللبناني للأعمال المتعلقة بالألغام، بتمويل من الاتحاد الأوربي في لبنان، وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في لبنان.

تمّ إخراج وطباعة النسخة العربية لهذا الدليل بتمويل ودعم سخي من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

تابعونا على:
gichd.org
facebook.com/gichd
twitter.com/theGICHD

مركز جنيف الدولي لأنشطة إزالة الألغام للأغراض الإنسانية
شارع أوجين-ريغو 2C
ص.ب. 1300
CH-1211 جنيف – سويسرا
info@gichd.org